



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد صناعي

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د/ بشير بن عيشي

إعداد الطالب:

حسن مفتاح

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ جمال خنشور
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بشير بن عيشي
مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ أحسين عثمانى
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	د/ لحسن دردوري
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	د/ عبد الحفيظ مسكين
مناقشا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر أ	د/ محمد علي جودي

2018/2017



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع

أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد صناعي

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د/ بشير بن عيشي

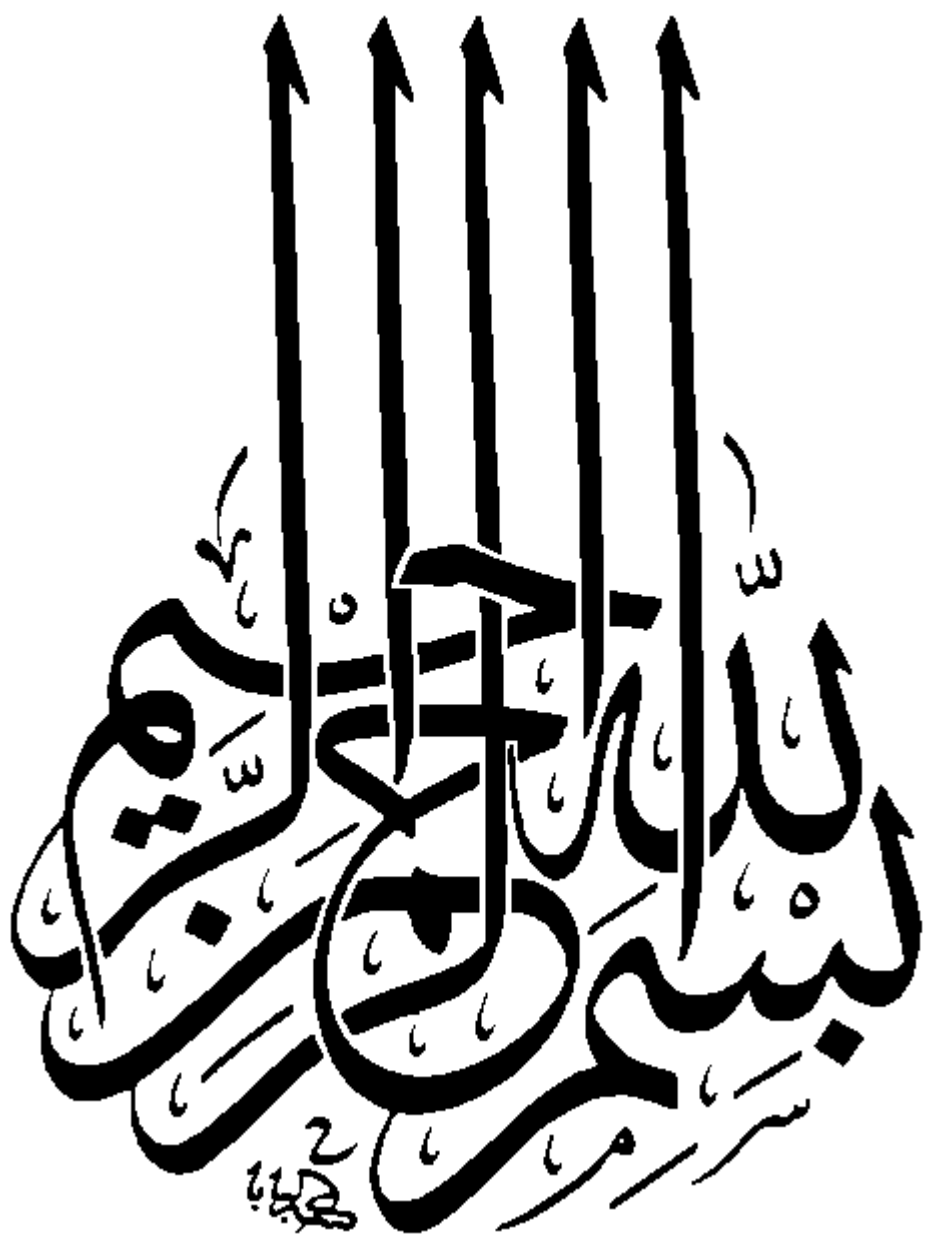
إعداد الطالب:

حسن مفتاح

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ جمال خنشور
مقررا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بشير بن عيشي
مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ أحسين عثمانى
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	د/ لحسن دردوري
مناقشا	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	د/ عبد الحفيظ مسكين
مناقشا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر أ	د/ محمد علي جودي

2018/2017



الشكر

الحمد والشكر اولا لله عز وجل أن كان نصيري في كل حين
ومدني بالقوة والإيمان والصبر والتوفيق، فالحمد لله كثيرا يوافي
نعمه ويكافي مزیده.

لا يسعني وأنا في هذا المقام إلا ان أتقدم بشكري وتقديري
وعرفاني الى الاستاذ المشرف: البروفيسور بن عيشي بشير،
الذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه، وكذا صبره وسعة
صدره، كما أحي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة.

كما اتقدم بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على
مناقشة وإثراء هذا العمل

كما اتقدم بالشكر لكل الذين ساهموا من بعيد أو قريب في
اتمام هذا العمل

الاهداء

الى ينوبوع الحنان ، الغالية امي رجاء دعوتها

الى أيقونة دربي، الوالد الكريم أمد الله في عمره

الى كل الإخوة، القريب منهم والبعيد

الى زوجتي الغالية حفظها الله

الى الذين وقفوا بجاني وقامو بمساعدتي لانجاز هذا العمل

الى كل من يمزج بين العلم والأخلاق

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر هيكل السوق من خلال أبعاده (تركز، عوائق الدخول، تميز المنتجات، التكامل العمودي) على الكفاءة المصرفية من خلال التطرق إلى مفاهيم تتعلق بهيكل السوق والكفاءة المصرفية، وذلك تحت مجموعة من الفرضيات التي تتعلق أهمها بفرضية الاقتصاد الصناعي المتمثلة في هيكل - سلوك - أداء، بالإضافة إلى فرضية الكفاءة التقليدية و فرضية الكفاءة X، مركزين على نموذج هيكل - سلوك - أداء ذلك أنه يوفر أداة جديدة للتحليل تكون قريبة من الواقع الاقتصادي، ذلك أن أداء وسلوك المؤسسات المصرفية في سوق يتميز بالمنافسة يختلف عنه في سوق تتسم بالاحتكار، مما يؤدي بالمؤسسات المصرفية إلى البحث استراتيجيات تجعلها تتأقلم مع التغيرات الهيكلية التي تطرأ على السوق المصرفي بغرض زيادة كفاءتها ومن ثم أداءها بصفة عامة.

وبعد حساب كل من مؤشرات هيكل السوق على البنوك الجزائرية (تركز السوق، وعوائق الدخول)، وحساب الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية، توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين مستويات التركيز و اللاكفاءة في المصارف الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث أنه كلما زاد التركيز في النظام المصرفي الجزائري زادت مستويات اللاكفاءة، وهذا ما يعكسه دور الدولة الحامي للقطاع العمومي حيث أنه دوما تقوم بتمويل البنوك رغم خسائرها.

الكلمات المفتاحية:

الصناعة المصرفية، هيكل السوق، نموذج هيكل - سلوك - أداء، الكفاءة المصرفية.

ABSTRACT.

This study aims to analyse the impact of market structure through its dimensions (market concentration, barriers to entry, product differentiation, integration) on the efficiency of banks by touching the concepts of the vertical frame and efficiency of banks, depending on some hypothesis that's related to industrial economics «structure-conduct-performance», in addition to the hypothesis of the traditional efficiency and the hypothesis of efficiency X focusing on the model SCP, so that it provides a new tool of analyzing that's close to the reality of economics, because the conduct and performance of banks in competition differs than monopoly, that leads to make organization to look for strategies that make them adopt the structural changes that arises on that bank market in order to augment its efficiency then its performance in general.

After calculating the market structure indicators for the Algerian banks (market concentration, access barriers) and calculating the bank efficiency using the random cost limit model, the study found a positive correlation between concentration and inefficiency levels in Algerian banks during the study period. In the Algerian banking system, the levels of inefficiency have increased. This is reflected in the role of the state protecting the public sector, as it always finances banks despite their losses.

KEYWORDS:

Banking industry, market structure, structure-behavior-performance model, banking efficiency.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
II	الشكر
III	الإهداء
V	الملخص
VIII	فهرس المحتويات
XIII	قائمة الجداول والأشكال
أ-خ	المقدمة
ب	اشكالية الدراسة
ب	فرضيات الدراسة
ب	أسباب إختيار الموضوع
ت	أهداف الدراسة
ت	أهمية الدراسة
ت	المنهجية المتبعة
ث	حدود الدراسة
ث	الدراسات السابقة
خ	هيكل الدراسة
61-02	الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التحليل الهيكلي للصناعات
03	المطلب الأول: تحليل المحيط الصناعي والمنافسة على مستوى القطاع
06	المطلب الثاني: تحليل قوى المنافسة في الصناعة
12	المطلب الثالث: المجموعات الاستراتيجية
16	المبحث الثاني: تركز السوق المفهوم والقياس
16	المطلب الأول: هيكل المنافسة
19	المطلب الثاني: ماهية تركز السوق
21	المطلب الثالث: مؤشرات تركز السوق

فهرس المحتويات

29	المبحث الثالث: أهمية عوائق الدخول في تحديد هيكل الصناعة
29	المطلب الأول: مفهوم عوائق الدخول
30	المطلب الثاني: عوائق الدخول الطبيعية
36	المطلب الثالث: عوائق الدخول الاستراتيجية
43	المبحث الرابع: التكامل العمودي في الصناعة
43	المطلب الأول: ماهية التكامل العمودي
49	المطلب الثاني: الحاجة الى التكامل العمودي
51	المطلب الثالث: نظريات التكامل العمودي
57	المطلب الرابع: مؤشرات قياس التكامل العمودي
61	خلاصة الفصل
106-62	الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية
62	تمهيد
63	المبحث الأول: مدخل الى الكفاءة
63	المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الكفاءة
67	المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة
69	المطلب الثالث: أنواع الكفاءة
72	المطلب الرابع: الانتاجية الفعالية وعلاقتها بالكفاءة
75	المبحث الثاني: الكفاءة المصرفية
75	المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية
76	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الكفاءة
80	المطلب الثالث: أنواع الكفاءة المصرفية
83	المطلب الرابع: صعوبة قياس الكفاءة المصرفية
86	المبحث الثالث: وفيات الحجم ، وفيات النطاق
86	المطلب الأول: تحديد المدخلات والمخرجات
88	المطلب الثاني: وفيات الحجم
92	المطلب الثالث: وفيات النطاق
94	المبحث الرابع: قياس الكفاءة المصرفية
94	المطلب الأول: الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية

فهرس المحتويات

100	المطلب الثاني: طريقة CAMELS
106	خلاصة الفصل
157-108	الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية
108	تمهيد
109	المبحث الأول: اقتصاديات الصناعة
109	المطلب الأول: مدخل الى الاقتصاد الصناعي
112	المطلب الثاني: أسلوب التحليل في الاقتصاد الصناعي
113	المطلب الثالث: نموذج هيكل سلوك أداء.
117	المبحث الثاني: الاداء المصرفي
117	المطلب الأول: مفهوم الأداء المصرفي وتقييمه
122	المطلب الثاني: المخاطر المصرفية
130	المطلب الثالث: أهم المتغيرات المؤثرة على الكفاءة والأداء في الصناعة المصرفية
136	المبحث الثالث: الصناعة المصرفية
136	المطلب الأول: مفهوم المصارف وأنواعها
142	المطلب الثاني: المنافسة في الصناعة المصرفية
146	المطلب الثالث: البيئة المصرفية
152	المبحث الرابع: الاطار النظري لتحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة
152	المطلب الأول: نموذج هيكل-سلوك-أداء
154	المطلب الثاني: نظرية هيكل الكفاءة
155	المطلب الثالث: نموذج berger
157	خلاصة الفصل
216-159	الفصل الرابع: اثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية
159	تمهيد
160	المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات المصرفية 1962-2014
160	المطلب الأول: مرحلة الإصلاحات الأولى 1962-1985
163	المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الثانية 1986-1990
165	المطلب الثالث: قانون النقد والقرض 1990
168	المطلب الرابع: الإصلاحات المصرفية خلال 1990-2016

فهرس المحتويات

173	المبحث الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري وتطور اداءه
173	المطلب الأول: بنية الجهاز المصرفي
179	المطلب الثاني: هيكل الودائع في النظام المصرفي الجزائري
184	المطلب الثالث: هيكل القروض في النظام المصرفي الجزائري
189	المطلب الرابع: صلاية القطاع المصرفي الجزائري
191	المبحث الثالث: تحليل هيكل السوق المصرفي الجزائري
191	المطلب الأول: التركيز الودائع في الصناعة المصرفية الجزائرية
197	المطلب الثاني: تركيز القروض في الصناعة المصرفية الجزائرية
203	المطلب الثالث: عوائق الدخول الى الصناعة المصرفية الجزائرية
205	المبحث الرابع: قياس الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية
205	المطلب الأول: طريقة وأداة قياس الكفاءة
210	المطلب الثاني: المعالجة الاحصائية لمتغيرات دالة التكاليف
214	المطلب الثالث: قياس الكفاءة المصرفية للبنوك محل الدراسة
218	المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي والكفاءة للبنوك الجزائرية
220	خلاصة الفصل
222	الخاتمة
228	قائمة المصادر و المراجع
246	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال		
الصفحة	العنوان	الرقم
07	تحليل قوى المنافسة في الصناعة	01
12	الأنموذج المعدل للعوامل المؤثرة في الصناعة	02
14	خارطة الصناعة وفق المجموعات الاستراتيجية	03
21	وضعيات منحنيات التركيز	04
27	منحنى لورنر	05
32	اقتصاديات الحجم كعائق للدخول	06
33	المزايا المطلقة لتكاليف الانتاج كعائق للدخول	07
36	تكاليف التحول كعائق للدخول	08
39	الطاقة الانتاجية كعائق للدخول	09
116	نموذج هيكل - سلوك - أداء	10
129	المخاطر التي تتعرض لها المصارف حسب التقسيم الكلاسيكي	11
174	منحنى بياني يمثل تطور عدد الوكالات المصرفية خلال الفترة 2007-2016	12
175	منحنى بياني يمثل تطور الكثافة المصرفية خلال الفترة 2007-2016	13
177	منحنى بياني يمثل تطور نسبة اجمالي أصول القطاع المصرفي خلال الفترة 2006-2016	14
178	أعمدة بيانية تمثل تطور اجمالي الأصول والقروض الموزعة للمؤسسات المالية خلال الفترة 2010-2016	15
179	تطور اجمالي الودائع الجارية ولأجل وبضمان خلال الفترة 2005-2016	16
181	تطور حصة البنوك العمومية والخاصة من اجمالي الودائع المتلقاة خلال الفترة 2005-2016	17
182	حصة القطاع العام والخاص من اجمالي الودائع خلال الفترة 2005-2016	18
184	منحنى بياني يمثل الميل الحدي، المتوسط، والمرونة الدخلية خلال الفترة 2005-2016	19
185	أعمدة بيانية تمثل حجم القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص خلال الفترة 2005-2016	20
187	أعمدة بيانية تمثل حصة البنوك العمومية والخاصة من حجم القروض الممنوحة خلال الفترة 2005-2016	21

قائمة الأشكال والجداول

189	منحنى بياني يمثل الميل المتوسط، الحدي والمرونة الدخلية للقروض المصرفية خلال الفترة 2016-2005	22
192	أعمدة بيانية تمثل تطور حجم الودائع لدى البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2005-2014	23
193	تطور ودايع البنوك الستة محل الدراسة وباقي البنوك خلال افتره 2005-2014	24
195	الحصص السوقية في المتوسط للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2005-2014	25
197	حجم القروض الممنوحة من البنوك الستة عينة الدراسة خلال الفترة 2005-2016	26
199	أعمدة بيانية تمثل حصة كل من البنوك محل الدراسة والبنك الأخرى من حجم القروض الممنوحة خلال الفترة 2005-2016	27
201	دائرة نسبية تمثل الحصص السوقية في المتوسط للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2005-2016	28
211	متوسط متغيرات الدراسة للبنوك الستة خلال الفترة 2005-2014	29
218	منحنيات بيانية تمثل تطور مؤشرات تركيز الودائع ومؤشرات الكفاءة التشغيلية خلال الفترة 2005-2014	30
219	منحنيات بيانية تمثل تطور مؤشرات تركيز القروض ومؤشرات الكفاءة التشغيلية خلال الفترة 2005-2014	31
قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد الوكالات البنكية والكثافة المصرفية خلال الفترة 2007-2016	174
02	عدد الحسابات المفتوحة من طرف المصارف لصالح العملاء المودعين خلال الفترة 2008-2016	176
03	نسبة إجمالي أصول القطاع المصرفي الى إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2010-2016	176
04	إجمالي أصول المؤسسات المالية والقروض الموزعة خلال افتره 2010-2016	178
05	حصة البنوك العمومية والخاصة من مجمل الودائع خلال الفترة 2005-2016	180
06	توزيع الودائع حسب القطاع العمومي والخاص خلال الفترة 2005-2016	181
07	قياس الميل الحدي والمتوسط والمرونة الدخلية للودائع المصرفية خلال الفترة 2005-2016	183

قائمة الأشكال والجداول

187	حصة البنوك العمومية والخاصة من اجمالي القروض من 2005-2016	08
188	الميل الحدي، المتوسط والمرونة الدخلية للقروض المصرفية خلال الفترة 2005-2016	09
193	مقارنة الودائع للبنوك محل الدراسة مع باقي البنوك خلال الفترة 2005-2014	10
194	الحصص السوقية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2005-2014	11
196	نسبة التركيز للمصارف العمومية الستة خلال الفترة 2005-2014	12
198	نسبة القروض الممنوحة للبنوك محل الدراسة من اجمالي القروض خلال افترة 2005-2014	13
200	الحصص السوقية للبنوك محل الدراسة من اجمالي القروض خلال الفترة 2005-2014	14
202	مؤشرات نسبة التركيز للبنوك عينة الدراسة خلال افترة 2005-2014	15
213	معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة	16
215	مرونة الاحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي للبنوك عينة الدراسة	17
215	مرونة الطلب السعرية لرأس المال النقدي والعيني للبنوك عينة الدراسة	18
216	وفرات الحجم للمصارف الستة عينة الدراسة	19
217	متوسط الكفاءة التشغيلية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2005-2014	20

المقدمة

يكتسي القطاع المصرفي أهمية بالغة حيث يعتبر الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي في أي بلد، إذا يساهم بشكل كبير في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال تجميع الودائع من أصحاب الفوائض و معاودة منحها على شكل قروض.

إن التطورات الكبيرة التي شهدتها القطاع المصرفي في العالم، وفي ظل تزايد استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال خلال المدة الأخيرة، مما اضطر البنوك الى مواكبة مختلف التطورات ومسايرتها خاصة من الجانب الاداري والمالي، كما شهد الاقتصاد عدت تحولات كالتحرير المالي والاقتصادي والمالي ورفع القيود وتحرير حركة السلع والخدمات، ولقد تأثر القطاع المصرفي كغيره من القطاعات بهذا التحول، فقامت الدول ومن بينها الجزائر بإجراءات من أجل تحرير قطاعها المصرفي.

يعتبر تقييم كفاءة البنوك والعمل على مراقبة نشاطها أمر ضروري لبقاء البنوك في ظل المخاطر و التغيرات، وكذا حدوث العديد من الأزمات المالية التي كان سببها الرئيسي البنوك، لذا فقياس الكفاءة هذه الاخيرة تمكن من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومحاولة تصحيح الانحرافات وتدارك الأوضاع كما يظهر التطور في ادوات قياس الكفاءة المصرفية عن اهمية الأداء الايجابي في الصناعة المصرفية، ويتضح ذلك من خلال تطور أو تحسين العديد من المؤشرات والتقنيات لقياس هذه الكفاءة.

شهد القطاع المصرفي كغيره من القطاعات الى استخدام نموذج هيكل-سلوك اداء، والذي قوم اساسا على عملية البحث عن طبيعة العلاقة بين عناصر النموذج، وهذا في ظل الظروف الأساسية التي تنشط بها تلك الصناعات، وعادة ما تم استخدام متغيرين في الدراسات السابقة، سواء كانت متعلقة بالهيكل مع الأداء أو الهيكل مع السلوك أو السلوك مع الأداء.

وعادة ما يربط العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء تتم على أساس الكفاءة، فإن هذا يدفع السلطات المشرفة على نشاط الصناعة المصرفية العمل على تشجيع البنوك على تطوير كفاءتها، دون تقييد عملية الاندماج داخل الصناعة، غير أن المشكل الذي يمكن ان تواجهه تلك السلطات يكمن في اختيار المؤشرات التي بإمكانها تحديد الهيكل الحقيقي للصناعة المصرفية، الى جانب تحديد النموذج الذي بإمكانه التعبير عن العلاقة الحقيقية التي تربط هيكل الصناعة بادائها.

الاشكالية

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

الى أي مدى يمكن ان يؤثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية؟

ولمعالجة هذه الاشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي أهم محددات هيكل السوق المصرفي، وكيف يمكن قياس مؤشراتته على البنوك الجزائرية؟
- ✓ ما هو مفهوم الكفاءة وكيف يتم قياسها؟
- ✓ كيف تؤثر محددات هيكل السوق على الكفاءة المصرفية؟
- ✓ كيف يمكن تحسن كفاءة البنوك العاملة بالجزائر؟

فرضيات الدراسة

- ✓ يتميز هيكل السوق المصرفي في الجزائر باحتكار القلة؛
- ✓ توجد عوائق دخول عالية للصناعة المصرفية الجزائرية؛
- ✓ تتمتع البنوك الجزائرية بكفاءة عالية، سواء كانت كفاءة تخصيصية أو فنية أو كفاءة التكاليف؛
- ✓ يؤثر تركيز السوق على مستويات الكفاءة بالمصارف العاملة بالجزائر بدرجة كبيرة.

أسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان وراءه جملة من المبررات والأسباب لعل أهمها:

- ✓ الرغبة في تناول هذا الموضوع لأن القطاع المصرفي يعتبر مهم جدا بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- ✓ محاولة التطرق الى هيكل وطبيعة القطاع المصرفي، وذلك من خلال تسليط الضوء على مستويات التركيز ومختلف العراقيل التي تعيق الدخول الى هذا القطاع؛
- ✓ التعرف على النتائج المحققة في مجال الأداء للصناعة المصرفية وخاصة الكفاءة؛

✓ محاولة إيجاد بدائل لتحسين هيكل الصناعة ورفع من مستويات الكفاءة المصرفية ومن ثم الاداء بصفة عامة.

أهداف الدراسة

تهدف من خلال هذه الدراسة الى الوصول الى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ توضيح مكانة القطاع المصرفي في السوق الجزائرية؛
- ✓ محاولة تحسين هيكل السوق المصرفي الجزائري؛
- ✓ قياس الكفاءة المصرفية من خلال تقدير دالة التكاليف للصناعة المصرفية الجزائرية؛
- ✓ تحليل وفرات الحجم والنطاق للمصارف الجزائرية؛
- ✓ محاولة وضع نموذج بين تركيز السوق المصرفي والكفاءة المصرفية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية القطاع في حد ذاته، حيث يعتبر القطاع المصرفي في الوقت الحالي هو من القطاعات الأساسية المحركة لمختلف مشاريع التنمية في الدول، والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى الى تطوير هذا القطاع من خلال تحسين آدائه بصفة عامة.

يلعب موضوع الكفاءة المصرفية أهمية بالغة، حيث تساهم الكفاءة من رفع مستوى الخدمات المقدمة، وبالتالي رفع تنافسية القطاع المصرفي الجزائري.

المنهجية المتبعة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي للإطلاع على كل ما يتعلق بجوانب هيكل السوق والكفاءة المصرفية، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الاحصائيات التي تم معالجتها بالجداول والأشكال البيانية، كما استخدمنا المنهج القياسي في قياس مستويات التركيز والكفاءة المصرفية والعلاقة بينهما.

حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في مجموعة البنوك العمومية العاملة بالجزائر والمتواجدة مقراتها بالعاصمة الجزائر وهي ستة (06) بنوك تمثلت في : البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنك التنمية المحلية BDL، الصندوق الوطني للاستثمار BAD.

أما من حيث الفترة الزمنية فتمثلت في ما يلي:

- ✓ من حيث دراسة الكلية للقطاع المصرفي فكانت 12 سنة من 2005 الى 2016، وذلك من خلال دراسة الجامعات الكلية من ودائع وقروض وحصص البنوك العمومية والخاصة؛
- ✓ اما الدراسة القياسية فكانت 10 سنوات خلال الفترة من 2005 الى 2014، وذلك حسب المعطيات المتوفرة.

الدراسات السابقة

- ✓ فاطمة الزهراء نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك الأردن، 2009. حيث تدور اشكالية هذه الدراسة حول تقييم الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية ، وتطرت الى الاطار النظري لمفهوم الكفاءة المصرفية وطرق قياسها بالإضافة الى تطور أداء النظام المصرفي الجزائري، من خلال الجانب التطبيقي حاولت استخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي، بهدف قياس مرونة الاحلال ومرونة الطلب السعرية ووفرات الحجم والنطاق لعينة تتكون من ستة بنوك جزائرية، وأهم ما توصلت اليه هذه الدراسة أن البنوك الجزائرية محل الدراسة تتمتع بكفاءة إحلال بين عناصر الإنتاج ولا كنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها، الأمر الذي جعلها لا تحقق وفرات حجم كما أنها تتمتع بوفرات نطاق تتيح لها تنويع منتجاتها.

✓ علي بن الطاهر، هيكل السوق وربحية القطاع -دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011/2010، حيث جاءت هذه الدراسة لتبين تأثير هيكل السوق على ربحية القطاع المصرفي الجزائري، ومدى قوة الارتباط بينهما، وخلصت الدراسة الى تأكيد هذه العلاقة، و هو ما يعكس قدرة هيكل السوق المصرفي في الجزائر على التأثير في ربحية القطاع بصفة خاصة، وبأدائه بصفة عامة، كما يدل على ارتباط ربحية القطاع المصرفي الجزائري بهيكليه

✓ محمد رضا بوسنة، تحليل العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء- دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2004-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2016/2015، حيث قامت الدراسة على تحليل العلاقة بين هيكل السوق والأداء في الصناعة المصرفية من خلال نموذج BERGER، حيث تم العمل على اختبار أربعة فرضيات أساسية خاصة بهذا النموذج وهي فرضية هيكل-سلوك-أداء والتي ترى أنه وجود علاقة طردية مباشرة بين تركيز الصناعة والأداء، فرضية القوة السوقية، والتي تفرض وجود علاقة موجبة بين الحصة السوقية للمؤسسات ومؤشرات ادائها، وفرضية هيكل الكفاءة X التي ترى بان الكفاءة X هي سبب العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، حيث ان الكفاءة X تؤثر على الأداء وهيكل الصناعة في نفس الوقت، أما الفرضية الرابعة فهي فرضية الهيكل الكفاء والتي ترى أن كفاءة الحجم هي سبب العلاقة بين هيكل الصناعة والأداء، حيث يؤثر عليهم في نفس الوقت، وتوصلت الدراسة الى تحقق فرضية واحدة فقط من بين الفرضيات السابقة في الصناعة المصرفية وهي فرضية RMP، حيث تم الحصول على أثر موجب ومعنوي للحصة السوقية للبنوك على مؤشرات العائد لها، وبالتالي فإن العلاقة بين هيكل الصناعة والاداء في الصناعة المصرفية في الجزائر هي علاقة مباشرة، تتم عبر تأثير الحصة السوقية على مؤشرات الأداء.

✓ عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009، حيث حاولت هذه الدراسة تطبيق أسلوب التحليل التطويقي للبيانات كأسلوب غير برمترى لتقدير كفاءة ستة (06) بنوك عاملة بالجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2007، وخرجت النتائج أن البنوك الستة متماثلة في اختيار وإنتاج مدخلاتها ومخرجاتها الفنية بمعدل 95%، بينما

تظهر هذه البنوك متباعدة في تحقيق الكفاءة التكلفة أو الدخلية، ويظهر المؤشر بمعدل 73%، للثلاث السنوات المدروسة، وبنيت النتائج كذلك على أنه لا يوجد ارتباط بين حجم البنك أو الملكية العامة، وبين نتائج الكفاءة المحصل عليها.

✓ ناهند ناهض فؤاد القبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2013، حيث خلصت هذه الدراسة الى أن المصارف الفلسطينية محل الدراسة بشكل عام تتمتع بالكفاءة من حيث إمكانية الاحلال بين مدخلاتها، لكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها من خلال أسعار مدخلاتها حيث انها لم تحقق مرونة طلب سعرية لكل من العمل ورأس المال الثابت ولكنها حققت مرونة طلب سعرية في عنصر رأس المال النقدي، كما انها لم تحقق وفورات حجم ولا وفورات نطاق، كم اظهرت نتائج تقدير الكفاءة التشغيلية للمصارف الفلسطينية محل الدراسة بأنها حققت مستوى جيد من الكفاءة التقنية لكنها تعاني من ضعف الكفاءة التخصيصية وبالتالي كفاءة التكاليف.

وفي الأخير يمكن القول:

- استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة من الخلفية النظرية والمعلومات والمعطيات التي تناولها مختلف الباحثين؛
- تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في طريقة تحليل الكفاءة المصرفية وذلك باستخدام اسلوب حد التكلفة العشوائية؛
- تتمثل إضافة هذه الدراسة في محاولة الربط بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية، حيث نلاحظ ان أغلب الدراسات تهتم بجانب واحد (اما الهيكل أو الكفاءة)؛
- الاختلاف في اسلوب التحليل حيث في دراستنا اعتمدنا على منهج الاقتصاد الصناعي في عملية التحليل.

هيكل الدراسة:

من أجل الاجابة على إشكالية الدراسة والفرضيات والإلمام بالموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى أربع فصول ثلاثة نظرية وفصل تطبيقي:

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة، حيث تطرقنا في هذا الفصل الى اهم العوامل التي تحدد شكل المنافسة في الصناعة بصفة عامة، حيث قمنا بتقسيم الفل الى أربع مباحث، تطرقنا في الأول الى التحليل الهيكلي للصناعات بصفة عامة وفي البحوث الثالثة المتبقية تطرقنا بالترتيب الى تركيز السوق، عوائق الدخول، التكامل العمودي كأهم محددات هيكل السوق.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية، حيث تناولنا في هذا الفصل من خلال مباحثه الأربعة الى مدخل الى الكفاءة بصفة عامة ثم تخصصنا في الكفاءة المصرفية وفي المبحث الثالث تناولنا وفيات الحجم ووفرات النطاق كعنصرين مهمين في قياس الكفاءة، وتطرقنا في المبحث الأخير الى أهم طرق قياس الكفاءة المصرفية.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية، حيث قمنا بإعطاء نظرة أولية على اسلوب التحليل في الاقتصاد الصناعي في المبحث الأول، وتطرقنا الى الأداء والصناعة المصرفي في المبحثين الثالث والرابع، وبعدها وضعنا ثلاث نماذج مفسرة لتحليل العلاقة بين الهيكل والكفاءة المصرفية.

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية: حاولنا في هذا الفصل اسقاط الجانب النظري للدراسة على ستة بنوك عمومية عاملة بالجزائر وقياس مختلف مؤشرات هيكل السوق وقياس الكفاءة المصرفية باستخدام أسلوب حد التكلفة العشوائية وفي الأخير حاولنا الربط بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية

الفصل الأول:

تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة
في الصناعة

- المبحث الأول: التحليل الهيكلي لصناعات؛
- المبحث الثاني: تركيز السوق المفهوم والقياس؛
- المبحث الثالث: أهمية عوائق الدخول في تحديد هيكل الصناعة؛
- المبحث الرابع: التكامل العمودي في الصناعة.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

تمهيد

نقوم في هذا الفصل بتحليل المنافسة في الصناعة من خلال تحديد طبيعتها ، حيث يعتبر نموذج (porter) ونموذج scp من النماذج المهمة في تحليل المنافسة، وعمم استخدامهما بشكل واسع النطاق في الصناعة أولاً وفي الخدمات ثانياً، وعليه فإن المؤسسات ولوضع استراتيجيات مناسبة لها يجب أن تولي أهمية كبيرة لقوى المنافسة، حيث أن الاختلاف في طبيعة ونوعية الأسواق و سلوك المؤسسات التي تعمل في هذه الأسواق لا يتغير إلا إذا تغير هيكل السوق (منافسة تامة، منافسة احتكارية، احتكار قلة، احتكار تام).

ومن بين الأدوات التي توضح طبيعة المنافسة داخل السوق مقياس تركيز السوق، حيث تكمن أهمية هذا المقياس في سهولة حسابه دون الاعتماد على معلومات كبيرة، كما تساهم عوائق الدخول على اعتبارها محدد من محددات هيكل السوق في تحديد شكل وطبيعة المنافسة داخل الصناعة حيث أن المؤسسات القائمة تواجه احتمالية دخول منافسين جدد مما ينتج عنه تخفيض من الحصة السوقية للمؤسسات القائمة داخل الصناعة، مما يفرض على المؤسسات القائمة محاولة فرض حواجز لدخول منافسين محتملين.

كما نتناول في هذا الفصل التكامل العمودي كخيار استراتيجي للمؤسسات ومساهمة هذا الخيار في تحديد هيكل الصناعة، غير أن درجة التكامل العمودي في الصناعة تحدد بدرجة أقل طبيعة المنافسة في الصناعة من مقياس التركيز وعوائق الدخول.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- المبحث الأول: التحليل الهيكلي للصناعة؛
- المبحث الثاني: تركيز السوق المفهوم والمقياس؛
- المبحث الثالث: أهمية عوائق الدخول في تحديد هيكل الصناعة؛
- المبحث الرابع: التكامل العمودي في الصناعة.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

المبحث الأول: التحليل الهيكلي للصناعة

نقوم في هذا المبحث بتحليل المنافسة على المستوى القطاع، حيث يعتبر نموذج (porter) من أهم نماذج تحليل قوى المنافسة، وعمم استخدامه بشكل واسع النطاق في الصناعة أولاً وفي الخدمات ثانياً، ومن وجهة نظره فإن المؤسسات يجب أن تعبر أهمية كبيرة لقوى المنافسة لوضع استراتيجيات مناسبة كما انه في بعض الحالات تختلف المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن بعضها البعض، ونتيجة لتلك الاختلافات داخل معظم الصناعات من الممكن ملاحظة مجموعة من المؤسسات تتبع نفس الاستراتيجيات الأساسية والتي تختلف عن الاستراتيجيات الأساسية التي تتبعها المؤسسات في مجموعات أخرى، هذه المجموعات تسمى المجموعات الإستراتيجية.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا المبحث الى العناصر التالية:

➤ **المطلب الأول:** تحليل المحيط الصناعي والمنافسة على مستوى القطاع؛

➤ **المطلب الثاني:** تحليل قوى المنافسة في الصناعة؛

➤ **المطلب الثالث:** المجموعات الإستراتيجية.

المطلب الأول: تحليل المحيط الصناعي والمنافسة على مستوى القطاع

نقوم في هذا المطلب بتحليل المنافسة على المستوى القطاع وذلك من خلال توضيح أبعاد الاستراتيجية التنافسية، كما نقوم بتحليل المحيط الصناعي وقياس حدة المنافسة على النحو التالي:

الفرع الأول: أبعاد الإستراتيجية التنافسية

يمكن أن تختلف استراتيجيات المؤسسات لتنافس في صناعة ما في كثير من الطرق، غير أن أبعاد الإستراتيجية التالية تجمع الاختلافات المحتملة بين الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة في صناعة ما¹:

1- التخصص: بمعنى درجة تركيز جهودها، أي المؤسسة من حيث اتساع خطة إنتاجها وقطاعات الزبائن المستهدفة، والأسواق الجغرافية التي تخدمها؛

¹ مايكل بورتر، الإستراتيجية التنافسية-أساليب تحليل الصناعات والمنافسين، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 2010، ص ص: 188-189.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

- 2- تميز العلامة التجارية: درجة سعيها الى تميز العلامة التجارية بدلا من المنافسة استنادا إلى السعر أو المتغيرات الأخرى بشكل رئيسي، ويمكن تحقيق تميز العلامة التجارية عبر الاستثمار في الإعلانات، أو فريق المبيعات أو العديد من الطرق الأخرى؛
- 3- اختيار القناة: اختيار قنوات التوزيع التي تتراوح من القنوات التي تملكها المؤسسة إلى منافذ البيع المتخصصة إلى منافذ البيع العامة؛
- 4- جودة المنتج: بمعنى جودة منتجها من حيث المواد الخام والمواصفات والخصائص وغيرها؛
- 5- الريادة التكنولوجية: أي سعيها إلى الريادة التكنولوجية مقابل الإلتباع والتقليد، ومن المهم الإشارة إلى أن المؤسسة يمكن أن تكون رائدة تكنولوجيا لكنها تعتمد عدم إنتاج المنتج الأعلى جودة في السوق، فالجودة و الريادة التكنولوجية لا تتماشيان بالضرورة؛
- 6- التكامل الرأسي: بمعنى هل قنوات التوزيع الخاصة بالمؤسسة حكر عليها فقط، أو هل تمتلك منافذ بيع بالتحزئة، أو شبكة خدمات داخلية، وما إلى ذلك؛
- 7- موقف التكلفة: بمعنى مقدار سعيها إلى تحقيق تكلفة منخفضة في الصناعة، والتوزيع عبر الاستثمار في تسهيلات ومعدات تخفض التكلفة؛
- 8- الخدمة: درجة تقديمها خدمات إضافية مع خط إنتاجها، مثل المساعدة الهندسية، وشبكة الخدمة الداخلية والائتمان وغيرها؛
- 9- سياسة الأسعار: موقفها السعري النسبي في السوق، حيث يتصل الموقف السعري عادة بمتغيرات أخرى مثل موقف التكلفة وجودة المنتج، لكن السعر متغير استراتيجي منفصل يجب التعامل معه بشكل مستقل.

الفرع الثاني: تحليل المحيط الصناعي

وتقاس حدة المنافسة في المحيط الصناعي باستخدام المعايير التالية¹:

- 1- عدد المنافسين: تزداد حدة المنافسة بازدياد عدد المنافسين بمعنى انخفاض معدل التركيز، وتزداد حدة المنافسة أكثر كلما وصل السوق إلى حد التشبع، بحيث لا يمكن جذب عملاء جدد أو زيادة معدل استهلاك العملاء الحاليين من إنتاج الصناعة؛

¹ عوض محمد أحمد، الإدارة الاستراتيجية، الأصول والأسس العلمية الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص: 110-112.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

- 2- العلامات التجارية: تزداد حدة المنافسة بين مؤسسات الصناعة التي تنتج سلع وخدمات لا تحمل علامات تجارية، والتي تمثل ما تقدمه كل منها بديلا كاملا عما تقدمه المؤسسات الأخرى في الصناعة، وذلك لأنه من السهل على الزبون أن يستبدل مؤسسة مكان مؤسسة أخرى؛
- 3- تكلفة التحول: تزداد حدة المنافسة بين مؤسسات الصناعة إذا كان يمكن للعميل اتخاذ قرار بالتوقف على التعامل مع مؤسسة ما، والتحول للتعامل مع مؤسسة أخرى داخل الصناعة دون أن يتحمل تكلفة تحول نتيجة اتخاذه هذا القرار؛
- 4- حجم مؤسسات الصناعة: تزداد حدة المنافسة كلما تقاربت أحجام المؤسسات التي تعمل في الصناعة وتقاربت قواها النسبية، وفي حالة وجود عدد من المؤسسات الكبيرة المسيطرة على الصناعة يقلل من المنافسة ويجعل السوق أقرب إلى سوق احتكار القلة، حيث تفرض المؤسسات الكبيرة أسعارها وشروطها على السوق كله؛
- 5- هامش الربح: كلما زاد هامش الربح أغرى ذلك مؤسسات الصناعة على الدخول في حرب سعرية واستراتيجيات هجومية، والقيام بحملات إعلانية مكثفة، كما أن هامش الربح يغري المنافسين الجدد على الدخول في الصناعة وبالتالي تزداد حدة المنافسة، وبطبيعة الحال فإن مرحلة النمو التي تمر بها الصناعة تحدد التأثير النهائي لهامش الربح على زيادة حدة المنافسة؛
- 6- مرونة الإنتاج: تزداد حدة المنافسة بين مؤسسات الصناعة عندما لا تستطيع هذه المؤسسات التحكم في الكميات المنتجة، وبالتالي يكون هناك احتمال لزيادة العرض على الطلب في حين تقل حدة المنافسة في الصناعات التي يمكن للمؤسسات التحكم في حجم العرض من السلع والخدمات، وبالتالي تتجنب المنافسة الناتجة عن زيادة العرض على الطلب؛
- 7- تكلفة الخروج من الصناعة: تزداد حدة المنافسة إذا لم يكن من الممكن للمؤسسة الخروج من الصناعة دون تحمل خسائر كبيرة، فالمؤسسات الصغيرة والضعيفة تجد أنه لا سبيل أمامها إلى محاولة البقاء في الصناعة وإتباع استراتيجيات هجومية كإجراء تخفيضات كبيرة في الأسعار، وعادة ما يتم ذلك في مرحلة تدهور الصناعة، حيث تحاول المؤسسات الكبيرة نسبيا إتباع استراتيجيات هجومية تعمل من خلالها على إخراج المؤسسات الضعيفة كمحاولة لتخفيض الكمية المعروضة من السلع والخدمات؛

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الفرع الثالث: المنافسة على مستوى القطاع

و المقصود هنا بالقطاع هو مجموع المؤسسات التي تعمل في مجال واحد والتي تتميز بإمكانية إحلال منتج المؤسسة الواحدة محل منتجات المؤسسات الأخرى في حالة تباين الأسعار¹.

و تصنيف قطاعات النشاط حسب²:

1- عدد الموردين ودرجة اختلاف المنتج: بمعنى انه قد يكون هناك مورد وحيد في الصناعة، أو هناك

مجموعة من الموردين، في حين قد يكون المنتج متميز وغير متميز؛

2- عوائق الدخول والخروج: فإذا كان للمؤسسة عوائق دخول فان عند خروجها تتعرض إلى مجموعة

من العراقيل أهمها القيمة المنخفضة للأصول المهلكة، المستوى العالي من التكامل العمودي،

بالإضافة إلى القوانين الحكومية؛

3- هيكل التكاليف: كل قطاع يتميز بتقسيم التكاليف التي تحدد طبيعة الاستراتيجيات المنتهجة،

ويعتبر ضروريا تحديد مراكز التكاليف الأكثر حساسية لأجل السيطرة عليها؛

4- التكامل العمودي: في بعض القطاعات يكون من الأفضل للمؤسسة أن تحقق تكاملا عموديا

لنشاطاتها من الأعلى أو من الأسفل؛

5- مستوى الشمولية: حيث أن هناك صناعات كالإعلام الآلي والإعلام والاتصال تعتبر صناعات

عالمية بالتالي يجب على هذه المؤسسات أن تتصور استراتيجيات شاملة قادرة على الحفاظ على

تقدمها التكنولوجي وتحكمها في التكاليف؛

المطلب الثاني: تحليل قوى المنافسة في الصناعة

يعتبر نموذج (porter) من أهم نماذج تحليل قوى المنافسة، وعمم استخدامه بشكل واسع النطاق في الصناعة

أولا وفي الخدمات ثانيا، ومن وجهة نظر (porter) فإن المؤسسات يجب أن تعير أهمية كبيرة لقوى المنافسة ومتابعة

تطور التغيرات الحاصلة في هذه القوى لمعرفة تأثيرها على إستراتيجية المؤسسة، وقد جسدت هذه القوى التنافسية

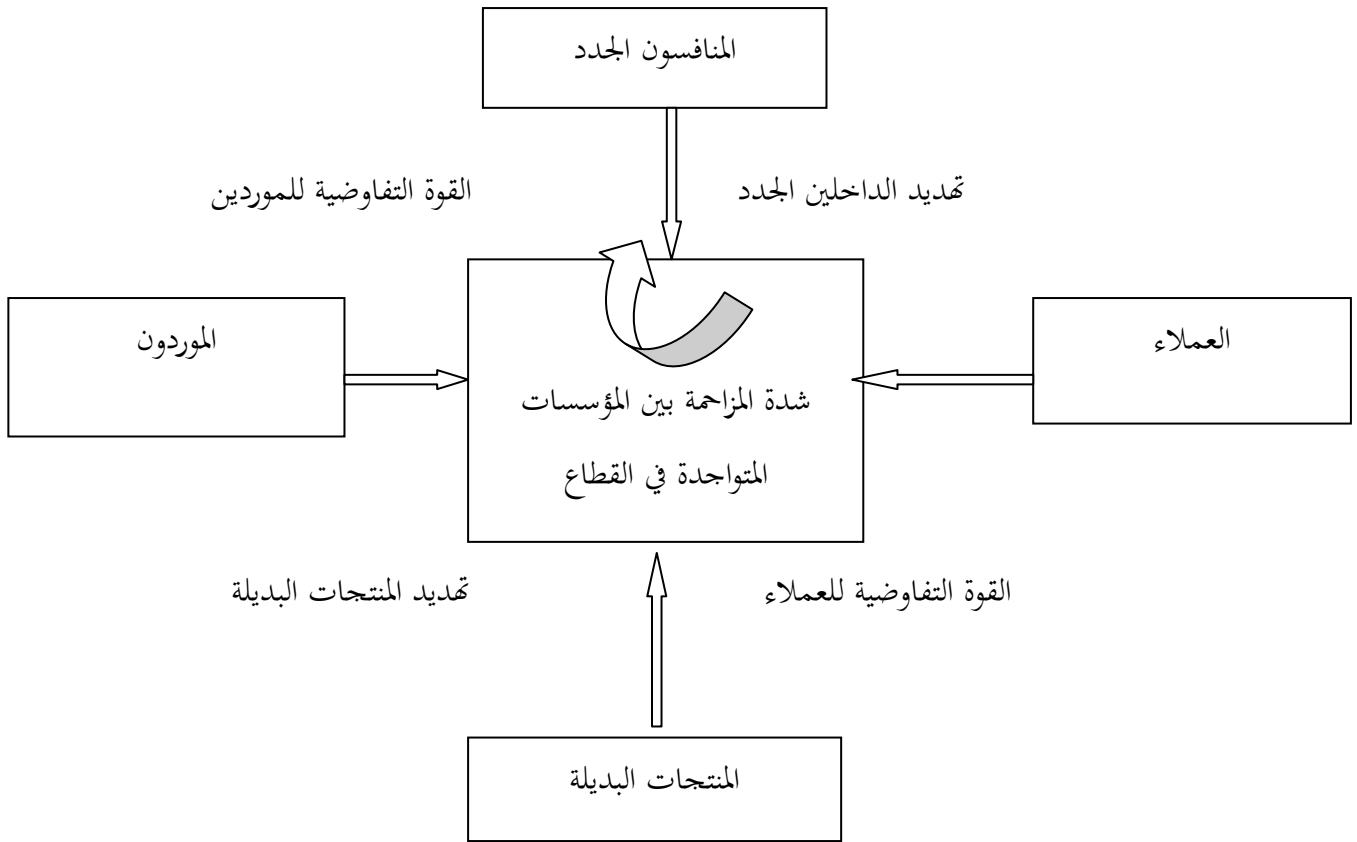
بخمسة قوى أساسية كما يوضحها الشكل التالي:

¹ زغدار أحمد، المنافسة-التنافسية والبدائل الاستراتيجية، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2011، ص14.

² Philip Kotler, et bernard dubois, **marketing management**, Pearson édition, 11eme édition, paris,2003. p p251 ;252.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الشكل رقم 01: تحليل قوى المنافسة في الصناعة



Source : Porter Michael: **Competitive Strategy : Techniques for Analyzing Industries and Competitors**, the free presse 1980, p.04

الفرع الأول: تهديد الداخلون الجدد في الصناعة:

يشكل الداخلون الجدد إلى صناعة جذابة وفي النمو أو حتى في صناعة تتسم بالثبات تهديدا للمؤسسات الموجودة في إطار هذه الصناعة، فعادة الداخلون الجدد يأتون بقدرات جديدة وهذا رغبة منهم في الحصول على حصة سوقية، مما يؤدي ذلك إلى تأثيرهم على مردودية القطاع كتخفيض أسعار العرض، أو ارتفاع تكاليف المؤسسات المتواجدة في القطاع، الشيء الذي ينجم عنه انخفاض في الإنتاج¹.

إن جدية دخول المنافسين يعتمد بالدرجة الأولى على المعوقات الموجودة أمامهم للدخول إلى الصناعة، يضاف إليها ردود فعل المؤسسات الموجودة حول هذا الدخول، فقد تكون ردود الفعل هذه في صناعات معينة

¹ Michael. Porter, **Les choix stratégiques et concurrence**, édition economica, France, 1982 p. 7.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

شديدة ولا تسمح بقبول داخلين جدد، وهكذا يمكن أن تشكل المؤسسات القائمة عاملاً يحد من دخول مؤسسات جديدة قد يعود هذا الأمر إلى امتلاكها خبرة وتكاليف ثابتة أقل وتميز منتجاتها ومعرفة فنية أكبر، وبشكل عام فإن تهديد دخول منافسين جدد لصناعة معينة يقل كلما كانت حواجز الدخول كبيرة ولا تستطيع المؤسسات الأخرى تجاوزها.

الفرع الثاني: شدة المنافسة بين المؤسسات المتواجدة

يتكون القطاع من مختلف المؤسسات التي تصارع داخل القطاع الواحد إما من أجل رفع حصتها أو الحفاظ على نصيبها الأصلي داخل القطاع، هذا وتمتلك مؤسسات القطاع الواحد في غالب الأحيان نفس الوسائل التي تعتمد عليها في هذه المواجهة، هذه الوسائل تتمثل في التأثير على الأسعار، اعتماد حملات إعلانية، التجديد والابتكار، تحسين المنتجات الموجودة... الخ¹

إن معرفة المنافسين يعطي المؤسسة إمكانية في تقدير شدة المنافسة الحالية والمستقبلية، وكذلك تصور مدى جاذبية الصناعة واستمرارية نموها المستقبلي من عدمه، وبشكل عام فإن تحليل المنافسة بين المؤسسات القائمة يشمل أوجه عديدة، وهذه الأوجه تعطي طبيعة المحددات والتسهيلات الممكنة للمنافسة داخل الصناعة لكل مؤسسة بذاتها دون غيرها، ومن بين هذه المحددات ما يلي²:

- ✓ طبيعة الصناعة ودرجة نموها الحالية واحتمالات استمرار هذا النمو مستقبلاً؛
- ✓ القيمة المضافة وطبيعة تركيبة التكاليف الثابتة والمتغيرة؛
- ✓ القدرة على استخدام الطاقة الإنتاجية بشكل مرن؛
- ✓ الاختلاف في المنتجات والخدمات ودرجة التنوع لدى المنافسين؛
- ✓ موانع الخروج من الصناعة وتكاليف التحول باتجاهات مختلفة؛
- ✓ طبيعة التركيز في الصناعة؛

¹ زغدار أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 44.

² طاهر محسن منصور الغالي، وآخرون، الإدارة الاستراتيجية المفهوم والعمليات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 99.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الفرع الثالث: تهديد المنتجات البديلة

تمثل السلع والخدمات البديلة لسلعة معينة تهديدا قائما لها لذلك تهتم المؤسسات بمعرفة البدائل المحتملة لمنتجاتها وخدماتها، فإذا كانت السلع والخدمات البديلة توفر اشبعاً لنفس الحاجات بأسعار ونوعيات أفضل فإنها تصبح بالتالي تهديدا لمنتجات وخدمات المؤسسة، من حيث اتجاهات تطورها أو أنها غير معروفة إلا في حالة ظهورها ووضوح تهديدها، لذلك على المؤسسة أن تتابع بجدية تهديدات البدائل الخاصة بسلعها ومنتجاتها لمعرفة ازدياد التهديد أو نقصانه، وعلى العموم يزداد تهديد المنتجات البديلة في الحالات التالية¹:

- ✓ قدرة السلع والخدمات البديلة على إشباع حاجات عملاء الصناعة بطريقة أرخص وأفضل؛
- ✓ عدم توافر المعرفة لدى العميل التي تمكنه من المقارنة بين السعر وجودة المنتج البديل وسعر وجودة المنتج الأصلي؛
- ✓ عدم تحمل العميل لتكلفة تحول نتيجة اتخاذ قرار بشراء السلع والخدمات البديلة؛
- ✓ إذا كان المنتج الأصلي هو المنتج الوحيد ولا يمكن تعديله لقصور في الإمكانيات؛

الفرع الرابع: القوة التفاوضية للموردين

إن قوة المساومة أو القوة التفاوضية للموردين يجب أن تحلل بشكل علمي وموضوعي لمعرفة تأثير العلاقة المتبادلة بين المؤسسة والموردين، لذلك يهتم واضعو الإستراتيجية بتحليل المتغيرات الخاصة بعمليات التوريد خاصة من حيث الكلفة والتنوع وطبيعة المواد والمنتجات، مواعيد التسليم، أثر التغيرات التكنولوجية الاقتصادية والسياسية على استمرار عمليات التوريد في المستقبل القريب والبعيد، وقد قدم (porter) اتجاه عام لتوظيف العلاقة بين الموردين والمؤسسة من خلال الإشارة إلى ما هو مهم من بين هذه العوامل:

- ✓ كلما ابتعد التوريد عن نموذج المنافسة الحرة كلما زادت قوة المورد على رفع الأسعار اتجاه المؤسسة المشتري، بمعنى أن احتكار المورد لسلعة معينة تتيح له إمكانية رفع سعرها وفق اعتبارات تطور السوق والمنافسة، إن هذا الأمر يجعل المؤسسة تبحث باستمرار على مصادر التوريد لغرض الحصول على أفضلها من حيث النوعية والأسعار واستمرارية التوريد؛

¹ بلال خلف السكرنة، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015، ص156.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

- ✓ إذا كانت المؤسسة عميل غير مهم وتشتري بكميات قليلة وعلى فترات متباعدة تقل قوتها التفاوضية اتجاه المورد بسبب تركيزه على مؤسسات أخرى؛
- ✓ يستطيع المورد زيادة قوته في المساومة إذا استطاع تحقيق تكامل أمامي وبشكل أكبر.
- وفي المقابل فإن المؤسسة تستطيع زيادة ضغطها على الموردين وتقوية موقفها التفاوضي من خلال العديد من الإجراءات من بينها:
- ✓ يكون في صالح المؤسسة البحث عن مصادر توريد عديدة تتنافس فيما بينها بتقديم أفضل الأسعار وأحسن النوعيات للمؤسسة المشتريّة؛
- ✓ تركيز مشتريات المؤسسة بموردين معروفين يضعها في موضع المحتكر لتوريد هؤلاء، وبالتالي تستطيع توجيههم من خلال مصالحها وتبادل المنافع معها؛
- ✓ قيام المؤسسة بتحقيق تكامل خلفي للصناعة التي تعمل فيها، وتطوير الإمداد بالاعتماد على ذاتها.

الفرع الخامس: القوة التفاوضية للزبائن

إن لدى العملاء قوة تفاوضية كبيرة في الوقت الحالي بسبب وجود بدائل عديدة أمامهم تعرضها المؤسسات المتنافسة، وبالتالي فإن العملاء الصناعيين وقنوات التوزيع الكبيرة تتفاوض للحصول على أقل الأسعار في إطار نوعيات محددة للسلعة و المنتج، وبالتالي معرفة العملاء الكاملة بالسلع يعطيهم قدرة عالية على التفاوض أمام المؤسسات وبالتالي إمكانية تخفيض الأسعار والحصول على مزايا عديدة، وفي حالة كون المشتريين في أعداد كبيرة من الأفراد والمجموعات فإن المؤسسة تتابع تطور حالة الاستهلاك والسلوك الخاص هؤلاء المشتريين بغرض تلبيتها بشكل كفاء وفعال خاصة وأن المؤسسة ليست محتكرة بل تتنافس مع الآخرين في تقديم السلع والخدمات، وفي بعض الحالات يصادف أن يكون المشتري ذو أهمية كبيرة للمؤسسة بسبب شرائه بكميات كبيرة وباستمرار، وفي هذه الحالة يكون موقفه التفاوضي مؤثرا.

وبصفة عام يعتبر العملاء أقوياء إذا توفرت لديهم الشروط التالية¹:

- ✓ إذا امتازوا بدرجة تركز كبيرة كانت مشترياتهم كبيرة؛
- ✓ إذا كانت المشتريات تمثل جزءا هامه من تركيبة المنتجات الخاصة بالزبون؛

¹ Porter Michael: **Choix Stratégique et Concurrence**, op cit p. 7.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

- ✓ إذا كانت أرباح الزبائن قليلة؛
- ✓ إذا كان إنتاج القطاع لا يؤثر على نوعية المنتجات أو الخدمات الخاصة بالزبون؛
- ✓ إذا كان المنتج لا يحقق ادخار أو وفرة للمؤسسة؛
- ✓ إذا كان قادر على التكامل العمودي من الأعلى أو الإنتاج بنفسه؛
- ✓ إذا كانت تكاليف التحويل التي يواجهها الزبائن ضعيفة؛
- ✓ إذا كان الزبون يملك معلومات كاملة حول الطلب، أسعار السوق الحقيقية وتكاليف المورد.

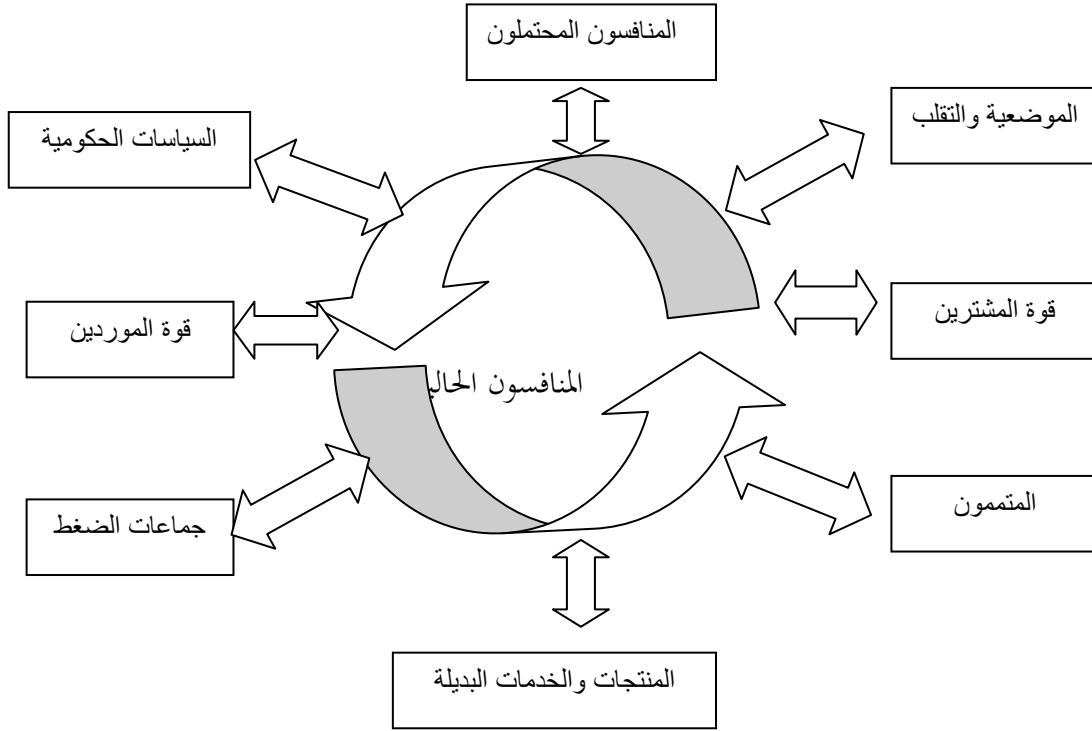
وفي الأخير تعمل المؤسسة على تحديد موقعها ضمن الهيكل الصناعي الذي تعمل فيه، وهنا يجب عليها أن تحدد بشكل دقيق فرص نجاحها والتهديدات الموجهة لها، وبذلك فقط يتسنى لها وضع إستراتيجية تمكنها من الحفاظ على مكانتها في السوق.

الفرع السادس: الإضافات على نموذج القوى الخمس

النموذج السابق يصلح بدرجة كبيرة على الدول المتقدمة حيث الاقتصاديات الحرة والتي يكون فيها التدخل الحكومي محدود، وانطلاقاً من هذا الفهم فقط أضاف (Austin, 1990) تعديلاً على النموذج كي يتماشى وبيئة الأعمال الموجودة في الدول النامية من خلال إضافة عامل آخر هو السياسات الحكومية، باعتبارها أحد القوى الفعالة في هيكل الصناعة، كما أضاف (Grove, 1996) عاملاً آخر وهو قوة المتممون وهم المؤسسات التي تقدم منتجات أو خدمات متممة لمنتجات المؤسسة، وأخيراً أضاف كل من (Macmillan & Tampoe, 2000) عاملين آخرين وهما جماعات الضغط، التقلب والتغير في العلامة التجارية أو أنماط الحياة ليصبح النموذج كما في الشكل التالي:

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الشكل رقم 02: النموذج المعدل للعوامل المؤثرة في الصناعة



المصدر: صالح عبد الرضى رشيد، إحسان دهب جلاب، الإدارة الإستراتيجية مدخل تكاملي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 126.

المطلب الثالث: المجموعات الإستراتيجية

في الحياة العملية غالباً ما تختلف المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن بعضها البعض فيما يتعلق بعوامل مثل قنوات التوزيع وجودة منتجاتها والقيادة التكنولوجية، وخدمة المستهلك وشرائح السوق، وسياسة التسعير، ونتيجة لتلك الاختلافات داخل معظم الصناعات من الممكن ملاحظة مجموعة من المؤسسات تتبع نفس الإستراتيجيات الأساسية والتي تختلف عن الإستراتيجيات الأساسية التي تتبعها المؤسسات في مجموعات أخرى، هذه المجموعات تسمى المجموعات الإستراتيجية.

الفرع الأول: تعريف المجموعات الإستراتيجية:

هي تلك المجموعات الجزئية التي تضم مؤسسات لها نفس الخصائص الإستراتيجية والتي تتبع إستراتيجيات متقاربة أو تخضع لنفس عوامل المنافسة¹، هي مجموعة من المؤسسات تتبع إستراتيجية نفسها أو إستراتيجيات

¹ Gerry Johnson et autre, **Stratégique**, 2ème ed, Ed Pearson, France, 1983, P.167.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

متمثلة وفقا للأبعاد الإستراتيجية، فقد يكون في الصناعة فئة إستراتيجية واحدة فقط إذا اتبعت كل المؤسسات الإستراتيجية نفسها تقريبا، وفي الطرف الأخر يمكن أن تشكل كل مؤسسة فئة إستراتيجية مختلفة، لكن يكون هناك عادة عدد صغير من الفئات الإستراتيجية التي تحدد الاختلافات الإستراتيجية الأساسية بين المؤسسات في الصناعة¹.

تختلف المجموعات الإستراتيجية في الغالب في مقارنة المنتجات أو التسويق، ولكن ليس دائما، في بعض الأحيان تكون المنتجات متطابقة لكن تختلف أساليب الصناعة والخدمات اللوجيستية والتكامل الرأسي، وربما تتبع المؤسسات استراتيجيات متمثلة لكن اختلاف علاقتها بالمؤسسة الأم أو الحكومات المضيفة يؤثر على أهدافها، وعليه المجموعات الإستراتيجية لا تمثل قطاعات السوق أو استراتيجيات تجزئة السوق لكن تحدد على أساس مفهوم واسع للموقف الاستراتيجي

لعل أهم فوائد هذا النوع من التحليل هي:

- ✓ تعرفنا مباشرة وبصورة واضحة على المنافسين المباشرين وعلى أي أساس تقوم المنافسة؛
- ✓ معرفة حواجز الدخول داخل كل مجموعة، ومعرفة درجة ومدى حرية التحرك؛
- ✓ المجموعات الإستراتيجية تتيح لنا التعرف على الفرص الموجودة في القطاع؛
- ✓ معرفة الخطط الإستراتيجية الممكنة والمتبناة من طرف المنافسين المتواجدين في مختلف المجموعات الإستراتيجية.

الفرع الثاني: الخارطة الصناعية للمجموعات الاستراتيجية

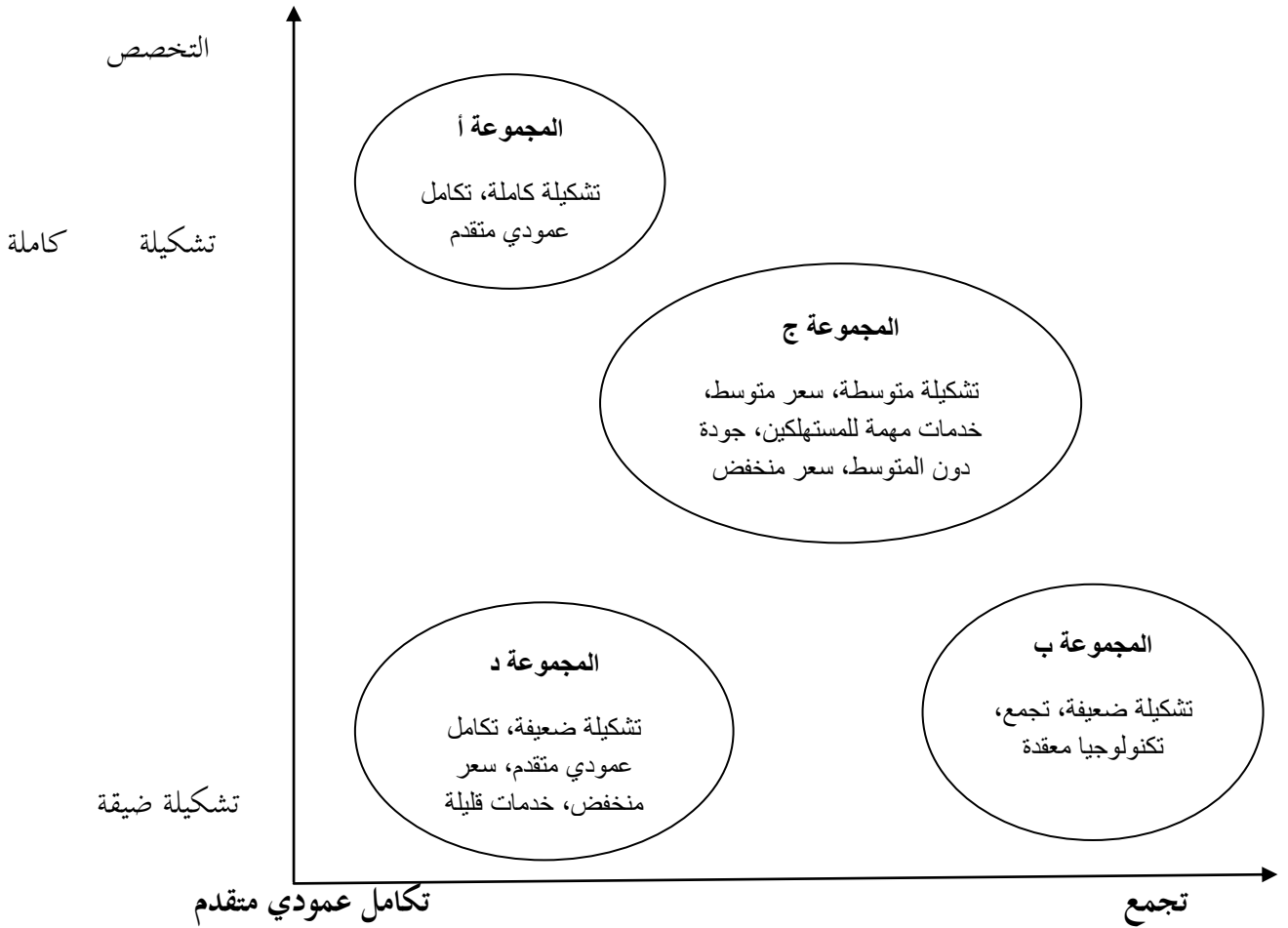
عندما تتوصل المؤسسة إلى معرفة المجموعات الإستراتيجية، يمكنها حينئذ أن تندمج في واحدة منها أو أنها تحدد مكائنها بالنسبة لهذه المجموعات، وعليه تختلف المنافسة وفقا للمجموعات الإستراتيجية من المنافسة داخل المجموعة الواحدة إلى المنافسة بين المجموعات.

¹ مايكل بورتر، مرجع سبق ذكره، ص 191.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

و يمكن عرض المجموعات الإستراتيجية في صناعة ما على خريطة، ولرسم هذه الخارطة لابد من اختيار بعدين من الأبعاد الإستراتيجية والتي تختلف تبعاً لخصوصية كل صناعة، ومن بين هذه الأبعاد نذكر¹: درجة التخصص، خيارات قنوات التوزيع، مستوى الجودة، مستوى التكنولوجيا، خيارات التكامل العمودي، مستوى الخدمات، سياسات السعر، العلاقة مع المؤسسات الأخرى، العلاقة مع الحكومة، وإذا اعتمدنا على التخصص كبعد عمودي و التكامل العمودي كبعد أفقي يمكن التمييز بين أربع مجموعات إستراتيجية كما موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: خارطة الصناعة وفق المجموعات الإستراتيجية



التكامل العمودي

المصدر: سعاد قوبي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غي منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017، ص 38.

¹ حبة نجوى، تأثير المنافسة في القطاع على تحقيق الأفضلية التنافسية للمؤسسة الاقتصادية جالة مؤسسة موبيليس 2003-2006، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2008، ص 32.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الفرع الثالث: المنافسة داخل الخارطة الصناعية

في نفس المجموع الإستراتيجية كل مؤسسة تنافس بأكثر شراسة ضد المؤسسات التي يأتي تصنيفها في مجموعات إستراتيجية مختلفة، وقد تكون هناك حروب أسعار فيما بينها لأن لها خصائص متماثلة وتستهدف نفس المشترين، ذلك أن أقرب منافسي المؤسسة هم أولئك الذين يشاركونها في مجموعتها الإستراتيجية.

و إذا كان رسم الخارطة يساعد على تحديد المنافسين الأكثر تأثير على المؤسسة وتسهيل توقع سلوكياتهم واتجاهاتهم الإستراتيجية، وعليه لا بد من الإشارة إلى عنصر آخر ذو أهمية بالغة في التأثير على المنافسين في الصناعة، وهو تصنيف المؤسسات المتنافسة في الصناعة الواحدة على أساس تشابه أنماط السلوك¹، ويمكن ذكر هذه الأنماط على النحو التالي²:

- 1- المؤسسة الرائدة: حيث تتمتع هنا المؤسسة بحصة سوقية كبيرة وتتميز بالتجديد والابتكار، وعادة تقود المؤسسات الأخرى في تغيرات السعر؛
- 2- المؤسسة المتحدية: هي المؤسسة التي تنافس من خلال الدفاع عن حصتها، وذلك بالاعتماد على الكفاءة، وتتعدى ذلك إلى انتهاز الفرص لإحراز التفوق عن طريق توسيع التشكيلة، الابتكار وتحسين الخدم؛
- 3- المؤسسة المدافعة: حيث قليلا ما تقوم هذه المؤسسات بتطوير المنتجات واتجاهها العام نحو الكفاءة الإنتاجية؛
- 4- المؤسسة التابعة: وهي المؤسسة التي تمارس السلوك المعاكس للمؤسسة الرائدة، كون ليس لها صياغة واضحة للرسالة واستراتيجياتها غير متوافقة مع بيئتها.

¹ نجوى حبة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

² سعاد قوئي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

المبحث الثاني: تركيز السوق المفهوم والقياس

يوجد هناك أنواع مختلفة من الأسواق، و إن سلوك المؤسسات التي تعمل في هذه الأسواق لا يتغير إلا إذا تغير هيكل السوق (منافسة تامة، منافسة احتكارية، احتكار قلة، احتكار تام)، ومن بين الأدوات التي توضح طبيعة المنافسة داخل السوق مقياس تركيز السوق، حيث تكمن أهمية هذا المقياس في سهولة حسابه دون الاعتماد على معلومات كبيرة.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى العناصر التالية:

- المطلب الأول: هيكل المنافسة؛
- المطلب الثاني: ماهية تركيز السوق؛
- المطلب الثالث: مؤشرات قياس تركيز السوق.

المطلب الأول: هيكل المنافسة

هناك دراسات عديدة دلت على وجود أنواع مختلفة من الأسواق، وان سلوك المؤسسات التي تعمل في هذه الأسواق لا يتغير إلا إذا تغير هيكل السوق، وهي على الترتيب حسب درجة المنافسة.

الفرع الأول: المنافسة التامة

تعتبر سوق المنافسة التامة من أبسط أنواع الأسواق، حيث تتميز بوجود عدد كبير من المنتجين لسلع متشابهة وبسعر واحد، كذلك تتوفر حرية الدخول والخروج في السوق ولا توجد فيها سيطرة على الأسعار، وهي حالة تقريبا منعدمة لا توجد في الواقع وتدرس فقط للمساعدة في دراسة الأسواق الأخرى¹.

المستهلك في ظل هذا النموذج يعرف بصفة جيدة خصائص وتقنية المنتج، فالمنتج يباع وفق قانون العرض والطلب، مما أدى إلى عدم امتلاك المؤسسات المنافسة لسلطة السوق أو قوة المساومة.

تتميز سوق المنافسة التامة بالخصائص التالية²:

✓ تشابه كبير بين السلع التي تنتج وتباع في السوق؛

¹Dennis W. Carltonk, Jeffrey M.Perloff,tra: Fabrice Mazeroll, **Economie industrielle**,2éme édit,Group De Boeck, 2008, p98.

²بمحت محمد أحمد إتييم، وآخرون، الاقتصاد الجزائري، الجزء الثاني، مركز المناهج، الطبعة الأولى، 2006، ص 39، 38.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

- ✓ وجود عدد كبير من المستهلكين والمنتجين، وهذا يعني أن بائعا واحدا او مشتريا واحدا ليس بمقدوره التأثير على سعر هذه السلعة لأن دوره وتأثيره في هذا السوق صغيرا جدا؛
- ✓ المعرفة التامة بأحوال السوق، فكل منتج ومستهلك له علم كامل بمستوى السعر في السوق وبالتالي لا يستطيع أي منتج البيع بسعر أعلى والمستهلك بشراء بسعر أقل لأن هذا ليس من مصلحة البائعين والمستهلكين؛
- ✓ حرية الدخول والخروج من و إلى السوق، أي عدم وجود عوائق الدخول أو الخروج من السوق، وقرار الدخول والخروج يعكس وبالدرجة الأولى إمكانية وجود ارباح عالية أو خسارة عالية، فعند وجود أرباح عالية سيحفز على دخول منتجين جدد إلى السوق، أما إذا كانت هناك خسارة عالية فإن بعض المنتجين يفضلون الخروج من السوق وتقليل خسائرهم.

الفرع الثاني: المنافسة الاحتكارية.

يمتاز هذا النوع من الأسواق بوجود عدد كبير من المنافسين لهم القدرة على تميز منتجاتهم بصفة كلية أو جزئية، حيث تتحد الأسعار حسب النوعية والخدمة والقيام بالحملات الدعائية، وهذا النوع هو الأقرب من المنافسة التامة، وهذه هي سمات المنافسة الاحتكارية التي تمثل استخداماتها وسيلة لتوفير نماذج معينة من المنافسة¹، وعليه تعرف المنافسة الاحتكارية بأنها تدخل عنصر المنافسة التامة والاحتكار معا، إذ أن كل منتج في قطاع معين يتمتع بدرجة طفيفة من الاحتكار نتيجة تنوع المنتجين، ولكنه يتعرض لدرجة كبيرة من المنافسة نظرا لكثرة عدد المنتجين².

ويتصف هذا السوق بالخصائص التالية³:

- ✓ وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، مما يعكس عدم قدرة أي مؤسسة على التأثير على سعر السوق، حيث حصة كل مؤسسة من إنتاج السوق تكون صغيرة نسبيا؛
- ✓ جميع المؤسسات في هذه السوق تنتج سلع متشابهة ولا كنها ليست متجانسة، وبالتالي فإن إنتاج أية مؤسسة قد يكون بديلا جيدا لإنتاج المؤسسات الأخرى ولكنه ليس بديلا تاما، وهذا يعطي للمؤسسة تلك القدرة على رفع سعر منتجها بمستوى بسيط دون فقدانها لربائتها؛

¹ ضياء مجيد الموسوي، نظرية السعر واستخداماتها، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001، ص 143.

² حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 1996، ص 458.

³ بھجت محمد ايتيم، واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 53.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

- ✓ سهولة الدخول والخروج من السوق، أي أنه لا وجود لعوائق قانونية أو طبيعية في هذا السوق؛
- ✓ وجود منافسة غير سعرية في هذا السوق، حيث أن جذب الزبائن يتم بأسلوب آخر وهو التمييز السلعي، لذا تعتمد المؤسسات في هذا السوق على الدعاية والإعلان لترويج وبيع منتجاتها.

الفرع الثالث: احتكار القلة

يسود هذا السوق عدد محدود من المؤسسات تستحوذ على معظم السوق، يتيح هذا السوق الإنفاق على أسعار البيع وبالتالي إجبار بقية المبتكرين على تعديل أسعارهم لتكون في نفس المستوى وإلا اضطروا إلى الخروج من السوق وغالبا ما تميل إلى الثبات أو إلى التغيير البطيء، كما تتميز المنتجات بالمشابهة ويترتب على ذلك استخدام وسائل عديدة للتنافس كالسعر والإعلان ويتم فرض عوائق كثيرة تحد من دخول مؤسسات جديدة إليه¹.

ويمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من احتكار القلة²:

1- احتكار القلة البحت: الذي يتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على إنتاج وبيع منتج متجانس، وهنا تسهل معرفة وضع توازن القطاع في السوق، بما أنه من السهل معرفة العرض الكلي للمنتجات المتجانسة، ومن ثمة يمكن أن يقرر سعر موحد في السوق للمنتجات المتجانسة داخل الصناعة.

2- احتكار القلة مع تنوع المنتج: الذي يتسم بقلة عدد البائعين الذين يتنافسون فيما بينهم على إنتاج وبيع منتج متنوع، ما يجعل من المتعذر معرفة وضع توازن القطاع في السوق وما يتبعه ذلك من تقرير أسعار مختلف المنتجات المتنوع في الصناعة.

الفرع الرابع: الاحتكار التام

هو نقيض التنافس ومعناه الحرفي "وجود بائع بمفرده"³، بمعنى هو ذلك السوق الذي توجد فيه مؤسسة واحدة تنتج سلعة ليست لها بدائل قريبة منها، كذلك وجود عوائق كثيرة تمنع دخول بائعين آخرين لهذا السوق، والمنتج الواحد أو البائع الواحد في هذا النوع من الأسواق أي المبتكر هو الذي يمثل الصناعة ككل، وهو الذي يقرر ثمن

¹ عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوجدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابع، 2006، ص 114.

² حسين عمر، إقتصاد السوق، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1999، ص 143.

³ طارق الحاج، حسن فليح، الإقتصاد الإداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 45.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

السلعة أو الخدمة، لأنه لا يوجد بديل أو إمكانية إحلال كامل بسلع أخرى لسلعته، فإن المستهلك لا يجد بدائل أخرى عنها لكي يتحول طلبه عنها فهو في أحيان كثيرة يكون مضطرا لشرائها، إضافة إلى ذلك فإن درجة الإحلال تعتمد أيضا على مقدار الإشباع الذي يتوقعه المستهلك في السلعة بالمقارنة إلى السلعة المحتكرة، وكذلك تعتمد أيضا على قناعة المستهلك في كون السلعة البديلة تحقق له نفس الغرض¹.

المطلب الثاني: ماهية تركيز السوق

الفرع الأول: مفهوم تركيز السوق

المقصود بتركيز السوق هو إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات، لذا عند قياس تركز السوق ينصب اهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة، وبافتراض ثبات كل العوامل المؤثرة في التركيز فإن السوق يكون أكثر تركزا كل ما قل عدد المؤسسات المنتجة أو زاد تباين أنصبتها في السوق².
وعند قياس التركيز الصناعي يجب التفريق بين نوعين من المقاييس³:

- مقاييس التركيز المطلق التي تعتمد على عدد المؤسسات وأنصبتها السوقية ومنها معكوس عدد المؤسسات، نسبة التركيز، مؤشر هيرشمان وهيرفندال، مؤشر هنا وكاي؛
- مقاييس عدم المساواة التي تعتمد على قياس تشتت الأنصبة السوقية وتغلغل عدد المؤسسات.

الفرع الثاني: الخصائص المطلوب تحققها في مقاييس تركيز السوق

هناك عدد من مقاييس التركيز التي تستخدم في الدراسات والأبحاث ، وقد أورد هول وتايدمان الخصائص التالية لمقياس التركيز الجيد:

- ✓ أن يكون مؤشر التركيز مقياسا أحادي الأبعاد؛
- ✓ يجب أن يكون التركيز في أي صناعة مستقل عن حجم تلك الصناعة؛

¹ عقيل جاسم عبدالله، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 1999، ص 260.

² عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 81.

³ ممدوح الخطيب الكسواني محددات التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية، ص 10، أنظر الموقع الإلكتروني

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

- ✓ يجب أن يزداد التركيز إذا زاد النصيب النسبي لأي منشأة على حساب المنشآت الأصغر حجماً، بمعنى يجب تحقق معيار التحول؛
- ✓ إذا قسمت جميع المنشآت إلى k قسماً متساوياً، فإن مؤشر التركيز يجب أن يقل بنسبة $1/k$ ؛
- ✓ إذا كان هناك n منشأة متساوية الحجم، فيجب أن يكون التركيز دالة متناقصة بدلالة n ؛
- ✓ يجب أن يكون مؤشر التركيز محصور بين الصفر والواحد.

الفرع الثالث: المعايير العامة لمقاييس التركيز:

قد اقترح (Hannah and Kay 1977) سبع معايير لا بد الأخذ بها عند حساب مؤشر التركيز نذكر الأربعة الأولى الأكثر أهمية¹:

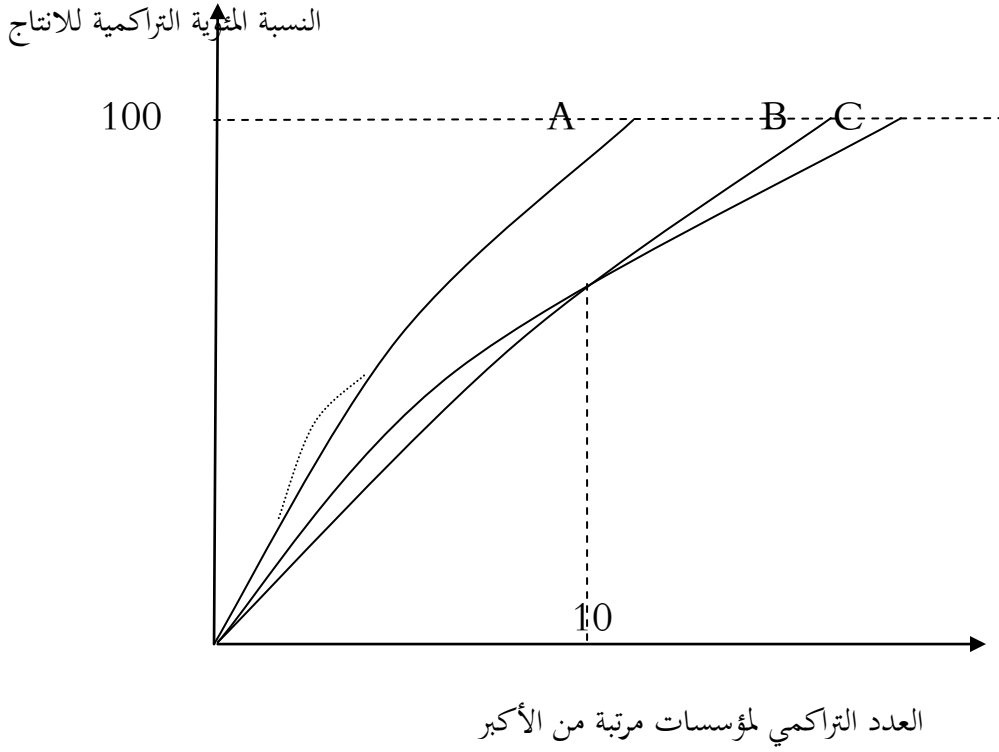
- 1- معيار ترتيب المنحنيات: إذا افترضنا أنه لدينا منحنيين لتركز في الصناعة A و B ، وعليه يجب أن يدل مقياس التركيز على زيادة التركيز في الصناعة A عنه في B إذا ما وقع منحنى التركيز A كلية أعلى من منحنى التركيز في الصناعة B .
- 2- مبدأ المبيعات المحولة: تحويل المبيعات من مؤسسة صغيرة إلى أخرى كبيرة من شأنه أن يزيد من تركيز السوق، هذا التحويل يؤدي إلى زيادة تحذب منحنى التركيز في بعض مواضعه.
- 3- شروط دخول السوق: يؤدي دخول مؤسسة صغيرة إلى السوق إلى خفض تركيز السوق بشرط أن لا يؤدي ذلك إلى تغيير أنصبة المؤسسات الأصلية في السوق، ويحدث العكس في حالة خروج مؤسسات صغيرة، ويلاحظ هنا انطباق هذا الشرط على الحجم الصغير من المؤسسات فقط فمن الواضح أن دخول مؤسسات ذات الحجم الكبير نسبياً يؤدي في الواقع إلى زيادة تركيز السوق.
- 4- شرط الدمج: يؤدي اندماج مؤسستين أو أكثر إلى زيادة تركيز السوق، وهي نتيجة حتمية إذا ما أخذ في الاعتبار أن الدمج يمثل تحويلاً لمبيعات المؤسسات الصغيرة إلى المؤسسة الكبرى ويعني في ذات الوقت خروج مؤسسات صغيرة من السوق وهذه العوامل كما أوضحنا سابقاً تؤدي إلى زيادة تركيز السوق وعلى الرسم يمثل الاندماج بامتداد الخط المنقط إلى أعلى حتى خط 100% كحد أعلى.

¹ روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، ترجمة فريد بشير الطاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994، ص 33.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

ولتوضيح ما ورد في هذه المعايير نرسم الشكل التالي:

الشكل رقم 04: وضعيات منحنيات التركيز



المصدر: روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص 33.

المطلب الثالث: مؤشرات تركيز السوق

هناك العديد من مؤشرات تركيز السوق نتناولها على النحو التالي:

الفرع الأول: معكوس عدد المنشآت: وهو أبسط مؤشرات التركيز، ولا يهتم هذا المؤشر بالأحجام النسبية للمؤسسات، ويأخذ هذا المؤشر العلاقة التالية:

$$R = 1/N$$

حيث R هي قيمة المؤشر و N عدد المؤسسات

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

ويعد أبسط مؤشرات التركيز خاصة في حالة تساوي حجم المؤسسات العاملة في الصناعة، ويساوي الواحد الصحيح في حالة وجود مؤسسة واحدة محتكرة، أي درجة التركيز عالية، وينخفض كلما زاد عدد المؤسسات ويقترب الى الصفر مما يدل على انخفاض التركيز وزيادة درجة المنافسة.

الفرع الثاني: نسبة التركيز

تعرف على أنها النسبة المئوية لنصيب أكبر "r" من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للصناعة حيث أن "r" هي رقم اختياري يحدده الباحث،

وتحسب نسبة التركيز "CR" بالعلاقة التالية¹:

$$CR = \sum_{i=1}^r xi/x = \sum_{i=1}^r si$$

C: نسبة التركيز؛

R: رقم اختياري يحدده الباحث؛

x_i : إنتاج المؤسسة؛

X: الإنتاج الكلي للمؤسسات التابعة للصناعة؛

S: نصيب المؤسسة الواحدة من السوق.

ويتميز هذا المؤشر بالبساطة إلا انه لا يخلو من بعض العيوب أهمها:

- ✓ لا يدخل كل المؤسسات في حسابه و يأخذ أكبر المؤسسات حجما فقط؛
- ✓ عملية الاختيار هذه لا تستند إلى معيار موضوعي محدد إنما تختلف من باحث الى آخر؛
- ✓ نسبة التركيز الذي يتحدث عليها من فترة إلى أخرى سوف تختلف تبعا لعدد المؤسسات الأكبر حجما التي أخذت في الاعتبار؛
- ✓ نسبة التركيز لا تستوفي المبيعات المحولة والدمج.

¹ عبد الغفور حسن كنعان العماري، مرجع سبق ذكره، ص ص 85-86.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الفرع الثالث: مؤشر هيرشمان وهيرفيندال

أشارت الكثير من الدراسات الى أن مقياس HH هو الأفضل في قياس نسبة التركيز لأنه يتميز باستعمال معطيات أكثر من مؤشر CR وتم استعماله لأول مرة من طرف Hirshman سنة 1940 على أنه يساوي الجذر التربيعي لمجموع مربعات الحصص السوقية، ثم تم تعديله من طرف Herfindahl سنة 1950، وقد استعمل هذا المؤشر بشكل واسع في الدراسات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتمد عليه شعبة مكافحة الاحتكار في وزارة العدل الأمريكية منذ 1982 كمقياس لتركيز السوق في قضايا مكافحة الاحتكار¹.

ويمكن حسابه كمجموع مربعات أنصبة جميع المؤسسات العاملة في أحدي الصناعات كما يلي²:

$$HH = \sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x} \right)^2 = \sum_{i=1}^n s_i^2$$

حيث: s_i : تمثل الحصة السوقية للمؤسسة i .

فتربيع أنصبة المؤسسات يعطي وزنا أكبر للمؤسسات كبيرة الحجم، كما أن المبيعات المحولة تؤدي إلى زيادة التركيز في السوق، وكذلك الحال بالنسبة لاندماج المؤسسات والتي تتضمن بالإضافة إلى ذلك نقصا في عدد المؤسسات، غير انه لا يتأثر بدخول المؤسسات صغيرة الحجم، وتتراوح قيمة هذا المؤشر من الصفر في حالة المنافسة التامة والواحد الصحيح في حالة الاحتكار التام.

ومن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا المعيار أن إعطاء كل مؤسسة وزنا يساوي نصيبها النسبي من السوق قد لا يكون إجراء ملائما في كل الحالات، فمقدرة المؤسسة في التأثير على السعر في السوق تتحدد بعوامل أخرى، ومثل هذه العوامل قد تزيد من هذه المقدرة أو قد تقلل منها.

¹ سهام بوخلالة، محمد الجموعي قريشي، تطور مؤشرات التركيز السوقي و أثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 16، 2016، ص 44.

² بن بركة عبد الوهاب، صيفي وليد، دور مقياس التركيز واللامساواة في قياس التركيز الصناعي والسلطة على الأسواق، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، 2 و3 ديسمبر 2008، جامعة محمد خير بسكرة، ص .

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الفرع الرابع: مؤشر H -statistic¹

يعتبر هذا المقياس الذي اقترحه، (Panzar et Rosse 1987) من بين أشهر المقاييس المستعملة في تحديد هيكل الصناعة، وهذا من خلال قياس التنافسية داخل الصناعة المعنية، حيث تسمح قيمة H في التعرف على اثر التغير في أسعار مدخلات الصناعة على التغير في إيراداتها وبالتالي فان قيمة H تساوي مجموع مروونات الصناعة المدروسة وهذا باستعمال الصيغة التالية:

$$\text{Log } R_{it} = \sum_{i=1}^I \alpha_i \log w_t^i + \sum_{k=1}^K \beta_k \log S_{ik}^k + \sum_{n=1}^N \gamma_n X_{it}^n + \varepsilon_{it}$$

- S_{it} : القدرة التشغيلية للمؤسسة المدروسة؛
- R_{it} : الدخل الإجمالي؛
- X_{it} : عوامل خارجية خاصة بكل مؤسسة؛
- W_{it} : مدخلات العملية الإنتاجية؛
- I : عدد المؤسسات المدروسة؛
- T : المدة الزمنية.

من خلال قيمة هذا المؤشر يمكن تحديد نوع هيكل الصناعة المدروس كما يلي:

- ✓ إذا كان ($H=1$) يكون هيكل الصناعة في حالة المنافسة تامة؛
- ✓ إذا كان ($H < 0$) يكون هيكل الصناعة في حالة احتكار تام؛
- ✓ إذا كان ($1 > H > 0$) يكون هيكل الصناعة بين المنافسة والاحتكار.

الفرع الخامس: مؤشر هانا وكاي

يتناول المؤشر (H) الأوزان الخاصة بتباين أنصبة المؤسسات وأعدادها، وهي من السمات المهمة في حالة منحنيات التركيز المتقاطعة، فعند حساب قيمة (H) يتم تربيع أنصبة المؤسسات أي أننا نوزن الأنصبة بنفسها قبل جمعها، وبذلك نحصل على قيم التركيز لكل من الصناعتين (B, C) في الشكل السابق، وتنعكس هذه القيم

¹ سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصري و في الجزائر باستخدام نموذج SCP، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 120.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

العلاقة العددية بين التركيز في كل من هاتين الصناعتين رغم تقاطع منحنياتها، ويعكس هذا المؤشر في الواقع العلاقة العددية بين جميع الصناعات حتى ولو لم تتقاطع منحنيات تركيزها.

وقد اقترح هانا وكاي مجموعة من المؤشرات أكثر عمومية تمثل مؤشر (H) ولا كنها تختلف عنه في الأوزان التي تعطىها للمؤسسات الكبيرة وتعتمد هذه المؤشرات على الصيغة العامة:

$$HK = \left(\sum_{i=1}^n S_i^\infty \right)^{1/1-\infty} \quad \infty > 0 \quad x \neq 1$$

حيث أن ∞ هي معلمة تحكمية للمرونة

ويتميز هذا المؤشر بالمرونة التي أدخلت على مقاييس التركيز حيث أعطيت للمؤسسات ذات الحجم الكبير أوزاناً أكبر وذلك بزيادة قيم ∞ ، ويستوفي هذا المؤشر المعايير الأربعة التي وصفها هنا وكاي.

الفرع السادس: مؤشر أنتروبي

هو أحد المؤشرات المعكوسة للتركيز ولحسابه تعطى المؤسسات أوزاناً مساوية لـ: $\left[\ln \left(\frac{1}{s_i} \right) \right]$ ، أي اللوغريتم الطبيعي لمعكوس نصيب المؤسسة في السوق، ثم تجمع على النحو التالي:

$$E = \sum_{i=1}^n s_i \ln \left(\frac{1}{s_i} \right)$$

ويعني هذا أن هذا المقياس يعطي وزناً أقل للمؤسسات ذات الحجم الأكبر، ووزناً أكبر للمؤسسات ذات الحجم الأقل، فالوزن الذي يعطى للمؤسسة التي نصيبها النسبي من السوق 30% هو 1.2، في حين أن الوزن الذي يعطى للمؤسسة التي نصيبها النسبي من السوق 20% هو 1.6.

ويترتب على ما سبق أن قيمة المؤشر تتناسب عكسياً مع درجة التركيز فكلما قلت قيمة معامل أنتروبي، كلما دل على زيادة درجة التركيز، وكلما زادت قيمته كلما دل ذلك على نقص درجة التركيز.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

وقد تم إعادة صياغته من طرف (Marfols 1971) بطريقة أكثر فائدة وذلك بأخذ معكوس من الأعداد المقابلة للوغاريتم كالتالي¹:

$$\text{Ln} \left(\frac{1}{s_i} \right)$$

ومؤشر حساب الأوزان هو

الفرع السابع: مقاييس اللامساواة

عادة ما يشتق هذه المقياس من منحنى لورنز، وبالتالي وقبل التطرق إلى هذه المقاييس نتطرق أولاً إلى منحنى لورنز.

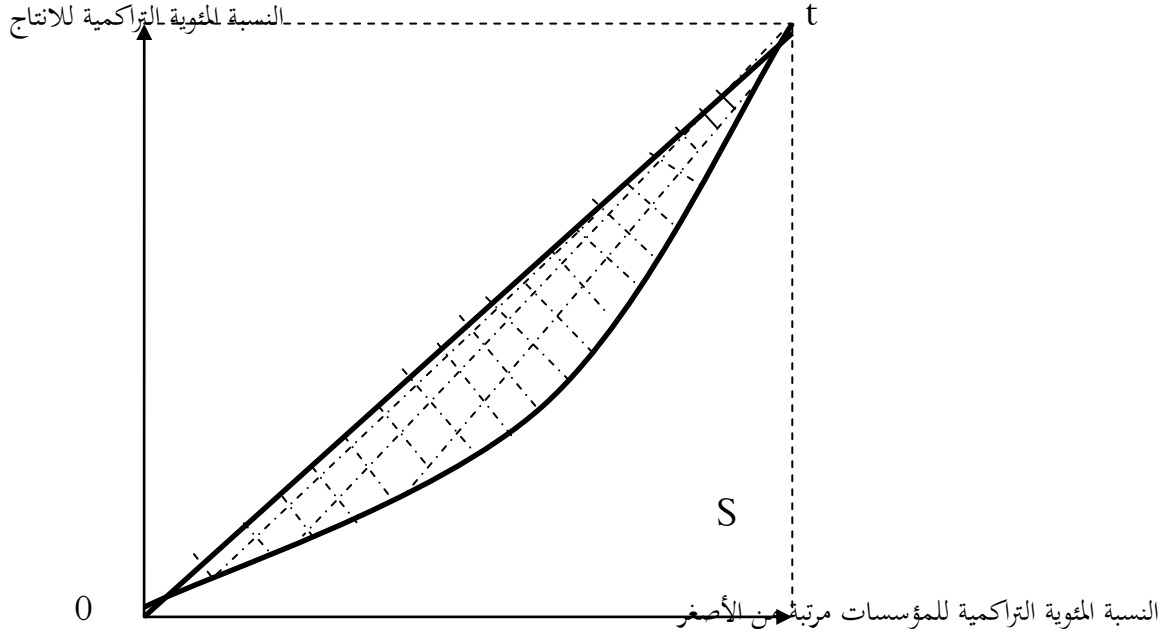
1- منحنى لورنز:

يمثل منحنى لورنز العلاقة بين النسبة التراكمية لعدد المؤسسات مرتبة من الأصغر إلى الأكبر، و النسبة المئوية التراكمية للنتائج الصناعي، وليس العدد التراكمي للمؤسسات كما الحال في منحنى التركيز، والشكل التالي يوضح منحنى لورنز لتركيز إحدى الصناعات.

¹ عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سبق ذكره، ص 90.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الشكل رقم 05: منحنى لورنز



المصدر: عبد الغفور حسن كنعان المعماري، مرجع سبق ذكره، ص 91.

يلاحظ من الشكل تقعر المنحنى بعيدا عن خط المحور ويعكس ذلك عدم تساوي حجم المؤسسات وترتيبها من الأصغر إلى الأكبر، كما يصوره خط المحور $0t$ حالة تساوي المؤسسات في أحجامها، وكلما زاد تباين المؤسسات في أحجامها ابتعد منحنى لورنز عن خط المحور، أما إذا تقاطعت منحنيات لورنز لبعض الصناعات فلا يمكن الجزم بترتيب معين لتلك الصناعات وفق لتركيزها، ويستقل منحنى لورنز تماما عن عدد المؤسسات، ففي حالة المؤسسات المتساوية الحجم ينطبق منحنى لورنز على خط المحور ولا يتأثر في ذلك بعدد المؤسسات في الصناعة.

2- معامل جيني:

يمكن استنباط معامل جيني (G) مباشرة من منحنيات لورنز، حيث يمثل مساحة الجزء المضلل إلى مساحة المثلث OST في الشكل السابق، وكلما زاد عدم تساوي المؤسسات في أحجامها زادت مساحة الجزء المضلل وبالتالي زادت قيمة (G)، حيث أن قيمته محصورة بين الواحد والصفر.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

3- تباين لوغاريتم أحجام المنشآت:

يعتبر هذا المؤشر أيضا من المؤشرات المستخدمة لقياس التشتت في الحصة السوقية للمؤسسات داخل الصناعة، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية¹:

$$V^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n \left[\log \left(\frac{x_i}{x-g} \right) \right]^2$$

وتمثل X_g الوسط الهندسي لأحجام المؤسسات، وتكمن أهمية هذا المقياس خاصة عندما يتوزع لوغاريتم أحجام المؤسسات توزيعا معتدلا، ففي هذه الحالة تكون منحنيات لورنز غير متقاطعة وتعطي V^2 ترتيبا محددًا لتباين أحجام المؤسسات بالأسواق المختلفة.

ومن أهم الانتقادات التي توجه لهذا المقياس:

✓ إذا لم يكن التوزيع الفعلي للوغاريتمات أحجام المؤسسات معتدلا فان استخدام هذا المعيار يؤدي إلى الإخلال بمبدأ التحويل، أي أن تحويل المبيعات من المؤسسات الصغيرة إلى الكبيرة لا يؤدي إلى زيادة درجة التركيز؛

✓ وفقا لهذا المعيار إذا صغر حجم المؤسسات فان درجة التركيز تزداد ؛

✓ بالرغم من أن الاندماج يؤدي إلى قلة عدد المؤسسات في السوق وزيادة درجة التركيز، إلا ان التباين بين الأحجام قد يقل مشيرا بذلك إلى انخفاض درجة التركيز.

¹ روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

المبحث الثالث: أهمية عوائق الدخول في تحديد هيكل الصناعة

عادات ما تواجه المؤسسات القائمة احتمالية دخول منافسين جدد مما ينتج عنه تخفيض من الحصص السوقية للمؤسسات القائمة داخل الصناعة، مما يفرض على المؤسسات القائمة محاولة فرض حواجز لدخول منافسين محتملين، كما تساهم عوائق الدخول على اعتبارها محدد من محددات هيكل السوق في تحديد شكل وطبيعة المنافسة داخل الصناعة.

وسيتم التطرق في هذا المبحث الى العناصر التالية:

➤ المطلب الاول: مفهوم عوائق الدخول؛

➤ المطلب الثاني: عوائق الدخول الطبيعية؛

➤ المطلب الثالث: عوائق الدخول الإستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم عوائق الدخول

عرف "bain" عوائق الدخول على أنها إلى أي حد وفي المدى الطويل يمكن للمنشأة القائمة أن ترفع أسعار مبيعاتها فوق الحد الأدنى لتكلفة الإنتاج وتوزيع الوحدة دون أن تغري منشآت جديدة بالدخول إلى الصناعة"¹ ، فمن وجهة نظر "bain" فان الأثر المتوقع لعوائق الدخول (استقرار الأسعار عند مستوى الحد الأدنى لتكلفة الوحدة المنتجة في المدى البعيد) هو الذي يعرف طبيعتها.

كما عرفها "Stigler" بأنها التكلفة الإضافية التي يجب أن تتحملها المؤسسات الراغبة في الدخول إلى السوق دون أن تتحملها المؤسسات الحالية في الأمد الطويل"²

¹ نفس المرجع السابق، ص 37.

² Stigler George, **the organization of industry** , Chicago ,University of Chicago, University Press .p 67.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

وهناك جملة من التعاريف نذكر منها¹:

- ✓ حسب (Ferguson 1974): "هي كل العوامل التي تجعل من دخول مؤسسات جديدة الى السوق لا يكون مربحا لها، ويمكن للمؤسسات الموجودة في السوق من وضع أسعار أقل من التكلفة الحدية للمؤسسات الراغبة في الدخول، مما يمكنها من كسب عوائد الاحتكار الدائمة".
- ✓ حسب (Demsetz 1982): "يرى أن التعريفات كلها توضح عوائق الدخول الموجودة بين المؤسسات الراغبة في الدخول والمؤسسات الموجودة في السوق، إلا أنها توضح القيود القانونية التي تعتبر حسبها هي عوائق الدخول الفعالة و الدائمة".
- ✓ حسب (Spulber 2003): "عائق الدخول هي ميزة تنافسية مؤقتة، خاصة من جانب التكاليف، الابتكار وميزة المعاملات، تكتسبها المؤسسات المتواجدة في السوق دون المؤسسات الراغبة في الدخول إلى هذا السوق".

المطلب الثاني: عوائق الدخول الطبيعية

تأتي هذه العوائق من الحجم الكبير للمؤسسة وهذه العوائق نذكرها على النحو التالي:

الفرع الأول: اقتصاديات الحجم

يقصد باقتصاديات الحجم تناقص متوسط التكاليف الكلية في الأجل الطويل مع زيادة حجم الإنتاج أي توسيع نطاق الإنتاج وحجم المؤسسة²، حيث أن التكلفة المتوسطة لمؤسسة ما قد ترتفع أو تنخفض مع الزيادة في حجم الإنتاج، فإذا انخفضت التكلفة المتوسطة مع الزيادة في حجم الإنتاج نقول أن المؤسسة تحقق اقتصاديات الحجم أو أن عائدات الحجم تكون متزايدة، وإذا كانت التكلفة المتوسطة لا تختلف مع حجم الإنتاج نقول أن عائدات الحجم مستقرة، أما إذا كانت التكلفة تزداد بزيادة حجم الإنتاج هنا المؤسسة تحقق اقتصاديات الحجم السالبة أي عائدات الحجم تكون متناقصة.

¹ عادل بوعافية، هيكل الصناعة وأثره على أداء المؤسسة الصناعية الجزائرية-حالة مؤسسة موبيليس للهاتف النقال خلال الفترة 2001-

2009، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص 16.

² رضا صاحب أبو أحمد، مؤيد عبد الحسن الفضل، أساسيات اقتصاديات الأعمال، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

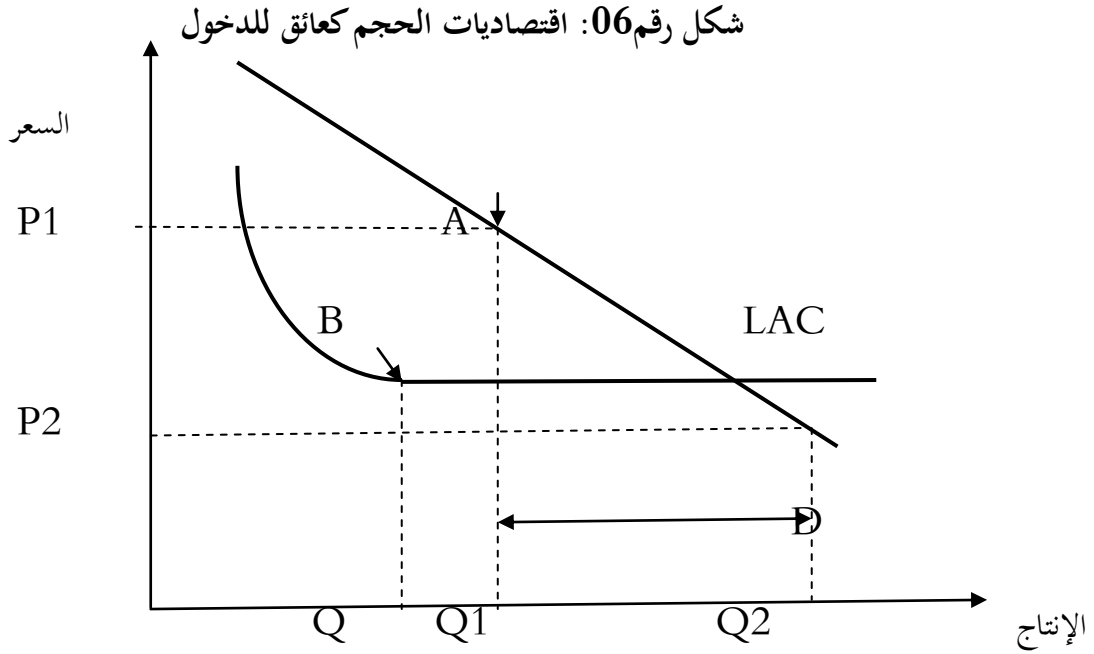
وعليه تأتي اقتصاديات الحجم من ضخامة حجم الإنتاج، فإذا كان حجم الإنتاج الذي يحقق أفضل كفاءة إنتاجية للمؤسسة هو من الضخامة بحيث أن أي انخفاض في حجم الإنتاج عن ذلك المستوى سيترتب عنه زيادة ملموسة في تكلفة الإنتاج المتوسطة، فإن هذا الوضع سيشكل عائق أمام دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة، والسبب في ذلك هو ضخامة حجم رأس المال المطلوب توفيره للمحافظة على مستوى حجم الإنتاج الذي يحقق أكبر كفاءة إنتاجية.

في بعض الصناعات يتعين على أي مؤسسة جديدة أن تبدأ فيها بحد أدنى معين للحجم حتى يمكنها أن تصل التكلفة لحدها الأدنى، ويسمى هذا بالحد الأدنى للحجم الأمثل وإذا بدأت المؤسسة بأي حجم أقل من هذا الحد الأدنى فإن تكلفة إنتاجها تصبح مرتفعة بدرجة لا تستطيع منافسة المؤسسات القائمة، ونتيجة لزيادة حجم الإنتاج الأمثل اللازم للاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير في بعض الحالات يعد عائقاً للدخول، وكلما انخفض حجم الطلب الكلي، فإن إنتاج عدد قليل من المؤسسات سوف يكفي حجم السوق وفي هذه الحالة يكون من الصعب دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة حيث يصعب عليها تسويق وبيع منتجاتها¹.

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

¹ إيمان نعمون، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة



المصدر: نعمون إيمان، دور استراتيجيات التميز في تنمية الحصة السوقية للمؤسسة الصناعية-دراسة حالة مؤسسة قديلة للمياه المعدنية بسكرة- مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة-2010-2011، ص 71.

حيث:

✓ D: منحنى طلب الصناعة لسلعة ما؛

✓ LAC: متوسط التكلفة في الأجل الطويل؛

✓ Q: الحد الأدنى للحجم الأمثل.

وبافتراض تماثل ظروف التكلفة بين المؤسسة القائمة والمؤسسة محتملة الدخول فإنه يتعين على أي مؤسسة جديدة أن تبدأ بالحجم يساوي Q على الأقل، وفي مثل هذه الحالة تبادر المؤسسة القائمة بوضع سعر مانع للدخول مثل P1 يسمح لها بتحقيق ربح عن كل وحدة مبيعة يساوي A، B ولا يسمح بتحقيق أي ربح للمؤسسة ترغب في الدخول عن حجم يساوي أو يزيد عن Q.

ويلاحظ أن الكمية المباعة في الصناعة من قبل المؤسسة القائمة عند هذا السعر هي Q1 وعندما تريد أي مؤسسة الدخول بحجم إنتاج Q فإن هذا يزيد الكمية المباعة في الصناعة من Q1 إلى Q2 ويترتب عن ذلك انخفاض سعر السوق من P1 إلى P2 عند مستوى أقل من الحد الأدنى للتكلفة المتوسطة فتحسر المؤسسة الجديدة بذلك، ولا شك أن معرفة المؤسسة المحتملة بهذه الحقيقة يمنعها من الدخول، ويلاحظ أن السعر المانع للدخول قد صمم بحيث ينخفض إلى مستوى أقل من الأدنى مستوى التكلفة إذا زاد الإنتاج بمقدار Q.

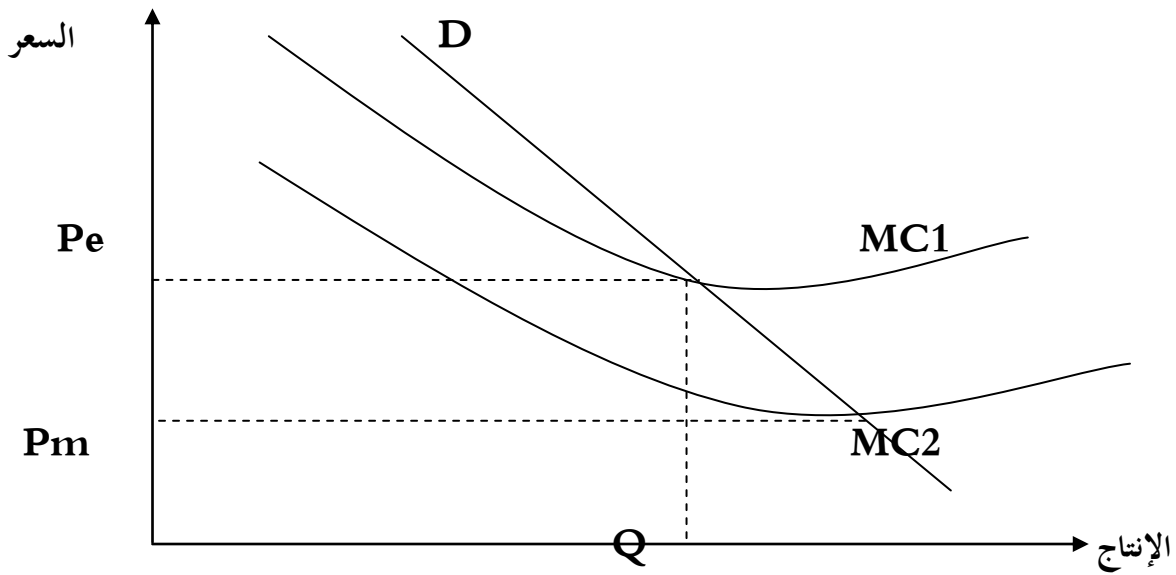
الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الفرع الثاني: المزايا المطلقة لتكاليف الإنتاج

تمثل عوائق التكاليف المطلقة بمقدرة المؤسسات القائمة على إنتاج أي مستوى من الإنتاج بتكلفة أقل عما تستطيعه المؤسسات الداخلة، وقد تنشأ هذه المزايا لأسباب مختلفة، فمثلاً قد يكون للمؤسسات القائمة السيطرة على تقنيات إنتاجية أفضل بالنسبة لتلك المتوفرة لدى المؤسسات الداخلة، وأن تمتلك المؤسسات القائمة موارد أفضل، كما قد يتحتم على المؤسسات الجديدة دفع أسعار أعلى للموارد مقارنة بما تدفعه المؤسسات القائمة¹.

وعليه تشمل المزايا المطلقة لتكلفة الإنتاج كل ما من شأنه أن يجعل تكلفة الإنتاج في المؤسسات القديمة أقل من تكلفة المؤسسات الجديدة الراغبة في الدخول إلى الصناعة، ويعني ذلك أن منحى التكلفة المتوسطة للمؤسسات القائمة في الدخول سيكون أعلى من منحى التكلفة المتوسطة للمؤسسات القائمة عند أي مستوى من مستويات الإنتاج كما هو موضح في الشكل:

الشكل رقم 07: المزايا المطلقة لتكاليف الإنتاج كعائق لدخول



المصدر: عبد القادر عطية عبد القادر، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 58. مع بعض التصريف

¹ حسن مفتاح، مساهمة التحليل التنافسي في تحديد الاستراتيجيات التنافسية لمؤسسة الصناعة الدوائية: دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 82.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

يكون الحد الأدنى للتكلفة المتوسطة القائمة عند السعر P_m في حين المؤسسة القائمة ستقوم بوضع أقل بقليل من P_e بحيث يقع تحت الحد الأدنى للتكلفة المتوسطة الداخلة ويكون هذا السعر مانعا لدخول، ولن تستطيع المؤسسات الجديدة الدخول لأن هذا السعر لا يغطي التكاليف الكلية عند أي مستوى من الإنتاج.

وهذا راجع للاميازات التي تتمتع بها المؤسسات القائمة ونذكر منها¹:

- ✓ امتلاك المؤسسات القديمة لبراءة اختراع لا تستطيع المؤسسات الجديدة الحصول عليها إلا عن طريق شرائها أو دفع تكلفتها؛
- ✓ سهولة الحصول على عوامل الإنتاج، بالنسبة للمؤسسات القائمة، بالإضافة للاستحواذ على مصادر المواد الخام أو طاقة نادرة أو محدودة العرض بتكلفة منخفضة بالمقارنة مع المؤسسات الجديدة؛
- ✓ باستطاعة المؤسسات القائمة الحصول على مصادر تمويل بسهولة وبتكلفة منخفضة بالمقارنة مع المؤسسات الجديدة لقوة مركزها المالي وخبرتها.

الفرع الثالث: تميز المنتجات كعائق لدخول

يشير مفهوم تميز المنتجات إلى تلك الإستراتيجية التي يهدف من خلالها المنتج إلى جعل منتجه متفردا أو متميزا في نظر المستهلك بحيث يستطيع المستهلك تمييزه عن بقية المنتجات المتماثلة وتعتبر العلامة التغليف و خاصة الإعلان من وسائل هذه الإستراتيجية².

يمكن التمييز بين التمييز الأفقي والتمييز العمودي³:

- 1- **التمييز الأفقي:** يشير إلى المقارنة بين سلع تتطلب نفس القدر من الموارد لصناعتها ولكنها تختلف في التصميم نفسه لكن يوجد بكل تصميم ميزة تؤدي وظيفة مختلفة، أو تشبع ذوقا مختلفا مثل اختلاف اللون والأبعاد ومثال ذلك صناعة السيارات؛
- 2- **التمييز العمودي:** فهو يشير إلى مجموعة من المنتجات من نفس النوع ولكنها مرتبة على معيار معين، ففي هذه الحالة يكون المنتج ذات النوعية الأفضل مستخدما لأكبر قدر من المواد.

¹ مراد خطاب، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة: دراسة حلة صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص 78.

² Jean-Marie Chevalier, *L'échiquier industriel*, Calwau -Levy, Paris, 1984, p 82-83.

³ عبد القادر عطية عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

يعتبر تمييز المنتجات أحد أبعاد هيكل الصناعة كما أنه في نفس الوقت هو أهم ركائز الدخول إلى الصناعة، وذلك عن طريق تنويع المؤسسات في صناعة ما لمنتجاتها تنوعاً يجعلها مميزة عن بقية السلع في الصناعة بحيث لا تعد سلعة بديلة لهذه السلع من قبل المستهلكين، ففي سوق يتسم تمييز المنتجات، قد تكون للمؤسسات القائمة ميزات على المؤسسات الجديدة نتيجة لتفضيلات المستهلكين للسلع التي تنتجها تلك المؤسسات، وقد تحدث هذه التفضيلات في بعض الأحيان بسبب ما تملكه هذه المؤسسات من تصميمات أفضل من خلال حماية حق الاختراع، وبالتالي تجعل من الصعوبة بمكان على الراغبين في الدخول إلى الصناعة أن يفعلوا ذلك دون يتحملوا تكاليف إضافية في الإنتاج، أو أن يبيعوا سلعهم بأسعار أقل من أسعار المؤسسات القائمة فقد تصل عند الضرورة إلى أقل من التكلفة المتوسطة للإنتاج.

الفرع الرابع: تكاليف التحول

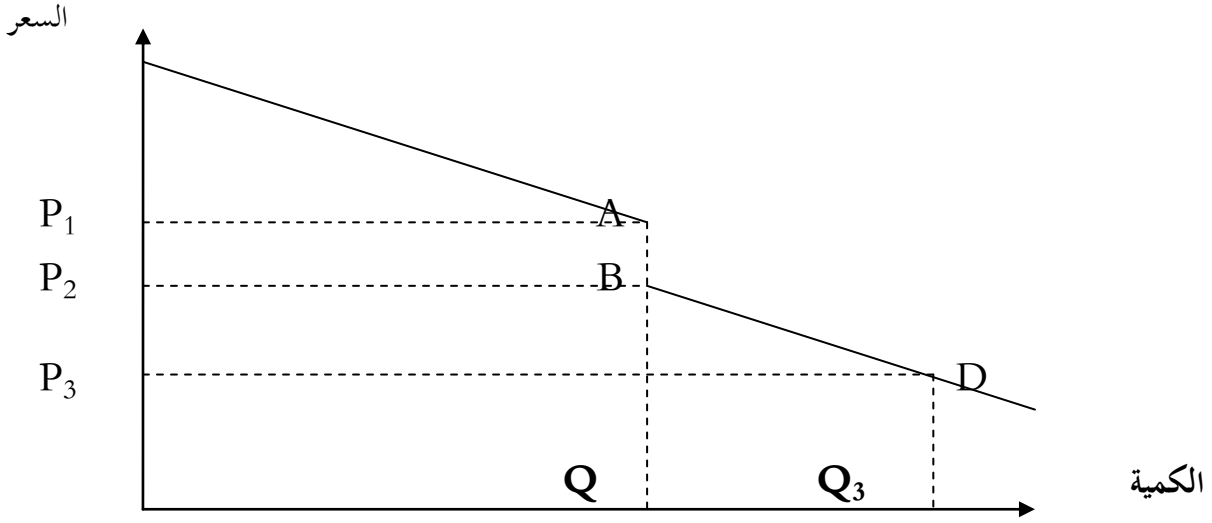
إن تكاليف التحول المرتفعة التي قد يتحملها الزبون تشكل حاجزاً أمام المؤسسات الجديدة الراغبة في الدخول إلى الصناعة لأول مرة، فالمؤسسة التي ترغب في دخول الصناعة تستطيع إغراء الزبائن وتحويلهم باتجاه التعامل معها فقط عندما تتمكن من تقديم منتجات أو خدمات متفردة في خصائصها أو منخفضة في أسعارها بالمقارنة مع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها المؤسسات الموجودة في الصناعة، وفي كلتا الحالتين فإن ذلك ينعكس سلباً على أرباحها المتوقعة ومن ثم يؤثر في قرارها بالدخول إلى الصناعة¹.

وعليه فإذا أرادت المؤسسة الداخلة أن تعوض العملاء عن هذه التكاليف من خلال تخفيض أسعارها لأن المؤسسة القائمة تكون على استعداد لتخفيض أسعارها بنفس المقدار حتى تبقى تكاليف التحويل كمانع للدخول، فإذا افترضنا أن منحنى الطلب الذي تواجهه المؤسسة القائمة قبل دخول منافسين هو AC وبالتالي يمكنها بيع الكمية Q عند السعر P_1 ، وعند سعي أي مؤسسة للدخول فإن المؤسسة القائمة سوف تكون لها ردة فعل من خلال تخفيض السعر إلى P_2 بمقدار AB باعتبار أن AB تساوي تكاليف التحويل للعملاء، لتحافظ المؤسسة القائمة على العملاء والكمية نفسها، فيصبح منحنى الطلب الذي يواجهها هو BD وإذا أرادت أن تكسب عملاء جدد وتعيق دخول منافسين جدد فإنها تنتج عند السعر P_3 ، هذا ما يوضحه الشكل التالي:

¹فاضل حمد القيسي، علي حسون الطائي، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 141.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الشكل رقم 08: تكاليف التحول كعائق للدخول



المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية: مرجع سبق ذكره، ص 62.

الفرع الخامس: متطلبات رأس المال

تتطلب بعض الصناعات موارد كبيرة لإقامة التسهيلات الإنتاجية والإنفاق على العمليات التشغيلية المختلفة، حيث أن الحجم الكبير لهذه النفقات فضلا عن المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة الراغبة في الدخول إلى الصناعة في حالة فشل المشروع قد يشكلان عائق أمام دخولها إلى الصناعة واقتصر المنافسة على المؤسسات الموجودة فيها فعلا¹.

المطلب الثالث: عوائق الدخول الإستراتيجية

ضمن العوائق الاستراتيجية هناك عوائق سعرية كالححد السعري وعوائق لا سعرية كالطاقة الفائضة واستراتيجيات تولد المنتج.

الفرع الأول: نظرية الححد السعري

الححد السعري هو عبارة عن السعر الأقصى الذي يمكن أن تتقاضاه المؤسسات الموجودة فعلا في الصناعة دون أن يكون مغريا للدخول وللمؤسسات القائمة الخيار بأن تأخذ بالححد السعري أو أن تتقاضى سعرا أعلى منه ومن

¹ فاضل حمد القيسي، علي حسون الطائي، مرجع سبق ذكره، ص 141.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

ثمة تشجع المؤسسات على الدخول، وتعتبر هذه الإستراتيجية جزء من استراتيجيات عوائد الدخول، حيث أن المؤسسة القائمة بإمكانها منع دخول منافسين جدد وذلك بتحديد أسعار أقل تسمح بتعظيم الأرباح كما أنها تستلزم اختيار سعر البيع والإنتاج، وعليه يكون الطلب المتبقي غير كاف في حالة دخول منافس جديد للسوق¹.

عندما تشكل المؤسسات القائمة احتكار للقلة فقد تتمكن المؤسسات من تنسيق جهودها لوضع سعر متفق عليه بالسوق، وعليه إذا كان هذا السعر أقل أو مساوي للحد الأعلى للسعر المنفر للدخول أو حد السعر فلن يكون هناك أي دخول للمؤسسات الجديدة وسيديم بقاء الأرباح والأنشطة السوقية الحالية في المدى الطويل، وفي الواقع فقد ميز (Bain) بين أربع حالات ممكنة:

✓ قد تكون ظروف الدخول سهلة ففي هذه الحالة لا يمكن ان يختلف السعر في المدى الطويل عن سعر المنافسة؛

✓ قد تكون شروط للدخول بحيث يعاق الدخول بلا فعالية، وفي ذلك يكون للمؤسسات القائمة فرصة وضع حد سعري لمنع الدخول لا كنها تفضل ألا تفعل ذلك؛

✓ قد يعاق الدخول بفعالية عندما تحاول المؤسسات القائمة وضع حد سعري لتعوق الدخول؛
✓ وأخيرا قد تحجم المؤسسات الجديدة عن الدخول.

ولقد وجهت عدت انتقادات لهذه النظرية أهمها²:

✓ المؤسسات الموجودة تتساهل في بعض الأحيان من أجل الدخول؛

✓ الافتراض الذي تتبناه المؤسسات المحتمل دخولها حول سلوك المؤسسات القائمة يعتبر غير منطقي من حيث السعر والكمية.

✓ لم تظهر أثر نمو الصناعة و أثر حجم المؤسسة على فعالية إستراتيجية الحد سعري؛

✓ هذه الإستراتيجية تتطلب التنسيق بين المؤسسات وهذا لا يمكن أن يتحقق دائما على أرض الواقع.

¹ Pierre Médan et Thirry Warin ,**Economie industrielle** , une perspective européenne, dunod, Paris, 2000, p141

² John lipczynski john wilson, john Goddard, industrial organization, competition, strategy, policy, 2nd edition, Pearson Education, 2005, p 289.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الفرع الثاني: إستراتيجية إعاقه الدخول

هناك سبل لا سعريه يستخدمها المنتج لإعاقه الدخول كالطاقة الإنتاجية الفائضة، واستراتيجيات توالد المنتج.

1- الطاقة الإنتاجية الفائضة:

تعرف بأنها كمية المخرجات التي ينتجها النظام الإنتاجي خلال فترة زمنية معينة، بحيث تقيس قدرة المنتج خلال فترة زمنية معينة على توليد المخرجات في زمن معين بغض النظر عن مقدار المورد أو الموارد التي تم استخدامها¹، كما تعرف على أنها الفرق بين حجم الإنتاج الفعلي للمؤسسة وحجم الإنتاج الذي تحقق للمؤسسة عند الحد الأدنى من الكفاءة الإنتاجية²، ولعل من أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث الطاقة الإنتاجية الفائضة هي³:

- ✓ غالباً ما ينشأ الفائض في الطاقة الإنتاجية نتيجة الاعتماد على العوامل التقنية لأنها يمكن أن تساهم في تحقيق معدل إنتاجي أعلى خاصة إذا كانت بمعدلات وكميات كبيرة؛
- ✓ العوامل التنافسية داخل الصناعة حيث تؤدي عمليات الدخول إلى حدوث الطاقة الإنتاجية؛
- ✓ توقع الزيادة في الطلب على السلعة في المستقبل؛
- ✓ استعمال الطاقة الفائضة في إعاقه دخول المنافسين الجدد.

يمكن أن تشكل الطاقة الإنتاجية الفائضة عائقاً للمؤسسات الراغبة في الدخول إلى الصناعة ذلك أن هذه المؤسسات عندما يترسخ لديها الاعتقاد بوجود فائض في الطاقة الإنتاجية للمؤسسات القائمة بالإنتاج في الصناعة، بحيث يمكن استخدامه في حالة دخول مؤسسات جديدة في زيادة الإنتاج ومن ثم تخفيض الأسعار فان هذه المؤسسات قد تحجم عن الدخول إلى الصناعة، و لقد قدم (Spence 1977) نموذج يوضح تأثير وجود الطاقة الإنتاجية الفائضة على توقعات المؤسسات الداخلة، وذلك في حالة المؤسسة والواحدة القائمة والتي تعمل بطاقة إنتاجية K مقاسة بوحدات الإنتاج، ولنفترض ان تكلفة رأسمالية قدرها r للوحدة من الطاقة الكاملة، وأن

¹ محمود أحمد الفياض، عيسى يوسف قداة، إدارة الإنتاج والعمليات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 177.

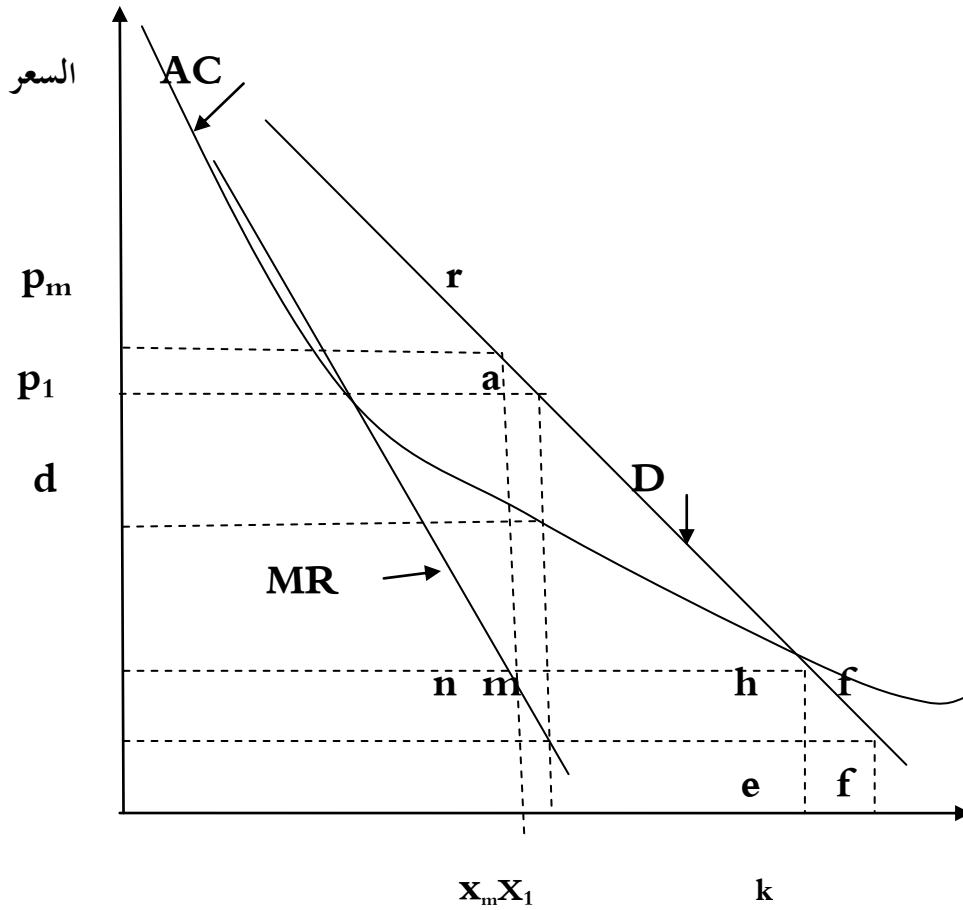
² حسن مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 83.

³ شارلز وجارث جونز، الإدارة الإستراتيجية-مدخل متكامل - ترجمة رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص 382.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

هناك تكاليف تشغيل كاملة قدرها C للوحدة المنتجة ، وبذلك تكون تكلفة الوحدة عند التشغيل الكامل للطاقة هو $C+I$ وذلك كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 09: الطاقة الإنتاجية كعائق للدخول



المصدر: روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص 153.

نلاحظ أنه عندما ينخفض الإنتاج عن مستوى الطاقة الكاملة تزيد تكلفة الوحدة على طول ac حيث تقسم التكاليف الثابتة على وحدات أقل من الإنتاج وحينها يمكن أي مستوى من الإنتاج أن ينتج بتكلفة متوسطة قدرها $C+I$ ، ويوضح (Spence 1977) أن بإمكان المؤسسة القائمة في هذا النموذج أن تحدد مستوى الإنتاج والطاقة منفصلين حتى يمكنها إعاقة دخول المؤسسات الجديدة دو التضحية الكبيرة بأرباح المدى القصير، وبذلك وضع فرضاً بأن المؤسسات الداخلة تتوقع أن تزيد المؤسسة القائمة من إنتاجها إلى مستوى الطاقة الكاملة إذا ما تم الدخول، وتحت ظروف التكاليف تختار المؤسسة طاقتها الكاملة عند المستوى k وتختار المؤسسة أن تقلص إنتاجها إلى x_1 وعند تساوي الإيراد الحدي MR مع التكلفة الحدية C وبذلك تحقق المؤسسة القائمة أرباح

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

مساوية للمساحة p_1abd مع احتفاظها بالطاقة الفائضة لإعاقة الدخول، ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بطاقة فائضة لمنع الدخول ينطوي على التضحية ببعض أرباح المخترق مقارنة بموقف تعظيم الربح في المدى القصير فالمؤسسة التي تسعى إلى صافي الربح تحدد الإنتاج والطاقة ب X_m والسعر المقابل P_m بحيث يتساوى الإيراد الحدي والتكلفة الحدية في المدى الطويل.

2- توالد المنتج كعائق لدخول:

الطريقة الثانية لإعاقة الدخول باستخدام السبل اللاسعرية هو توالد المنتج، حيث يمكن تطبيق هذه الإستراتيجية في أسواق تميز المنتج مثل السجائر الصابون ومعجون الأسنان... الخ، وتنفذ هذه السياسة أساساً بأن تقوم المؤسسات القائمة بإغراق السوق بمختلف المنتجات أو الماركات (العلامات التجارية)، بحيث لا يبقى مجال كاف للمؤسسات الجديدة كي تنافس بطريقة مربحة، فإذا أمكن ذلك تصبح المؤسسات القائمة قادرة على زيادة الأسعار والأرباح دون الخوف من الدخول.

وقد قدم (Schamensee 1978) تحليل مفيد عن هذه الإمكانية فوضع ثلاث فروض¹:

- ✓ يفترض أن هناك زيادة في الإنتاج والتسويق للأصناف والمنتجات المنفردة على الأقل حتى مستوى إنتاجي معين، ويضع هذا الفرض حداً على عدد الماركات التي يمكن أن تنتج، فعند أي سعر سوقي هناك حد أدنى للنصيب من السوق الذي يمكن عنده عملياً إنتاج السلعة؛
- ✓ يفترض أن المنافسة متمركزة بمعنى أن السوق يمكن اعتباره مقسماً تقريبا بين عدد من العلامات التجارية، وتركيزه مرتفع؛
- ✓ يفترض نسبياً لا تنقل من مكان إلى آخر، بسبب التكاليف الباهظة المترتبة على استعادة وضع السلعة.

وقد خلص (Schamensee 1978) إلى نتيجتين هامتين هما²:

- ✓ إذا اتحدت المؤسسات القائمة بهدف الربح في هذا السوق، بشرط أن تمنع دخول المؤسسات التي تحاكي التسعير، فمن الأمثل أن تضمن الإعاقاة الكلية، وبالرغم من أن اشتقاق هذه النتيجة فقد استخدمت في

¹ روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص 157.

² نفس المرجع، ص ص 159، 158.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

صيغة خاصة لدالة الطلب، وبالتالي حسبه أن أفضل سلاح يمكن استخدامه لإعاقه دخول المؤسسات الجديدة هو توليد الأصناف وليس استخدام الأسعار؛

✓ أوضح أيضا أن الدعاية قد تستخدم بطريقة فعالة سويا مع توليد العلامات التجارية، إذا افترض ان المؤسسات الجديدة سوف تحاكي الإنفاق على الإعلان التقديمي بواسطة المؤسسات القائمة، فان عائداتهم على كل دولار ينفق سوف يكون أقل بسبب صغر المساحة السوقية التي تخدمها، وعليه فمن المرجح للمؤسسات القائمة أن تعلن أكثر كي تحصل على ميزة هذا التأثير.

الفرع الثالث: القيود القانونية والنظامية والجغرافية

إن من أهم القيود القانونية والنظامية التي يمكن ن تشكل عائق أمام دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة¹:

1- قوانين التسجيل والترخيص لبعض الأعمال والمنتجات: تتطلب عملية النشاط داخل بعض

الصناعات حصول المؤسسات على ترخيص من الحكومة أو من الجهات الرسمية المخولة بتقديم تلك التراخيص، وبالتالي فان ذلك قد يعطي سلطات الضبط الخاصة بتلك الصناعات القدرة على التحكم في عدد المؤسسات العاملة داخل الصناعة، وفي حالة تسجيل تلك المؤسسات لأرباح غير عادية فانه لا يمكن لمؤسسات أخرى الدخول إلى الصناعة، بدون الحصول على ترخيص من قبل الجهات المعنية، لهذا فإن هذه القوانين تشكل عوائق فعالة للدخول إلى الصناعة.

2- قوانين الاحتكار: تعطي قوانين بعض الدول الحق لبعض المؤسسات من أن تحتل مرتبة محتكر داخل

بعض الصناعات التي تتميز بهيكل الاحتكار الطبيعي، وهذا قد يكون لمدة محدودة وغير محدودة، وهذا قد يمنع عملية دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة.

3- حقوق الملكية الفكرية: من أجل تشجيع عمليات البحث والتطوير وكذلك عمليات الابتكار فان

بعض الجهات الحكومية تقوم بإعطاء أصحاب الاختراعات والابتكارات براءات الاختراع، حيث يسمح ذلك للمؤسسة الاستفادة من زيادة أرباحها دون الخوف من إمكانية حصول مؤسسات أخرى على الحق في استخدام ذلك الاختراع، وعليه فان ذلك من شأنه أن يعوق دخول مؤسسات جديدة إلى الصناعة.

¹ محمد رضا بوسنة، تحليل العاقبة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016، ص 29.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

4- السياسات الحكومية: يمكن للسياسات الحكومية في كثير من الأحيان أن تشكل عوائق للدخول سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة ما تعلق بسياسات التشغيل والضرائب والأسعار وحتى النوعية، حيث تجد المؤسسات التي تنوي الدخول إلى الصناعة نفسها أمام العديد من الالتزامات حتى تتمكن من الدخول.

في حين تقسم العوائق الجغرافية إلى¹:

- 1- الحواجز المادية: تتمثل في مراقبة الحدود ووضع رسوم جمركية تخلق تكاليف إدارية كتكاليف التخزين، حيث يؤدي ذلك إلى التأخر في إتمام المعاملات من أجل دخول الشركات الأجنبية .
- 2- الحواجز التقنية: وتشمل المتطلبات الخاصة بمعايير الفنية وتنظيمات العمل والسلامة وقوانين النقل.
- 3- الحواجز الضريبية: قد يكون هناك جانب من النظام المالي في بلد أجنبي غير موات للمؤسسات وقد تفرض تكاليف رقابة على الصرف على الشركات الأجنبية التي تحتاج إلى تحويل العملات من أجل التجارة.
- 4- السياسة التفضيلية للمشتريات العامة: إن سياسة الشراء التي تمارس من طرف الحكومة الوطنية حيث تعطي معاملة تفضيلية للمؤسسات المحلية ووضع العوائق للمنافسين الأجانب.

¹ الزهرة فرحاني، اقتصاديات الحجم كعائق لدخول السوق،-دراسة حالة مؤسسة الاسمنت عين التوتة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص34.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

المبحث الرابع: التكامل العمودي في الصناعة

نتناول في هذا المبحث التكامل العمودي كخيار استراتيجي للمؤسسات ومساهمة هذا الخيار في تحديد هيكل الصناعة، فيستخدم مجال على أنه مدى قيام مؤسسة بالنجاز مراحل متتابعة في اعداد أو توزيع منتج، وعليه درجة التكامل العمودي في الصناعة تحدد بدرجة أقل طبيعة المنافسة في الصناعة من مقاييس التركز وعوائق الدخول.

وقد تم تقسيم هذا المبحث الى العناصر التالية

- المطلب الأول: ماهية التكامل العمودي؛
- المطلب الثاني: الحاجة الى التكامل العمودي؛
- المطلب الثالث: نظريات التكامل العمودي؛
- المطلب الرابع: مؤشرات قياس التكامل.

المطلب الأول: ماهية التكامل العمودي

الفرع الأول: تعريف التكامل العمودي

يستخدم مصطلح التكامل العمودي بطريقتين مختلفتين في اقتصاديات الصناعة، الأولى تتصل بوضع أو هيكل تنظيمي موجود، وحسب هذا المفهوم فالتكامل العمودي يتصل بمدى قيام وحدة الأعمال المنفردة بالنجاز مراحل متتابعة في إعداد وتوزيع المنتج، والثانية للتعبير عن السلوك الإداري، حيث يعبر المصطلح عن قرار المؤسسة في التحرك إلى مرحلة تصنيعية أو توزيعية أخرى، من خلال الاندماج الرأسي أو بتشيد أو توزيع وحدات إنتاجية جديدة.¹

يشير مفهوم التكامل العمودي بأنه تنظيم العمليات الإنتاجية المتعاقبة في مؤسسة واحدة تحت ملكية ومراقبة واحدة.²

¹ العيد قريشي، واقع أداء قطاع المحروقات الجزائرية في ظل الشراكة الأجنبية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2017، ص 38.

² سرمد حمزة الشمري، محمد عيدان الخزرجي، استراتيجيات التكامل العمودي وتأثيرها في الخيار التسويقي للمشركة-دراسة حالة في شركة بغداد للمشروبات الغازية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 110، العراق، 2017، ص 59.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

بمعنى إلى تلك الوضعية التي تكون فيها إحدى المؤسسات مسيطرة على مراحل متابعة لنفس العملية الإنتاجية.¹

يعرف التكامل العمودي على أنه "الوضع الذي تستخدم فيه المنشأة كل إنتاج عملية إنتاجية كجزء أو كل من أحد مستلزمات إنتاج عملية إنتاجية أخرى"²، ويترتب على التعريف عدم وجود قيم سوقية أو تعاقدية منفصلة للمبادلات التي تجري بين العمليات المشار إليها في التعريف، وإنما تشكل قيم هذه المبادلات جزء من الحسابات الداخلية للمنشأة ككل.

يعني أن تقوم المؤسسة بأنشطة مورديها أو موزعيها أو بهما معاً، فهي إحدى استراتيجيات النمو التي تستلزم الدخول باستثمارات جديدة بهدف تحقيق التكامل الأمامي (الإمدادات الأمامية) والتكامل الخلفي (الإمدادات الخلفية).³

وعرف على أنه نمط تنوع الذي يجمع خطوط العملية الإنتاجية بالطريقة التي تسمح للمؤسسة باستعمال ناتج احد خطوط العمل كمدخل لخط عمل آخر بمعنى يصف مدى تغطية المؤسسة التشكيلة الواسعة للإنتاج ومراحل التوزيع.⁴

الفرع الثاني: مزايا وعيوب التكامل العمودي⁵

يحقق التكامل العمودي مجموعة من المزايا والفوائد أهمها:

- ✓ التنسيق بين العملية الإنتاجية والعملية التسويقية ووضع جداول الإنتاج والعمل؛
- ✓ الرقابة بشكل فعال على الأنشطة التسويقية وتنسيق الجهود لتحقيق الهدف المشترك؛
- ✓ انخفاض تكلفة الإنتاج والتسويق وبالتالي توفير السلع للمستهلك بسعر منخفض؛

¹ John lipczynski john wilson, john Goddard, **op cit**, p 545.

² أحمد سعيد باخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زاهر للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 1994، ص 96.

³ سرمد حمزة الشمري، محمد عيدان الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

⁴ Fiona Röder. **Strategic Benefits and Risks of Vertical Integreation in International Media Conglomerates and Their Effect on Firm Performance**, Dissertation to obtain the title of Doctor economic, St. Gallen University, Germany, 2007, P 39 .

⁵ سرمد حمزة الشمري، محمد عيدان الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

✓ الاتصال المباشر مع المستهلك ومعرفة حاجاته ورغباته؛

✓ تمكن المؤسسة من وضع عراقيل في وجه المنافسين الجدد؛

✓ حماية جودة منتجات المؤسسة.

وعلى الرغم من أن إستراتيجية التكامل العمودي من الاستراتيجيات الناجحة إذا ما طبقت بشكل فعال وكفاء ولكن تتخللها بعض العيوب منها:

✓ يتطلب استثمارات مهمة وكبيرة، ما يسبب مساوئ مرتبطة بالتكلفة حيث يكلف المؤسسة أموالا كبيرة بمعنى يحتاج إلى مورد مالي ضخم؛

✓ تعقيد في العملية الإدارية وصعوبة في التنسيق، وانشغال المؤسسة عن عملها الأصلي؛

✓ يؤدي إلى زيادة استثمار رأس مال المؤسسة في الصناعة وزيادة مخاطر الأعمال التجارية كما يحرم المشروعات الأخرى ذات قيمة من الموارد المالية؛

✓ حصر المؤسسة داخل وضع عميق من الصناعة.

الفرع الثالث: خصائص التكامل العمودي

من بين خصائص التكامل العمودي:

1- تحقيق كفاءة الحجم: حيث يؤدي التكامل العمودي إلى تحقيق الحجم الأمثل بالإضافة إلى زيادة التكاليف في بعض الأنشطة، ففي صناعة السيارات مثلا : أن مصنع يقوم بتجميع أجزاء السيارات قد تعمل بكفاءة إذا كانت تنتج ما يقارب 200 ألف وحدة سنويا، حيث أن تحقيق الكفاءة في صناعة المحركات تتطلب حجم إنتاج يزيد عن مليون وحدة سنويا، وعلى الجانب الأخر نجد أن تحقيق معدلات كفاءة عالية في عملية تطوير وتحسين المنتجات الجديدة يتطلب حجما إنتاجيا أعلى مما سبق ذكره¹.

2- إدارة الأعمال المختلفة بطريقة إستراتيجية: حيث يؤدي التنسيق بين الأعمال والنشاطات المختلفة إلى ظهور واحد من المصادر الأساسية للتكاليف الإدارية في المشروعات التي ترتبط ببعضها البعض بشكل عمودي، وفي ضوء المعايير الإستراتيجية، يمكن أن نقول أن هذه الأعمال تختلف وفق

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

أسس الميزة التنافسية وحسب الظروف المحيطة بها من جهة والموارد والإمكانات التي تتطلب هذه الأعمال من جهة أخرى، مما يستدعي وجود التكامل العمودي بين الشركات المصنعة وشركات التجزئة من احتكار صناعة ما، لأنه لا توجد عناصر مشتركة بينهما، ويمكن أن نقول أن نجاح عملية التصنيع تتطلب توافر القدرات التكنولوجية العالية، والكفاءة في عملية تطوير المنتجات.¹

3- **زيادة حجم المخاطرة:** على الرغم من أن التكامل العمودي يفيد في الربط بين المؤسسة ومورديها الداخليين، فإن الأمر يشمل على بعض المخاطرة وذلك لأن المشكلات التي يمكن أن تحدث في أي مرحلة من مراحل الإنتاج وتحقيق الأرباح.²

4- **المرونة:** إن الحاجة للاستثمارات المنسقة تتطلب التحكم في الجانب الإداري وعقد المعاملات طويلة الأجل التي تحافظ على الموقع الجيد التفاوضي للمؤسسة، عليه فان المؤسسات التي تقوم على أساس التكامل العمودي يمكنها أن تجمع بين الأمور التالية: الإمكانات الهندسية والتصميمية وبعض الخدمات المتخصصة، فمثل هذا التكامل العمودي يعني تحقيق نوع من الصعوبة عند محاولة التكيف مع كل زيادة أو تقلص أوامر الشراء، وكذلك مع الاستجابة للحاجات والمتطلبات الخاصة بكل نوع من الأنواع المختلفة للمشروعات.³

الفرع الرابع: أنواع التكامل العمودي

1- التكامل العمودي الخلفي:

يقصد به توسيع الأعمال التي تدعم عناصر المدخلات في النظام الإنتاجي من مواد أولية و طاقة وأجزاء و سلع شبه مصنعة، أي يقصد به: " محاولة المؤسسة السيطرة على مصادر توريد مستلزمات الإنتاج بشرائها أو الاندماج معها وتلجأ المؤسسة إلى إتباع هذه الإستراتيجية إذا لم يكن الموردون الحاليون قادرين على تلبية احتياجات المؤسسة من ناحية السعر والجودة وتوقيت التسليم، وإذا لم يحرص الموردون على مساعدة المؤسسة في أوقات الأزمات حيث يزداد الطلب على مستلزمات الإنتاج، هكذا فإن إلغاء المورد وقيام المؤسسة بدوره هو

¹ فريك يجي، إستراتيجيات التكامل العمودي في قطاع الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة ماجستير غي منشورة، جامعة محمد خير بسكرة، 2012/2011، ص 64.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 87.

³ يجي فريك، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

تطبيق مباشر لإستراتيجية التكامل الخلفي، لأن محاولة السيطرة على المورد بأي شكل هو أيضا تطبيق لإستراتيجية التكامل الخلفي"¹. ويتم اتباع هذه الإستراتيجية عند²:

- ✓ عدم توفر القدرة لدى الموردين على تلبية الاحتياجات من المواد الأولية وقطع الغيار أو ارتفاع أسعارهم؛
- ✓ قلة عدد الموردين وكثرة عدد المنافسين، وتجنب الاعتماد على مورد واحد؛
- ✓ عندما تكون متطلبات الجودة ضمن مقادير مضبوطة جدا لذا يتطلب طرق معالجة خاصة التي لا يتوقع من المجهزين توفيرها؛
- ✓ السيطرة على أسعار المواد الأولية لماله من أثر إيجابي على ثبات أسعار بيع المنتج النهائي.

2- التكامل العمودي الأمامي:

هو محاولة الشركة السيطرة على منافذ التوزيع أو الشراء، ويعرف التكامل الأمامي دخول المؤسسة في مجال توزيع المنتجات عند طريق السيطرة على منافذ التوزيع الموصلة إلى المستهلك النهائي، بمعنى: "محاولة المؤسسة السيطرة على منافذ التوزيع بالاندماج أو الشراء، وتلجأ المؤسسة لإتباع هذه الإستراتيجية إذا لم تكن منافذ التوزيع الحالية قادرة على تلبية احتياجات المؤسسة وتحقيق أهدافها من ناحية الوصول إلى المستهلك المستهدف وتقديم الخدمة بأسعار وبالطريقة التي تزيد من قوة المؤسسة، حيث قيامها بالتخلص من الموزعين والقيام بدورهم هو التطبيق المباشر لهذه الإستراتيجية، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن سيطرة المؤسسة على مؤسسة أخرى تعمل في مرحلة لاحقة عن المرحلة الصناعية التي تعمل فيها المؤسسة هو تطبيق لإستراتيجية التكامل الأمامي"³.

حيث يتم إتباع هذه الإستراتيجية عند⁴:

- ✓ وصول المنتج النهائي إلى المستهلك بأسعار مرتفعة نتيجة ارتفاع كلفة الموزعين وصعوبة المنافسة نتيجة أسعار البيع المرتفعة، الأمر الذي يشجع على إتباع إستراتيجية التكامل العمودي الأمامي لضمان البيع بأسعار تنافسية؛

- ✓ محدودية توافر موزعين بكفاءة عالية بالمقارنة مع شركات يقع عليها عاتق التوزيع؛

¹ محمد احمد عوض، الإدارة الإستراتيجية، الأصول والأسس العلمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 178.

² سرمد حمزة الشمري، محمد عيدان الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ محمد أحمد عوض، مرجع سبق ذكره، ص 179.

⁴ سرمد حمزة الشمري، محمد عيدان الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

✓ تنافس المؤسسة في مجال الإنتاج مستمر في النمو ومتوقع الاستمرار بذلك؛

✓ توافر مقدره مالية وإدارية لدى المؤسسة لإدارة أعمال جديدة.

3- التكامل المتوازن:

ويعني اتجاه المؤسسة نحو السيطرة على النشاطات الخلفية والأمامية للنشاط الرئيسي الذي تتموقع فيه في نفس الوقت، أي قيام المؤسسة بالموازنة بين التكامل الأمامي والخلفي في نفس الوقت¹،

4- التكامل العمودي حسب درجة التكامل:

هنا يمكن أن نقسم التكامل العمودي إلى أربع أنماط²:

✓ **التكامل الكلي:** وهو قيام المؤسسة بالحصول على نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد والخدمات داخليا، ويتم هذا النوع من التكامل بين مرحلتين من مراحل الإنتاج، حيث يتم توفير جميع متطلبات الإنتاج بشكل كامل دون اللجوء الى شرائها من الخارج في المرحلة الأولى، وأيضا يتم بيع المنتج بالكامل داخليا في المرحلة الأخرى، وهذا ما نجده في مصانع الصلب ذات النشاطات المتكاملة بشكل كبير، حيث أن كل إنتاج الصلب الخام يتم تخصيصه لعملية تصنيع الصلب، ومن ثم لا تقوم المؤسسات بشراء المواد الخام من الخارج.

✓ **التكامل الجزئي:** تحصل المؤسسات المتكاملة جزئيا من احتياجاتها من مصادر خارجية حيث تقوم بإنتاج أو توزيع نسبة من احتياجاتها داخليا ولا كنها تشتري الباقي.

✓ **شبه التكامل:** في هذا النوع من التكامل لا تملك المؤسسات الوحدات الإنتاجية محل التكامل كليا بل تقوم بالحصول على توزيع كل أو بعض من مؤسسات أخرى.

✓ **التعاقد:** يمكن القول بأن كل وظيفة تؤديها المؤسسة داخليا يمكن تقديمها من خلال مصادر توريد خارجية لذا يفضل استخدام التعاقد في حالة الصناعات المتغيرة.

¹ قرشي العيد، علاقة التكامل العمودي كخيار استراتيجي للنمو بأداء المؤسسة: دراسة حالة مجمع سونطراك، أطروحة دكتوراه غير منشورة،

جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص 58

² نفس المرجع، ص 59.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

كما قد يكون التكامل العمودي على شكل¹:

- 1- **التكوين العمودي:** ويكون عندما يحدث التكامل في نفس الوقت الذي تنشأ فيه المؤسسة، ومن ثمة تنشأ عمليتي الإنتاج المتجهة للأمام والمتجهة للخلف متكاملتان.
- 2- **التوسع العمودي:** وذلك إذا كان التكامل العمودي نتيجة النمو الداخلي للمؤسسة وقيامها بإقامة فروع مكملة لها مع مرور الوقت، حيث تكون هذه الفروع تنتج مدخلات تستخدمها المؤسسة أو تقوم بتوزيع وتسويق منتجاتها.
- 3- **الاندماج العمودي:** وهو قيام مؤسسة بتملك مؤسسة أخرى قائمة تعمل في مرحلة إنتاجية سابقة أو لاحقة مكملة للمؤسسة المملوكة.

المطلب الثاني: الحاجة إلى التكامل العمودي

الفرع الثالث: زيادة كفاءة استخدام الطاقة الإنتاجية

نعتبر أن محتكر يقوم بإنتاج مادة أولية وبيعها في سوق تنافسية لعدد كبير من المؤسسات التي تستعملها لصناعة سلعة ما، حيث تقوم هذه المؤسسات بمزج هذه المادة مع مواد أخرى تشتريها من أسواق تنافسية بنسب متغيرة، فيمكن أن تقوم هذه المؤسسات بزيادة إحلال المواد الأخرى ذات الأسعار المنخفضة محل المادة التي يبيعها المحتكر بسعر مرتفع، مما يقلل من مقدرة المحتكر على استخدام طاقاته الإنتاجية استخدمًا أمثلًا، مما يؤدي إلى تحفيز المحتكر على التكامل للإمام مع مشترين لمادته عن طريق إدماجهم في مؤسسته، وذلك لزيادة استخدام طاقة منشأته حتى يصل إلى المستوى الأمثل².

الفرع الثاني: تعزيز القوة السوقية

فعلى المستوى التنافسي، التكامل الرأسي قد ينظر إليه كوسيلة للحفاظ وتعزيز القوة السوقية، لاسيما فيا احتكارات القلة الثنائية (حيث يكون التركيز عال في نشاطات المنبع والمصب)، وبذلك يبرز النهج الأول في نموذج الاحتكار الثنائي مقارنة فوائد التنسيق بين الوحدتين المتكاملتين مع الخسائر الناجمة عن التكامل عندما

¹ عبد القادر حران، التكامل العمودي والمزايا التنافسية للمؤسسة الصناعية، حالة مؤسسة سونطراك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011، ص 08.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

يحتفي حافظ المنافسة في السوق، أما إذا نظرنا من جانب المشتري فيعتقد أساسا وجود صعوبات في صياغة العقود لتقدم المنتج المناسب في الوقت المناسب والمكان المناسب، وبالتالي اللجوء الى معاملات كثيرة ومتكررة وعدم اليقين حول الطلب في المستقبل، هذه الصعوبات تؤدي إلى التخطيط لتبني كيان واحد متكامل يسهل إدارة تلك التغيرات في وحدات التخزين، جودة المنتجات، فالتكامل العمودي يمكن أن يعالج مشكلة الدخول إلى سوق جديدة مع جميع التحليلات الإستراتيجية التقليدية المتعلقة به¹.

الفرع الثالث: تدنية تكاليف المعاملات:

تكاليف المعاملات هي كل التكاليف التي تتحملها المؤسسة من خلال المبادلات بين مراحل العملية الإنتاجية، ويقصد هنا المبادلات السوقية، ومن أمثلة ذلك تكاليف المفاوضات، إجراء العقود وتنفيذها، التخزين، النقل، تكاليف الاتصالات والبيع... الخ، حيث تزداد الوفورات في هذه التكاليف كلما كانت الكميات المتبادلة بين العمليات الإنتاجية المتكاملة أكبر².

يعتبر كل من (Coasse 1937) ثم (Williamson 1975) أول من ركز على تكاليف المعاملات بالنسبة ل (Coasse 1937) فيعتبر تحليل التكامل العمودي يمر عبر استبدال المبادلات العمودية بدلا من عملية الإنتاج، لذلك إذا كانت تكلفة المبادلات في السوق تتجاوز الأرباح الناجمة عن هذه الصفقة، مثل هذا التبادل لن يتم، وبالتالي الاستثمار والإنتاج المرتبط بهذه المعاملات لن يتحقق³.

الفرع الرابع: الحصول على وفورات تكنولوجية

ويتم ذلك في بعض الصناعات كصناعة الحديد والصلب، فعلى سبيل المثال يؤدي إقامة مصنع صلب بجانب مصنع الحديد وتكاملهما معا على إمكانية تحويل الحديد المنصهر مباشرة الى مصنع الصلب وتشكيله لمنتجات مختلفة، حيث توفر هذه العملية على مصنع الصلب مرحلة صهر الحديد من جديد ومرحلة نقله أيضا.

¹ العيد قريشي، علاقة التكامل العمودي كخيار استراتيجي للنمو بأداء المؤسسة: دراسة حالة مجمع سونطراك، مرجع سبق ذكره، ص 66.

² أحمد سعيد بالمخزومة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

³ قريشي العيد، علاقة التكامل العمودي كخيار استراتيجي للنمو بأداء المؤسسة: دراسة حالة مجمع سونطراك، مرجع سبق ذكره، ص 65.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

وذلك كما أوضحه (Carlton et perloff 1998) في أن التفسير التقليدي للتكامل العمودي هو الحاجة لضمان الحصول على مدخلات هامة (مادة خام أساسية، من ناحية تخصص العمل، الطاقة الأساسية)¹.

المطلب الثالث: نظريات التكامل العمودي

الفرع الأول: اعتبارات إخفاق السوق

يتصل هذا المنهج أصلا ببحث (Coasse 1937)² حيث يفرق التنسيق السوقي وتنسيق المنظم للنشاط الاقتصادي، وفي رأيه أن السمة المميزة للمؤسسة هي أنها تجمع الأنشطة الاقتصادية تحت سيطرة منظم العمل بدلا عن السوق، وبالتالي يأتي السؤال لماذا تتواجد المؤسسات المتكاملة؟، وكانت إجابته هي انه من الممكن الاستغناء عن المبادلات السوقية وذلك بتنسيق النشاطات داخل المؤسسة، فعندما تكون تكاليف المبادلات السوقية مرتفعة يخفق السوق في أن يكون الوسيلة الكفء لتنسيق النشاط الاقتصادي ولذلك تحول هذه المبادلات للتنم داخل المؤسسة، ويقول (Coasse 1937) بأن المؤسسة تستولي على العديد من الأنشطة الجديدة إلى أن تصبح تكلفة تنسيق أداء النشاط الإضافي داخليا مساوية لتكلفة إتمامها بالسوق، ومن العوامل التي عمل على زيادة التكامل تكاليف اكتشاف أسعار السوق وتكاليف التفاوض حول الوصول إلى عقود السوق، ومن العوامل التي تعمل على الحد من التكامل العوائد المتناقصة على وظيفة المنظم وزيادة احتمالات أخطاء المنظم كلما زادت النشاطات التي تقوم بها، وفي رأيه تكون هناك درجة توازنية للتكامل الرأسي تعطي أعلى كفاءة تنظيمية للإنتاج والتوزيع.

وهنا تحاول المؤسسة أن تختار بين تكلفة إتمام العملية بالداخل أو تكلفة إتمام العملية بالسوق، فإذا كان إتمام أي عملية شراء أو بيع في السوق يكلف أكثر من إتمامها داخل المؤسسة، فإن هذا يحفز المؤسسة على إقامة وحدات إنتاجية جديدة لإتمام هذه العملية، وسوف تستمر المؤسسة في إضافة وحدات إنتاجية جديدة سواء للأمام أو للخلف طالما أن³:

$$1 > \frac{\text{تكلفة إتمام العملية بالداخل}}{\text{تكلفة إتمام العملية بالسوق}}$$

¹ Carlton D.W. et Perloff J.M., « **Economie Industrielle** », 1998, De Boeck Université.p:556

² روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص ص 290-291.

³ عبد القادر حران، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

وسوف نتوقف المؤسسة عن الاستمرار في التكامل العمودي عندما يتحقق الشرط التالي:

$$1 \leq \frac{\text{تكلفة إتمام العملية بالداخل}}{\text{تكلفة إتمام العملية بالسوق}}$$

وتناول (Williamson 1975) بالتفصيل العوامل التي تؤدي إلى زيادة التكاليف النسبية لمبادلات السوق وبالتالي إلى التكامل الرأسي وقد ركز وبصفة خاصة على العوامل البشرية، والتي تعمل سويًا مع العوامل البيئية على تفسير إخفاق السوق، ويرى (Williamson) أن بعض الخواص البشرية الأولية التي لا يعتد بها في العادة قد تكون ذات أهمية عظيمة، وقد خص بالذكر الانتهازية أي الميل إلى الاستفادة من الفرص المربحة بدهاء، وحدودية الرشادة أي قدرة الإنسان على التعامل مع المشاكل الكبيرة لاتخاذ القرار، وتفاعل هذه العوامل البشرية مع العوامل البيئية، مثل اللايقين وصغر عدد الأطراف المتعاملة بالنسبة لحجم المبادلات فتؤدي إلى إخفاق السوق وإحلال التنظيم الداخلي محل تنسيق السوق.

وعليه فقد يكون من المرغوب فيه تحت ظروف اللايقين، وصغر عدد المساومات أن يتم التكامل الرأسي، ويسمح التنظيم الداخلي بالتكيف واتخاذ القرارات، وبالإضافة إلى ذلك فمن المحتمل أن يقلل من مشاكل الانتهازية، ومن الواضح أن تحليل (Williamson 1975) يعدا غنيا بالنظرة العميقة إلى دوافع التكامل الرأسي الناشئة عن المبادلات،

فبالتركيز على التكامل الرأسي بصفته تكاملاً يهتم منتهج إخفاقات السوق بقرار التكامل أو التعاون عند وجود دافع التنسيق الرأسي، مثلاً إذا كان هناك اعتماد تقني متبادل أو احتكارات متتابعة في الإنتاج، فسيكون هناك دافع للتنسيق مراحل الإنتاج المتتالية ولكن بإمكان مثل هذا التنسيق أن يتم من خلال تعاقدات سوقية وليس هناك احتياج للتكامل بهدف تحويل المبادلات السوقية إلى مبادلات داخلية، فمثلاً وفرات التكاليف الناجمة عدة مراحل عملية إنتاجية تملّي ضرورة بناء موقع مشترك للإنتاج ولا تتطلب بالضرورة تكامل المؤسسة، وبالمثل فإن قرارات تعظيم الأرباح المشتركة في حالات الاحتكارات المتتابعة يمكن أن تحقق عن طريق المباحثات دون ضرورة أو حاجة إلى التكامل الرأسي، فالقرار الخاص بالتكامل الرأسي في كل حالة يتخذ بهدف خفض تكاليف المبادلات السوقية.

ويمكن انتقاد دراسة (Williamson) على أساس إنها ولحد بعيد تعتبر غير عملية وذلك للصعوبة الشديدة في تقدير تكاليف المبادلات المرتبطة بالايقين، والأعداد القليلة من الأطراف المشتركة فيها، فلقد حاولت بعض الدراسات الحديثة أن تطور بعض التوقعات القابلة للاختبار والمبنية على اعتبارات تكاليف المبادلات السوقية¹.

¹ روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص 293.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

الفرع الثاني: الاعتماد التقني المتبادل و اللايقين

إن أبسط تفسير للتكامل الرأسي هو أن الاعتماد التقني المتبادل في عمليات الإنتاج يعطي الدافع للتكامل الرأسي، والتفسير الذي درج عليه رجال الأعمال للتكامل الرأسي هو انه يتم بهدف تأكيد تدفق عناصر الإنتاج أو لتأكيد وجود سوق لبيع الإنتاج، وقد يشتمل هذا إلى وجود دوافع احتكارية للتكامل، وتحت الفروض التقليدية لا يبدو هناك من دافع للتكامل الرأسي بأسواق المنافسة التامة لانعدام فرص خفض التكاليف لأن جميع عناصر الإنتاج والسلع المنتجة يمكن شرائها من السوق المفتوحة عند الأسعار المحددة بالسوق ولكن هذا الجدل يتجاهل مشكلة اللايقين في النواحي الأخرى للأسواق التنافسية.

إحدى الإمكانيات والتي قدمها (Arrow 1975) انه قد يكون هناك عدم تماثل في المعلومات المتوفرة لكل من منتجي المواد الخام أو ما يسمى بمنتجي أعلى التيار، ومنتجي السلع أو ما يسمى بمنتجي أسفل التيار¹، مما يدفعهم إلى التكامل الرأسي بهدف تحسين توزيع المواد في مرحلتي الإنتاج، وفي تحليل (Arrow) فإن المؤسسة المنتجة للسلع تكون معلوماتها محدودة عن أسعار المواد الخام مما يعوق قدرتها على اتخاذ القرارات الكفئة حول نسب عناصر الإنتاج المستخدمة، ويفترض (Arrow) أن منتج المادة الخام يكون أكثر دراية بأسعارها عن المؤسسات المنتجة للسلع، ولذلك فالمؤسسات المنتجة للسلع يكون لديها حافز واضح للتكامل إلى الخلف حتى تستحوذ على المؤسسات المنتجة للمواد الخام بهدف الحصول على توقعات أفضل عن أسعار المادة الخام، وفي هذا النموذج تتحسن القدرة على استطلاع أسعار المادة الخام كلما زادت حيازة المؤسسة المنتجة للسلع لمؤسسات تنتج المواد الخام، بحيث يكون هناك ميل طبيعي بالحيازة الاحتكارية على المؤسسات المنتجة للمواد الخام ويعني ذلك بدوره أن إنتاج السلع سوف يكون محتكرا، وبذلك يكون هنالك ميل إلى عرض موحد في مرحلتي الإنتاج في هذا النموذج.

وقد جمع (Cariton 1979) كل من اللايقين وبطء الاستجابات في أسواق المنافسة لتقديم حافز للتكامل الرأسي، ويقترح هذا النموذج مباشرة أن تقوم المؤسسات المنتجة للسلع بالتكامل إلى الخلف لضمان عرض عناصر الإنتاج الذي يحيطه اللايقين وهي بذلك تبدو متفقة وتفسيرات رجال الأعمال عن التكامل إلى الخلف.

¹ نفس المرجع، ص 295.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

ولنأخذ سوق واحدة ذات طلب لا يقيني، فتحت الفروض المعهودة يتكيف سعر السوق في كل فترة زمنية ليساوي بين الكمية المطلوبة والمعرضة لكي يخلي السوق من أي فوائض ولكن في كثير من أحوال الأسواق التنافسية الأخرى لا يتم تعديل أو تكيف السعر حلا كما تفترض النظرية، وبالإضافة إلى ذلك فلا يمكن للإنتاج أن يتعدل في حينه لمقابلة الطلب عند سعر السوق، ولذلك فمن المحتمل أن لا يتساوى الطلب والعرض في أي فترة سوقية، أي أن يكون هناك نقص أو زيادة في الإنتاج بالنسبة للمطلوب، ولذلك فمن وجهة نظر المشتري هناك احتمال بالألا يتمكن من الحصول على السلعة في الفترة الحالية بينما يتحمل البائع مخاطر الإفراط في الإنتاج وبقاء كميات غير من السلع.

الفرع الثالث: فرضية دورة الحياة لستيجلر

تعتبر دورة حياة الصناعة أحد أهم لتحليلات الأساسية في الصناعة، حيث قال (Arch Patton): "تولد السلعة ثم تنمو ثم تصل إلى مرحلة النضج ثم الذبول والتدهور، ويجب على رجال الإدارة أن يراقبوا استثمار أموالهم خاصة في المراحل الأخيرة من حياة السلعة"، وعلى الرغم من التفاوت في دورة حياة السلع إلا أن أغلبها يمر بخمسة مراحل والتي يمكن أن نلخصها في ما يلي¹:

1- **مرحلة تقديم السلعة:** هي أول مراحل حياة السلعة، قد يكون في هذه المرحلة السعر مرتفعا والمبيعات

منخفضة، حيث تكون درجة المنافسة في هذه المرحلة منخفضة

2- **مرحلة النمو:** كلما زادت مبيعات السلعة كلما كان ذلك مؤشرا لانتقال السلعة إلى مرحلة النمو، ويكون

الطلب على السلعة أعلى من العرض منها، وقد لا يبقى السعر عاليا كما في مرحلة التقدم، لأنه ينخفض

تدريجيا مع زيادة عرض السلعة والارتفاع النسبي لدرجة المنافسة الصناعية

3- **مرحلة النضج:** في هذه المرحلة تشتد حدة المنافسة إلى الحد الذي قد تخرج معه بعض المؤسسات من

السوق، والطلب على السلعة قد يزيد أو ينخفض، وعموما يستقر الطلب على السلعة كلما كانت

السلعة معروفة من قبل.

4- **مرحلة التشبع:** تمتاز هذه المرحلة بالثبات النسبي للمبيعات من السلعة.

5- **مرحلة التدهور والانحدار:** قد يستمر حجم المبيعات في الزيادة في أوائل هذه المرحلة، ولكن سرعان

ما يظهر الاتجاه صوب النزول والتدهور، ويتهور الطلب على السلعة نتيجة ظهور سلع بديلة أخرى

¹ زيان محمد الشerman، عبد الغفور عبد السلام، مبادئ التسويق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط2009، ص1، 127-133.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

ولقد قدم (Stigler 1951) فرضية أكثر شمولاً لعلاقة التكامل بدورة الحياة، وعليه استنتج أن درجة التكامل الرأسي في صناعة معينة سوف تتبع دورة حياة تلك الصناعة، فيزيد التكامل الرأسي في الصناعات الجديدة، ثم ينقص التكامل كلما نمت الصناعة، ثم تتكامل مرة ثانية عندما تبدأ الصناعة في التضائل، ويبدو أن فرضية (Stigler) تقوم على التباين في علاقات التكاليف وحجم الإنتاج والتي قد توجد في صناعات معينة.

وفقاً لحجة¹ (Stigler) سوف تميل المؤسسة إلى القيام بكل أو على الأقل بعض النشاطات السابقة وذلك من خلال المراحل الأولى والأخيرة لدورة حياة الصناعة ولكنها سوف تميل إلى الابتعاد عن هذه النشاطات في المرحلة الوسطى عندما يكون السوق كبيراً وعليه أن تحقيق الكفاءة في تكلفة إنتاج عنصر الإنتاج A يحتاج إلى مستوى إنتاجي أكبر من ذلك الذي يحتاجه العنصر B، حيث تملئ العوامل التقنية ضرورة تخصيص الإنتاج عند مستويات حجم مختلفة لكل عنصر إنتاجي، وفي حالة السوق ذي الحجم الكبير بدرجة كافية فإن النشاطات ذات العلاقات المتنوعة بين التكاليف وحجم الإنتاج يمكن أن تترك إلى المنتجين المتخصصين في الإنتاج التخصصي مقارنة بالمؤسسة المتكاملة، ويرى (Stigler) أن في المراحل المتقدمة والمتأخرة لتطور الصناعة قد يكون السوق صغيراً جداً فلا يكفي لدعم منتجين مستقلين لعناصر الإنتاج A و B وفي هذه الحالة يصبح التكامل مفروضاً على المؤسسات بالصناعة.

الفرع الرابع: نظرية التحليل التعاقدية للعلاقات العمودية

يعتبر (Coase) أول من أشار إلى أن الصفقة يمكن أن تكون في السوق كما يمكن أن تكون داخل المؤسسة بين الوحدات، وطور هذا التحليل (Williamson) بحيث دقق في تكاليف المبادلة التي ترجع إلى:

- ✓ محدودية المعلومات التي يملكها المقرر؛
- ✓ خصوصية بعض الصفقات التي تحتاج إلى إشراف ومتابعة خاصة؛
- ✓ محدودية رشادة أصحاب القرار ما قد يخلق مشاكل لاحقة أي تكاليف المؤسسة؛
- ✓ وجود استغلاليين وانتهازيين بين المتعاملين الاقتصاديين؛
- ✓ تواتر هذه الصفقات.

¹ روجر كلارك، مرجع سبق ذكره، ص 301.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

إن (Coase) و (Williamson)¹ يقدران بأنه على مستوى الأسواق يتم التعاون بين مختلف الأعوان الاقتصادية، لا إراديا عن طريق نظام الأسعار، ولكن على المستوى الداخلي للمؤسسة فهي منظمة إراديا، من طرف السلطة القائمة لرجال الأعمال، حيث اعتبر ان التبادلات التجارية تتم وفق المفهوم التالي أن الشخص المنسق للعروض و الطلبات الناتجة عن السوق هو مقترح السعر الأولي وبذلك فإن العارضين والطلبين يتموضعون حسب السعر، تعد هذه النقطة الرئيسية في بناء تحليل (Coase)، ومن النشاطات الضرورية للتنسيق التجاري لها تكلفة سميت فيما بعد بتكاليف الصفقات.

في حين أن السوق هو آلية تنسيق لامركزية تعتمد على مؤشر السعر، بينما المؤسسة هي طريقة تنسيق ثابتة قائمة على النفوذ، في هذه الحالة نقول أن نظام السعر قد تلاشى واستبدل بنظام آخر هو السلطة، ونتيجة لذلك وللأهمية الاقتصادية يجب مرور بالمؤسسة عوض السوق وذلك لتخفيض تكاليف الصفقات ، فالاختيار بين السوق والمؤسسة بالمقارنة بين تكاليف الصفقات وتكاليف التنظيم الداخلي بالموازنة كلما كان نمو حجم المؤسسة فإن تكاليف المؤسسة الداخلية ترتفع.

عندما تكون التكاليف الهامشية بالسوق متساوية مع التكاليف الهامشية للتنسيق بالمؤسسة هنا نقول قد بلغنا حد المؤسسة، وبتفكير بسيط يصف (Coase) مختلف تكاليف الصفقات (تكاليف البحث، تكاليف التفاوض واتخاذ القرار، تكاليف الرقابة والمتابعة)، وأكد أن تكاليف المؤسسة الداخلية ترتفع مع حجم المؤسسة ولكن لم يفسر بطريقة محكمة في أي حالة ترتفع وفي أي حالة تكون ضعيفة.

لقد أوضح (Williamson) أن العوامل المسببة لتكاليف الصفقات مرتبطة من جهة بسلوك الأفراد، ومن جهة أخرى بخصائص الصفقات، وفي ما يتعلق بالسلوك يعتبر أن الأفراد يتصرفون برشادة محدودة وانتهازية كاملة وفي المقابل يحدد الصفقات من خلال معرفة نوعية الأصول والتكرار وحالة عدم التأكد.

إن هذه التكاليف مجتمعة إن وجدت تشكل دافعا قويا للمؤسسة لاستبدال هذه العلاقات بشكل آخر وهو التكامل، إما إذا كانت المخاطرة بأداء الصفقة خارج المؤسسة ضعيفة يمكن للمؤسسة أن تتبع استراتيجيات أخرى مثل التعاقد من الباطن، إن الدوافع السابقة ليست حصرية، إذ توجد عوامل أخرى قد تدفع المؤسسة إلى خيار

¹ عبد الحميد بن الشيخ الحسين، نظريات المنظمة، دار بهاء الدين لنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، سنة 2008، ص 121.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

التكامل العمودي من باب انه حالة خاصة من التنوع، كأن تتبنى المؤسسة التكامل العمودي كطريق للتحقيق النمو¹.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التكامل

الفرع الأول: نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات:

تعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة التكامل العمودي لقد اقترح من طرف (Adelman 1955) الذي يحاول قياس مدى تحقيق الاكتفاء الذاتي من قبل المؤسسات العاملة داخل الصناعة، وهذا عبر قياسه لنسبة القيمة المضافة المحققة إلى إجمالي المبيعات، حيث نقوم بحساب مجموع القيم المضافة للعمليات الإنتاجية للمؤسسة مقسومة على قيمة المبيعات النهائية في سنة معينة، حيث ارتفاع هذه النسبة إلى ارتفاع بدرجة أعلى من التكامل العمودي²، ويأخذ هذا المعيار الصيغة التالية³:

$$VAS = \frac{\sum_{i=1}^n VAT}{\sum_{i=1}^n S}$$

وتتمثل القيمة المضافة للصناعة أو المؤسسة في الفرق بين قيمة المبيعات والإنفاق على المدخلات المشتراة من الغير، ويلاحظ أن القيمة المضافة = قيمة المبيعات إذا كانت المؤسسة تمتلك وحدات إنتاجية تكفي لإنتاج كل المدخلات الأزمة للمنتج الرئيسي بحيث لا يتم إنفاق أي مبالغ للحصول على مدخلات من الغير، ومن ثمة فإن $VAS=1$ وتكون درجة التكامل العمودي عند حدها الأقصى، وكلما قلت النسبة كلما دل ذلك على انخفاض عدد الوحدات الإنتاجية التي تمتلكها المؤسسة بغرض إنتاج مدخلاتها وبالتالي كلما دل ذلك على اعتماد المؤسسة على غيرها في الحصول على ما هي في حاجة إليها من مدخلات، ومنه انخفاض درجة التكامل العمودي.

ولعل أهم الانتقادات الموجهة لهذا المؤشر⁴:

✓ مؤشر التكامل يختلف من مؤسسة إلى أخرى، وذلك لاختلاف الأرباح التي تحققها المؤسسات؛

¹ عبد الحميد بن الشيخ الحسين مرجع سبق ذكره، ص 123.

² باسم مكحول، نصر عيطاني، التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2004، ص 05.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

⁴ باسم مكحول، نصر عيطاني، مرجع سبق ذكره، ص 5.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

- ✓ عدم إمكانية إجراء المقارنات بين المؤسسات المختلفة بسبب اختلاف المراحل الإنتاجية؛
- ✓ التغير في أسعار المخرجات بمعدل يختلف عن معدل التغير في أسعار المدخلات يؤدي إلى اختلاف مؤشر التكامل العمودي، على الرغم من ثبات العمليات التي تنفذها المؤسسات؛
- ✓ تشمل القيمة المضافة على عدت مكونات منها (أجور العاملين، الأرباح، تكلفة رأس المال) لذا فإن أي تغير في هذه المكونات سيؤدي إلى تغير هذه النسبة دون تغير حقيقي في العمليات الإنتاجية التي تنفذها المؤسسة؛
- ✓ قد تتغير نسبة القيمة المضافة إلى المبيعات دون تغير حقيقي في درجة التكامل العمودي وذلك في حالة تغيير تقنيات الإنتاج مما قد يغير مشتريات المؤسسة، وتبرز هذه المشكلة عند المقارنة التاريخية؛
- ✓ قد تتأثر قيمة المبيعات إذا تغير شكل المنافسة من المنافسة التامة الى احتكار القلة أو الاحتكار التام فترتفع الأسعار نتيجة لقيام المؤسسة بتعزيز قوتها السوقية، فتتأثر بذلك نسبة القيمة المضافة الى المبيعات لعوامل لا ترتبط هنا بدرجة التكامل العمودي¹؛
- ✓ من الممكن أن يتساوى حجم العمليات المادية في مؤسستين وبالرغم من ذلك يختلف هذا المؤشر لاختلاف معدلات الربحية بين المؤسستين، حيث أن الربح يمثل جزءا يعتد به من القيمة المضافة، ومن المعروف أن معدل الربح يتأثر بعوامل أخرى كثيرة منها القوة الاحتكارية للصناعة²؛

الفرع الثاني: نسبة الاعتماد على السوق

يمكن التفرقة هنا بين مؤشر درجة التكامل الخلفي ومؤشر درجة التكامل الأمامي، وكلاهما يوضح مدى اعتماد المؤسسة على السوق ودرجة التكامل:

1- مؤشر درجة التكامل العمودي للخلف: ويمكن قياسه بالعلاقة التالية³:

$$IVB = 1 - \frac{\sum IP}{\sum IT} = 1 - \frac{\text{قيمة المدخلات المشتراة من السوق}}{\text{قيمة المدخلات الكلية}}$$

¹ Lipczynski, J, Wilson, J, Goddard, J, op cit, p 563.

² قريشي العبد، علاقة التكامل العمودي كخيار استراتيجي للنمو بأداء المؤسسة: دراسة حالة مجمع سونطراك، مرجع سبق ذكره، ص 69.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

ونلاحظ انه إذا قامت المؤسسة بإنتاج كل مدخلاتها دون الاعتماد على السوق فإن $IVB=1$ أي درجة التكامل العمودي الخلفي تكون عند حدها الأقصى، وعندما تعتمد المؤسسة في حصولها على كل مدخلاتها من السوق فإن قيمة المدخلات المشتراة من السوق تساوي قيمة المدخلات الكلية، ومنه $IVB=0$ أي تصل درجة التكامل العمودي الخلفي إلى حدها الأدنى.

2- مؤشر درجة التكامل العمودي للأمام: ويمكن قياسه من خلال العلاقة التالية¹:

$$IVF = 1 - \frac{\sum IS}{\sum ST} = 1 - \frac{\text{قيمة المبيعات للمؤسسات الأخرى بالسوق}}{\text{قيمة المبيعات الكلية}}$$

نلاحظ انه إذا كانت المؤسسة الأم تباع كل مخرجاتها لوحدة إنتاجية تابعة لها لتستخدمها كمدخلات في عملياتها الإنتاجية ومن $IVF=1$ وتصل في هذه الحالة درجة التكامل العمودي الأمامي إلى حدها الأقصى، بينما إذا قامت المؤسسة الأم ببيع كل مخرجاتها لمؤسسات أخرى في السوق ولا تملك في هذه الحالة مراحل إنتاجية أخرى فإن $IVB=0$ وتصل بذلك درجة التكامل العمودي الأمامي إلى حدها الأدنى.

الفرع الثالث: عدد العمليات والمراحل الإنتاجية

وهو أكثر المقاييس سهولة كونه يعتمد فقط على عدد المراحل التي تتكفل بها المؤسسة من سلسلة الصناعة، ومن الانتقادات الموجهة له هي في تعريف المرحلة الإنتاجية التي قد تحتوي أكثر من عملية أو خطوة، كما أنه من الصعوبة تحديد بداية كل مرحلة إنتاجية ونهايتها².

الفرع الرابع: نسبة النشاطات المساعدة

وضح (Gort 1962)³ أنه يمكن قياس نسبة التكامل العمودي داخل الصناعة من خلال قياس مدى مساهمة المؤسسة في أداء النشاطات المساعدة للنشاط الرئيسي الذي تقوم به، وذلك من خلال قياس نسبة

¹ نفس المرجع والصفحة سابقا.

² باسم مكحول، نصر عطيان، مرجع سبق ذكره، ص 06.

³ MARTIN K. PERRY, **Vertical Integration: Determinants and Effects**, chapter in: Richard Schmalensee and Robert

Willig, **The Handbook of Industrial Organization**, Vol 1, Elsevier, UK, 1989. P 237.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

النشاطات المساعدة إلى النشاطات الرئيسية للمؤسسة، ولاحظ أنه كلما زادت هذه النسبة دل على زيادة التكامل العمودي داخل الصناعة.

الفرع الخامس: نسبة المؤسسات المتكاملة عموديا:

يقيس هذا المؤشر درجة التكامل العمودي الخلفي أو الأمامي في صناعة معينة ويتم قياسه وفق العلاقة التالية¹:

$$-3 \quad \text{درجة تكامل الصناعة عموديا} = \frac{\text{عدد المنشآت المتكاملة للخلف}}{\text{عدد المنشآت الكلية بالصناعة}}$$

$$-4 \quad \text{درجة تكامل الصناعة عموديا للأمام} = \frac{\text{عدد المنشآت المتكاملة للأمام}}{\text{عدد المنشآت الكلية بالصناعة}}$$

ومن عيوبه أنه لا يأخذ أحجام المؤسسات بعين الاعتبار وإنما يركز على عددها فقط.

¹ حران عبد القادر، مرجع سابق، ص 14.

الفصل الأول: تحليل محددات هيكل السوق وطبيعة المنافسة في الصناعة

خلاصة الفصل

يلاحظ من خلال هذا الفصل أن طبيعة وشكل المنافسة (قوة المنافسة) بين المؤسسات العاملة في صناعة معينة يتحدد من خلال التركيز الصناعي وعوائق الدخول (بالإضافة إلى تميز المنتجات) ودرجة التكامل العمودي، حيث يعتبر التركيز الصناعي هو من يعطي نظرة أولية عن شكل السوق، ذلك أنه أكثر وضوح من المقياس الأخرى لهيكل السوق حيث يمكن حسابه بتوفر مجموعة من المعطيات غالباً ما تكون بسيطة.

تعطي مقاييس التركيز نظرة عن طبيعة المنافسة هل نحن بصدد دراسة سوق منافسة تامة أو احتكارية أو احتكار قلة أو احتكار تام، وذلك بمجرد النظر إلى القيمة التي يعطيها هذا المؤشر حيث يكون دائماً محصوراً من الصفر إلى الواحد الصحيح، ويمكن حسابه عادة من (عدد المؤسسات، رقم الأعمال، حجم المؤسسات، حجم الانتاج).

تختلف أهمية المحددات الأخرى (عوائق الدخول، تميز المنتجات، والتكامل العمودي) باختلاف أهمية الصناعة، حيث نجد صناعات تكون فيها عوائق دخول قوية وبالتالي تقلص من الداخلين المحتملين، في حين نجد صناعات أخرى تعتمد على تميز المنتجات كإعاقة للدخول وأخرى تركز على التكاملات العمودية سواء للأمام أو للخلف، وما يلاحظ أن هذه المحددات تؤثر على هيكل السوق بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على مقاييس تركيز السوق.

الفصل الثاني:

تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

- المبحث الأول: مدخل الى الكفاءة؛
- المبحث الثاني: الكفاءة المصرفية؛
- المبحث الثالث: وفرات الحجم و وفرات النطاق
- المبحث الرابع: قياس الكفاءة المصرفية.

تمهيد:

ان مفهوم ندرة الموارد وتعدد الحاجات، وكيفية تخصيص هذه الموارد المحدودة للاحتياجات المتعددة، يقودنا الى مفهوم الكفاءة وعليه فالكفاءة بالنسبة للمؤسسة تعبر عن الكيفية الجيدة التي تستعمل بها هذه الاخيرة مواردھا لإنتاج السلع والخدمات، وبالتالي هي تلك العلاقة التي تربط المدخلات بالمخرجات، و تحتل الكفاءة في القطاع المصرفي أهمية كبيرة ذلك أنه يقدم الموارد ويوظفها بمعنى الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وبالتالي وجب إعطاء أهمية لتحليل وقياس كفاءة المصارف ومعرفة قدرتها على التخصيص الكفء للموارد.

عادة ما تبحث البنوك على الحفظ على حصتها في السوق و مواجهة المؤسسات المنافسة، وقد يتعدى الأمر الى مواجهة المنافسين المحتملين الذين يرغبون في الدخول الى السوق، وعلى اعتبار وفيات الحجم الكبير وفيات النطاق مة في هذا المجال ودورها في قياس الكفاءة المصرفية.

يكتسي قياس الكفاءة صعوبة كبيرة وذلك من خلال تحديد أداة القياس المناسبة، ويرجع ذلك الى صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية، فمنهم من استخدم الجداول المالية و أهمها النسب المالية، إلا انه وفي الأونة الأخيرة استخدمت الطرق الكمية كتحويل مغلف البيانات وأسلوب حد التكلفة العشوائية بصورة كبيرة في تقدير الكفاءة المصرفية، بالإضافة الى نظرية خلق القيمة و نموذج CAMELS حيث انه تسمح هذه الطرق بتحديد الأنواع المختلفة للكفاءة المصرفية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى العناصر التالية:

- المبحث الأول: مدخل إلى الكفاءة؛
- المبحث الثاني: الكفاءة المصرفية؛
- المبحث الثالث: وفيات الحجم، وفيات النطاق؛
- المبحث الرابع: قياس الكفاءة المصرفية.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

المبحث الأول: مدخل إلى الكفاءة

عادة ما يرتبط مفهوم الكفاءة بالمشكلة الاقتصادية الأساسية، والمتمثلة في ندرة الموارد وتعدد الحاجات، وكيفية تخصيص هذه الموارد المحدودة للاحتياجات المتعددة، وعليه فالكفاءة بالنسبة للمؤسسة تعبر عن الكيفية الجيدة التي تستعمل بها هذه الأخيرة موارد لإنتاج السلع والخدمات، وبالتالي هي تلك العلاقة التي تربط المدخلات بالمرجات.

و سوف نطرق في هذا المبحث الى العناصر التالية:

- ✓ المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم الكفاءة؛
- ✓ المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة؛
- ✓ المطلب الثالث: أنواع الكفاءة؛
- ✓ المطلب الرابع: الانتاجية و الفعالية وعلاقتها بالكفاءة.

المطلب الأول : التطور التاريخي لمفهوم الكفاءة

الفرع الأول: الكفاءة في المدرسة الكلاسيكية:

ركز أصحاب المدرسة الكلاسيكية في الفكر الإداري على عنصر الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة الواحدة، واعتبروا المؤسسات الإنسانية نظاما عقلانيا، تسعى الى انجاز الأهداف بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات وتبلور الفكر الإداري للمدرسة التقليدية في ثلاث حركات وهي الإدارة العلمية وحركة الإدارة والبيروقراطية.

أولا: الكفاءة في حركة الإدارة العلمية

جاءت حركة الإدارة العلمية كرد فعل لفترة ساد فيها تبديد الموارد وإهدارها في المجال الصناعي وانخفاض مستوى الإنتاجية عند الحد المطلوب، وبالتالي ركزت الإدارة العلمية على تصحيح النشاطات الإنتاجية والبحث عن وسائل الأداء التي يمكن أن تحقق الحد الأقصى من الكفاءة الإنتاجية، ومن أجل ذلك اهتمت الإدارة العلمية بالتخطيط الدقيق لجوانب العمل ودراسة قيمة الوقت، ووضع معايير للأداء والإنتاج وكذلك وسائل المتابعة والرقابة.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

ويرى تايلور أن إمكانية زيادة إنتاجية العمل يتم من خلال تصميم أعمالهم بطريقة علمية، مركزا اهتمامه على اكتشاف لطريقة الوحدة المثلى للقيام بمهام العمل، كما استهدف تايلور زيادة الإنتاج بواسطة اكتشاف أسرع أساليب الإنتاج وأكثرها كفاءة وأقلها إجهاد في نفس الوقت.

ومن أبرز الذين ساهموا مع تايلور في توضيح مفهوم الكفاءة، هنري جانت مبتكر خرائط جانت التي وفرت للإدارة والعاملين إمكانية مقارنة مستوى الأداء الفعلي بالأداء المطلوب.

ثانيا: حركة المبادئ الإدارية:

من رواد حركة المبادئ الإدارية "هنري فايول"، "جيمس موني"، "جيريك-إرويك-ويلبي"، حيث تعتبر أفكار "هنري فايول" القاعدة الأساسية لحركة الإدارة، ويعتبر لوثر جوليك أهم مفكري حركة الإدارة في اهتمامه بالكفاءة، حيث تهدف كتاباته إلى اقتراح الوسائل التي تجعل الأجهزة الحكومية أكثر كفاءة وينظر للكفاءة على أنها القيمة الأساسية والتي على أساسها يمكن أن تبنى الإدارة العلمية، و يعترف أنه قد يتعارض مبدأ تحقيق الكفاءة أحيانا مع مبادئ أخرى للمجتمع تحد من تحقيقه، ويدعوا في مثل هذه الحالة إلى تحقيق الكفاءة أولا.

كما أهتم "جوليك" (Gulick) بموضوع الكفاءة حيث يرى انه في حالة تعارض مبدأ تحقيق الكفاءة مع مبادئ أخرى للمجتمع تعيق تحقيقه، حيث ركز على اعطاء مبدأ الكفاءة أهمية من غيره، ويرى "ليندال ارويك" أن تحقيق الكفاءة يتم من خلال العمل على العناصر التالية¹:

- ✓ التخصص في العمل؛
- ✓ التصميم الجيد للهيكل التنظيمي؛
- ✓ تحديد العلاقات بين المدراء والعمال؛
- ✓ تقليل الاحتكاك بين العمال خلال العمل.

ثالثا: الكفاءة في حركة البيروقراطية:

كان الهدف من هذه النظرية هو وصف الجهاز الإداري للتنظيمات وكيف يؤثر هذا الجهاز على الأداء والسلوك التنظيمي، لأن البيروقراطية تمثل الأسلوب الأمثل والأكثر كفاءة بالنسبة للتنظيمات المعقدة والكبيرة، حيث يرى

¹ سمير أسعد مرشد، مفهوم الكفاءة والفعالية في نظرية الإدارة العامة، مجلة الاقتصاد والإدارة، العدد 48، جامعة الملك فيصل، 1988، ص 198.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

(ماكس فيبر) أن الأسلوب البيروقراطي يتميز عن سواه في كونه يؤدي إلى الإقلال من الاحتكاك، وتخفيض التكاليف المادية والبشرية لأقصى حد ممكن، ويرى أيضا أن هناك خصائص يجب أن تتوفر في التنظيم البيروقراطي تمكنه من تحقيق الكفاءة تتمثل في¹:

- ✓ وجود مجالات محددة رسميا واثبة للتخصص الوظيفي تحكمها وتنظمها مجموعة من القواعد؛
- ✓ إن الأعمال التي تضبط عملية تسيير التنظيم البيروقراطي توزع بطريقة محددة على أعضاء التنظيم مع اعتبارها واجبات رسمية؛
- ✓ توزع السلطة اللازمة لإعطاء الأوامر بتنفيذ الواجبات المحددة بشكل رسمي ثابت وفقا لقواعد واضحة؛
- ✓ إن العمل وتنفيذ الواجبات لا يتم بشكل اعتباطي بل تخضع لطرق وأساليب محددة؛
- ✓ يسود التنظيم البيروقراطي الشكل الهرمي، أي أنه مقسم إلى مستويات عدة؛
- ✓ إن العمل الرسمي يأتي في المقام الأول بالنسبة لوقت الموظف، لا يمكن تأخيره لأداء أعمال خاصة.

الفرع الثاني: الكفاءة في مدرسة العلاقات الإنسانية:

في نظر أتباع هذه المدرسة يتأثر مستوى الكفاءة في المؤسسة تأثيرا كبيرا بالروح الاجتماعية والظروف السائدة بها أكثر من تأثره بالبيئة والظروف المادية السائدة فيها كما أن الكفاءة الإنتاجية لا تتأثر بالظروف المادية للمؤسسة بقدر تأثرها بأسلوب التعامل مع العاملين ونظرتهم اتجاه المشرفين على أعمالهم وزملائهم في العمل، ويصور السلوكيون المؤسسة على أنها نظام اجتماعي تعاوني يسعى إلى تحقيق أهداف معينة بنجاح لذلك نبهوا بضرورة الاهتمام بفعالية المؤسسة وليس التركيز فقط على الكفاءة.

لقد كان الهدف من التجارب التي قام بها التن مايو (Elton Mayo) هو محاولة اكتشاف العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية من جهة ومجموعة من المتغيرات المادية من جهة أخرى، واكتشاف أن العوامل النفسية والاجتماعية هي المؤشر الرئيسي على الكفاءة الإنتاجية وليس هيكل التنظيم الرسمي وعملياته²، وخلص التون مايو وزملائه إلى مجموعة من النتائج تتعلق بالكفاءة³:

¹ شوقي بوقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010/2011، ص 34.

² أحمد عبد الله الصباب وآخرون، أساسيات الإدارة الحديثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 34.

³ صبحي العتيبي، تطور الفكر والأنشطة الإدارية، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2002، ص 33.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

- ✓ أن كفاءة العامل لا تتحدد تبعاً لطاقته الفسيولوجية، وإنما لطاقته الاجتماعية؛
- ✓ إن المكافآت والحوافز غير الاقتصادية تلعب دوراً رئيساً في تحفيز العمال ودفعهم نحو الكفاءة؛
- ✓ إن التخصيص الدقيق ليس هو بالضرورة أهم أشكال التنظيم كفاءة وأغلاها من حيث الإنتاجية؛
- ✓ إن العمال لا يجاهون الإدارة وسياساتها كأفراد وإنما باعتبارهم كأفراد في جماعات.

وميز شاستر برنارد (Chester Barnard) بين الفعالية والكفاءة، فالفعالية ترتبط بالنجاح في إيجاد التعاون بين أفراد المؤسسة، مما يؤدي إلى تحقيق المؤسسة لأهدافها، أما الكفاءة فهي تمثل درجة إشباع المؤسسة لدوافع أفرادها وتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية، فإذا استطاعت المؤسسة تحقيق أهدافها فهي إذا مؤسسة فعالة، وحيث أن للأفراد دوافعهم الذاتية، فإن مستوى مساهمتهم في الجهود الجماعية اللازمة لتحقيق الأهداف تتأثر بإشباع أو عدم إشباع هذه الدوافع الذاتية لكل منهم، فإذا لم تشبع دوافعهم فإن النظام يصبح من وجهة نظرهم غير كفؤ¹.

الفرع الثالث: الكفاءة ومدرسة صنع القرارات:

تنسب هذه المدرسة إلى هربرت سيمون (Herbert Simon) الذي يرى أن المقياس الأساسي للقرارات الإدارية يجب أن يكون مقياس الكفاءة لا مقياس الفعالية، ويبرر ذلك أن استخدام الكفاءة كمعيار يقود إلى تحديد اختيار البدائل التي تؤدي إلى نتائج أكبر للعوامل المستخدمة، كما أنه يساعد أيضاً على تسهيل مهمة متخذي القرارات في اختيار البديل الذي يؤدي إلى نتيجة أكبر وتكلفة أقل².

وفي الحالة التي يواجه فيها متخذي القرارات بديلين بنفس التكلفة، فيتم اختيار البديل الذي يضيف إلى جزء أكبر من أهداف المؤسسة، أما في حالة وجود بديلين يؤديان إلى تحقيق نفس الأهداف، فإنه يتم اختيار البديل الأقل تكلفة، إذا الكفاءة في نظره هي انجاز أكبر قدر ممكن من الأهداف المحددة بنفس التكلفة أو تحقيق الأهداف بتكاليف أقل.

¹ نفس المرجع، ص 36.

² شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

الفرع الرابع: الكفاءة ومدرسة النظم:

أصبح تحقيق الكفاءة في الإدارة وفق نظرية النظم مرتبط بانتهاج تحليل النظم، والنظر إلى المنظمة وأعمالها ككل مترابط بتفاعل بين أجزائه، وبين البيئة الخارجية كما أن هذه المدرسة تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة والفعالية معا، بالإضافة إلى ذلك نادت بعدم وجود طريقة واحدة مثلى لتحقيق النتائج والوصول إلى الأهداف بل توجد طرق مختلفة.

الفرع الخامس: الكفاءة عند باريتو (Pareto Vilfredo)

يفترض اصحاب هذه النظرية أن الاسواق التنافسية تتمتع بكفاءة حيث تؤدي الى تخصيص أمثل للموارد، ومن ابرز روادها باريتو من خلال نظريته المعروفة بأمثليه باريتو وكفاءة باريتو، وهو مصطلح اقتصادي يطلق على الحالة التي لا يمكن فيها زيادة منفعة المستهلك أو زيادة سلعة ما إلا بالإضرار بمستهلك اخر أو بسلعة أخرى.¹

حيث ركز باريتو على تخصيص الموارد الى المستوى الأمثل، بمعنى تلبية احتياجات الافراد باستخدام الموارد النادرة، بمعنى تخصيص هذا المورد لا يعتبر كفوفاً اذا جعل فردا على الأقل أفضل دون ان يضر بالآخرين.²

المطلب الثاني: مفهوم الكفاءة

يعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الايطالي "فلفريدو باريتو" الذي طور صياغة المفهوم وأصبح يعرف "بأمثليه باريتو" وحسبه فإن أي تخصيص للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة، وينسحب هذا المفهوم عند دراسة الكفاءة لدى المستهلك أو لدى المنتج أو للاقتصاد ككل، فيطلق على عملية توزيع السلع على المستهلكين على أنها مثلى وفقا لأمثليه باريتو إذا كان من الممكن إعادة تنظيم هذا التوزيع من أجل زيادة إشباع مستهلك أو عدة مستهلكين، دون أن ينخفض إشباع مستهلك آخر، كما يطلق على عملية توزيع عوامل الإنتاج على السلع والخدمات المنتجة أنها مثلى وفقا لأمثلي باريتو إذا كان من غير الممكن إعادة تنظيم الإنتاج من أجل زيادة إنتاج سلع ما أو عدة سلع دون أن ينخفض إنتاج سلع

¹ مجدي غيث، تميز الأمثلية في الاقتصاد الاسلامي عن امثلية باريتو، دراسة تقييمية نقدية، مجلة مركز صالح للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهرن القاهرة، مصر، 2011، ص 306.

² Juels Goleman, **Efficiency, Utility and wealth maximization**, Faculty Scholarship Series, Paper 4202, Yale University USA, 1980, p 512.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

أخرى، ويكون الاقتصاد ككل في توازن عام وفي وضع أمثل إذا تم توزيع عوامل الإنتاج بشكل أمثل على السلع والخدمات المنتجة، وتوزيع السلع والخدمات بشكل أمثل على المستهلكين¹.

✓ تعرفها المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية الكفائية هي " المدى الذي تحول به الموارد-المدخلات-(من أموال وخبرة ووقت وغيرها) إلى نتائج بطرية اقتصادية"².

✓ يعرف فليب لورينو(Philippe Lorino)الكفاءة على أنها" القدرة على تعظيم القيمة وتدنية التكاليف، إذ لا بد من تحقيق الهدفين معا، إذ انه لا يمكن أن تحقق الكفاءة في حالة تدنية التكاليف فقط أو رفع القيمة فقط"³.

✓ ويشير بيتر داراكر (Peter Druker) الى أن الكفاءة تعني " أداء الأعمال على النحو الصحيح"⁴.

✓ تعرف بأنها مجموعة من الخبرات والمهارات المكتسبة من بيئة العمل، فهي تمثل القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت، أي بمعنى آخر هي مختلف المبادئ والقواعد التي يتسم بها شيء معين وتساهم في تحقيق مختلف النتائج المحددة، فهي بذلك تتكامل مع مفهوم الفعالية في العمل وفقا لخطة معينة قصد تحقيق أهداف مسطرة⁵.

✓ أو مقياس لدرجة الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والذي يحقق أقل مستوى للتكلفة دون التضحية بجودة مخرجات النظام⁶.

✓ أو بعبارة أخرى هي "تعبير سعري ينصب على العلاقة بين أسعار المدخلات وأسعار المخرجات حيث تستخدم هذه المدخلات وفقا لمبادئ التنظيم الاقتصادي، وتنطوي الكفاءة الاقتصادية أيضا على تجنب

¹ شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص38.

² عبد الكريم منصور، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات "DEA"-دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص71.

³ Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, edition d'organisation, paris, 1998, p: 20.

⁴ Peter F.Druker, **Management: Tasks, responsibilities, practices**, Harper and Row, New York, 1974, p: 45.

⁵ أحلام بوعبدلي، أحمد عمان، قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA" دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر للفترة 2010-2015، مجلة روى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 11، 2016، ص315.

⁶ ثابت عبد الرحمن إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية "مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006، ص145.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

الفقد الاقتصادي في استخدام الموارد أي تجنب استنفادها دون الحصول منها على الإشباع الممكن توفيره منها"¹.

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة

تختلف الكفاءة حسب المنظور أو الزاوية التي ينظر إليها الباحث أو المعطيات المتوفرة لحسابها وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب الى مختلف أنواع الكفاءة بصفة عامة.

الفرع الأول: الكفاءة الإنتاجية

عادة ما تتضمن العملية الإنتاجية جانبين هما تقني و الأخر تكاليفي يتعلق بأسعار المدخلات وعليه يمكن تقسيمها الى:

1- الكفاءة التقنية²:

يشير هذا النوع من الكفاءة إلى قدرة المؤسسة على انتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من الموارد وهي المعروفة بعناصر الانتاج أو المدخلات، فهي تعني مقدرة المؤسسة على تعظيم مخرجاتها عند حد معين من المدخلات أو تقليل مدخلاتها للوصول الى حد معين من المخرجات، بمعنى النظر إلى جانب المخرجات بتعظيمها أو النظر إلى جانب المدخلات بتقليلها، وتصاغ العلاقة بين المخرجات كمتغير تابع والمدخلات كمتغير مستقل بشروط دالة الإنتاج المادية وتوضح هذه الدالة النسب التي يتغير بها حجم الإنتاج في حالة تغير المستخدم من عناصر الإنتاج.

ويوجد أكثر من معيار للحكم على مدى تحقق الكفاءة الفنية في الانتاج، وتتمثل أهم تلك المعايير في معيار الحجم الأمثل، ومعيار التخصص ومعيار تكاليف الانتاج، ومن اهم المقاييس المستخدمة للكفاءة التقنية دالة الإنتاج وعادة ما يتم التعبير عن مدخلات دالة الانتاج (عوامل الانتاج) ومخرجاتها (حجم الانتاج) بصورة كمية، وينطوي هذا الأمر على قياس الناتج الحدي أو مرونة الانتاج على شكل الدالة المستخدمة، ففي الدالة الخطية نحصل مباشرة على الناتج الحدي، أما في الدالة الأسية فإننا نحصل على مرونة الانتاج.

¹ إبتسام ساعد، دور آليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي- التجربة الماليزية نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص04.

² إبتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص8.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

وبالتالي يمكن أن نعرف الكفاءة التقنية بأنها قدرة المؤسسة على تعظيم مخرجاتها عند حد معين من المدخلات أو التقليل من مدخلاتها للحصول إلى حد معين من المخرجات، أي هي الكيفية المثلى للتحكم في الجوانب التقنية مما يحول المؤسسة لتقديم الحد الأقصى من الإنتاج عند الحد الأدنى من المدخلات كالعامة ورأس المال والتكنولوجيا

2- الكفاءة التخصيصة

تشير إلى الطريقة التي يتم بها التوزيع الأمثل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، أخذين بالحسبان تكاليف استخدامها، إذا الكفاءة التخصيصة تشير إلى إنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة¹.

وتشير إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد، يحدث هذا عندما يكون هناك توزيع أمثل للسلع والخدمات، مع الأخذ بعين الاعتبار تفضيلات المستهلك، وعلى مستوى الإنتاج تتحدد الكفاءة التخصيصة حين يتساوى السعر مع التكلفة الحدية للإنتاج، لأن المستهلك في هذه الحالة على استعداد لدفع الثمن الذي يعادل المنفعة الحدية التي تحصل عليها، وبالتالي يتم تحقيق التوزيع الأمثل عندما تكون المنفعة الحدية للسلعة تساوي التكلفة الحدية، وفي النظرية الاقتصادية تقيس كفاءة التخصيص نجاح المؤسسة في اختيار المزيج الأمثل للمدخلات في ظل مزيج معين من أسعار المدخلات².

الفرع الثاني: الكفاءة الهيكلية³

يعبر مفهوم الكفاءة الهيكلية على الكفاءة التقنية لصناعة ما أو لقطاع ما، وقد قدمه الأمريكي Farrel سنة 1957 وطوره كل من Forsund و Hjalmarsson في دراستيهما سنتي 1974 و 1978 ويهدف هذا النوع من الكفاءة إلى قياس مدى استمرار تطور الصناعة وتحسن أدائها بالاعتماد على أفضل مؤسساتها.

¹ علي بن ساحة، قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرير المالي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 18، جامعة غرداية، الجزائر، 2013، ص 95.

² محمد بن لباد وآخرون، الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في المؤسسات الخدمية باستخدام أسلوب تحليل التطويقي البيانات (DEA)-دراسة تطبيقية على جامعة تلمسان 2014، المؤتمر الدولي العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، The Sixth International Arab Conference on Quality Assurance in Higher Education (IACQA) 2016، ص 476.

³ فريد بن ختو، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية، دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013/2014، ص 20.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

وتقاس الكفاءة الهيكلية للصناعة حسب Farrell بحساب المعدل المرجح أو المعدل الموزون للكفاءة التقنية للمؤسسات التي تشكل الصناعة، ويكون الترجيح بمعامل الكمية لكل مؤسسة داخل الصناعة، والذي يمثل الكمية المنتجة للمؤسسة الى الكمية المنتجة في الصناعة، وعليه تكون الكفاءة الهيكلية للصناعة هي محصلة الكفاءة التقنية للمؤسسات مضروبة في معاملات الكمية على عدد المؤسسات.

بينما يرى Forsund و Hjalmarsson أن حساب الكفاءة الهيكلية للصناعة يتم بأخذ المتوسط الحسابي للمدخلات والمخرجات بدلا من المعدل المرجح، الذي قد يكون كفاء من الناحية التقنية ولكنه ليس كفاء من الناحية الاقتصادية، وذلك اعتمادا على فرضية عدم تجانس دوال الانتاج للمؤسسات داخل الصناعة.

ويمكن تقسيمها الى نوعين حسب Forsund و Hjalmarsson هما الكفاءة الهيكلية التقنية والكفاءة الهيكلية للحجم، حيث تقيس الأولى مستوى الادخار في المدخلات والثانية تقيس مستوى الزيادة في الانتاج وذلك بالنسبة للمؤسسة والصناعة¹.

الفرع الثالث: أنواع أخرى من الكفاءة

يمكن ابراز أنواع أخرى للكفاءة على النحو التالي:

1- كفاءة تخصيص الموارد:

تقوم هذه الكفاءة على قياس الخسارة في رفاية المجتمع نتيجة هدر الموارد، ويقر معظم الاقتصاديين إلى ان اللاكفاءة التجميعية تؤدي الى نقصان الرفاهية في المجتمع، كما أثبتت الدراسات التطبيقية أن هذا النقصان يمكن ان يكون أقل من 1% من الناتج الوطني الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929، من خلال دراسة قام بها A.Charberger، ويتم تحليل كفاءة تخصيص الموارد بقياس الخسارة في الرفاهية في حالة الاحتكار وذلك بالمقارنة في وضعيتي الاحتكار والمنافسة التامة².

¹ عصام بوزيد، محاولة اختيار كفاءة نظام التمويل الاسلامي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص36.

² شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية- دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص 8.

2- الكفاءة النسبية:

هي مقياس للكفاءة سواء كفاءة تقنية أو كفاءة سعرية أو كفاءة اقتصادية، لمؤسستين أو أكثر أي مقارنة درجة الكفاءة بين المؤسسات داخل الصناعة الواحدة، وتتم هذه العملية في ظل فرضية توحيد العملية الانتاجية للمؤسسات أو للمؤسسات محل الدراسة، بمقارنة نفس النسبة في استخدام مراحل الانتاج¹.

3- كفاءة الأسواق المالية:

عرفها Eugène Fama: "يعتبر السوق المالي كفاء إذا كانت جميع المعلومات المتاحة حول أصل مالي معين وفي أي لحظة من الزمن منعكسة في سعره وفي اللحظة ذاتها"، وتتضمن كفاءة الأسواق المالية نوعين من الكفاءة هما الكفاءة الداخلية أو التشغيلية والكفاءة الخارجية أو السعرية².

المطلب الرابع: الانتاجية، الفعالية وعلاقتها بالكفاءة

تعتبر كل من الانتاجية والفعالية عنصريين مهمين وجب التطرق اليهما قبل التطرق الى مفهوم الكفاءة والأداء بصفة عامة وعليه نحاول إبراز الفرق بين المصطلحات الثلاث و تحديد العلاقة التي تربطهم ببعض.

الفرع الأول: الإنتاجية

قبل التطرق الى الفرق بن الانتاجية والكفاءة لا بد من تعريف الانتاجية، حيث تذهب اغلب التعريفات الى التطرق الى هذا الموضوع من خلال النسبة بين المدخلات والمخرجات، وجاءت اغلب التعريفات على النحو التالي:

- ✓ الانتاجية هي " العلاقة بين حجم أو قيمة الانتاج وحجم عوامل الانتاج المستخدمة في العملية الانتاجية"؛
- ✓ الانتاجية تمثل النسبة بين المدخلات والمخرجات خلال مدة زمنية معينة، والانتاجية لا تعني الكفاءة فهي تمثل أي علاقة بين المخرجات وبين المدخلات وليس أفضل علاقة بينهما³؛

¹ عصام بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² نفس المرجع والصفحة سابقا.

³ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006، ص 227.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

✓ النسبة بين الانتاج (المخرجات) والعناصر المستخدمة في الحصول على هذا الانتاج (المدخلات) أو هي مقياس لكفاءة تحويل عناصر الانتاج الى سلع وخدمات، فهي مقياس يستخدم لقياس حجم المدخلات المطلوب لتحقيق حجم معين من المخرجات، أي أن الانتاجية=المخرجات /المدخلات¹.

✓ تعرف بأنها الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج بما يحقق أكبر قدر ممكن من الانتاج بمستوى جودة وبتشكيلة معينة، وفي وقت محدد، وبأقل تكلفة ممكنة وبما يعطي أعلى فائض ممكن من الربحية².

لكن الملاحظ ان هذه النسبة قد تكون سهلة الحساب إذا كانت الوحدة الانتاجية تستخدم مدخل واحد لإنتاج مخرج واحد، وعلى العكس من ذلك، إذا كان الانتاج يستخدم عدت مدخلات لإنتاج العديد من المخرجات، وهنا يمكننا أن نميز بين الانتاجية الجزئية، والتي تعني مقدار ما ينتجه عنصر واحد من عناصر الانتاج كالعامل أو رأس المال والإنتاجية الكلية والتي تعني مقدار ما تنتجه كل عوامل الانتاج³.

زيادة قيمة الانتاجية تأتي من خلال الاستخدام الأمثل والكفاء للموارد الانتاجية وعناصر الانتاج المتاحة بإحدى الصور التالية:

- ✓ زيادة قيمة المخرجات مع ثبات قيمة المدخلات؛
- ✓ زيادة قيمة المخرجات مع زيادة قيمة المدخلات ولكن بنسبة أقل؛
- ✓ ثبات قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات؛
- ✓ انخفاض قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات بنسبة أكبر؛
- ✓ زيادة قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات.

يتضح مما تقدم وجود علاقة بين الكفاءة والإنتاجية، وعليه يمكن القول أن الانتاجية تعبر عن القدرة على الإنتاج، أما الكفاءة تعبر عن مدى تطابق الانتاج الفعلي مع الانتاج المخطط وما يجب انتاجه⁴.

¹ نبيل إبراهيم محمد، تحليل المتغيرات الاقتصادية: الانتاجية والكفاءات والتغير التقني للعمل ورأس المال، دار البداية، الأردن، 2008، ص20.

² مونيير مهدي، الكفاءة الانتاجية ودورها في اختيار الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية-دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011/2012، ص17.

³ إبتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص06.

⁴ فطيمة الزهرة نوي، تقييم كفاءة اداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص12.

الفرع الثاني: الفعالية

يمكن تعريف الفعالية على النحو التالي:

- ✓ يعرفها M. Kalika: "الفعالية هي درجة تحقيق الاهداف المسطرة من طرف المؤسسة"¹.
 - ✓ الفعالية هي تعبير عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، او هي اتخاذ القرارات الصحيحة و متابعة تنفيذها لتحقيق الأهداف العامة او التشغيلية، أو هي أيضا مقياس لملائمة الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها ولدرجة تحقيق هذه الأهداف².
 - ✓ الفاعلية حسب Nicolaou هي عبارة عن "انطباعات متخذي القرار بان المعلومات المتاحة لهم من خلال أنظمة الموازنات والإبلاغ والإدارة ومعالجة الصفقات التي تلي متطلباتهم لأغراض الرقابة والتنسيق التنظيمي، أي تكامل النظام وتحقيقه لمتطلبات الرقابة والتنسيق"³
- ومنه يمكن التفرقة بين الكفاءة والفعالية من حيث مدى تحقيق الأهداف، فالفرق بين الكفاءة والفعالية إذا أن الكفاءة تعبر عن تحقيق الأهداف المسطرة بأقل تكلفة وفي الأجل المحددة بينما مفهوم الفعالية يعبر عن تحقيق الأهداف الموضوعة مسبقا فقط، وعليه يعتبر مفهوم الكفاءة ملازم لمفهوم الفعالية، فقد تكون المؤسسة فعالة ولكنها ليست كفؤة أي انها تحقق أهدافها ولكن بخسارة، وعدم كفاءة المؤسسة يؤثر سلبا على فاعليتها، والكفاءة والفعالية ليست بالضرورة بديلين لشيء واحد، فالكفاءة لا يمكن تحديدها أو تقريرها إلا إذا تم التحديد الدقيق لأهداف النظام والقيود التي تخضع له هذه الأهداف⁴.
- وعليه فالإنتاجية تعبر عن العلاقة بين الفعالية التي يتم بها تحصيل نتائج أو مخرجات معينة والكفاءة التي يتم بها تشغيل الموارد المختلفة التي تساهم في تحقيق هذه النتائج، فالإنتاجية هي نتاج لكل من الفعالية والكفاءة، فهي تشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف باستخدام أقل من الموارد الممكنة.

¹ Kalika. Michel, « Structures d'entreprises : Réalités, déterminants, performances », Editions economica, Paris, 1995, p328.

² ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 147.

³ دلال حمودي، تقييم أداء نظام المعلومات المالية والمحاسبية المعتمدة على الحاسوب-دراسة حالة قطاع المصارف الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص86.

⁴ ناهد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013، ص22.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

المبحث الثاني: الكفاءة المصرفية

تحتل الكفاءة في القطاع المصرفي أهمية كبيرة وذلك للارتباط الوثيق لهذا القطاع بالاقتصاد الكلي، و دوره في التنمية، ذلك أنه يقدم الموارد ويوظفها بمعنى الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وبالتالي وجب إعطاء أهمية لتحليل وقياس كفاءة المصارف ومعرفة قدرتها على التخصيص الكفء للموارد، من هذا المنطلق تم تقسيم هذا المبحث الى العناصر التالية:

- المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية؛
- المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية؛
- المطلب الثالث: انواع الكفاءة المصرفية؛
- المطلب الرابع: صعوبة قياس الكفاءة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة المصرفية

تكون المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذ استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية، هذا من جهة وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى¹.

كما يمكن تعريفها على أنها الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة مما يمكن البنك في تحقيق إدارة مثلى لمجمل التدفقات والمعاملات المالية، وهنا لزم توفر جهاز رقابي فعال بالإضافة لإدارة تتسم بالتنظيم المحكم وتقسيم المهام المحددة وفق جداول وعلى كل مستويات البنك، فالإدارة الرشيدة تعمل على الربط الأمثل بين مدخلات البنك ومخرجاته، وعليه فالكفاءة تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج وتوفير الحد الأقصى من الخدمات المالية والمصرفية في ظل بيئة تتميز باشتداد المنافسة، كما تتأثر كفاءة البنك بنظام الحوافز المطبق ومدى تطور التكنولوجيا المستعملة والمهارات الإدارية المتوفرة وسياسة الأجور.... الخ، وبالتالي فان ارتفاع درجات الكفاءة في البنك يعني التحكم الجيد في مثل هذه العناصر، ففعالية العوامل البشرية والإدارية تساهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية وتخفيف اللاكفاءة في التسيير².

¹ المرجع نفسه، ص 26.

² أحلام بوعبدلي، أحمد عمان، مرجع سبق ذكره، ص 316.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

وعليه تشمل الكفاءة المصرفية عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ✓ كفاءة التكاليف: وهي الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف؛
 - ✓ كفاءة الحجم: وهي الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل؛
 - ✓ كفاءة النطاق: الكفاءة في توزيع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط ؛
وتتمثل أهمية دراسة الكفاءة المصرفية فيما يلي¹:
 - ✓ يمكن الالتزام بمعدل كفاءة مناسب من تجنب المخاطر المتعلقة باستثمار الأموال المتاحة لدى البنك وكذلك توفير معدل مناسب من رأس المال يقلل من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات الأكثر ربحية؛
 - ✓ إن الالتزام بمعايير الإقراض التي وضعت من قبل السلطات النقدية، يؤدي إلى التخلص من القروض المتعثرة التي تؤثر على جودة الأصول، ومنه على الربحية؛
 - ✓ يؤدي ارتفاع معدلات الكفاءة إلى وجود إدارة كفؤة، لأن هذه الأخيرة تعمل على تخفيض مصاريف التشغيل، مما يعمل على رفع صافي الدخل للبنك؛
 - ✓ البحث عن فرص استثمارات جديدة لاستخدام الأموال المتاحة لدى البنك، يحقق له أرباح أكبر بتكلفة أقل بإتباع إستراتيجية التنويع في الاستثمارات؛
 - ✓ السعي نحو تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة مع الاحتفاظ بجودة مرتفعة، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات عالية من نمو حجم الودائع، والذي بدوره يوفر مصادر جديدة للأموال، تساعد على تمويل استثمارات أخرى تولد أرباح إضافية وتعزيز المركز المالي للبنك.
- المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الكفاءة**

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية الى داخلية وخارجية²:

- **العوامل الداخلية:** تتكون من السياسات الادارية والمالية المتبعة من بل البنك، والتي تعتمد على درجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنوك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل تتعلق بالسيولة والتركز، العائد على حقوق الملكية والعائد على الاستثمار وكذلك حجم الموجودات

¹ شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² طارق عبد الله المحسن، أثر تنافسية الجهاز المصرفي الأردني-دراسة قياسية 1979-2004-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، 2006، ص 59.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

- **العوامل الخارجية:** وهي تتعلق بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، مثل التشريعات المالية والنقدية من قبل الحكومة والبنك المركزي والمتعلقة بأسعار الفوائد، وحجم الاحتياطيات النقدية المفروضة على البنوك والمتعلقة كذلك بحجم الائتمان الممنوح من قبل هذه البنوك.

وتتمثل أهم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية في:

1- الربحية:

هناك العديد من العوامل مؤثرة على ربحية البنوك كأسعار الفائدة، حيث تزداد ربحية المصرف عندما تكون أسعار الفائدة على القروض مرتفعة وأسعار الفائدة على الودائع منخفضة بمعنى يزداد هامش الربح، كما تعتبر المنافسة عامل مؤثر على الربحية وذلك عندما تقل الموارد المتاحة لدى البنك، مما يؤدي بالبنك الى رفع معدلات الفائدة للحصول على الموارد مما يؤدي الى خفض هامش سعر الفائدة.

2- درجة المخاطرة:

يمكن تعريف الخطر المصرفي على أنه ذلك الخطر الذي يتعرض له البنك نيحة تعامله مع الآخرين، أو نتيجة تقديمه الخدمات المصرفية التي منها قبول الودائع ومنح الائتمان، فالخطر المصرفي ينشأ من قبول الودائع والتصرف بها بمنحها على شكل تسهيلات إئتمانية بأنواعها المختلفة، ومن ثم عدم قدرة البنك على تلبية حاجات المودعين من السحب على الودائع¹، ومن بين اهم مخاطر العمل المصرفي نجد مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة،..... الخ.

وتتمثل خطوات إدارة المخاطر المصرفية عموماً في النقاط التالية²:

- ✓ تحديد مصادر الخطر: ليس بالضرورة أن تكون مخاطر الاقتراض مرتبطة بالقروض وشروط القرض، وإنما يمكن ان تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد القومي؛
- ✓ قياس درجة اخطر وتحديد درجة المخاطر التي يمكن القبول بها، مما يتطلب الموازنة بين الخطر والمردود؛

¹ هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2010، ص 255.

² خالد عبد المصلح عمارة، أثر اداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية-دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن، 1994-2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2005، ص 58.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

✓ القبول بمستوى معين من المخاطر في إدارة العمل، وذلك باستخدام نظام رقابة مناسب، والعمل وفق إستراتيجيات تعمل على تجنب المخاطر، إما بعد الدخول في العمليات ذات المخاطر أو تحويلها إلى جهات تقبل بنقل المخاطر إليها، أو السيطرة عليها وتقليل احتمالات حدوث الخسارة.

3- درجة المنافسة

تعرف المنافسة البنكية على أنها مقدرة المؤسسة المصرفية على مواجهة منافسيها والتكيف معهم في السوق بمنتج مصرفي تنافسي يتميز بأقل تكلفة ممكنة وذا جودة عالية وفي مدة زمنية أقصر، إذ تعبر عن طريق تسلكه مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات مصرفية أو منتجات بديلة لها.

تستعمل المصارف مجموعة من الأدوات والوسائل التي يتم من خلالها التنافس تتمثل في¹:

✓ رأس المال: يمثل رأس المال بالنسبة للمصرف مؤشر لمدى المتانة المالية ووسيلة ضمان وحماية لأموال المودعين من مخاطر سوء التسيير وتوظيف الأموال، فكلما كان رأس المال كبيرا زادت ثقة المودعين في المصرف، لذلك تتنافس المصارف على زيادة نسبة رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء؛

✓ السعر: تظهر في رفع أسعار الفائدة على الودائع لجذب المزيد من المودعين، وخفض أسعار الفائدة على القروض من أجل تشجيع المستثمرين على الاقتراض وتخفيض العمولات المفروضة على الخدمات المصرفية؛

✓ إستعمال التكنولوجيا: إن نجاح المصرف في إدخال وسائل تكنولوجية حديثة في تقديم خدماته يؤدي الى زيادة السرعة في الأداء والسهولة في المعاملات ومن ثمة جذب المزيد من العملاء، كما أن التكنولوجيا تساهم في خلق وإبتكار خدمات جديدة وهو ما يعد عنصرا من العناصر التي تتنافس عليه المصارف؛

✓ تسويق الخدمات: يساهم التسويق الفعال للخدمات المصرفية بشكل كبير في جذب العملاء وإثارة ميولهم ورغبتهم؛

✓ حسن المعاملة: تتنافس المصارف على توفير مجموعة من الوسائل المادية والبشرية من أجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم بالمصرف.

¹ زبيدة محسن، سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أبريل 2006، ص ص: 5-6.

4- العوامل الإدارية

ليس هناك خلاف على أن العوامل الفنية في العمل لها تأثيرها الهام على الكفاءة الانتاجية للمؤسسة ولكن مهما بلغت تلك العوامل الفنية من الدقة فمازالت الكفاءة تتوقف أيضا على الطريقة التي يؤدي بها الأفراد أعمالهم، فالأداء الفردي للعمل هو المحدد الحقيقي للانتاجية، إذ أن الفرد يستطيع ان يؤثر كثيرا على الكفاءة وبالتالي الانتاجية بصفة عامة¹.

وبالتالي على البنك دراسة سياسات التوظيف وسلوك العاملين وتصرفاتهم واهتمامهم بالعمل، كي يؤدي ذلك الى تحسين كفاءة البنك.

5- الأنظمة والتشريعات الحكومية

تتحكم الأنظمة والتشريعات الحكومية في المصارف التجارية، من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية لعدة أهداف منها الحفاظ على أموال المودعين، التحكم في عرض النقود، توفير الائتمان لمختلف القطاعات وبأسعار فائدة منخفضة، تحصيل الإيرادات من خلال الضرائب، وتحقيق أهداف اقتصادية عامة، كالحفاظ على استقرار الأسعار العامة، استقرار سعر الصرف، تخفيض معدل التضخم، تخفيض مستو البطالة.... الخ².

6- الظروف الاقتصادية

تنعكس مختلف التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية على أداء المصارف، وبالتالي على مستوى الكفاءة المصرفي، وتنقسم المؤشرات الاقتصادية الى مستوى النشاط الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والتشريعي، التضخم، التقلبات في الأسعار، الدخل القومي والفردي، عادات وتقاليده المجتمع، ومستوى التطور التكنولوجي

وتؤثر مختلف العناصر السابقة على مستوى الكفاءة المصرفية كما يلي³:

• مستوى النشاط الاقتصادي

¹ علي السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الانتاجية، مكتب غريب، القاهرة، مصر، 1995، ص 26.

² شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

يؤدي الطلب المتزايد على السلع في فترة الرواج الاقتصادي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع، مما يؤدي إلى زيادة الودائع والعكس في حالة الكساد، حيث أن الانخفاض في أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الودائع لدى المصارف

• الاستقرار الاقتصادي والتشريعي:

لقد أدى فساد الأنظمة السياسية والاقتصادية إلى حدوث العديد من الأزمات المصرفية، فكلما كان هناك استقرار سياسي أثر بشكل إيجابي على الوضع الاقتصادي، و وكذا كفاءة القطاع المصرفي.

• التضخم:

هو الارتفاع المستمر والعام لأسعار السلع والخدمات، والذي ينجم عنه انخفاض في القوة الشرائية للعوائد الموزعة على المساهمين، ويؤثر سلباً على المدخرات المالية، وذلك بسبب الأثر الذي يتركه على تدني وتآكل القيمة بحيث في بعض الأحيان تفوق نسبته نسبة الفوائد المتفق عليها، وخاصة تلك المتعلقة بالسندات والقروض.

• التقلبات في أسعار الصادرات

إن انخفاض أسعار الصادرات يؤدي إلى عدم قدرة المؤسسات المصدرة على التسديد وهو عليها تجاه البنوك، مما يؤدي إلى تدهور نوعية محفظة القروض.

• الدخل القومي والفردى: يؤثر على حجم الادخار وبالتالي حجم الودائع.

• عادات وتقاليد المجتمع: أي مدى انتشار الوعي المصرفي لدى الأفراد وتفضيلاتهم لوضع مدخراتهم كودائع لدى البنوك عوض وضعها في البيوت.

• مستوى التطور التكنولوجى: أي مدى توفر البلد على أجهزة الصرف الآلي والدفعة الالكترونى... الخ.

المطلب الثالث: أنواع الكفاءة المصرفية

كما تطرق سابقاً في أنواع الكفاءة بصفة عامة سوف نخصص في هذا المطلب عبي القطاع المصرفين وبطبيعة الحال فإن تحديد نوع المدخلات والمخرجات سوف يقودنا إلى تحديد نوع الكفاءة، وعليه سوف نتطرق إلى مختلف أنواع الكفاءة المصرفية.

الفرع الأول: الكفاءة الإنتاجية

بما أن المصرف مؤسسة إنتاجية لا بد أن تستخدم عناصر الإنتاج المتمثلة في العمل ورأس المال، لإنتاج القروض والخدمات المصرفية المتنوعة، وعليه فإن الكفاءة الإنتاجية للبنك لا تختلف عن الكفاءة في المؤسسة الاقتصادية¹.

وعليه يمكن تعريف الكفاءة الإنتاجية بأنها: " العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية، وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى المستخدم من الموارد².

وتنقسم الكفاءة الإنتاجية إلى قسمين هما:

1- الكفاءة التقنية

حيث تعرف على أنها أقصى كمية ممكنة من المخرجات نتيجة استخدام كمية معينة من المدخلات، أو تحقيق أقصى إنتاج ممكن من العوامل الإنتاجية المتاحة³.

2- الكفاءة التخصيصية

تشير إلى الطريقة التي يتم بها توزيع الأمتل للموارد على مختلف الاستخدامات البديلة لها، أخذين بالحسبان تكاليف استخدامها، إذ الكفاءة التخصيصية تشير إلى إنتاج أفضل توليفة من السلع عن طريق استخدام توليفة من عناصر الإنتاج بأقل تكلفة⁴.

وتقاس الكفاءة الإنتاجية عموماً بنسبة المنتجات إلى المدخلات المستخدمة في تحقيق هذه المخرجات أو الناتج، وانطلاقاً من ذلك فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق أي بديل من البدائل التالية⁵:

✓ زيادة كمية المخرجات مع بقاء كمية المدخلات ثابتة؛

✓ زيادة كمية المخرجات بنسبة أعلى من نسبة زيادة كمية المدخلات؛

¹ محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007، ص 84.

² فاطمة الزهراء نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008، مرجع بق ذكره، ص 17.

³ محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

⁴ عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 نوفمبر 2011، ص 136.

⁵ ثابت عبد الرحمان إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 146.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

✓ انخفاض كمية المدخلات مع بقاء كمية المخرجات ثابتة؛

✓ انخفاض كمية المدخلات بنسبة أعلى من نسبة انخفاض كمية المخرجات.

الفرع الثاني: كفاءة الحجم

تشير كفاءة الحجم في المصرف إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات مع الاحتفاظ بمزيج من مدخلات ثابتة، وذلك من خلال عدة عوامل، كالتوزيع الأفضل للعمل داخل الوحدة المنتجة، توزيع التكاليف الثابتة أو تمديدها لمستويات مختلفة من الإنتاج أو عن طريق تمديد دورات الإنتاج وغيرها من العوامل¹.

يكتسي قياس وفرات الحجم أهمية كبيرة للمؤسسة المصرفية، حيث يتم عن طريق تحديد الحد الأمثل لمستوى الإنتاجية، ويبلغ الإنتاج حده الأمثل عند أدنى نقطة من منحنى التكاليف المتوسطة في المدى الطويل، وبذلك تستطيع المؤسسة المصرفية التوسع في إنتاجها كلما كانت تكاليفها متناقصة في حين تتوقف عن التوسع في الإنتاج عند بلوغها الحجم الأمثل²

ويمكن قياس كفاءة الحجم من خلال غلة الحجم، وتقاس هذه الأخيرة التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج، ويمكننا أن نجد الحالات التالية لغلة الحجم³

✓ غلة الحجم المتزايدة: إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أكبر من الواحد؛

✓ غلة الحجم المتناقصة: إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عوامل الإنتاج أقل من الواحد؛

✓ غلة الحجم الثابتة: إذا كان التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج يساوي الواحد.

ولدينا وفرات الحجم = غلة الحجم - 1 وعليه:

✓ وفرات الحجم معدومة عندما تكون غلة الحجم ثابتة ؛

✓ وفرات الحجم موجبة إذا كانت غلة الحجم متزايدة ؛

✓ وفرات الحجم سالبة إذا كانت غلة الحجم متناقصة.

¹ ناهد ناهض فؤائد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 95.

الفرع الثالث: كفاءة وفيات النطاق

تعتبر كفاءة وفيات النطاق عن قدرة البنك على إنتاج مزيداً من المنتجات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة أن ينتج كل منتج من الميزج على حدى، أما إذا كان لا يستطيع ذلك فنقول عنه أنه يتصف باللاكفاءة في تنوع منتجاته، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر، وعليه فإن البنك يستطيع أن يوسع نطاق أعماله ورفع مجال عملياته المصرفية وبالتالي يستطيع تخفيض تكلفته المتوسطة عن طريق تحويله إلى بنك كبير بدلالة مزيج منتجاته، ويرفع حجمه دون الضرورة لفتح مزيد من الفروع وتركيب المزيد من أجهزة الصراف الآلي إلى آخره¹.

المطلب الرابع: صعوبة قياس الكفاءة المصرفية

تعتبر كل من وسائل القياس والمقاييس أدوات إدارية للتعرف على الكفاءة، ولكن لكل منها مستوى معين من النمو الصناعي تستطيع أن تعمل فيه، وتحقق للإدارة أدق النتائج وأكثرها فعالية، فبينما نجد وسائل القياس يسهل تطبيقها في المراحل الأولى من النمو الصناعي، نظراً لبساطتها وعدم اشتراطها لتوفر عدد كبير من المقومات الاقتصادية، التي يصعب توفرها في الصناعات الناشئة، نجد المقاييس الأكثر تعقيداً من الوسائل وأكثر منها استقراراً وثباتاً في مجال الصناعة، لأن المقاييس هي أداة للقياس اتفقت جميع الوحدات الانتاجية على اعتبارها أعلى وأمثل ما يمكن أن تصل إليه الإدارة من تصوير الحقائق المتعلقة بالتكلفة².

أما بالنسبة لقياس كفاءة المصرف فهي أكثر صعوبة لعدت أسباب منها:

الفرع الاول: صعوبة تحديد المدخلات والمخرجات

هناك صعوبة في تحديد مدخلات ومخرجات المصارف حيث أنها قد تكون مدخلات وفي نفس الوقت مخرجات، وتبرز مشكلة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف من خلال صعوبة تحديد ما ينتجه المصرف بدقة، أي ماذا تنتج المصارف بالضبط؟ وعلى سبيل المثال تعتبر الودائع والمدخرات مدخلات للعمليات الانتاجية في المصارف حيث أنها مصادر هامة للأموال المستخدمة لتمويل القروض، وفي نفس الوقت يمكن اعتبارها مخرجات بحسب دراسة أمريكية التي أوضحت ان ما يقارب من نصف نفقات التشغيل التي تتكبدها المصارف التجارية الأمريكية مكرسة للحسابات

¹ محمد الجموعي فريشي، مرجع سبق ذكره، ص70.

² أحمد محمد المصري، الكفاية الانتاجية للمنشآت الصناعية: التكلفة-الوقت-الأداء، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004، ص24.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

الجارية وحسابات التوفير وهي بذلك تعد أحد أهم الخدمات التي تقدمها المصارف، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيفها على أنها أحد المخرجات¹.

ففي حين تتحدد مخرجات المؤسسات الاقتصادية غير المصرفية بشكل بسيط و واضح، حيث ان مخرجات أي مؤسسة هي ما تقوم ببيعه من منتجات، فغن المؤسسات المصرفية لا تنتج منتجا ملموسا فالخدمات التي تقدمها للعملاء، قد تكون تقديم خدمة التأمين، الادارة المالية، تسهيلات الاقراض والإيداع والمشورة، وخدمات المحاسبة وإدارة المحافظ الاستثمارية... الخ².

وبالرغم من ان طريقة الوساطة وطريقة الانتاج التي تم الاشارة اليها قد مهلت وسهلت عملية التعامل مع المدخلات والمخرجات عند قياس مؤشرات الكفاءة، إلا أنها أوجدت أشكالا أخرى تمثل في اختلاف النتائج المتوصل اليها باستخدام هذه الطرق، وبالتالي وجود حساسية للكفاءة اتجاه طريقة تحديد مدخلات ومخرجات المصرف، فعدد الصفقات أو عدد حسابات الودائع مثلا، وفق طريقة الانتاج، يختلف تماما عنها بالدنانير وفق طريقة الوساطة، وسيكون لذلك تأثير على مؤشرات الكفاءة وبالتالي مؤشرات الربحية أو مؤشرات تقييم الأداء،

ونتيجة لذلك وجد توجه عام لكثير من الدراسات نحو تطبيق طريقة الوساطة لقياس الكفاءة المصرفية، لما تتميز به عن طريقة الإنتاج، فهي أكثر تعبيراً عن طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية، وتأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف (تكاليف الاستغلال وخارج الاستغلال)³.

الفرع الثاني: صعوبة تحديد الحد الأدنى لنسبة المدخلات الى المخرجات

لا توجد قوانين موجودة لعمليات المصرف كالفيزياء مثلا، وليس بقدره أحد غير الخبراء الاستدلال على أفضل أداء مصرفي يمكن بلوغه، مما يجعل من الصعب على المصرف تحديد حد أدنى لنسبة المدخلات الى المخرجات مما يجعل الاقتصاديين يقومون باستنتاج أفضل ممارسة من خلال مراقبة نسبة المدخلات الى المخرجات في المصارف الفعلية، حيث لا يمكن اعتبار المصرف الكفاء وفقا لأعلى قيمة مخرجات لكل وحدة من المدخلات، وذلك لأنه يتم تحديد هذه النسبة جزئيا من خلال عوامل أخرى غير الكفاءة، مثل مزيج المخرجات مع المدخلات وأسعار

¹ ناهد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² جولي مابري، تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية، ترجمة أحمد محمد زامل، مركز البحوث، السعودية، 2004، ص 221.

³ محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

المخرجات، حيث أن المصرف مع انخفاض نسبة المدخلات الى المخرجات يمكنها الحصول على مستوى عمالة وبتكلفة أقل أو الذهاب الى التخصص في أنواع من القروض غير المكلفة¹.

الفرع الثالث: تعدد مقاييس الكفاءة المصرفية

تعددت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية للكفاءة المصرفية، ويمكن النظر الى هذا التنوع من مدخلين رئيسيين²:

- ✓ مدخل أدوات التحليل الاقتصادي، حيث تعددت أدوات التحليل الاقتصادي للتعبير عن مؤشرات الكفاءة أو وفرات الحجم أو غيرها من المقاييس؛
- ✓ فقد أستخدم الانتاج أو دالة الانتاج مثلا كأداة لقياس وفرات الحجم في المصارف (Jeffrey, 1984)، كما أستخدم الربح أو دالة الربح كأداة لاشتقاق الكفاءة المصرفية (Allen et al., 1993)، وفي الآونة الأخيرة ركزت معظم الدراسات على دالة التكاليف لقياس مؤشرات الكفاءة.

¹ ناهد ناهض فؤائد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

المبحث الثالث: وفيات الحجم، وفيات النطاق

تبحث المؤسسة دوماً على الحفظ على حصتها في السوق وحماية مكانتها و مواجهة المؤسسات المنافسة، وقد يتعدى الأمر الى مواجهة المنافسين المحتملين الذين يرغبون في الدخول الى السوق، وعلى اعتبار وفيات الحجم الكبير وفيات النطاق مهة في هذا المجال، ارتأينا ان نتطرق لهما لأنهما مهمين في حساب الكفاءة المصرفية.

وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى:

➤ المطلب الأول: تحديد المدخلات والمخرجات؛

➤ المطلب الثاني: وفيات الحجم؛

➤ المطلب الثالث: وفيات النطاق.

المطلب الأول: تحديد المدخلات والمخرجات

نظرا لطبيعة نشاط المؤسسة المصرفية ولتطور نشاطها عبر الزمن، تحولت المؤسسات المصرفية من الاقتصار على القيام بعملية الوساطة المالية الى القيام بالأعمال الاستثمارية الأخرى، ومن مصارف تجارية أو متخصصة الى مصارف شاملة، وقد جعل هذا عملية قياس الكفاءة المصرفية عملية تتضمن جزءا من الربح أو عدم الدقة نتيجة صعوبة تحديد المقاييس الدقيقة التي تعبر عن نشاط أو مدخلات ومخرجات المصرف¹.

وعليه تتميز عملية تقييم الأداء ومن ثم الكفاءة على مستوى المؤسسات المصرفية بالصعوبة والتعقيد، ويرجع ذلك الى طبيعة نشاط المصارف وما يتميز به من تعدد وتنوع المنتجات، الى جانب ما تشهده الصناعة المصرفية من ابتكار منتجات جديدة وبصفة مستمرة، وبالتالي فإن هذا يزيد من صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات المصارف، ونظرا لأهمية هذه الاخيرة في تحليل أداء وكفاءة المصارف فقد ظهرت العديد من النماذج التي تحاول تفسير مدخلات ومخرجات المصرف، وعموما يمكن التمييز بين منهجين رئيسيين لقياس مخرجات البنك وهوما المقارنة بالانتاج والمقارنة بالوساطة².

¹ ناهد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² فتيحة بلجيلالي، استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لمحاولة قياس الكفاءة النسبية للبنوك المغربية -دراسة قياسية 2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تيارت، الجزائر، 2014/2015، ص 110.

الفرع الأول: منهج الانتاج

طور منهج الانتاج من طرف (Benston) سنة 1965، حيث يعرف المصرف حسب هذا المنهج بأنه مؤسسة تنتج خدمات يمكن تقسيمها الى مجموعتين، حيث تتمثل الأولى في الودائع والموارد والثانية في الاستخدامات من القروض وأوراق تجارية، ومن وجهة نظر التكاليف، كل الخدمات تعد مخرجات، ووحدة القياس تأخذ عدد الحسابات والقروض الاستثنائية، ولضرورة بناء منطقي فإن مصاريف الفوائد حتما تكون خاج نطاق التحليل وتأخذ فقط بعين الاعتبار التكاليف التشغيلية للمصرف، وقد وجه نقد أساسي لمدخل الانتاج يتمثل في أنه يتجاهل تكلفة الفوائد التي تدفعها المصارف، والتي قد تتجاوز 50% من نفقاته¹.

حيث لاحظ (Benston) وآخرون أن سعر الفائدة وغم كونه أهم عنصر من مصاريف البنك، إلا أن تحديده يتم من خلال أليه السوق التي تعكس الاستثمارات البديلة المتاحة للمودعين، وهكذا فإن الفوائد لا تدخل ضمن نفقات التشغيل لأغراض قياس كفاءة البنوك وعموما يستخدم منهج الانتاج أكثر في حالة تقييم ومقارنة كفاءة الانتاج للفروع المختلفة للبنك، ونادرا ما يستخدم هذا المنهج لدراسات الكفاءة على مستوى البنك ككل نتيجة الصعوبات التي يواجهها في جمع البيانات فنوع البيانات المطلوبة لهذا المنهج غير متوفرة علي في بعض الدول².

الفرع الثاني: منهج الوساطة

في ظل منهج الوساطة ينظر للبنك على أنه وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، وبالتالي التأكيد على التعامل مع الودائع بصفتها مدخلات، كونها تشكل المادة الأساسية التي تتحول الى استثمارات مالية، أي أن هذا المنهج يعتبر الودائع مثل العمل ورأس المال العيني كمدخلات بنكية بالإضافة الى أخذ المصاريف المالية بعين الاعتبار في عملية التحليل، والحجة في ذلك أن الودائع تولد تكاليف ولا تنتج عوائد إلى ان يتم تحويلها عبر الوساطة الى قروض وأصول أخرى، ومن ثم فإن تكاليف التشغيل وتكاليف الفائدة تمثل مدخلات أساسية لحساب الكفاءة، في حين تعكس المخرجات حجم الوحدات النقدية للقروض والخدمات الأخرى³.

¹ ناهد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص 37.

² فيصل شياد، قياس تغيرات الانتاجية باستعمال مؤشر المالكويست، دراسة حالة البنوك الاسلامية خلال الفترة 2003-2009، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 18، العدد 2، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2012، ص 180.

³ إبتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

وبشكل عام حسب طريقة الوساطة تتمثل المخرجات في القيم النقدية، وبشكل أساسي الأصول المالية، بينما تمثل الخصوم المالية المدخلات¹، ولقياس مدخلات ومخرجات البنوك حسب مقاربة الوساطة فإنه تم الاعتماد على ثلاث طرق رئيسية وهي طريقة التكلفة المستعملة وطريقة الأصول وطريقة القيمة المضافة².

و لكن الملاحظ هنا أنه حتى لو تم تحديد مدخلات ومخرجات البنك وفق هذه الطريقة تظهر صعوبات أخرى تتمثل في أن الفائدة تبقى تمثل المكون الرئيسي في تكلفة الأموال ولا يمكن إدارة هذه التكلفة أو الرقابة عليها عن طريق الأساليب التقليدية وهذا راجع إلى أن المواد الخام التي تتعامل بها المصارف هي الأموال التي تحصل عليها من الودائع أساسا، وبذلك يكون من الصعب تحديد رصيد الودائع ومعدل الفائدة المرتبط بها ويرجع ذلك إلى الحجم الكبير للمعاملات التي تتقلب باستمرار تبعا لفترات الذروة والركود والظروف الاقتصادية السائدة، وبذلك تؤثر هذه الصعوبات على اختيار وتحديد الطريقة أو المنهج المناسب لقياس الكفاءة المصرفية، وأيضا في دقة النتائج التي يمكن التوصل إليها³.

المطلب الثاني: وفيات الحجم

نحاول التطرق في هذا المطلب الى مفهوم وفيات الحجم وذكر أهم انواعها ومصادرها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم وفيات الحجم

تتضمن هذه النظرية جميع العوامل التي تبين أنه كلما زاد حجم المؤسسة أو أحد عناصرها تنخفض التكلفة الوحودية للإنتاج والعكس صحيح، ولقد لخص كل من وارف وهارينغتون (Harrington and Warf) سنة 1995 العوامل التي تؤثر في التكلفة الوحودية للإنتاج كما يلي⁴:

✓ الوفيات الداخلية على مستوى وحدات الإنتاج، حيث ينتج انخفاض التكاليف الوحودية للإنتاج من التشغيل الكامل لوسائل الإنتاج؛

¹ علي خليل، زينب عمراوي، قياس الكفاءة النسبية للبنوك العربية باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA - دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، جامعة الخلفة، الجزائر، ص 112.

² فريد بن ختو ومحمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 140.

³ ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 18.

⁴ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

- ✓ الوفرات الداخلية على المستوى العام للمؤسسة: تأتي انخفاض التكاليف الوحودية للإنتاج من شدة المنافسة والتأثيرات السياسية، أو من مصادر تنظيمية ومالية لمؤسسة كبيرة أو منظمات أخرى، والعكس صحيح؛
 - ✓ الوفرات الداخلية للنطاق: ينجم انخفاض التكاليف الوحودية للإنتاج عن عدد المنتجات المختلفة أو الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة؛
 - ✓ الوفرات الخارجية: ينجم انخفاض التكاليف الوحودية للإنتاج عن تقارب المؤسسات من نفس النوع أو القطاع؛
 - ✓ الوفرات الخارجية المحلية: ينجم انخفاض التكاليف الوحودية للإنتاج عن وجود المؤسسة في منطقة عمرانية مع توفر البنية التحتية لوسائل الاتصال والنقل وعدد كبير من العمال والموظفين؛
 - ✓ وبالتالي يمكن القول أن وفرات الحجم الاجمالية تتمثل في وفرات التكاليف التي تنتج عن الزيادة النسبية في مجموع المنتجات؛
 - ✓ كما تعرف وفرات الحجم من الجانب النظري على أنها النسبة بين تغير حجم الانتاج وتغير حجم عوامل الانتاج، أي بعبارة أخرى تكون هناك وفرات حجم عندما يرتفع الانتاج بشكل نسبي أكبر من التكاليف، أما من الجانب التطبيقي تقاس وفرات الحجم من خلال انخفاض التكلفة الوحودية الناتجة عن ارتفاع حجم الانتاج؛
- يمكن التعبير عن وفرات الحجم عن طريق العلاقة بين التكاليف الكلية والنتاج على خط توسع المؤسسة، أي أنه مقدار التغير في التكاليف الكلية الناتجة عن تغير مستويات الانتاج النهائي ويمكن التعبير عن المفهوم التقليدي لوفرات الحجم بالنسبة لمصرف لديه منتج واحد من خلال العلاقة التالية¹:

حيث أن:

$$\Delta Y \quad \checkmark \quad \text{التغير في حجم الانتاج؛}$$

$$\Delta C \quad \checkmark \quad \text{التغير في التكلفة الاجمالية؛}$$

¹ Jean Pierre Angelier, **Economie industrielle**, OPU, Algérie, 1993, p : 52.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

✓ Y: حجم الانتاج؛

✓ C: التكلفة الاجمالية.

ويمكننا أن نجد الحالات التالية الى غلة الحجم¹:

✓ غلة الحجم المتزايدة: إذا كان التغير النسبي في الانتاج الى التغير النسبي في عناصر الانتاج أكبر من الواحد؛

✓ غلة الحجم المتناقص: إذا كان التغير النسبي في الانتاج الى التغير النسبي في عوامل الانتاج أقل من الواحد؛

✓ غلة الحجم الثابتة: إذا كان التغير النسبي في الانتاج الى التغير النسبي في عوامل الانتاج يساوي الواحد.

ولدينا وفرات الحجم = غلة الحجم - 1 وعليه:

✓ وفرات الحجم معدومة عندما تكون غلة الحجم ثابتة؛

✓ وفرات الحجم موجبة إذا كانت غلة الحجم متزايدة؛

✓ وفرات الحجم سالبة إذا كانت غلة الحجم متناقصة.

الفرع الثاني: أنواع وفرات الحجم

يمكن التمييز بين نوعين من وفرات الحجم كما يلي:

1- وفرات الحجم الداخلية

الوفرات الداخلية تعود لظروف خاصة بكل مؤسسة على حدا وينتج عنها انخفاض في متوسط التكاليف، كما أنها ناتجة عن مزايا تحصل لحجم مستوى التسيير وفي مستوى الإنتاج K سواء في المصنع أو مؤسسة واحدة²، فتقسيم العمل وعملية التكوين بالإضافة الى وجود الوظائف الفكرية وكذلك اختيار طريقة الانتاج في المؤسسة يؤدي الى زيادة وفرات الحجم³.

2- وفرات الحجم الخارجية

¹ علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص95.

² طارق عبد الفتاح الشريعي، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، مصر، 2206، ص264.

³ Gaël Vettori, **Economie d'échelle dans le secteur bancaire Suisse**, thèse de doctorat en Sciences Economiques non publiée, Université de Genève, Suisse, 2002,p33.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

وهي الوفرات التي يمكن أن يحصل عليها المشروع من المحيط أو البيئة المقام فيها وعادة تشترك في الحصول عليها جميع المشروعات التي تنتمي الى صناعة معينة أو تقام في منطقة معينة¹، تعتمد هنا تكلفة الانتاج الكلية للوحدة الواحدة على حجم القطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المؤسسة وليس على حجم المؤسسة، وبالتالي تعتمد على المزايا التي تحصل عليها المؤسسة من المحيط الذي تعمل فيه.

الفرع الثالث: مصادر وفورات الحجم

يحدد براتن (Pratten) سبعة مصادر لوفرات الحجم يمكن تلخيصها في النقاط التالية²:

- ✓ التكاليف المستقلة عن حجم الانتاج، وتمثل أساسا في التكاليف الثابتة والتي يمكن تحميلها لكل الانتاج كالتكاليف الأولية مثل تكاليف تصميم المنتج، وتكاليف تطوير تقنيات جديدة للانتاج؛
- ✓ وفورات ناتجة عن التخصص وتقسيم العمل، حيث يمكن للمؤسسات الكبيرة الاستفادة من هذا التخصص، وذلك من خلال ايجاد يد عاملة أكثر كفاءة من خلال تكوين جيد ومتخصص، كما يمكن الحصول على وفورات حجم خارجية عن طريق اختيار موردين متخصصين؛
- ✓ وفورات ناتجة عن التركيز على المصدر؛
- ✓ وفورات ناتجة عن اختيار أحسن اختيار لتقنيات الانتاج والادارة؛
- ✓ وفورات ناتجة عن شراء آلات أكثر كفاءة تحقق وفرا من المواد الخام وتكون أقل تكلفة في ادارتها من حيث العمال المطلوبين لتشغيلها؛
- ✓ وفورات ناتجة عن امكانية الحصول على المواد الخام بأسعار أقل تكلفة نتيجة لشراء كميات كبيرة منها مقارنة بالمؤسسات الصغيرة؛
- ✓ وفورات التركيز الناتجة عن وجود عدت مؤسسات في منطقة صناعية واحدة يسمح لها بالحصول على مزايا مختلفة تُخفض من حجم التكاليف.

¹ كاضم جاسم العيساوي، الاقتصاد الإداري، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008، ص 132.

² شوقي بوقبة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

المطلب الثالث: وفيات النطاق

تقوم نظرية وفيات النطاق على المقارنة بين تكاليف الانتاج لكل منتج على حدا وتكلفة إنتاج مجموعة منتجات، فإذا كانت تكلفة إنتاج مجموعة من المنتجات أقل من مجموعة تكلفة إنتاج كل منها على حدا يقال أن لديها اقتصاديات نطاق، حيث يتم تحميل وفيات النطاق لمعرفة المزيج الأمثل من المنتجات¹.

بعد اندماج الأسواق المالية اتجهت البنوك مباشرة للدخول الى هذه الأسواق، من أجل الاقتراض ووجدت نفسها في منافسة قوية لجذب ودائع العملاء مع باقي المؤسسات المالية، ومع اشتداد المنافسة لجأت معظم البنوك الى توسيع منتجاتها عن طريق تنويع محافظاتها المالية والقيام بخدمات غير تقليدية، وقد استطاعت بفضل هذا التنوع في المنتجات والخدمات تحقيق ما يعرف "باقتصاديات النطاق"، أي الادخار في التكاليف من خلال استخدام نفس المدخلات لإنتاج عدة أنماط من المنتجات².

تكون هناك وفيات نطاق إذا كان برنامج إنتاج عدد من المنتجات أو الخدمات أقل تكلفة من تقسيم برامج إنتاج نفس الكمية من هذه المنتجات أو الخدمات، أن تكون هناك وفيات نطاق إذا كان المعدل الاجمالي لتكلفة الانتاج تنخفض نتيجة ارتفاع عدد السلع المنتجة.

وتتميز وفيات النطاق بانخفاض التكلفة إذا قامت المؤسسة بتوفير مجموعة مختلفة من المنتجات أكثر من تخصصها في إنتاج أو توزيع مخرج واحد، وتكون هناك وفيات نطاق إذا كان بإمكان المؤسسة إنتاج مستوى معين من المخرجات أقل تكلفة من إتحاد مجموعة من المؤسسات المستقلة، و يمكن تلخيص كيفية الحصول على وفيات النطاق في النقاط التالية³:

1- مرونة في التصنيع:

يؤدي نظام التصنيع المرن إلى تحقيق وفيات نطاق، حيث يسمح بتحويل خط إنتاج إلى آخر بأسرع وقت وأقل تكلفة، فإذا كان المنتج بإمكانه تصنيع عدت منتجات باستعمال نفس الأدوات، وإذا كانت هذه الأخيرة تتميز بمرونة عند تغيير طلب السوق على شكل أو نوع السلعة، فإن المصنع تكون لديه القدرة على إضافة مجموعة من المنتجات

¹ محمد حمدان العصيمي وعبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، تقدير دالة تكاليف المصارف الاسلامية والمصارف التجارية-دراسة مقارنة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الاسلامي، المجلد 07، العدد 01، جدة المملكة العربية السعودية، 1995، ص 20.

² ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ شوقي بوقربة، مرجع سبق ذكره، ص 136.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

الجديدة الأخرى على نفس خط الانتاج، فارتفاع نطاق المنتجات يخلق حواجز دخول مؤسسات جديدة وكذلك ميزة تنافسية بالنسبة للمؤسسة نفسها.

2- إستراتيجية التنوع:

غالباً ما تنتج وفرات النطاق من خلال إستراتيجية التنوع وهو ما يسمى بوفرات التنوع، وتكون هذه الإستراتيجية عملية إذا قامت المؤسسة بتصنيع أعلى وأوسع من القدرات والمصادر والخبرة الموجودين في ظل مستوى منافسة كبيرة، حيث تختار المؤسسة إستراتيجية التنوع لمحاولة استغلال وفرات النطاق بين مختلف الوحدات، حيث تنخفض التكلفة عندما تقوم المؤسسة بتحويل خبرة عمل معين الى عمل جديد.

3- الاندماج

ويشير هذا المصطلح الى اتحاد أو تكامل مؤسستين أو أكثر من أجل السيطرة على السوق، وهناك ثلاث أنواع من الاندماج يمثل النوع الأول في الاندماج الأفقي بين المؤسسات التي تنتج منتجات متطابقة ويتمثل النوع الثاني في الاندماج أو التكامل العمودي والذي يكون بين المؤسسات التي يوجد بينها حلقات وظيفية متتالية بين منتجاتها، أي أن أنتاج مؤسسة معينة يمثل مستلزم لانتاج المؤسسة الأخرى، أما النوع الثالث فيتمثل في الاندماج التجميعي أي تكامل مؤسسات تنتج منتجات مختلفة والتي هي ليست بديلة لبعضها البعض.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

المبحث الرابع: قياس الكفاءة المصرفية

يكتسي قياس الكفاءة صعوبة كبيرة وذلك من خلال تحديد أداة القياس المناسبة، ويرجع ذلك الى صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية، فمنهم من استخدم الجداول المالية و أهمها النسب المالية، إلا انه وفي الأونة الأخيرة استخدمت الطرق الكمية كتحليل مغلف البيانات وأسلوب حد التكلفة العشوائية بصورة كبيرة في تقدير الكفاءة المصرفية، حيث انه تسمح هذه الطرق بتحديد الأنواع المختلفة للكفاءة المصرفية.

وبناء على ماسبق قسمنا هذا المبحث الى العناصر التالية:

✓ المطلب الأول: الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية؛

✓ المطلب الثاني: طريقة CAMELS.

المطلب الاول: الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية

تعتبر الطرق الكمية الأكثر استخداما في الدراسات الاقتصادية لموضوع الكفاءة وخاصة في القطاع المصرف، وركزنا في هذا المطلب على اهم الطرق والأكثر استخداما وهي تحليل مغلف البيانات وحد التكلفة العشوائية والحد السميك.

الفرع الأول: تحليل مغلف البيانات

أولا: التعريف بطريقة مغلف البيانات

يعرف أسلوب مغلف البيانات DEA على أنه " طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات الادارية من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة من مدخلاته ومجموعة مخرجاته وذلك بناء على الأداء الفعلي لها"¹.

وبطريقة أخرى هي عبارة عن أسلوب يستخدم البرمجة الخطية لايجاد الكفاءة النسبية التشكلية من وحدات اتخاذ القرار والتي تستعمل مجموعة متعددة من المدخلات والمخرجات، وتقوم هذه الطريقة ببناء نسبة واحدة، وذلك بقسمة مجموع المخرجات على مجموع المدخلات لكل مصرف، ويتم مقارنة هذه النسبة مع المصارف الأخرى، وتكون

¹ محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي، قياس الكفاءة النسبية لجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، مجلة جامعة أمي القرى للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الأول، العدد الأول، المملكة العربية السعودية، جانفي 2009، ص257.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

وحدات الكفاءة محصورة بين الصفر و الواحد، وسبب سبب تسميت هذا الاسلوب بالتحليل التطويقي يعود الى كون الوحدات الادارية ذات الكفاءة تكون في المقدمة وتغلف الوحدات الادارية الغير كفؤة، وعليه يتم تحليل البيانات التي تغلفها الوحدات الكفؤة¹.

لقد استعملت لأول مرة في القطاع المصرفي من طرف شرمان وقولد (Sherman and Gold) عام 1985، وهي تطبيق لمجموعة من تقنيات البرمجة الخطية، يتم من خلالها تقدير دالة الحدود ومكونات عدم الكفاءة، حيث نجد البنوك الاكثر كفاءة بشكل مباشر في المنحنى الحدودي، وكلما إبتعدنا عن المنحنى الحدودي دل ذلك على وجود ما يسمى بعدم الكفاءة التشغيلية، لكن هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار أخطاء القياس أو الآثار العشوائية، ولا تحتاج طريقة تطويق البيانات فرضية التوزيع أو دالة نوعية، ولكن ليست عشوائية مقارنة بطريقة التحليل العشوائي، كما تتضمن تحديد التكلفة المنخفضة لكمية المدخلات باستعمال تقنيات البرمجة الخطية، ولقد أثبت بانكر وأخرون (Banker) سنة 1984 بأن قياس الكفاءة المحددة في أعمال شارنر (Charnes) سنة 1978 يمكن تقسيمها الى قسمين الكفاءة الفنية وكفاءة الحجم، و بعد التغيرات والتعديلات التي أحدثت على هذه التقنية من طرف ترال وسيفورد (Thrall et Seiford) سنة 1990 و ميلار ونولاس (Miller et Noulas) سنة 1996 وسميك (Semmick) سنة 2001، حيث توصلت هذه الدراسات الى ان طريقة التحليل بتطويق البيانات تحدد المشاهدات بطريقة تبين الحدو، فالبنوك التي تكون على هذه الحدود تكون بنوك كفئة والتي تكون داخل هذه الحدود تكون غير كفئة، ولا تعني بالضرورة أن تكون البنوك كفئة إذا كانت تقوم بإنتاج اعلى مستوى من المخرجات من خلال مستوى معين من المدخلان ولكن تعني الأداء الأفضل لانتاج المخرجات وتشكل مرجع أساسي بالنسبة للبنوك الأخرى².

لقد ظهرت نماذج عديدة لايجاد مؤشرات الكفاءة باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، ومن ابرزها نموذج عوائد الحجم الثابتة ونموذج عوائد الحجم المتغيرة، وفي كلا النموذجين يمكن ايجاد الكفاءة إما من جانب المدخلات وتسمى نماذج التوجه الداخلي، أو من جانب المخرجات وتسمى نماذج التوجه الخارجي، ويمكن تصنيف أربع نماذج أساسية لأسلوب DEA وهي نموذج (CCR) ونموذج (BCC) النموذج اللوغاريتمي النموذج التجميعي³.

¹ علي عبد الحفيظ الزواوي، إيمان عمر السريتي، أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2017، ص 61.

² شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 108.

³ غسان قاسم داود اللامي، لمعان عباس محمد جواد، تطبيق أسلوب تحليل تطويق البيانات DEA - دراسة حالة في مكاتب المفتشين العموميين، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة 38، العدد 103، جمعة بغداد، العراق، 2015، ص 101.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

ثانيا: شروط استخدام طريقة تحليل البيانات

لتطبيق أسلوب تحليل مغلف البيانات يجب توفر الشروط التالية¹:

- ✓ اختيار الوحدات المتماثلة: يجب على عملية قياس الكفاءة أن تشمل مجموعة من المصارف التجارية فيما بينها أو مجموعة من المؤسسات المالية المتخصصة فيما بينها، وأساس هذا الشرط ان للمصارف التجارية على سبيل المثال شروط وقوانين تحكم نشاطها وموارد متساوية يمكن الحصول عليها ومخرجات متساوية؛
- ✓ العلاقة الخطية بين المدخلات والمخرجات: بمعنى توفر العلاقة الطردية بين المدخلات والمخرجات، حيث أنه نظريا يجب أن تساهم زيادة المدخلات الى زيادة في المخرجات؛
- ✓ علاقة المتغيرات بحجم العينة: حيث يجب أن يكون عدد المتغيرات أقل من عدد الوحدات المقيمة.

ثالثا: تقييم طريقة التحليل بتطويق البيانات

يمكن تقييم طريقة التحليل بتطويق البيانات من خلال تحديد إيجابيات وسلبيات هذه الطريقة²:

1- إيجابيات طريقة التحليل بتطويق البيانات:

- ✓ تستعمل طريقة التحليل بتطويق البيانات في دراسة كفاءة مختلف الوحدات الانتاجية وخصوصا بالنسبة للعينات الصغيرة؛
- ✓ إن دراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات ليست محصورة في دالة محددة مسبقا من حيث لا تتطلب الطريقة المعلوماتية تقدير مختلف المعاملات لأي دالة، وبالتالي تعتبر ميزة مهمة بالنسبة لهذه الطريقة نظرا لمحدودية المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا المستعملة من طرف وحدات الإنتاج؛
- ✓ تسمح هذه الطريقة بدراسة وبكل سهولة الحالات المتعددة المدخلات والمخرجات، وتسمح بإمكانية إدخال متغيرات إضافية بكل سهولة؛
- ✓ تأخذ بعين الاعتبار القيم القصوى؛
- ✓ تسمح بتسيير مزدوج للمدخلات والمخرجات من خلا لقدرتها على تعظيم العلاقة بينهما؛
- ✓ تسمح بالتمييز بين عدم الكفاءة التقنية وعدم الكفاءة في الحجم والنطاق.

¹ علي عبد الحفيظ الزواوي، إيمان عمر السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

² محمد عبد الرحمن إسماعيل، تقييم أداء نماذج تحليل مغلف البيانات في ظل وجود مشاهدات متطرفة، مجلة الادارة العامة، المجلد 49، العدد 04، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 748.

2- سلبيات طريقة التحليل بتطويق البيانات

- ✓ الحساسية الفعالة بالنسبة لنوعية البيانات، فأى خطأ صغير في العالقة بين المدخلات والمخرجات يمكن أن تغير في نتائج الدراسة؛
- ✓ كثرة الحسابات الناتجة حجم البرامج الخطية والواجب حلها بالنسبة لكل وحدة انتاجية؛
- ✓ تعتبر هذه الطريقة نسبية وبالتالي لا يمكن التوصل الى نتائج دقيقة تبين مدى كفاءة الوحدات المدروسة؛
- ✓ لا يمكن معرفة مساهمة مختلف المتغيرات، لأنه لا يتم تقدير مختلف معاملات الدالة مثلما هو الحال في الطرق المعلمانية؛
- ✓ تعتبر هذه الطريقة أن مقدار الخطأ يساوي الصفر عكس الطريقة المعلمانية التي تأخذ بعين الاعتبار الخطأ في الدالة المقدره للكفاءة، وبالتالي فإن هذه الفرضية يمكن أن تؤثر على نوعية النتائج وبالتالي التفسيرات، وبالخصوص إذا ما كان المحيط المدروس يتميز بالصدمات العشوائية؛
- ✓ لا تأخذ بعين الاعتبار الكفاءة التخصيصية عند عملية التحليل وبالتالي لا تأخذ بعين الاعتبار تغير أسعار المعاملات

الفرع الثاني: حد التكلفة العشوائية SFA

قدم نموذج الحدود العشوائية من قبل كل م (Aigner) وآخرون 1996، (Broeck et Meeusen) 1977، وعرفت هذه الدراسات حدود الانتاج بنقطة هندسية لتركيبية المدخلات التي تسمح بتعظيم مستوى إنتاج البنك، ونظرا لصعوبة تقدير دالة الانتاج في حال تعدد المخرجات، استخدمت دالة التكلفة كبديل وفق نموذج حدود التكلفة، ويعود الفضل في تطوير هذه النماذج الى كل من (Gthon et Perelman) سنة 1992 (Maggi et Filippini) سنة 1993، استنادا الى مبدأ التخفيض، توضع حدود التكلفة وفقا مستوى معين لكل من المخرجات، المدخلات، التكنولوجي، الحد الأدنى لتكاليف البنك، وبهذه الطريقة فإن أي بنك يقع على حدود تكاليفه يعتبر كفؤا اقتصاديا (يتمتع بالكفاءة الفنية والتخصيص)، من ناحية أخرى فإن أي بنك يجيد عن خط حدود تكاليفه لا يعتبر كفؤا من الناحية الاقتصادية¹.

¹ ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص33.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

تعتمد هذه الطريقة على تقنيات الانحدار لتقدير دالة التكاليف الكلية كمتغير تابع لعدة متغيرات مستقلة، تتضمن مستويات المخرجات وأسعار المدخلات، وتشكل التكلفة الكلية المتوقعة الحد العشوائي الذي يمثل أفضل تطبيق، وعليه فإن المصرف الذي تكلفته الحالية تساوي تكلفته المتوقعة سيمثل أفضل تطبيق¹.

وبالتالي يوصف البنك بالاكفاءة إذا كانت تكلفته الحالية أعلى من تلك المتوقعة، في حين أن الفرق بين التكلفة الحالية والمتوقعة يسمى بحد الاضطراب العشوائي ويشمل عنصرين هما: الأخطاء الناتجة عن الكفاءة X وتكون موزعة توزيعاً نص طبيعياً، والأخطاء العشوائية للانحدار والتي توزع توزيعاً طبيعياً².

وسوف نتطرق الى مزيد من التفصيل حول هذه الطريقة في الفصل الرابع.

الفرع الثالث: طريقة التوزيع الحر³

اقترحت طريقة التوزيع الحر من قبل (Schmidt and Sickles) سنة 1984 وطورت من طرف (Berger) سنة 1993، وتقوم هذه الطريقة بحساب نقاط الكفاءة بأن تخصص نموذجاً داليا للحد، ويفترض وجود الفروق في الكفاءة عبر الزمن بين المصارف.

تطبق هذه الطريقة عندما تتوفر البيانات والمعطيات لأكثر من سنة، وتفترض أن اللاكفاءة مستقرة عبر الزمن، في حين أن الأخطاء العشوائية تتوسط عبر الفترة نفسها وبما ان الاضطراب العشوائي يتكون من عنصرين هما: اللاكفاءة والخط العشوائي، فإن متوسط الاضطراب العشوائي لمجموعة من السنوات يعد مقياس اللاكفاءة المصرفية عبر كل سنوات الفترة.

وبذلك يمكننا تقدير اللاكفاءة لكل مصرف عن طريق قياس الفرق بين المتوسط المتبقي من تقدير دالة التكلفة وكفاءة حد التكلفة للمصرف، ومع ذلك فإن فرضي استمرار عدم الكفاءة المصرفية على مر الزمن فرضي قوية، وخاصة في سياق التحول حيث وتيرة التغير التنظيمي والتكنولوجي أمراً مهماً، وهو ما يمثل أهم عيوب طريقة DFA.

¹ عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص142.

² علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

³ وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي 2007-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 35، جامعة الأنبار، العراق، 2015، ص115.

الفرع الرابع: طريقة الحد السميك TFA

تستند أفكارها الى طريقة مغلف البيانات وطريقة حد التكلفة العشوائية، فهي تبني فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة تعود لأخطاء عشوائية مرتبطة بكفاءة تسيير الموارد فهذه الطريقة تميل الى تقييم درجة كفاءة البنوك حسب درجة انخفاض متوسط التكلفة أي إجمالي التكاليف الى إجمالي الأصول¹.

طورت هذه الطريقة من طرف (Berger et Humphrey) سنة 1991، وتستمد عناصرها من لطريقتين السابقتين، فهي تبني فرضية أن انحرافات التكلفة الكلية الحالية عن المتوقعة مرتبطة بالأخطاء العشوائية ومرتبطة أيضا بكفاءة X ، وهو ما يتوافق وطريقة حد التكلفة العشوائي، وطبقا لما تطبقه طريقة DEA تفترض طريقة الحد السميك، أن أفضل تطبيق يظهر من خلال عينات فرعية من المصارف، وعلى وجه التحديد تفترض هذه الطريقة أنه في المتوسط المصارف التي تتمتع نسبيا بمتوسط تكلفة منخفض، تشكل معيارا للكفاءة التشغيلية والتي من خلالها يمكن قياس الكفاءة للمصارف الأخرى².

وتقوم هذه الطريقة بتقسيم المصارف في العينة الى أربع شرائح كل شريحة تمثل الربع، ويتم تقسيمها على أساس التكلفة الاجمالية لكل وحدة من الأصول، وتحدد أو تعرف المصارف ذات التكلفة المتوسطة المنخفضة بأنها تلك المصارف التي تقع في اربع الأدنى من حيث متوسط التكلفة ضمن المجموعة أو العينة حيث تفترض انها المصارف الأكثر كفاءة، بينما المصارف ذات التكلفة المتوسطة المرتفعة فإنها تقع في اربع الأعلى من حيث متوسط التكلفة وهي المصارف الأقل كفاءة بحسب هذه الطريقة، وتحدد هذه الطريقة أفضل تطبيق عن طريق تقدير دالة التكاليف الكلية للعينة الفرعية المحدودة بهذه المصارف، وعلى الرغم من أن التكاليف الكلية المرصودة ضمن العينة يوجد فيها انحرافات عن قيمتها المتوقعة، وترجع طريقة الحد السميك الانحرافات وأخطاء القياس الى الخطأ العشوائي فقط أو الحظ بدلا من انحراف الكفاءة، كما تعتبر هذه الطريقة أن الاختلاف بين دالة التكلفة المقدرة للمصارف في الربع الأقل من حيث متوسط التكلفة وبين المصارف في الربع الأعلى من حيث متوسط التكلفة يفترض بها أن تعكس الاختلاف في الكفاءة فقط³.

¹ أحلام بوعبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 317.

² وسام حسين علي العنيزي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

³ نهاد ناهض فؤاد الهبيل، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

المطلب الثاني: طريقة CAMELS:

يعتمد تقييم الأداء المالي للبنوك على استعمال مؤشرات مالية لقياس كفاءته ومدى تحقيقه لأهدافه.

الفرع الأول: تعريف معيار CAMELS

هو أسلوب من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف، وتحديد مدى قوة ومثانة مراكزها المالية وأوضاع الإدارة بها، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها، والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية عليها¹.

كما عرف بأنه نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية، من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، بالاعتماد على ستة عناصر أساسية لتمكين السلطة الاشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي².

تعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج هذا المعيار في اتخاذ القرارات وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل اساسا في: (كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، وضعية السيولة، أنظمة الرقابة الداخلية)³.

الفرع الثاني: تصنيف البنوك حسب معيار CAMELS

تصنف البنوك حسب هذا المعيار الى 5 أصناف كما يلي⁴:

✓ **تصنيف قوي:** يعطى هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة من جميع النواحي ولا توجد لديه أية نقاط ضعف، وإذا كان هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة العليا للبنك التجاري، وكذلك تكون البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بنوكا قوية وعندها القدرة على مقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، وتكون أيضا هذه البنوك أيضا ملتزمة

¹ علي عبد الحفيظ الزواوي، وإيمان عمر السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

³ طارق عبد العال حمادة، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 103.

⁴ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص ص: 284-285.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

بشكل كامل بالقوانين والأنظمة، وبالتالي فإن هذه البنوك تتمتع بأداء قوي وإدارة كفؤة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.

✓ **تصنيف مرض:** إن البنوك في هذه المجموعة تكون أساسا متينة، ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الإدارة، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، وتلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالأنظمة والقوانين، وتكون إدارة المخاطر لدى هذه البنوك الى حد ما مرضية مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيد عملياته، ولا يوجد هناك قلق ذو أثر مادي من قبل السلطات الرقابية وبالتالي فإن تدخل هذه السلطات يكون عادة محدود وغير رسمي.

✓ **تصنيف متوسط:** تشكل البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة قلق لسلطات الرقابية بسبب بعض مكونات التصنيف (نتطرق لها في الفرع الموالي) كما ان هذه البنوك تعاني من بعض نواحي الضعف والتي تتراوح ما بين متوسطة الى حادة، ويمكن أن ينقص إدارة البنك القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف ضمن إطار زمني محدد، وتكون مثل هذه البنوك عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل وتكون أكثر عرضة للظروف الخارجية بدرجة أكبر من تلك البنوك المصنفة في المجموعة الأولى والثانية، وكذلك تكون هذه البنوك غير متقيدة بدرجة متوسطة بالقوانين والأنظمة، أما إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية بالنسبة الى حجم البنك ودرجة تعقيدات أنشطتها وكذلك حجم مخاطرها، كما أن هذه البنوك تحتاج الى اهتمام من قبل السلطات الرقابية، وإن فشلها غير مؤكد في ظل سلامتها ومتانتها.

✓ **تصنيف حدي:** إن البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة وغي متينة وتكون هناك مشاكل ادارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي، وتتراوح مشكلة هذه البنوك بين حادة الى حرجة، ولا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرض من قبل مجلس إدارة البنك، وتكون البنوك في هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع تقلبات ظروف العمل ولا تتقيد بالقوانين والأنظمة، كما ان إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيداته ودرجة مخاطره، وتتطلب هذه البنوك رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية مما يعني في معظم الأحيان الطلب منها القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع، وتشكل هذه البنوك نوعا من التهديد لمؤسسات ضمان الودائع، كما أن احتمال الفشل في هذه البنوك كبير جدا إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل جيد.

✓ **تصنيف غير مرضي:** البنوك التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء، وضعف كبير في إدارة المخاطر بالنسبة الى حجم البنك ودرجة تعقيد

أنشطته، وحجم المخاطر لديه، وتشكل قلق كبير للسلطات الرقابية، كما أن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها، ولتصحيحها تحتاج هذه البنوك إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لها الاستمرار، كما تحتاج أيضا إلى رقابة مستمرة وذلك لأن احتمال فشلها يكون كبير جدا.

الفرع الثالث: مقومات نموذج CAMELS

1- كفاية رأس المال:

وتتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر في مستوى معيار كفاءة رأس المال ونوعيته، مدى سلامة المركز المالي للبنك، مقدرة إدارة البنك على جذب موارد إضافية لتدعيم رأس المال سواء من كبار المساهمين أو غيرهم، طبيعة وحجم وتطور الأصول والالتزامات العرضية غير المنتظمة، ومدى كفاية المخصصات اللازمة للتكوين لهذه الأصول وغيرها من الالتزامات المحتملة، مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك، هيكل الأصول والالتزامات أخذ في الاعتبار مخاطر التركيز، نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية، حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها، ومدى ملائمة ما يوزع منها نقدا، وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال ومعدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك المستقبلية في هذا المجال وإمكانيات تحقق ذلك¹.

هي معادلة بسيطة تعبر عن العلاقة بين رأس المال والودائع ثم تطورت بقيام لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية، والتي اشتملت على وضع قواعد وأسس موحدة على مستوى العالم لقياس كفاية رأس المال، من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والأصول الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية وحددت نسبته بـ 8% وطبقته البنوك العاملة في أكثر من 100 دولة².

¹ سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي-دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص 27.

² أحمد نور الدين الفراء، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين، بدون سنة، ص 77.

2- جودة الأصول¹:

أي معرفة الأصول الغير قابلة للاسترداد وتلك التي قيمتها الحقيقية أقل من قيمتها الدفترية، خاصة بالتمويل أو القروض، ويتم تقييم الأصول ميدانيا بواسطة أشخاص أكفاء وذوي خبرة، وتصنف الأصول على أساس انها جيدة أو مشكوك فيها أو خسائر،

ويمكن قياسها وفق النسبتين:

- ✓ مخصصات خسائر القروض الى جمال القروض؛
- ✓ مخصصات خسائر القروض الى صافي دخل الفائدة.

3- جودة الإدارة

يتم تقييم الجانب الاداري من خلال المؤشرين التاليين²:

- ✓ اجمالي مصارف التشغيل الى اجمالي الايرادات؛
- ✓ اجمالي مصاريف التشغيل الى اجمالي الأصول.

وتتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر في³:

- ✓ مستوى ونوعية اشراف مجلس الادارة أو اللجان المنبثقة عنه؛
- ✓ كفاءة وقدرة القائمين على الادارة وتوافر كوادر مناسبة وتركز السلطة من عدمه؛
- ✓ المقدرة على التخطيط وعلى ادارة المخاطر؛
- ✓ فعالية نظام المعلومات وكفاية نظم الرقابة الداخلية؛
- ✓ كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية
- ✓ الالتزام بالقوانين والتعليمات والاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات؛
- ✓ ملائمة سياسة الاجور.

¹ عابد شريط، فتيحة بلجلالي، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري -دراسة قياسية 2005-2008، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الرابع، جامعة البليدة، 30 جوان 2013، ص154.

² نفس المرجع، ص 155.

³ سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

4- إدارة الربحية

تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر في ما يلي¹:

- ✓ الحجم والنوع على الاستقرار؛
- ✓ المقدرة على تدعيم رأس المال؛
- ✓ مستوى المصروفات مقارنة بحجم الاعمال؛
- ✓ كفاية المخصصات والمقدرة على تدعيمه؛
- ✓ حجم الأصول الغير منتظمة؛
- ✓ مدى احتمالية انخفاض مستوى الأرباح نتيجة مخاطر السوق.

لا يعكس تصنيف الربحية حجم واتجاه الإيرادات فقط، وإنما كذلك العوامل المؤثرة على تحقيق الربحية والمتمثلة في مخاطر الاقراض والتي تدفع بالبنك لتكوين مخصصات، ومخاطر السوق التي تحدث تغيرات في أرباح البنك نتيجة تأثره بأسعار الفائدة، وتتأثر الربحية باعتمادها على أرباح غير مذكورة أو ميزة ضريبية، كما يؤثر العجز في التحكم بالنفقات، وكذلك استخدام استراتيجيات ضعيفة².

5- وضعية السيولة:

تعرف ادارة السيولة في البنوك، بأنها الملائة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية، وتهدف غدارة السيولة في البنوك الى تحقيق ما يلي³:

- إتخاذ القارات السليمة بخصوص حجم الودائع، والتي يجب أن تصل الى مستوى محدد، إذا أن زيادة حجم الودائع في ظل عدم توظيفها يؤدي الى إنخفاض في معدلات الربحية؛
- الابقاء على نسبة كفاية من السيولة للاحتياجات الطارئة، دون اللجوء الى تصفية بعض الأصول كالأسهم، الصكوك....، مما يؤدي الى خسائر على هذه الأصول؛

¹ نفس المرجع والصفحة سابقا.

² أحمد نور الدين الفراء، مرجع سبق ذكره، ص 77.

³ عبد الستار أبو رغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية، جمع البكة المصرفية، البحرين، 2010، ص 142.

الفصل الثاني: تحليل عام للكفاءة والكفاءة المصرفية

- احترام نسب السيولة المحددة من قبل السلطة النقدية، بالإضافة الى وضع حد ادنى لحجم السيولة، بما يتماشى مع نشاطات البنك

6- الحساسية لمخاطر السوق:

تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل لها مقاييس مختلفة، الا ان هناك مقياس احصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقييم درجة حساسية البنوك من خلال الأبعاد التالية¹:

- ✓ حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق؛
- ✓ قدرة مسيري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛
- ✓ مدى تعقد العمليات غير المغطاة.

ولعل أهم ما يميز هذا المعيار النموذج أنه يتم تصنيف البنوك تبعاً لمعيار واحد كما يتم توحيد أسلوب كتابة التقارير حيث يعتمد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الانشائي، ويتم تقييم ستة بنود رئيسية دون إضاعة الوقت في البنود الغير ضرورية، كما يقلل من أخطاء التصنيف.

¹ شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

خلاصة الفصل

بعد تطرقنا في المبحث الأول الى مفهوم الكفاءة في الفكر الاقتصادي وتطرقنا في المبحث الثاني الى شيء من التفصيل الى الكفاءة المصرفية، وبعدها في المبحث الثالث الى مدخلات ومخرجات المصارف وتحديد أهمية وفرات الحجم والنطاق في قياس الكفاءة المصرفية، قمنا في المبحث الأخير الى تبيان اهم الطرق في قياس الكفاءة، وعليه من الملاحظ أن الكفاءة هي النتيجة النهائية لقدرة المصارف على تحقيق أهدافها بالاعتماد على مواردها.

توصلنا الى أن الكفاءة تمثل العلاقة بين وسائل الانتاج المستخدمة والنتائج المحققة، وعليه يكون البنك كفاء اذا قام باستعمال عقلاني ورشيد للوسائل المتاحة، كما أن قياس الكفاءة يعتبر من الأهمية بمكان اذ يلاحظ وجود صعوبة كبيرة في تحديد مدخلات ومخرجات العملية المصرفية، وإذا ماكن المنهج المتبع في قياسها هل هو منهج الوساطة أو منهج الانتاج، وعلى هذا الأساس تعددت انواع الكفاءة المصرفية ومن ثم تعدد طرق حسابها.

تساهم الكفاءة المصرفية بصفة عامة في تحقيق أفضل المستويات خاصة في تحصيل العوائد واختيار القروض المناسبة وتوجيه استعمال المصاريف، وفي عملية تسيير المورد البشري وتطبيق نظام اداري متزن،

الفصل الثالث:

تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق
والكفاءة المصرفية

- المبحث الأول: إقتصاديات الصناعة؛
- المبحث الثاني: الأداء المصرفي؛
- المبحث الثالث: الصناعة المصرفية؛
- المبحث الرابع: الاطار النظري لتحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية.

تلعب الصناعة المصرفية دورا محوري حيث تؤدي البنوك دورا استراتيجيا في تحقيق التنمية من خلال تجميع الموارد المالية واستخدامها في مجالات استثمارية بما يحسن من كفاءتها ويعزز من مكانتها في السوق، حيث يحتل موضوع رفع الكفاءة و الأداء في الصناعة المصرفية موقعا هاما في المرحلة الراهنة مع تطور القطاع المصرفي الذي شهد توسعا بمعدلات مرتفعة، وهذا ما يحتم على البنوك قياس أدائها لتستطيع وضع الاستراتيجيات المستقبلية.

وبالتالي فإن تحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية من الأهمية بمكان، حيث تعددت مقاربات التحليل بتعدد الأفكار، غير أن المنطلق يبقى واحد، وفي هذا الفصل نركز على التحليل وفق منهج التحليل القطاعي أو الاقتصاد الصناعي، وعلى هذا الأساس يقوم تحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية على مجموعة من النماذج، نذكر منها ثلاث لا على سبيل الحصر وهي نموذج هيكل-سلوك-أداء، وفرضية هيكل الكفاءة، ونموذج Berger كتعبير رياضي للعلاقة بين الهيكل والكفاءة المصرفية.

من هذا المنطلق قسمنا هذا الفصل الى المباحث التالية:

- المبحث الأول: إقتصاديات الصناعة؛
- المبحث الثاني: الأداء المصرفي؛
- المبحث الثالث: الصناعة المصرفية؛
- المبحث الرابع: الاطار النظري لتحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة.

المبحث الأول: إقتصاديات الصناعة

تعددت مقاربات التحليل للاقتصاد الصناعي بتعدد الأفكار، غير أن المنطلق يبقى واحد، حيث يهتم الاقتصاد الصناعي بالمنافسة من خلال هيكل وشكل السوق وسياسيات المؤسسات داخل الصناعة ومستويات أدائها تحت نموذج SCP حيث يعالج هذا النموذج مختلف العلاقات التي تجمع بين عناصره من تأثير وتأثر.

وسوف نتطرق في هذا المبحث الى العناصر التالية:

- المطلب الأول: مدخل الى الاقتصاد الصناعي؛
- المطلب الثاني: أسلوب التحليل في الاقتصاد الصناعي؛
- المطلب الثالث: نموذج هيكل سلوك أداء.

المطلب الأول: مدخل الى الاقتصاد الصناعي

يهتم الاقتصاد الصناعي بدراسة هيكل أو شكل السوق الموجود في الصناعة من حيث المنافسة أو الاحتكار ودراسة سلوك المؤسسات أو المنشآت الصناعية من حيث حجم الانتاج والسعر الذي يتأثر بطبيعة السوق الموجودة، وهل هي سوق احتكار أو منافسة، كما يدرس مستويات الأداء من حيث معدل الربحية والكفاءة والتطور التقني، اضافة الى السياسات الصناعية التي تتبعها الحكومة والتي تؤثر على هيكل السوق وعلى سلوك المؤسسات الصناعية وأدائها.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد الصناعي

هناك مجموعة من التعاريف التي تمس موضوع الاقتصاد الصناعي، حيث يندرج هذا الاخير ضمن ما يعرف بالتحليل القطاعي أو الاقتصاد القطاعي (La méso économie)، الذي جاء كبديل لتحليل الوحدوي النيو كلاسيكي (La micro économie) والتحليل الكلي (la macro économie)¹.

¹ رحيم حسين، إستراتيجية المؤسسة، دار بقاء الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 51.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

فحسب (1993Tirole) و (1999.Carlton): الاقتصاد الصناعي هو امتداد للاقتصاد الجزئي النمطي، وأكد هذا المنطلق (Stigler) حيث اعتبر ان الاقتصاد الصناعي هو امتداد للاقتصاد الجزئي، ذلك أن مجال بحثه هو نظرية السعر وتخصيص الموارد¹.

لقد عرف باخرمة علم اقتصاديات الصناعة بأنه "علم يهتم بصورة أساسية بدراسة الظروف الهيكلية السائدة في أسواق صناعة ما وانعكاسات ذلك على سلوك المنشآت الصناعية ضمن هذا السوق، وتأثير هذا السلوك على مستويات أداء هذه المنشآت، ثم السياسات الصناعية المناسبة إزاء ذلك"².

أما (Cabral) فيرى أنه يوحد فرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الصناعي، حيث أن الاقتصاد الصناعي في تحليله على سوق احتكار القلة، بمعنى أن الاقتصاد الصناعي هو اقتصاد المنافسة الغير تامة، في حين يركز الاقتصاد الجزئي على سوق المنافسة التامة وسوق احتكار القلة³.

الفرع الثاني: الجذور التاريخية للاقتصاد الصناعي

يتفق أغلب الكتاب على أن (A. MARSALL) هو أب الاقتصاد الصناعي، بمعنى أن الأفكار الأولى تعود إليه، حيث بدأت كتاباته في نفس الفترة، التي بدأت الصناعة الحديثة تتأسس في إنجلترا سنة 1879، ألف مع زوجته كتاب اسمه الاقتصاد الصناعي، وعرض أيضا التحليل الخاص بالتفصيل للظواهر في الأمد البعيد من سلوكيات وشرح هياكل الأسواق.

وفي كتابه مبادئ الاقتصاد سنة 1890، نفى قانون تناقص الغلة في المجال الصناعي، الذي تحدث عنه ريكاردو في مجال الزراعي، وتم اثبات فهم الأفضلية في سيطرة المؤسسات على أخرى، عن طريق الغلة المتزايدة غير المحدودة، الذي يمكن فهمه من خلال الاقتصاديات الداخلية وكذا الخارجية، والوصول بهيكل الصناعة أخيرا الى حالة الاحتكار، وهذا هو التناقض الذي وقع فيه (A. MARSALL).

ولقد أخذ (A. MARSALL) بعين الاعتبار دور الهياكل الانتاجية في عملية النمو، وحدد مفاهيم المرونة وقدم مجموعة من الادوات التي تسمح بفهم جيد للوقائع الاقتصادية، كما شدد على اهمية استراتيجيات الشركات

¹ Jean louis Levet, **L'économie industrielle en évolution**, Edition Economica, Paris, 2004, p 24.

² أحمد سعيد باخرمة، مرجع سبق ذكره، ص39.

³ Jean louis Levet, op cit , p25.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

المحتكرة، وطور اقتصاديات الحجم، وكذلك قام بتعميق التحليل فيما يخص فكرة تناقص الغلة، كما اشار الى مفاهيم حواجز الدخول¹.

وحاول بعض الاقتصاديين الذين جاؤوا بعد مارشل ومن بينهم (Bain and E.mason) ايجاد اطار يسمح بتفسير الوقائع المشاهدة في ميدان الصناعة حيث أخذت في البداية طابع ميداني ثم تحولت الى دراسات تجريبية، انطلاقا من فكرة أن النظرية تحدد المتغيرات التي تشكل الظاهرة والتحليل التجريبي بين العلاقة بين هذه المتغيرات ويختبرها، وكذلك فرضية أن سلوكيات المنشآت الناشطة في صناعة ما لها علاقة مع هيكل تلك الصناعة، حاول (E.Mason) وضع المبادئ الأولى لمنهج جيد يسمح بتفسير العلاقة بين هيكل الصناعة وسلوك المنشآت داخله، كما اقترح امكانية وجود علاقة لهما مع أداء المنشآت داخل الصناعة.

وبعد سنوات من أعمال (E.Mason) وبعد ملاحظات أجراها (Bain) تمكن هذا الأخير من استنتاج وجود علاقات سببية في اتجاه واحد، حيث يؤثر هيكل السوق على سلوك المنشآت و من ثم يؤثر من خلالها سلوك المنشآت على أدائها داخل السوق، حيث اكتشف (Bain) وجود ارتباط احصائي بين معدل الربح في الصناعة ودرجة التركيز داخلها، وكذلك الحال مع قوة عوائق الدخول، وبذلك استنتج (Bain) وجود علاقة غير مباشرة بين أداء المنشآت وهيكل السوق الذي تنشط به مرورا بسلوكها داخل السوق ومن هنا برز النموذج الثلاثي المعروف في الاقتصاد الصناعي وهو نموذج SCP والذي يعني النموذج الذي يضم هيكل الصناعة، سلوك المنشآت وأدائها².

منذ منتصف السبعينيات ظهر في الولايات المتحدة الامريكية مقاربتين نظريتين جديدتين حيث تظم الأولى مفاهيم جديدة، كظهور الأسواق غير المستقرة، اقتصاديات الصفقات و العقود، اقتصاديات الوفرة، نظرية الوكالة، تطور نظرية الألعاب، وهكذا يظهر تدريجيا الاقتصاد الصناعي الجديد أكثر عالمية، وهذا يعني انتقال الاهتمام بالمؤسسة بأن فعالية المؤسسة أو عدمها راجع لأدائها ، وليس للعلاقة السببية (هيكل-سلوك-أداء)، اما المجموعة الثانية و التي سعى أفرادها الى ايجاد طرح جديد يغير طريقة التحليل في الاقتصاد الصناعي، حيث تمثلت اسهامات هذه المجموعة في نظريات السلوكيات الإستراتيجية والتي ضمت مجموعة من النظريات مثل سلطة المحتكر ونظريات احتكار القلة، ونظرية الألعاب والتي وفرت أدوات مهمة لدراسة التفاعل الاستراتيجي بين المتعاملين

¹ Yves Morvan, **Fondement d'économie industrielle**, 2ème édition, édition economica, paris, 1991.p 4

² John lipczynski john wilson,john Goddard, **op cit** , p06.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

خاصة في ظل الديناميكية ونقص المعلومات، الى جانب نظرية الأسواق التنافسية ونظرية تكاليف المعاملات وتدويل أنشطة المنشآت وتطوير المنافسة الغير سعريه وتجديد السياسة الصناعية.

المطلب الثاني: أسلوب التحليل في الاقتصاد الصناعي¹

تعددت مقاربات التحليل للاقتصاد الصناعي بتعدد الأفكار، غير أن المنطلق يبقى واحد، حيث انطلقت كل التحليلات من عدم فاعلية وعملية المنافسة التامة.

أولاً: التحليل المعارض للنظرية الاقتصادية الجزئية

وفقاً لـ (Levet 2004) فإن الاقتصاد الصناعي تطور وفقاً للنظرية الاقتصادية الجزئية، كتيار لتحليل الاقتصاد السائد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

في الواقع فإن النظرية النيوكلاسيكية الفالارسية للسوق تقوم على افتراض هو ان المنافسة الكاملة التي تسمح بالحصول على توازن متزامن في ان واحد لثلاث أسواق (سوق السلع والخدمات، سوق العمل، سوق رأس المال)، فهو يعمل على تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية العامة، لكن في المقابل هناك هياكل احتكارية في هذا النهج.

الاقتصاديون الصناعيون بذلو كثيراً لدراسة الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها السوق، بل وكيف نتصرف في هذا الواقع، لأن الفرضيات المذكورة لا يمكن تحقيقها عملياً، وحاول (Gaffard) رفع الفرضيات التي يمكن أن تعكس على نحو أفضل للواقع الاقتصادي، والتشكيك في هذه النظرة الساذجة للمثالية المفرطة.

ثانياً: التيار الناجم عن أعمال مارشال (1890/1879)

حيث نصت هذه الأعمال على ان المؤسسة الاحتكارية تلبى الطلب للحصول على ربح واستغلال القوة السوقية أكثر من الوضعية التنافسية، فسوقي المنافسة التامة والاحتكار المطلق غير فعاليتين في وصف تنوع السلوك التنافسي للمؤسسات (تمايز المنتجات، الاغراق، الاعلانات)، فالنهج الجديد أتى لاختصار الهياكل السوقية المتنوعة في الحالات الوسطية للسوق، يبدو ان هناك على الأقل انحراف واحد أو عدة انحرافات للمنافسة التامة أو الاحتكار التام.

¹ <http://esraa-2009.ahlamountada.com/t4758-topic>, consultée le 15/12/ 2015.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

نظرية المنافسة الاحتكارية اقترحت من طرف (Chamberlin 1933)، أما نظرية أسواق احتكار القلة فكانت عن طريق اعمال (Bertrand Cournot)، ووانطلاقا من هنا توجد أربع انواع لهياكل الصناعة (المنافسة التامة، المنافسة الاحتكارية، احتكار القلة، الاحتكار المطلق)

ثالثا: تيار المدرسة النمساوية

هذا التيار له طابع قطاعي، طور نظرة أكثر ديناميكية، فبالنسبة لـ (Shumpeter)، والاقتصاديين النمساويين المحتكر يحصل على أرباح مرتفعة، نتيجة للجهود المستمرة في تطوير البحوث، أو عن طريق الحماية (خصوصية المنتج)، غير أن هذا الربح يمكن ان يدوم فترة قصيرة، والواقع ان وجود ربح فوق عادي يؤدي بالشركات الأخرى الى التقليدن مما يؤدي الى نقص في الأرباح الاحتكارية.

من رواد المدرسة النمساوية "فون ميس" و "فون هايك"، فحسبهم الربح ليس مؤشرا لامكانية وجود قوة احتكارية بل هو سمة مكملة للتنافس، ويعارضان بشدة التدخل الحكومي في الصناعة إلا حالات محدودة.

المطلب الثالث: نموذج هيكل سلوك أداء.

يعالج هذا النموذج الأبعاد الرئيسية لهيكل الصناعة، وأهمها التركيز الصناعي وظروف الدخول الى الصناعة ودرجة التمييز في المنتجات، وعلاقة هذه الأبعاد بأنماط سلوك المؤسسات في الصناعة، مما يندرج ما بين المنافسة التامة والاحتكار التام، ثم تأثير هذه الأنماط على مستويات أداء المؤسسات في الصناعة مثل الربحية والكفاءة الإنتاجية، ومستوى التطور التقني.

يشمل هذا النموذج العناصر الرئيسية التالية:

أولا الظروف الأساسية للصناعة:

وهي عبارة عن جملة العوامل التي تساهم في تحديد ظروف العرض والطلب داخل الصناعة، وبالتالي المساهمة في تحديد هيكل الصناعة¹.

¹ Godefroy Dang Nguyen, **Economie industrielle appliquée**, édition Vuibert, Paris, 1995,p4.

ثانياً: هيكل الصناعة:

يعبر عنه الاقتصادي "بين"، بأنه تلك الخصائص المنظمة للصناعة، والتي تترك أثر استراتيجيا على طبيعة المنافسة والتسعير داخل هذه الصناعة.

وقد تطرقنا الى هذا الجزء بشيء من التفصيل في الفصل الأول.

ثالثاً: سلوك المنشآت

يقصد به مجموعة السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات من أجل التأثير على حجم نفوذها في السوق، وكذا تعزيز مركزها التنافسي داخل الصناعة التي تنشط فيها¹، فهو يتمثل أيضاً في مختلف السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة في ظل هيكل الصناعة السائدة، فوفقاً لنموذج SCP، فإن متغيرات السلوك تشمل:

1- سياسات التسعير

هي مجموعة من القرارات الديناميكية التي تقوم المؤسسات من خلالها بتصميم هيكل التسعير الذي يغطي كل منتجاتها، بحيث يتغير هذا الهيكل مع مرور الوقت عندما تمر المنتجات بمراحل دورة حياتها، كما تقوم المؤسسات بتعديل أسعار منتجاتها لتعكس التغييرات في التكاليف، الطلب، أذواق المستهلكين، البيئة التنافسية... الخ، كما تأخذ في الحسبان متى تبدأ تغييرات السعر وما هي الأطراف التي تستجيب لها²، وتعتبر سياسات التسعير إحدى الوسائل التي تستخدمها المؤسسة الصناعية في تحقيق أهدافها غير أن هناك اختلاف بين سياسات التسعير النظرية و سياسات التسعير في الواقع.

2- سياسة الدعاية والاعلان: يعتبر الإعلان وسيلة اتصال تهدف إلى التأثير من البائع على الزبون على أساس

غير شخصي حيث يفصح المعلن عن شخصيته ويتم الاتصال من خلال وسائل الاتصال العامة³، وحسب الاقتصادي كوتلر، فالإعلان هو فن يساعد المنتجين على تعريف العملاء المرتقبين بالسلع والخدمات التي يعرضونها

¹ Godefroy Dang Nguyen, *op cit*, p 4.

² - فيليب كوتلر وجاري أرمسترونغ، تعريب: "محمد علي ابراهيم سرور"، أساسيات التسويق، دار المريخ للنشر، الطبعة السادسة، الرياض-السعودية، ص 667.

³ - سمير العبدلي وقحطان العبدلي، الترويج والاعلام التجاري، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2010، ص 10.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

كما يساعد المستهلكين في التعرف على حاجاتهم وكيفية إشباعها، وبصفة عامة نقول بأن الإعلان والدعاية يقدمان معلومات مفيدة للمستهلكين عن خصائص المنتج، نوعيته وكذا أسعاره ومدى توافره، فمن خلالهما يتم تنشيط المبيعات ما يساعد على التوسع في الانتاج وتخفيف تكلفته، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض سعر المنتج. ونظرًا لما قد يترتب على الإعلان من زيادة في معدلات ربحية المؤسسة، فإن هذا يؤدي إلى رغبة المؤسسة على البحث والتطوير ومن ثم التجديد، فالتطور والتجديد اللذان يتميزان بالاستمرارية يعطي للمؤسسة فرصة حصولها على مزايا تنفسية تسمح لها من تقييم أداءها وبالتالي تحقيق أهدافها المسطرة.

3- سياسات البحث والتطوير

هي نشاط مقترن بالإبداع وإضافة للمعرفة وتحويل النتائج التي يتم التوصل إليها إلى سلع وخدمات مع العمل على تطوير العمليات والمنتجات بالشكل الذي يُكسب المؤسسة ميزات تنافسية ولذلك فإن المنظمات أخذت توظف الموارد البشرية والمادية والمعلوماتية بإتجاه الاستفادة من البحث والتطوير في مجال زيادة عدد ونوع وتشكيلة السلع والخدمات وزيادة الكفاءة والفاعلية لتحقيق المردود المناسب، كما يمكن اعتبار البحث والتطوير ذلك النشاط المنهجي والمبدع الذي يهدف إلى زيادة المعرفة في جميع حقول العلم بما في ذلك الحقول الإنسانية والثقافية.

رابعاً: الأداء

ويمثل النتيجة النهائية لنشاط المؤسسات الانتاجية في مجال تحقيق أهدافها مثل الربحية، المعدلات المرتفعة للنمو وزيادة حجم المبيعات، والتي تمثل بعضاً من معايير أداء المؤسسات وأداء السوق ككل.

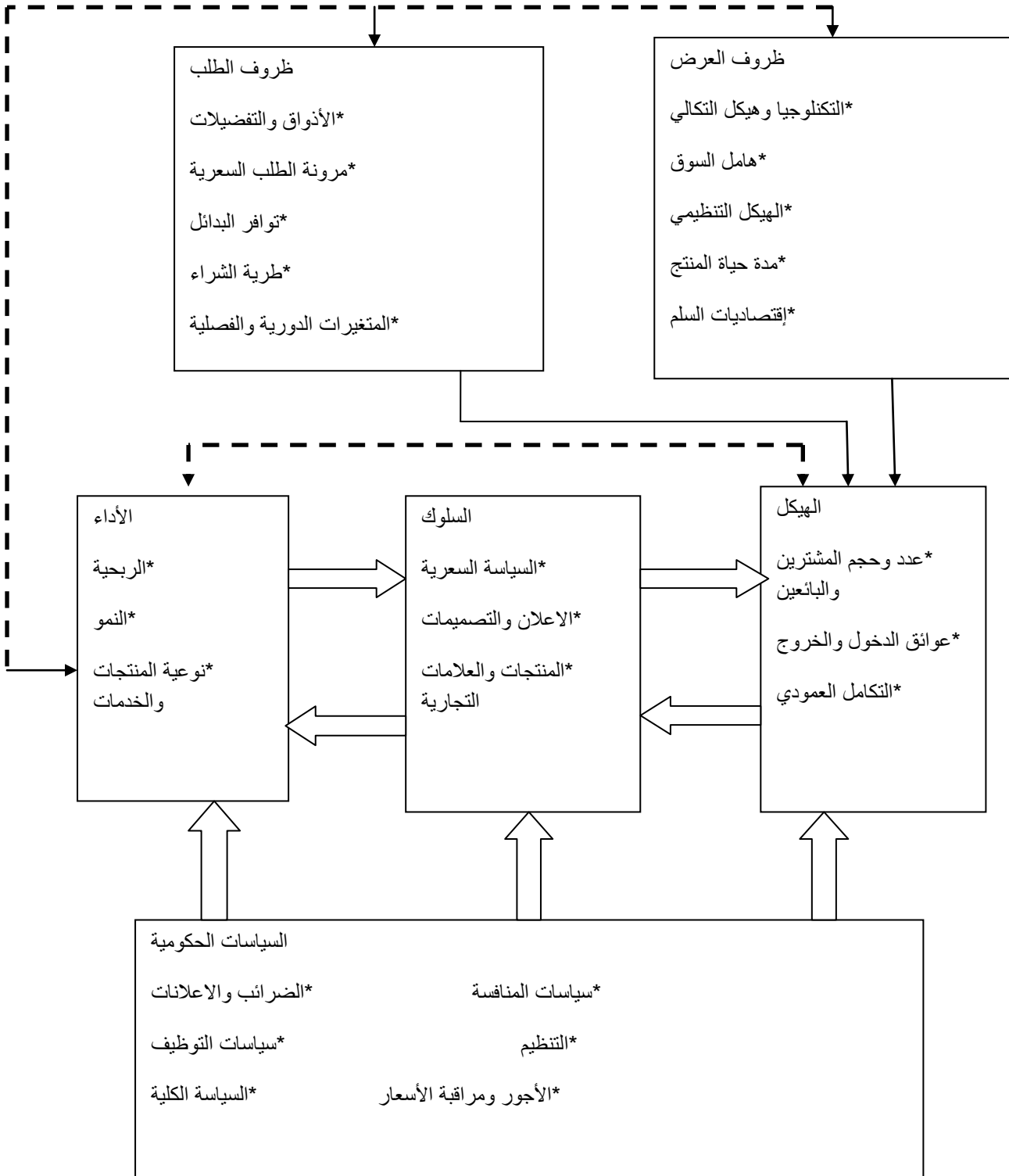
خامساً: السياسات الصناعية

هي مجموع الاجراءات التي تلجأ إليها الحكومات لتنفيذ سياسات معينة ذلك عبر عدة وسائل كالتعرفة الجمركية او الرسوم وسعر الصرف، بالإضافة الى الائتمان المصرفي والدعم وسعر الفائدة، بهدف التأثير على القرارات المتعلقة بالصناعات أو السلوكيات الصناعية لجهة الانتاج أو الاستثمار أو غيره... الخ، وبالتالي تشجع الصادرات أو احلال الصناعات المحلية مكان الصناعات المستوردة¹.

يمكن توضيح هذا النموذج من خلال الشكل التالي:

¹ خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2007، ص 237.

الشكل رقم 10: نموذج هيكل - سلوك - أداء



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على John lipczynski, john wilson, john goddard, op cit, p07

المبحث الثاني: الأداء المصرفي

يحتل موضوع رفع الكفاءة والانتاجية في العمل المصرفي موقعا هاما في المرحلة الراهنة مع تطور القطاع المصرفي الذي شهد توسعا بمعدلات مرتفعة، كما أن البنوك التجارية بوجه عام قد تتعرض للمخاطر في مسار عملياتها المصرفية، والتي تتطلب من مدراء هذه البنوك فهم طبيعتها والتأكد من تقديرها والتصرف السليم حيالها من أجل البقاء في ميدان المنافسة، وهذا ما يحتم على البنوك قياس أدائها لتستطيع وضع الاستراتيجيات المستقبلية، وكذا تطبيق أساليب الحوكمة من أجل تحقيق استقرارها المالي والاقتصادي.

وعليه وقد تم تقسيم هذا المبحث الى العناصر التالية:

- ✓ المطلب الأول: تقييم الأداء المصرفي؛
- ✓ المطلب الثاني: المخاطر المصرفية؛
- ✓ المطلب الثالث: أهم المتغيرات المؤثرة على الكفاءة والأداء في الصناعة المصرفية.

المطلب الأول: تقييم الاداء المصرفي

إن أداء المؤسسات الصناعية هو مدى تحقيقها للأهداف المخطط لها أو التي تسعى لأجل تحقيقها من خلال سلوكها التسعيري أو الانتاج في السوق، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق الى تقييم الأداء المصرفي.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المصرفي وتقييمه

الأداء هو المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المؤسسة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية، وكذلك هو قدرة المؤسسة على استخدام مواردها بكفاءة وانتاج مخرجات متناغمة مع أهدافها ومناسبة لمستخدميها¹.

يعد الأداء المصرفي من بين أكثر ميادين الاداء استخداما لتقييم حصيلته نشاط البنوك، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه البنوك نحو المسار الأفضل والصحيح، وبالتالي فالاداء المصرفي ماهو الا انعكاس للمركز

¹ وصفي الكساسبة، تحسين فعالية الاداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص77.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

المالي للبنك المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية من أعمال البنك لفترة زمنية معينة¹.

هو الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك في التأثير على ربحية البنك، ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فعالة للأداء المستقبلي في البنك².

كما يعرف تقييم الاداء بانه مجموعة من الاجراءات التي تقارن بما النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الاهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة³.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المصرفي

تبرز أهمية قياس الأداء في البنوك التجارية من خلال ما أورده الباحثون ويمكن اجماله في الآتي⁴:

- ✓ يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الادارية عن أداء البنوك وتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وآليات رفعه؛
- ✓ يساعد لا سيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل ومايصاحبها من مخاطر فضلا عن السعي لتعظيم القيمة الحالية في البنك باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والمحافضة على السيولة لحمايته من خطر الافلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار؛
- ✓ حث الادارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات؛
- ✓ معالجة أي خلل في عمل الادارة بشكل سريع؛
- ✓ تبرير الحاجة الى الموارد بناء على أسس علمية وموضوعية؛

¹ علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان ، الأردن، 2011، ص ص:67،68.

² إلهام التحاني، فوزي محمد شعوي، تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث إقتصادية، العدد 17، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2015، ص 32.

³ رانيا العطار، مرجع سبق ذكره، ص02.

⁴ سليمان بن بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص21.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

- ✓ تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد الى أدلة موضوعية،
- ✓ يساعد في الإفصاح على درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك؛
- ✓ يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الاقسام المختلفة في البنك مما يساعد في تحسين مستوى الأداء فيه.

الفرع الثالث: مراحل تقييم الأداء في البنوك

تمر عملية تقييم الاداء في المصارف بمراحل يمكن ايجازها على النحو التالي¹:

- 1- **مرحلة جمع البيانات والمعلومات:** تعتبر أهم مرحلة في عملية تقييم الأداء المصرفي، إذ يتم من خلالها جمع البيانات والمعلومات الكافية لدراسة الغرض الذي تتطلبه العملية، فيتم الاعتماد على ما تجمعه لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات والاحصاءات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها المصرف.
- 2- **مرحلة تحليل المعلومات والبيانات:** هي مرحلة مستندة على ماتم جمعه في المرحلة السابقة، حيث يتم من خلالها تحليل البيانات بطرق ومؤشرات احصائية معروفة تتماشى والغرض المطلوب من التقييم، ويتم دراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها.
- 3- **مرحلة استخدام المؤشرات الاحصائية:** حيث يتم هنا ترجمة البيانات المحصل عليها الى مؤشرات احصائية يستفيد منها في اتخاذ القرارات اللازمة.
- 4- **مرحلة تحليل نتائج التقييم:** يتم هنا بيان مدى نجاح أو اخفاق الأهداف المسطرة من طرف المصرف ومحاولة اعطاء أسباب للانحرافات التي حصلت في نشاطه، وكذا وضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أداء امثل.
- 5- **مرحلة المتابعة والمراقبة:** تعتبر آخر مرحلة في تقييم الأداء المصرفي، حيث يتم من خلالها متابعة كل العمليات التصحيحية للانحرافات التي تحدث في النشاط المصرفي، وكذا يتم من خلالها توفير الشروط اللازمة أو المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب، كما يجب الاستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

¹ سماح ميهوب، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية- حالة نشاط البنك عن بعد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2013/2014، ص 28.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

الفرع الرابع: مستويات تقييم الأداء

يختلف الحكم على مدى كفاءة المصارف التجارية في انجاز أعمالها باختلاف المستوى الذي يتم عنده تقييم أدائها، وتمثل هذه المستويات أساساً في¹:

- ✓ **المستوى القومي:** ويضم المصارف ودورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الاقتصاد القومي باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع؛
- ✓ **المستوى القطاعي:** أي مستوى الجهاز المصرفي وعلى رأسه البنك المركزي، وتستهدف قياس الكفاءة من ناحية اتساق قرارات القائمين على أمور المصارف التجارية مع السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي؛
- ✓ **مستوى المصرف التجاري:** حيث تركز الإدارة العليا على تنظيم الربحية، وتحقيق التحسن في أداء الخدمة المصرفية، ويصبح من الأمور المنطقية وضع عدد من المؤشرات المالية تكون صالحة لتقييم أداء المصارف التجارية من وجهة نظر واحدة.

الفرع الخامس: معايير عملية قياس الأداء المصرفي

هناك عدة معايير اعتمد عليها للمقارنة في قياس وتقييم أداء المصارف نذكرها على النحو التالي²:

1- المعايير التاريخية:

تكمن أهمية هذا المعيار في اعطاء فكرة عن الاتجاه العام للبنك والكشف عن مواضع القوة والضعف وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك بغرض الرقابة على السنة المطلوبة وقياس الاداء من قبل الادارة العليا، فضلاً عما تنجم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الادارة المالية، ولكن يعاب على هذا المعيار عدم قدرته على المقارنة بين وضع البنك المالي وأوضاع البنوك الأخرى، ويؤخذ عليه أيضاً عدم دقته لا سيما في حالة توسع البنك أو ادخال خدمات جديدة مبتكرة.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الادارية وتقييم الأداء، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص198.

² علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص:74،73.

2- المعايير القطاعية (الصناعية):

تشير هذه المعايير الى مقارنة النسب المالية للبنك بالنسب المالية للبنوك المساوية له في الحجم وفي طبيعة تقديمه للخدمة، ويستفاد وبدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته وهو القطاع المصرفي الذي تنتمي اليه البنوك التجارية، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث الحجم وطبيعة الأنشطة، خاصة وأن الكثير من البنوك التجارية أخذت بمبدأ التوزيع في تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة.

3- المعايير المطلقة:

هذه المعايير أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير الى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من المحللين الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أنها هناك بعض النسب المالية مثل قابلية السداد التي تحسب بقسمة مجموع الأصول على مجموع الديون والتي ماتزال تستخدم الواحد الصحيح كمعيار مطلق.

4- المعايير المستهدفة:

هذه المعايير تعتمد نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم البنوك التجارية بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع البنوك بد ذلك اتخاذ الاجراءات التصحيحية لها.

المطلب الثاني: المخاطر المصرفية

إن معرفة مختلف المخاطر التي يتعرض لها المصرف تساعده على تحقيق أداء أفضل وكفاءة عالية ، فهذه المخاطر كثيرة ومتنوعة سنحاول ذكر أهمهما.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

يختلف الكتاب والدارسون في تعريفهم للخطر فقد عرفه بعضهم على أنه عدم التأكد من وقوع خسارة معينة، بحيث اعتمدوا في وضعهم لهذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند اتخاذ قراراته، وقد عرفه آخرون على أنه احتمال وقوع خسارة، بمعنى التركيز على الاحتمالية التي تمثل تعبير رياضي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، فإذا كانت درجة الاحتمالية مساوية للصفر فهذا يعني أن هذا الخطر مستحيل الحدوث، وإذا كانت درجة الاحتمال مساوية للواحد فهذا يعني أن هذا الخطر مؤكد الحدوث، وأما إذا كانت درجة الاحتمال أكبر من الصفر وأقل من الواحد فهذا يعني أن الخطر محتمل الحدوث¹.

كما أن المقصود بها هو التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد، ويتطلب القياس المتصل بالمخاطرة أن يتم التعبير عن عدم التأكد وتأثيره السلبي المحتمل على الربحية².

ويعرفها "جون دوانز وجوردن اليوت قودمان" المخاطرة بأنها "تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيراً إلى أن المخاطرة تختلف عن حالة عدم التأكد حيث إن هذه الأخيرة قابلة للقياس"³.

ويقصد بمفهوم المخاطرة أيضاً أنها " مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً"، ويمثل الفرق بين المخاطرة وعدم التأكد في مدى معرفة متخذ القرار باحتمال تحقق التدفق النقدي، ففي حالة المخاطرة يكون متخذ القرار معلوماً تاريخية مسبقاً تساعده على وضع احتمالات موضوعية

¹ شقيري نوري موسى، وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 25.

² طارق عبد العال حمادة، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 196.

³ ابراهيم تومي، تكييف معايير السلامة في المصارف الاسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية-دراسة حالة مجموعة بنك البرك الاسلامي-أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 76.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، أما في ظروف حالة عدم التأكد فينظر متخذ القرار الى المستقبل على أنه لا يمكن التنبؤ به، بسبب افتقاره الى معلومات تاريخية يضع من خلالها تقديرات مستقبلية¹.

وتعتبر المخاطر المصرفية عن احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، او تذبذب العائد المتوقع على الاستثمار ينتج لها آثار سلبية لها قدر معين من التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح².

كما أن المخاطر هي الفشل في تحقيق العائد وتقاس أيضا بدرجة التقلبات وفي القيمة السوقية للبنك التجاري، أو هي الاجراءات التي تعمل على تقليل المستوى المطلق للمخاطر، وهي إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ فيها والتي تترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في البنك، والمخاطر المصرفية عموما تتضمن مفهومي أساسيين هما احتمال حدوث المشكلات، ومدى تأثير البنك بهذه المشكلات³.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر المصرفية ومصادرها

تتمثل أهم أنواع المخاطر المصرفية في :

1- المخاطر الائتمانية:

تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالقروض والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح المصرف العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الايفاء بالتزامته بالدفع في وقت حلول أجل القرض، أو عندما يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستيراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها، بالاضافة الى خطابات الضمان وعقود المبادلات والخيارات والمشتقات المالية المختلفة.

¹ منير إبراهيم الهندي، إدارة المخاطر المصرفية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، 1999، ص 440.

² محمد اليفي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

³ دريد كمال آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 131.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

ويمكن تعريف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل أي أن يختلف العملاء عن الدفع فيعجزون (عدم القدرة أو عدم الرغبة) عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض الى الطرف المقابل¹.

ويمكن تحديد صور المخاطر المصرفية على النحو التالي²:

✓ **مخاطر السياسة الائتمانية:** تنتج عن خطأ كلي أو جزئي في رسم السياسة الاقراضية أو تنفيذها بما لا يتوافق مع الظروف السائدة؛

✓ **المخاطر المهنية:** ترتبط بعملية الاقراض في حد ذاتها، والمتصلة بدورها بالتطورات الحاصلة التي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين؛

✓ **مخاطر الظروف الطارئة:** يقع هذا النوع انطلاقا من عوامل خارجية مرتبطة بالوضع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛

✓ **المخاطر المتصلة بالمقرض:** يصعب التحكم فيها لأنها تؤدي في النهاية الى عدم سداد المقرض للدين. ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية³:

نسبة مخاطر القروض = القروض المتأخرة على السداد/اجمالي الودائع

2- مخاطر السيولة

تعبر مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك على دفع ديونه قصيرة الاجل (خاصة الودائع الجارية والقروض قصيرة الاجل لسوق بما بين البنوك) في لحظة معينة بواسطة الاموال المتوفرة، لأن الأصول المقتناة ذات اجال طويلة أو لا يمكن تحويلها الى سيولة بسهولة في السوق، على اعتبار ان تمويل الاستخدامات طويل الاجل عن طريق موارده قصيرة الأجل هي أساس نشاط البنك المتمثل في الوساطة البنكية.

¹ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة وتنظيم المصارف التجارية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1995، ص55.

² نور الدين مزباني وآخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الاقراض في البنوك، الملتقى الوطني السادس حول دور التقنيات الكمية في اتخاذ القرارات الادارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 27 و28 جانفي 2009، ص ص:3-5.

³ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2007، ص321.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

كما تنشأ مخاطر السيولة نتيجة تغيرات اقتصادية غير متوقعة و من أهمها تغير معدلات الفائدة والطلب على الائتمان بما يؤثر على تيارات السحب والايذاع، ومن هذا المنطلق لم يعد تدبير احتياجات السيولة عن طريق تحويل الأصول النقدية هو السبيل الوحيد، بل اتجهت المصارف الى توفير سيولتها عن طريق ادارة جانب الالتزامات من خلال الحصول على ودائع جديدة أو الاقتراض من السوق النقدية أو من المصارف المحلية أو المراسلين بالخارج¹.

يتعاضم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول الى مصادر جديدة للنقدية، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة الى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر، وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فوراً بسعر يقترب من القيمة الأساسية وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك فإن التزامات البنك قد تكون سائلة إذا يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة ولهذا فحينما يحتاج البنك الى نقدية فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية و احتياجات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات².

يمكن قياس مخاطر السيولة من خلال نسبة الاصول الى اجمالي الودائع عن طريق المعادلة التالية³:

نسبة مخاطر السيولة = (الاصول السائلة - المستحق للبنوك) / اجمالي الودائع

3- المخاطر التشغيلية:

وهي مخاطر الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية، ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة، كما أن مخاطر العمليات بخلاف المخاطر المالية، تعتبر بطبيعتها قائمة على العنصر البشري بصورة مطلقة وليس لها أي علاقة مباشرة مع ظروف الأسواق⁴.

¹ سمير الخطيب، قياس وادارة المخاطر بالبنوك-منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 113.

² طارق عبد العال حمادة، تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 73، 72.

³ محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، 321.

⁴ ابراهيم تومي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

ويمكن حصر المخاطر التشغيلية حسب لجنة بازل كمايلي¹:

- ✓ **عمليات الاحتيال المصرفي:** وهي المخلفات والأخطاء المقصودة في عرض المعلومات، يتعاون فيها فرد أو أكثر من إدارة المصرف أو الموظفين أو أي جهة خارجية أخرى مستقلة؛
- ✓ **ممارسات العمل والأمان في مكان العمل:** هي الأعمال التي لا تتوافق مع طبيعة الوظيفة واشتراطات قوانين الصحة والسلامة أو أي اتفاقيات أخرى أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات على إصابات شخصية؛
- ✓ **الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات:** تتمثل في الإخفاق غير المعتمد والناجم عن الإهمال في الوفاء بالتزامات المهنة تجاه عملاء محددين أو الإخفاق الناجم عن طبيعة تصميم المنتج؛
- ✓ **الأضرار في الموجودات المادية:** هي الخسائر التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى؛
- ✓ **إنقطاع العمل وفشل الأنظمة:** يقصد بها تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة مثل فشل أجهزة الكمبيوتر وبرامج أنظمة المعلومات وتقادمها، مشاكل في شبكات الاتصال وغيرها؛
- ✓ **التنفيذ وإدارة المعاملات المصرفية:** تشير إلى الخسائر النابعة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي والإخفاق في تنفيذ وإدارة المعاملات.

4- مخاطر السوق:

وهي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات المصرف ورأسماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع، وعليه تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المؤسسات الاقتصادية فمخاطر السوق عامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار والسياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار الأصول أو الأدوات المتداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها.

¹ محمد إيفني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 64، 65.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

تمثل مخاطر السوق في المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات نتيجة للتغيرات والتقلبات التي تطرأ على السوق لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ومن أهم العوامل المؤثرة فيه معدل العائد على الاستثمار، الدورات الاقتصادية والتغيرات في أذواق المستهلكين والأزمات المالية التي تواجه المؤسسات والشركات نتيجة لتغير الطلب على إنتاجها أو خدماتها أو عدم قدرتها على المنافسة أو لسوء الإدارة¹.

ومن أهم المخاطر التي تهم البنك مخاطر سعر الصرف، فهي المخاطر التي تتأثر بها ارادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات في حركة أسعار الصرف، وتمثل احتمالية الخسارة في إعادة تقييم مركز مأخوذ بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية وأن مجلس الإدارة وادارة البنك هي المسؤولة على اكتشاف البنك لمثل هذه المخاطر وبالتالي يجب توفر سياسات البنك الواضحة التي تحكم مثل هذه النشاطات، كذلك يجب أن تتضمن السياسات الحدود التي يتقبلها مجلس الإدارة بخصوص هذا النوع من المخاطر، ويتم قياسها من أجل فهم الخسائر المحتملة التي يتعرض لها البنك ، وبالتالي على الإدارة أن تتعهد بأن خسائر سعر الصرف في حال حدوثها لن يكون لها ذلك الأثر المدمر لأرباح البنك.

كذلك مخاطر سعر الفائدة التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضاً بسر فائدة السائد الآن مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ثم اضطراره خلال أجال القرض إلى إعادة تمويله بسعر أعلى.

ويمكن قياس مخاطر سعر الفائدة عن طريق المعادلة التالية²:

نسبة مخاطر سعر الفائدة = الأصول ذات التأثير بأي تغير في سعر الفائدة / الخصوم ذات التأثير بأي تغير

في سعر الفائدة

5- مخاطر أخرى:

هناك مخاطر مصرفية أخرى نذكر منها:

➤ المخاطر الاستراتيجية:

¹مصطفى النشري، السياسات النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص210.

²عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 354.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات أو عدم اتخاذها لادارة نشاط البنك، أي أن المخاطر الاستراتيجية تحدث نتيجة اتخاذ البنك لقرار ما قد يكون خاطئ يؤدي الى خسارة البنك أو قد يفقده مكاسب وذلك من خلال الفرصة البديلة، فالمخاطر الاستراتيجية على المستوى الكلي هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة، أما المخاطر الاستراتيجية على مستوى الأنشطة هي تلك الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار¹.

➤ المخاطر القطرية أو مخاطر الدولة:

تعتبر المخاطر القطرية أو مخاطر الدولة المدخل الأساسي الذي تتركز عليه المصارف في الدخول الى بلد ما من عدمه وتحديد مستوى التقبل للمخاطر الأخرى بناء على مستوى مخاطر الدولة، وبشكل عام فإن مخاطر الدولة تعرف بأنها عبارة عن الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف نتيجة مخاطر أو أحداث سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة، مما يجعل الأفراد أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، لذلك يعتبر هذا الخطر متأصل أو ملازم للدولة بغض النظر عن مستوى كفاءة إدارة المصرف وأدائه في تلك الدولة².

➤ مخاطر الإلتزام و المخاطر القانونية والرقابية³:

تنتج مخاطر الإلتزام عن عدم تطبيق القوانين الرقابية وهو ما ينتج عنه تحمل البنك جزاءات وغرامات يدفعها حسب ماهو منصوص عليه في هذه التشريعات، وتأخذ هذه العقوبات طابع قضائي أو جنائي، وقد تصل العقوبة الى حد سحب الاعتماد من البنك.

وتنتج المخاطر القانونية عن عدم التزام أو مخالفة البنك لقوانين الأعمال والأسس القانونية للتعاقد في الدولة التي يعمل بها البنك وهذا يعرض البنك للمخاطر والخسائر.

أما المخاطر الرقابية هي تلك الناتجة عن تغير القوانين والقواعد الرقابية بطريقة تؤدي الى التأثير السلبي على عمليات البنك وقدرته التنافسية.

¹ محمد طرشي، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2012/2013، ص 124.

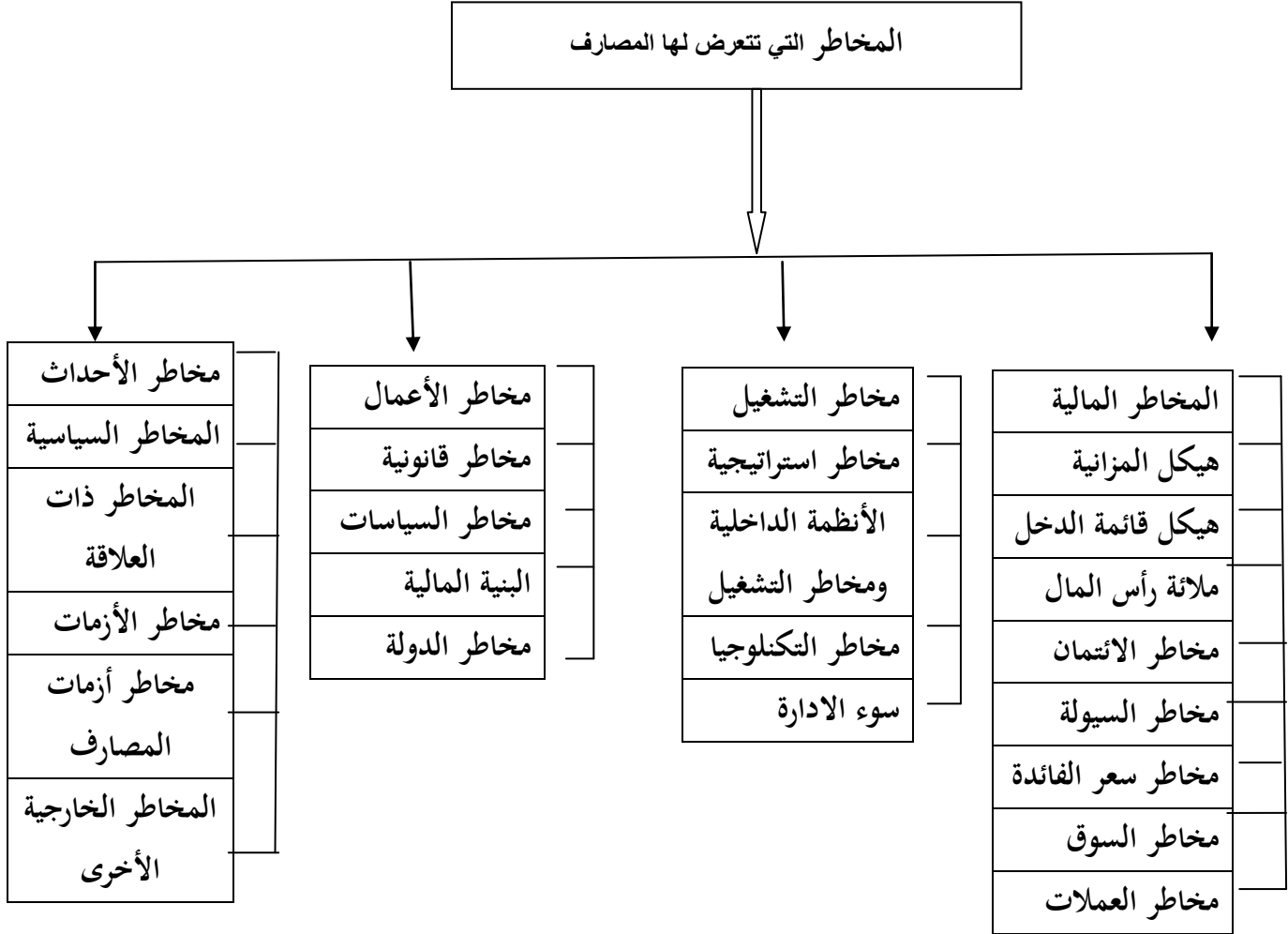
² تومي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 85.

³ محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

وبصفة عامة يمكن جمع المخاطر الكلاسيكية بالشكل التالي:

الشكل رقم 11: المخاطر التي تتعرض لها المخاطر حسب التقسيم الكلاسيكي



المصدر: نبيل حشاد: دليلك الى ادارة المخاطر المصرفية: موسوعة بازل 2، الجزء

الثاني، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 21.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

المطلب الثالث: أهم المتغيرات المؤثرة على الكفاءة والأداء في الصناعة المصرفية

هناك مجموعة من العوامل والمتغيرات تؤثر على الأداء بصفة عامة والكفاءة المصرفية بصفة خاصة، ومن بين هذه المتغيرات الحوكمة، الاندماج، الخصوصية، ويمكن تجاوزها على النحو التالي:

الفرع الأول: أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف

1- مفهوم الحوكمة المصرفية

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها: " نظام يتم بواسطته توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تقوم بتحديد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف لمشاركين في المصارف، مثل مجلس الادارة، المساهمين واصحاب المصالح الآخرين، كما انه تبين القواعد والاجراءات لاتخاذ القرارات بخصوص شؤون المصرف، وهي أيضا توفر الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف المصرف ووسائل بلوغ تلك الأهداف ورقابة الأداء"¹.

وتعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية في اتفاقية بازل 2: " تعني الحاكمية بصفة عامة الادارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الادارة، الحكومة....)، ومحاولة تلافي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، ويضمن إدارة المصرف خصوصا ادارة المخاطر وبصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي"².

وعليه تتمثل العناصر الأساسية في عملية الحوكمة المصرفية في مجموعتين³:

✓ **المجموعة الأولى:** تتمثل في المساهمين والمراقبين وكذلك مجلس الادارة والادارة العليا والتنفيذية، لجنة التدقيق، المدققين الخارجيين.

✓ **المجموعة الثانية:** وتتمثل في الفاعلين الخارجيين والممثلين في المودعين وصندوق تأمين الودائع ووسائل الاعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني بالاضافة الى الاطار القانوني التنظيمي والرقابي.

¹ عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال افريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص76.

² الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء المالي والمخاطرة، اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص29.

³ نفس المرجع، ص32.

2- أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف:

يمكن ادراج اهمية الحوكمة في العمل المصرفي في النقاط التالية¹:

- ✓ المصارف اكثر عرضة الى الصدمات والأزمات المالية وذلك بسبب هيكل المزاينة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية؛
- ✓ ان وظيفة منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات التجارية والصناعية وتقديم الخدمات المالية اللازمة لعدد كبير من الزبائن تعطي المصارف اهمية كبرى في تمويل الاقتصاد؛
- ✓ تمارس المصارف دورا رقابيا على عملائها من المؤسسات المقترضة وذلك لتأمين حماية قروضها وتسهيلاتها الائتمانية من المخاطر المالية والافلاس في الشركات المقترضة ولا شك ان هذا الدور لا يمكن أن تلعبه المصارف بصورة مناسبة ما لم تتمتع بحاكمية جيدة؛
- ✓ خضوع الصناعة المصرفية لمجموعة من التحولات الاقتصادية الكبرى كالاندماج المالي والتكنولوجيا المصرفية مما يؤدي الى ضغوط تنافسية متزايدة بين المصارف والمؤسسات الغير مصرفية؛
- ✓ ينفرد النظام المصرفي بخصائص تجعله مهيمنا على الأنظمة المالية وخاصة في الادول النامية؛

3- حوكمة البنوك واثرها على الأداء والكفاءة

- ان الممارسات السليمة للحوكمة تساعد البنوك على جذب الاستثمارات والرفع من الأداء المالي والقدرة على المنافسة على المدى الطويل، وذلك من خلال²:
- ✓ التأكد من الشفافية في معاملات المؤسسة والمراجعة المالية حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد الذي يؤدي الى استنزاف الموارد؛
 - ✓ تؤدي الى تحسين إدارة المؤسسة مما يساعد على جذب الاستثمارات بشروط جيدة وعلى تحسين كفاءة أداء المؤسسة؛
 - ✓ تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين ومع المقرضين من الممكن أن يساعد على تفادي حدوث الأزمات المصرفية؛

¹ نفس المرجع، ص 46.

² فطيمة الزهرة نوي، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص123.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

- ✓ الحوكمة الجيدة تولد ادارة ذات كفاءة عالية تتجه نحو الحصول على عوائد عالية على رأس المال المملوك، ونسب عالية للقيمة الاقتصادية المضافة؛
- ✓ تحقق الرقابة الداخلية والمحاسبية لحماية أصول البنك من الضياع الناتجة عن تفويض السلطة الغير مسؤولة أو عن طريق الاختلاس، أو عدم تآكل نظام المعلومات، هذا ما يساعد في تنفيذ أهداف البنك والمتمثلة في تعظيم الربحية وتحقيق أهداف الأمان والنمو.

الفرع الثاني: الاندماج المصرفي والأداء

يعرف الاندماج المصرفي على أنه: " قيام بنكين أو أكثر بالاتحاد والتحالف لتشكيل كيان اداري مصرفي أكبر حجما ونطاقا وسعة، وبالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل، سواء من خلال تعظيم العائد والمردود والأرباح، أو من خلال اكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر، وتخفيض التكاليف، واكتساب تأثير أكبر في السوق المصرفي المحلي والعالمي، وقدرة أكبر على توجيه هذا السوق لحماية المصالح المكتسبة، أو التأكيد عليها، وزيادة نمو هذه المصالح وبشكل مناسب ومعدل مرتفع، وبما يؤدي الى توفير مؤكدات النجاح للبنوك المندمجة"¹.

كما يمكن اعطاء مفهوم أكثر شمولية للاندماج المصرفي على أنه: " اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت ادارة واحدة، قد يؤدي الدمج الى زوال كل المصارف المشتركة في تلك العملية، و ظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة ، و اذا ما ترتب على عملية الدمج زوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه الى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدمج ويلتزم بتسديد التزاماته كافة قبل الغير، ومن ناحية يكون قيد الدمج جزئيا من خلال تملك حصص مؤثرة من أسهم الملكية في المصارف وهو ما يعرف بالاكتساب"².

وعند القيام بالاندماج لا بد الأخذ بمجموعة من الأمور المهمة واللازمة لنجاح عملية الاندماج نذكر أهمها

في³:

¹ محسن أحمد الحضيبي، الإندماج المصرفي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 26.

² حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 138.

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص: 174، 173.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

- ✓ تحديد الأهداف طويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد والتحقق من مجموعة المعايير المتحكمة في عملية الاندماج، والتي تربط بتلك الأهداف؛
 - ✓ سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد بعد الاندماج؛
 - ✓ موقف الإدارة والعاملين في البنوك محل الاندماج؛
 - ✓ فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج، وذلك من خلال رفع كفاءة الرقابة المصرفية وتدعيم الملاءة المالية وتطوير التشريعات المصرفية؛
 - ✓ استمرار درجة المنافسة حتى بعد اجراء عملية الاندماج المصرفي ومنع حدوث الاحتكار من خلال سن قوانين؛
 - ✓ تتم عملية تمويل الاندماج من خلال اسلوبين الأول هو شراء الأسهم والثاني فيمكن في الاقتراض؛
 - ✓ التغيير المحتمل في ربحية الأسهم للكيان المصرفي الجديد وتصور المستويات الربحية؛
 - ✓ ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان المصرفي الجديد يساعد على نجاح الاندماج المصرفي.
- ان عملية الاندماج تؤدي الى تعزيز القدرات التنافسية للبنوك المدججة وزيادة قدرة البنك على البحث والتطوير وتبني التكنولوجيا المتطورة وتوظيف العمالة الماهرة ذات الكفاءة العالية،بالاضافة الى تحقيق وفورات الحجم وتخفيض التكاليف وزيادة الايرادات والأرباح، ويساهم الدمج في تنويع نشاطات البنك مما يقلل من درجة المخاطر، وعليه فان الاندماج يساهم في تحسين وزيادة مستويات الأداء والكفاءة لدى البنك المدمج.

الفرع الثالث: الخصوصية والأداء المصرفي

نعني بخصصة البنوك توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح جزء من رأس مال تلك البنوك للبيع والتداول في بورصة الأوراق المالية وبالتدريج، لخلق بيئة تنافسية في السوق المعرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك في ظل العولمة، بحيث يقوم صاحب القرار باختيار البنك المراد خصصته لسبب أو لآخر مثل اختيار أحد البنوك المفلسة، ثم يقوم بطرح أسهم هذا البنك للاكتتاب بعد تقييم أصوله وخصومه واعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخصصة، على ان تحتفظ الحكومة بملكية جزء كبير من رأس مال هذا البنك كمرحلة اولى، ثم تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص تدريجيا مع الأخذ في الاعتبار الطاقة الاستيعابية لسوق المال، أي خصصة البنوك تتم على المدى الطويل

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

والمتوسط مع السماح لمستثمر استراتيجي أن يمتلك كل الحصص المطروحة أو ان يمتلك الجزء الأكبر منها مما يؤدي الى سيطرته في القرار.¹

كما تعرف عملية خصصة البنوك على انها الاتجاه نحو تحويل البنوك سواء كلياً أو جزئياً ذات الملكية العامة الى بنوك ذات ملكية خاصة بهدف تطوير قطاع الأعمال ونموه، من خلال آليات متنوعة وفتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً أمام الخدمات المقدمة.²

ان الاتجاه نحو خصصة البنوك تحدده مجموعة من الدوافع هي³:

1- زوال دوافع الملكية العامة للبنوك، فالتدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادي أدى الى كبح النشاط المالي بصفة عامة والجهاز المصرفي بصفة خاصة، مما أدى الى تسجيل آثار سلبية ناتجة عن قصور في أداء البنوك لأدوارها والتداخل بين الأهداف المالية والاقتصادية التي تسعى البنوك العامة باعتبارها مشروعات رأسمالية لتحقيقها مع الأهداف السياسية والاجتماعية التي أوكلت لها؛

2- مواجهة التحديات والمتغيرات التي تواجه العمل المصرفي في ظل العولمة مثل:

✓ التغيير الذي عرفه طبيعة النشاط المصرفي من خلال ظهور الانشطة الجديدة والمستحدثة في اطار ما يعرف بالبنوك الشاملة؛

✓ المنافسة المتزايدة التي تعرفها البنوك من طرف غيرها من المؤسسات غير البنكية؛

✓ توجه الأفراد المتزايد نحو تحويل مدخراتهم في البنوك الى أدوات استثمار في أسواق المال، أو من خلال صناديق الاستثمار سواء التابعة للبنوك أو الشركات؛

✓ التوسع في الخدمات الالكترونية المصرفية مثل تنفيذ العمليات المصرفية باستخدام الهاتف أو الانترنت.

3- معاناة البنوك العامة من بعض المشاكل عن مثلتها من البنوك الخاصة، كتراجع مؤشرات الأداء ومعدلات العائد فضلاً عن مشاكل العاملة المرتفعة.

4- يمثل التكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية في اطار منظمة التجارة العالمية أحد اهم الدوافع الرئيسية التي ساهمت في تزايد الاتجاه نحو خصصة البنوك العامة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 205.

² طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 178.

³ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

5- تحقيق عدد من الجوانب الايجابية بصف مستمرة، بالاضافة الى ايجاد فرص أفضل للاستثمار وتقليل معدلات المخاطرة وتنمية سوق رأس المال.

6- تعتبر خصوصية البنوك أحد المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الأجهزة والنظم المصرفية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية.

تؤدي الخصخصة الى تحرير العمل الاداري مما يتيح حرية اتخاذ القرارات على عدت مستويات، وهو ما يضمن مرونة العمل الاداري وتحريره في سعيه الى المخاطرة في مجال الأعمال، كما تتيح الخصخصة زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء وزيادته ورفع من الكفاءة.

المبحث الثالث: الصناعة المصرفية

يمكن القول أن الصناعة المصرفية هي مجموع المؤسسات التي تقوم بأداء وظيفتي قبول الودائع وتقديم القروض للأفراد والمؤسسات كوظيفة أساسية، إذ فالصناعة المصرفية تلعب دوراً محورياً على المستوى المحلي وحتى الدولي، حيث تؤدي البنوك دوراً استراتيجياً في تحقيق التنمية من خلال تجميع الموارد المالية واستخدامها في مجالات استثمارية بما يحسن من كفاءتها ويعزز من مكائنها في السوق.

من هذا المنطلق قسمنا هذا المبحث إلى العناصر التالية:

- المطلب الأول: مفهوم المصارف وأنواعها؛
- المطلب الثاني: المنافسة في الصناعة المصرفية؛
- المطلب الثالث: البيئة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم المصارف وأنواعه

وردت عدت تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة فمن وجهة نظر الكلاسيك يمكن القول أن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، فالمجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كليهما.

كما ينظر للبنك على اعتبار أنه تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية.

ومن الزاوية الحديثة فينظر إليه على أنه مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب ولأجل محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي¹.

¹ محمد الصبري، مرجع سبق ذكره، ص 07.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

تعددت أنواع البنوك تبعا لوظائفها المصرفية، ونطاقها الجغرافي، وما يحكمها من قوانين مصرفية، وفيما يلي نقدم أشكال البنوك التقليدية، وخصائصها والوظائف التي تقدمها ضمن النقاط التالية.

الفرع الأول: البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي قلب الجهاز المصرفي، يمدّه بالدعم وينظم حركته، فجميع المؤسسات المصرفية تدور في النطاق الذي يرسمه لها وفي حدود السياسات التي يقررها.

أولاً: تعريف البنك المركزي:

يمكن تعريف البنك المركزي بأنه تلك المنظمة التي تهيمن على النظام المصرفي كله، وتتولى إصدار البنكنوت، وتضمن من خلال استخدام وسائلها المتعددة سلامة أسس البنيان المصرفي في الدولة كما يوكل لها مهمة الاشراف على السياسة النقدية في هذه الدولة بما يترتب على ذلك من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة¹.

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات الاقتصادية في أي دولة، ويأتي على قمة النظام المصرفي لما يقوم به من وظائف أساسية، وتتوقف كفاءة الجهاز المصرفي على كفاءة وأداء البنك المركزي بالدرجة الأولى، والذي عرف على أنه "مؤسسة نقدية تقوم بمهمة إصدار النقود، وممارسة السياسات النقدية بغرض الحفاظ على الاستقرار النقدي وثبات الأسعار، وإدارة تبادل النقود والتحكم في احتياطات القطاع المصرفي، ومقدار حجم الائتمان، بالإضافة الى الاشراف الفني على المصارف التجارية"².

ثانياً: وظائف البنك المركزي

يتمثل الهدف الرئيسي للبنك المركزي بصفة أساسية على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وبما يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدولة وبالتالي فإن البنك المركزي يختلف عن البنوك الأخرى من حيث أهدافها

¹ أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك - تقليدية الماضي والإلكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007، ص14.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقد والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص140.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

حيث لا يسعى الى تحقيق الربح أساسا كما تسعى معظم البنوك، ولتحقيق هذا الهدف فان البنك المركزي يمارس مجموعة من الوظائف الأساسية يمكن ايجاز في ما يلي¹:

- 1- إصدار أوراق النقد: يختص البنك المركزي باصدار أوراق النقد، وذلك بالكمية المناسبة التي تحقق الاستقرار في سوق النقد.
- 2- منح الائتمان للبنوك: ويتم ذلك بمنح البنك المركزي البنوك الأخرى في الدولة الائتمان في شكل قروض مباشرة أو خصم الأوراق التجارية أو إعادة شراء الأوراق الحكومية التي في حوزة هذه البنوك ويطلق على هذه الحالة على البنك المركزي بينك البنوك.
- 3- تسهيل عملية الاقراض بين البنوك: يقوم البنك المركزي بتوجيه البنك الذي يعاني من عجز في الاحتياطي القانوني للاقراض من البنك الذي يوجد لديه فائض في هذا الاحتياطي، كما يقوم البنك في هذه الحالة أيضا باجراء عمليات الاضافة والخصم من رصيد البنكين الأمر الذي يترتب عليه حسن استغلال الموارد المالية المتاحة وتجنب مخاطر نقص الأموال.
- 4- القيام بوظيفة بنك الدولة: يتولى البنك المركزي ادارة الدين العام للدولة نيابة عن الحكومة، فيقدم لها المشورة قبل عقد القروض المحلية والأجنبية، وتقرضها للوفاء بالتزاماتها ويوفر لها الائتمان الخارجي للتنفيذ متطلبات خطة التنمية الاقتصادية ، فضلا عن إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي، وتنظيم حركة النقد بين وحدات الجهاز المصرفي المختلفة.
- 5- ادارة الاحتياطي القانوني: يختص البنك المركزي بادارة الاحتياطي القانوني ، كما يحق له أن يوقع الجزاءات على البنوك المخالفة لذلك تتراوح بين حرمان البنوك التي تعاني من عجز في هذا الاحتياطي من الحصول على القروض اللازمة لها حتى تغطي هذا العجز أو دفع فوائد على قيمة هذا العجز.
- 6- التوجيه والرقابة على أعمال البنوك: يعتبر أداة الاشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي في الدولة، وهو في هذا الصدد يستخدم العديد من الاساليب كالأساليب الكمية التي تتمثل في تحديد نسبي الاحتياطي والسيولة القانونية، وتحديد أسعار الخصم، ومعدلات العائد على الودائع وفوائد القروض، بالاضافة الى فحص التقارير والاحصاءات التي تلتزم البنوك تقديمها للبنك المركزي وقيام المندوبين بالتفتيش على أعمال البنوك للتأكد من سلامة تنفيذ السياسات والالتزام بالتعليمات.

¹ أحمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15-16.

الفرع الثاني: البنوك التجارية

أولاً: تعريف البنوك التجارية

هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، وتقدم للمدخرين فرص متنوعة للإستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية او الشهادات الايداع قصيرة الأجل، وكذلك تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل¹.

كما يمكن تعريفه على أنه " تلك المؤسسات المالية التي تقبل الودائع من الجمهور بمختلف انواعها وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه وتقوم بمنح القروض قصيرة الأجل"².

ثانياً: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية الى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي³:

1- الربحية:

ربح البنك هو الفائض الصافي بين ايراداته وتكاليفه الكلية، ويتم تعظيم الربح إذا حاول البنك تعظيم ايراداته⁴، وذلك من خلال فوائد عمليات الاقراض، وعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعمولات التي يتقاضاها نظير الخدمات المقدمة، واتعاب الخدمات الاستشارية للمشروعات بالاضافة الى فروقات العملة الأجنبية من عمليات الشراء والبيع.

2- السيولة:

وتعني مدى قدرة البنك على تحويل الأصول شبه النقدية الى سيولة نقدية تامة خلال فترة قصيرة ومواجهة سحبوبات المودعين، ويؤدي نقص السيولة الى زعزعة ثقة المودعين بالبنك، مما يدفعهم الى سحب وداائعهم وهو ما

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008، ص144.

² عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص150.

³ فريدة معارفي، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية -دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص 07.

⁴ أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص 193.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

يعرضه للافلاس، و" تتأثر السيولة العامة في البنوك التجارية بدرجة ثبات الودائع، وتركيبها وسهولة عمليات الاقراض، فضلا عن تأثير السياسة النقدية، والوعي المصرفي الادخاري.

3- الأمان:

تسعى البنوك التجارية الى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس صغر حجم رأس مالها من خلال تجنبها تمويل مشروعات عالية المخاطر التي قد تهدد بمركزها الصافي، والمالي للمودعين وتركز استراتيجيتها على تنوع الحفظلة المالية تجنباً للتقلبات المحتملة.

وعليه تحرص البنوك التجارية على ادارة الموجودات والمطلوبات بهدف الموازنة بين الأهداف الثلاث، وهو ما يحقق الكفاءة والفعالية المطلوبة.

ثالثا: تقسيمات البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية الى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها وملكيته كما يلي¹:

1- البنوك ذات الفروع: هي البنوك التي غالبا تتخذ شكل شركات المساهمة ولها فروع في كفاءة أنحاء

البلاد، وتتبع اللامركزية في ادارتها حيث يترك للفرع تدبر شؤونه، وتقوم سياسات الاقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين أجال القروض، فهي تمنح قروض قصيرة تتراوح فترة استحقاقها من ستة أشهر الى سنة كاملة، وبشرط ان تستخدم هذه القروض في تمويل رأس المال العامل.

2- بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبير حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الاعمال التي

تمولها من اجل تقديم خدماتها الى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها اداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها البعض.

3- بنوك المجموعات: وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية

فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري.

¹ محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005. ص: 17-19.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

- 4- **البنوك الفردية:** وهي مؤسسات صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، و يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل الى نقود في وقت قصير.
- 5- **البنوك المحلية:** وهي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو ولاية أو حتى مدينة صغيرة.

رابعاً: وظائف البنوك التجارية

تتلخص الوظائف الأساسية للبنوك التجارية في النقاط التالية¹:

- 1- **قبول الودائع:** وهي من أبرز وظائف البنوك التجارية، وتمثل الوديعة "اتفاق بين البنك والمودع، يقوم بموجبه العميل بإيداع مبلغ من النقود لدى البنك مع التزام هذا الأخير برد المبلغ عند الطلب أو لأجل معين مع دفع الفوائد مع الوديعة.
- 2- **منح الائتمان:** ويعد الاستثمار الأول والرئيسي للبنوك التجارية، حيث تقدم قروض قصيرة ومتوسطة الأجل، ومن أشكال الائتمان المقدم خصم الأوراق التجارية، والائتمان التجاري، والاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية.
- 3- **خلق نقود الودائع:** يترتب عن منح الائتمان "أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض الى عملائها تزيد قيمتها كثيراً عن قيمة الودائع الأولية، أي المبالغ المودعة لديها في الأصل، فهي تخلق هذه الودائع القروض اشتقاقاً فتزيد من العرض الكلي للنقود".
- 4- **تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء؛**
- 5- **تحصيل الشيكات لصالح العملاء؛**
- 6- **تأجير الخزائن الحديدية لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة؛**
- 7- **تقديم خدمات استشارية في مجال جدوى المشاريع وإدارة الأعمال.**

¹ فريدة معرني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 08-09.

الفرع الثالث: البنوك المتخصصة

يمكن تعريف البنوك المتخصصة بأنها تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددًا من النشاط الاقتصادي وذلك وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يمكن قبول الودائع تحت الطلب من أوجه انشطتها، وتسعى الى تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة سواء كانت زراعية أم صناعية أم تجارية، وهي في هذا الصدد تقوم بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل¹.

ومن أهم انواع البنوك المتخصصة نذكر مايلي²:

- 1- **البنوك الصناعية:** هي مؤسسات مالية تتولى تقديم تسهيلات إئتمانية لأجل متوسطة وطويلة للتوسع في المشاريع القائمة، أو انشاء مشاريع جديدة، واعداد دراسات الجدوى لصالح العملاء... الخ
- 2- **البنوك الزراعية:** تتولى مهام تمويل الخدمات الزراعية لأجل متوسطة تبعا لدورات الموسمية، حيث تقدم التمويل اللازم لشراء البذور، والأسمدة وإستجار الآلات، والمساهمة تنمية الثروة الحيوانية.
- 3- **البنوك الاستثمارية:** حيث تعمل على تمويل الاستثمارات لتحقيق التنمية بالمشاركة في المشاريع الجديدة، وإعداد الجدوى، وتقديم المشورة للمشاريع الاستثمارية القائمة، بالإضافة الى تسيير عمليات التجارة الدولية، وتقديم خدمات الصرف الأجنبي لصالح العملاء.
- 4- **البنوك العقارية:** تهتم بتمويل أنشطة البناء والتشيد وتقديم قروض وتسهيلات بهدف انشاء مساكن لأجل طويلة، كما تساهم في تأسيس شركات لبناء المساكن، والعمارات والمباني على إختلافها.

المطلب الثاني: المنافسة في الصناعة المصرفية

تعتبر المنافسة المصرفية عن تصرف أو سلوك تسلكه مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات مصرفية أو منتجات بديلة لها، أو هي عبارة عن مقدرة المؤسسة المصرفية على المواجهة و التكيف مع منافسيها سواء في السوق الداخلية أو الخارجية بمنهج مصرفي تنافسي يتميز بأقل تكلفة ممكنة وذات جودة عالية وأقل مدة زمنية ممكنة.

¹ أحمد محمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص20.

² فريدة معارفي، مرجع سبق ذكره، ص09.

الفرع الأول: أنواع المنافسة المصرفية

وتتخذ المنافسة أشكالاً عديدة نذكر منها¹:

- 1- **المنافسة السعرية:** وهي المنافسة القائمة بين البنوك التي تمنحها مرونة عالية في استخدام استراتيجياتها السعرية، وتتمثل في هامش أسعار الفائدة التي تعكس الفروقات بين الفائدة على الودائع والفائدة على التسهيلات الائتمانية.
- 2- **المنافسة الغير سعرية:** تدور المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات متشابهة مثل الخدمات التأمينية، وصناديق التوفير، وخدمات شركات الأوراق المالية بالاعتماد على الاعلان والترويج وهي أكثر فعالية في جذب العملاء والاحتفاظ بهم.
- 3- **المنافسة التامة:** تتميز السوق المصرفية بوجود عدد كبير من المتعاملين يعرضون منتجات متشابهة لمنتجات المنافسين، وأسعارها متماثلة وتسود السوق حرية تامة في الدخول والخروج دون حواجز أو قيود، وشفافية وعلم بظروف السوق.
- 4- **الاحتكار:** هي الحالة العكسية للمنافسة التامة، وتتميز السوق في هذا الوضع بسيطرة مؤسسة مصرفية واحدة على تقديم خدمة معينة ليس لها بدائل.
- 5- **إحتكار القلة:** يقوم هذا النوع من المنافسة أساساً على سيطرة عدد قليل من المؤسسات المصرفية على حصص كبيرة في السوق المصرفية، مما يعني السيطرة والتحكم في خدمة ما.
- 6- **المنافسة الاحتكارية:** وهي حالة وسيطة بين المنافسة التامة والاحتكار، حيث تتميز بوجود عدد كبير من البنوك يختلفون فيما يعرضونه، وتتميز السوق بتمايز المنتجات عن بعضها البعض رغم وجود بدائل لها، إلا أن للبنوك قدرة على التحكم في الاسعار.

¹ فريدة معارفي، مرجع سبق ذكره، ص33.

الفرع الثاني: المنافسة حسب المتدخلين

وتتخذ المنافسة بين مختلف المتدخلين الى ثلاث اتجاهات هي:

أولاً: المنافسة بين البنوك القائمة

وهي تعتبر مركز القوى الأخرى التي تؤثر على المنافسة داخل أي قطاع، وتتحدد درجة المنافسة بين البنوك التي تعمل في قطاع مصرفي معين بعدد من العوامل مثل¹:

- ✓ عدد البنوك الناشطة في السوق الذي يؤدي ارتفاعه الى زيادة المنافسة؛
- ✓ نمو الصناعة البنكية، بحيث كلما كان النمو بطيئاً كلما زادت المنافسة؛
- ✓ درجة التركز والتوازن بين المتنافسين في السوق التي يؤدي ارتفاعها الى انخفاض حدة المنافسة؛
- ✓ التكاليف الثابتة فكلما كانت مرتفعة زادت شدة المنافسة؛
- ✓ تكاليف التبديل أو التحول التي يؤدي انخفاضها الى ارتفاع درجة المنافسة.

ثانياً: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية²

تتنافس البنوك التجارية مع مؤسسات مالية غير مصرفية، كشرركات التأمين، وشركات التمويل، وبنوك المدخرات التعاونية، والاتحادات الائتمانية، وشركات الاستثمار، وصناديق توفير البريد، ومؤسسات التأمين الاجتماعي وغيرها، ويظهر التنافس بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية قوي، هذه الأخيرة التي تقبل الودائع مثل هيئات البريد التي تقدم صناديق توفير البريد، وشركات التأمين الادخارية التي تقدم أوعية ادخارية تتمثل في بوليصة التأمين بهدف جذب مدخرات الأفراد، وهو مايشكل منافسة حقيقية للبنوك التجارية من جانب المدخرات، ولمواجهة هذه المنافسة تقدم البنوك التجارية خدمات منافسة للمؤسسات المالية كتقديم أوعية ادخارية ذات مزايا مثل شهادات الادخار، وبليصة التأمين، وبأسعار فائدة تحفيزية.

كما تشهد صناعة الخدمات المصرفية دخول مؤسسات جديدة كالشركات المالية، العاملة في مجال الأوراق المالية، والوسطاء الماليين، وقيام فئة السماسرة والموزعين بتجميع المدخرات وتوجيهها الى الوحدات المستثمرة للاستثمار المباشر مما سيزيد من حجم الضغوط التنافسية أمام البنوك التجارية.

¹ نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الاسكندرية، مصر، 1998، ص 66.

² فريدة معارفي، مرجع سبق ذكره، ص: 35-36.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

كذلك ماسيزيد من درجة التهديد التنافسي أمام البنوك التجارية هو دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية والوسطاء الماليين بتقديمهم لخدمات وثيقة الصلة بأعمال البنوك، وتدخلكم في سوق الخدمات المالية بتقديم تشكيلة متنوعة من المنتجات المصرفية بالتجزئة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية أن تستجيب لتحديات المنافسة وتكيف نفسها بتكامل بين خدمات التجزئة وخدمات الجملة.

ثالثا: المنافسة بين البنوك والمؤسسات الغير مالية

من جانب آخر تواجه البنوك التجارية منافسة كبيرة من المؤسسات الغير مالية المتمثلة في التجار والشركات التجارية والصناعية التي تنافسها في تقديم الائتمان، والقيام بالبيع الاجل مثل بعض شركات بيع السلع بالتجزئة بالدول الصناعية المتقدمة، التي تقدم خدمات تسويق جديدة لعملائها عبارة عن بطاقات تسوق، تمكنهم من شراء منتجات التجزئة دون الحاجة لخدمات البنوك التجارية، كما ان التطور التكنولوجي وانتشار شبكات الاثرنات أعطى للمؤسسات الغير مالية مجالا أوسع للتدخل في تقديم خدمات مالية ومصرفية، وعلى جانب آخر إن دخول الشركات المتعددة الجنسيات للأسواق المالية مباشرة من خلال عمليات التسديد، وحصولها على الأموال اللازمة قد قلل من احتياجاتها التمويلية بالاقتراض من البنوك¹.

الفرع الثالث: وسائل المنافسة بين المصارف

تستعمل المصارف مجموعة من الأدوات والوسائل التي يتم من خلالها التنافس تتمثل في²:

- 1- رأس المال: يمثل رأس المال بالنسبة للمصرف مؤشر لمدى المتانة المالية ووسيلة ضمان وحماية لأموال المودعين من مخاطر سوء التسيير وتوظيف الاموال، فكلما كان رأس المال كبير زادت ثقة المودعين في المصرف، لذلك تتنافس المصارف على زيادة نسبة رؤوس أموالها من أجل كسب ثقة العملاء؛
- 2- السعر: تظهر في رفع أسعار الفائدة على الودائع لجذب المزيد من المودعين وخفض أسعار الفائدة على القروض من أجل تشجيع المستثمرين على الاقراض وتخفيض العملات المفروضة على الخدمات المصرفية؛

¹ فريدة معارفي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² زبيدة محسن، سهام بوخلالة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 5-6.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

- 3- استعمال التكنولوجيا: ان نجاح المصرف في ادخال وسائل تكنولوجيا حديثة في تقديم خدماته، يؤدي الى زيادة السرعة في الأداء والسهولة في المعاملات ومن ثم جذب المزيد من العملاء، كما ان التكنولوجيا تساهم في خلق وابتكار خدمات جديدة وهو ما يعد عنصر من العناصر التي تتنافس عليه المصارف؛
- 4- تسويق الخدمات: يساهم التسويق الفعال للخدمات المصرفية بشكل كبير في جذب انتباه العملاء واثارة ميولهم ورغباتهم، وذلك باستعمال مختلف وسائل الاعلان وفتح اكبر عدد ممكن من الفروع وانتشارها بشكل واسع، بالاضافة الى اختيار احسن المواقع لهذه الفروع وانسبها للتعامل وتقديم الخدمات في أقصر وأنسب الفترات؛
- 5- حسن المعاملة: تتنافس المصارف على توفير مجموعة من الوسائل المادية والبشرية من اجل خلق جو مريح للعملاء أثناء تواجدهم بالمصرف، ومن ذلك تجهيز قاعات الاستقبال بوسائل مريحة، حسن الاستقبال واحترام العملاء،... الخ.

المطلب الثالث: البيئة المصرفية

أعزى الباحثون تصاعد الاهتمام بعناصر البيئة المصرفية الى ظهور مفهوم النظم، حيث أمكن النظر الى البنوك كنظام يستمد موارده في صورة مدخلات من البيئة المحيطة به، ليقدمها من ناحية أخرى كمخرجات في صورة خدمات مصرفية، كما تم هذا العزاء الى الاهتمام المتزايد للتدخل الحكومي، والتشريعات الاقتصادية المقننة للنشاط الاقتصادي، والتي تعد بمثابة قيود على النشاط المصرفي يجب أن يعمل البنك في ظلها.

وكذلك الى زيادة الفرص التي يمكن أن يقتنصها البنك في البيئة التي يعمل بها، والتهديدات أو المعوقات التي يمكن أن يتعرض لها، وهو ما يتطلب ضرورة الاستعداد الاداري المسبق لها، واعداد الاستراتيجيات الادارية الملائمة للتعامل معها.

الفرع الأول: مفهوم البيئة المصرفية

عرف البعض البيئة بصورة شاملة بأنها كافة القوى ذات الصلة التي تقع خارج حدود البنك، ويقصد هنا بالقوى ذات الصلة جميع المتغيرات والكيانات التي تؤثر على أداء البنوك، ومن امثلة ذلك البنوك المنافسة، العملاء،

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

الظروف الأساسية، الاقتصادية، وبالرغم من ان معظم تلك المتغيرات غير خاضعة لسيطرة البنك، إلا أن الادارة العليا لا يمكن أن تتجاهلها، لتأثيرها عليه¹.

أما حدود البنك فهي وفقا لمبادئ النظرية العامة للنظم التي أخذ بها المفهوم، فهي الخط الافتراضي الذي يظم داخله مكونات البنك، ويفصله عن البيئة المحيطة به.

كما تعبر البيئة عن مختلف العوامل، المتغيرات المؤسسات والكيانات التي تساهم في التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة والواقعة خارج نطاق سيطرته، بالإضافة الى مجموعة المتغيرات المتواجدة بالمصرف، والتي تشكل المحيط الذي يتم في اطاره انجاز العمل، وتدخل في العادة ضمن مجال التحكم قصير المدى للادارة العليا، وفي هذا الصدد يرى "DILL" أن بيئة العمل الخاصة بالمصرف هي جزء من بيئة الادارة التي تلائم عملية وضع وتحقيق الاهداف الخاصة به، حيث تتكون هذه البيئة من العملاء، المودعين، المصارف المنافسة، مجموعات الضغط.²

يتبين من التعريف ان المتغيرات أو الكيانات البيئية تحدد بدرجة كبيرة الوسائل والأساليب التي ينبغي على البنك اتباعها في التعامل والتكيف معها، لأنها لا تخضع تماما لسيطرته، وفي الوقت ذاته تؤثر بصورة ملحوظة على أدائه.

الفرع الثاني: البيئة الخاصة للبنوك وكياناتها

تشكل البيئة الخاصة للبنوك من جميع الكيانات أو المتغيرات التي تقع خارج البنك ولها تأثير مباشر عليه، ويتفاعل معها لضمان استمراره وتحقيق اهدافه.

ونظرا لأن تلك البيئة تضم من بين عناصرها أحد الكيانات المؤثرة على البنك بدرجة كبيرة هي المنافسون، فقد أطلق عليها البعض من الباحثين البيئة التنافسية باعتبار أن البنك ومنافسيه يتصارعون حول الفوز أو التعامل مع بقية الكيانات الأخرى المكونة للبيئة الخاصة مثلا العملاء، وفي ما يلي كيانات هذه البيئة³:

¹ طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² محمد اليفي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

³ طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص ص: 106-113.

أولاً: العملاء

يتمثل العملاء في جميع الأفراد والهيئات التي تستهلك مخرجات البنك من الخدمات المصرفية، ويعد العملاء وفقاً للمفهوم التسويقي هم أساس وجود لاشباع احتياجات عملائها، وبالتالي تحقيق الأرباح التي تمكنها من الاستمرار.

كما يشكل العملاء إحدى عناصر عدم التأكد في بيئة البنك، فولاء العملاء للبنك يمكن أن يتحول، لذا تقوم معظم البنوك العالمية بجهود بحثية لدراسة سوقها المستهدف والتعرف على أنماط السلوك المصرفي للعملاء وعاداتهم الادخارية وتفضيلاتهم.

ويتطلب مما تقدم قيام البنوك وبصفة مستمرة بقياس مدى الاشباع لدى العملاء، ويجب الالتفات الى أن ارتفاع أو انخفاض الأرباح في فترة معينة، فقد يكون هذا الارتفاع ناتج عن انخفاض النفقات المصرفية، أو ارتفاع الكفاءة التشغيلية للبنك.

وتتفق نسبة كبيرة من الدراسات ذات الصلة على وجود عدد من المعايير التي يستخدمها العملاء عند اختيارهم للبنوك التي يتعاملون معها، ففي دراسة ميدانية تمت على السوق المصرفي الاستراتيجي أن العامل الرئيسي في اختيار العملاء لبنوكهم هو مدى قيم البنك بتوفير خدمات مصرفية من خلال شبكة الانترنت وهي الظاهرة التي تعرف حالياً بينوك الانترنت.

ثانياً: الموردون

يتمثل الموردون في المؤسسات التي تقدم للبنك العوامل او الموارد اللازمة لأداء نشاطه، فهذه الموارد قد تكون مادية (أثاث البنك، أجهزة الحسابات، أجهزة التصوير، المستلزمات المكتبية بشرية) الأفراد المتقدمون للعمل في البنك من سوق العمل)، المعلوماتية، المالية (الأموال اللازمة لبدأ ومزاولة النشاط).

وعادة ما تبحث ادارة البنك في كيفية توفير تدفق ثابت أو مستقر للموارد إليها وبأسعار مناسبة، لأن أي اختلال في معدلات التوريد من شأنه تهديد استمرارية النشاط، كما أن ارتفاع تكلفة الموارد تعني في المقابل انخفاض في هامش الربح المحقق، لذا فإن ادارة البنك يقع عليها عبء البحث المستمر عن أفضل الموردين من حيث جودة المادة الموردة وسعرها، والقيام بالاتصالات اللازمة لتحقيق ذلك.

ثالثا: الحكومة

ويقصد بها مجموعة القواعد والتشريعات والاجراءات التي تحكم البيئة التي يعمل بها لبنك، وكذلك الجهات والهيئات الحكومية التي تتعامل معها البنوك، وتلعب تلك العوامل دور مؤثرا ومباشرا في تحديد سياسيات وأنشطة البنك.

فمثلا تخضع المصارف بدول العالم المختلفة الى العديد من القواعد والاجراءات الحكومية التي تؤثر في أنشطتها مثل شروط منح الائتمان لمجالات الأنشطة المختلفة، التشريعات الخاصة بالاحتياطي القانوني، تحديد أسعار الفائدة، وغيرها.

ويرى العديد من الباحثين ان البنوك تعتبر من أكثر المؤسسات التي تعاني من كثرة القواعد والاجراءات، حيث يتم الاشارة اليها بالمؤسسات المتقلبة بالقواعد.

رابعا: جماعات الضغط

ويقصد بها مجموعات الجماهير التي تتعامل أو لها صلة بالبنك وتمارس عليه ضغوط مختلفة، أو لها تأثير لا يمكن إغفاله على سياسات وأداء البنوك، لذا يطلق عليها أيضا جماعات الالتفاف ومن أمثلة ذلك جماعات كبار حملة الأسهم.

ويمكن تصنيف الجماهير من حيث التأثير الذي تمارسه على البنك الى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- جماهير بينها وبين البنك اهتمام مشترك نظرا لوجود مصالح مشتركة بينهما، مثل المساهمين الحاليين في البنك والمحتملين، البنوك المتعامل مع البنك، المتعاملين في أسهم البنك بسوق الأوراق المالية؛
- جماهير تهتم بالبنك ولا يرحب البنك كثيرا بهذا الاهتمام، مثل بعض الجهات الحكومية كمصلحة الضرائب؛
- جماهير لا تهتم بالبنك بينما يهتم هو بها، مثل وسائل الاعلام فالبنوك تهتم بأن تنشر عنها الصحف أخبار كنوع من الترويج لها، بينما في المقابل قد لا تهتم هذه الوسائل الاعلامية بالحديث عنه.

الفرع الثالث: البيئة العامة للبنوك

تشكل البيئة العامة للبنوك من جميع الكيانات التي تقع خارج البنك وتؤثر بطريقة غير مباشرة على أنشطته، بمعنى درجة ارتباطها بأداء البنك غير قوي نسبياً، وتتمثل في ما يلي¹:

أولاً: الظروف الاقتصادية

تؤثر الظروف الاقتصادية على أنشطة البنك وعلى ممارستها الإدارية ومن أمثلة تلك الظروف أو المتغيرات الاقتصادية مستوى الدخل، معدلات الفائدة، معدل التضخم، البطالة.

ثانياً: الظروف السياسية

وتشمل درجة الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الدولة التي يعمل البنك دخلها، والتوجهات التي تتبناها القيادة السياسية، فعلى سبيل المثال أثرت السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات على العديد من المنظمات العاملة داخلها بصورة متباينة، فقد التزمت القيادة السياسية بالتوسع في النفاق العسكري لمواجهة متطلبات الحرب الباردة، وتخفيض برامج الدعم للأنشطة الاجتماعية، وهو ما أدى إلى انعاش نشاط المنظمات المنتجة للأسلحة، وفي المقابل معاناة الأنشطة الاجتماعية التي كانت تعتمد على معونات الدولة.

ثالثاً: الظروف الاجتماعية والثقافية:

وتتعلق بالعادات والقيم التي يعتنقها المجتمع الذي يعمل به البنك ومستويات واتجاهات التعليم وأنماط السلوك، وينبغي هنا التفرقة بين مفهوم الظروف الاجتماعية والثقافية كإحدى العناصر البيئية المؤثرة على أداء وأنشطة البنك بين ثقافة البنك.

رابعاً: الظروف التقنية

تشير التقنية إلى مدى المعرفة والأساليب والأدوات والأنشطة المستخدمة في تحويل المدخلات إلى مخرجات من المنتجات، وعليه عندما نتكلم عن الظروف التقنية كإحدى كيانات البيئة العامة للبنك فإننا نقصد بذلك المعارف المتاحة في بيئة البنك والأدوات والأساليب والأنشطة المستخدمة في تحويل مدخلات البنك إلى مخرجات في صورة منتجات من الخدمات المصرفية.

¹ طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص ص: 116-119.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

ويمكن التمييز بين نمطين في تعامل البنك مع التقنية على النحو التالي:

- ✓ **قيادة التقنية:** وتعني أخذ البنك بزمام المبادرة في تطبيق التقنيات الحديثة، وتبني عملية التطوير لوسائل تقديم الخدمة المصرفية، بغرض رفع كفاءة الأداء من ناحية، وتحقيق ميزة تنافسية له من جانب آخر، و ذلك من خلال تقديم خدمات متطورة وجديدة.
- ✓ **التبعية التقنية:** ويقصد بها اكتفاء البنك بدور المتابع للتطورات التقنية، حيث لا يبدأ في تطبيقها إلا بعد قيام البنوك الأخرى بتطبيقها وثبوت نجاحها.

المبحث الرابع: الاطار النظري لتحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة

يقوم تحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية على مجموعة من النماذج، نذكر منها ثلاث لا على سبيل الحصر وهي نموذج هيكل-سلوك-أداء، وفرضية هيكل الكفاءة، ونموذج (Berger) كتعبير رياضي للعلاقة بين الهيكل والكفاءة المصرفية.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا المبحث للعناصر التالية:

➤ المطلب الأول: نموذج هيكل-سلوك-أداء؛

➤ المطلب الثاني: نظرية هيكل الكفاءة

➤ المطلب الثالث: نموذج (Berger).

المطلب الأول: نموذج هيكل-سلوك-أداء

ويقوم منهج تحليل الاقتصاد الصناعي على العلاقة بين هيكل السوق والسلوك الإداري لمنشأة الأعمال، وأثرهما على تحديد الأداء، ويوحى هذا المنهج في أبسط أشكاله على وجود علاقة سببية قائمة، وتبدأ من هيكل السوق الى السلوك الإداري ومن ثم الأداء، وقد جاء تأكيد هذه العلاقة ذات الاتجاه الواحد بواسطة الكتاب الأوائل في اقتصاديات الصناعة، وخاصة (E..Masson) في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، ومؤخرا بواسطة (Bain) في الخمسينيات والستينيات.

حيث يتأثر سلوك المؤسسات في الصناعة بهيكل هذه الصناعة، ففي صناعة تتسم بدرجة عالية من التركيز نتوقع أن يميل سلوك المؤسسات في هذه الصناعة نحو منافسة الاحتكارية أو احتكار القلة، وفي حالة أن درجة التركيز تساوي الواحد فان هذه الصناعة تتميز بالاحتكار التام، بينما أن صناعة تتصف بدرجة تركيز منخفضة تساوي الصفر أو قريب منه يتجه سلوك المؤسسات نحو المنافسة التامة، و باعتبار أن عوائق الدخول ضخمة بالتواطؤ والاتفاق الضمني والعلني، أو استخدام سياسة التمييز في المنتجات عن طريق الدعاية والإعلان لكسب ولاء مشتري منتجاتها، وبالتالي جعل مهمة الدخول الى السوق من قبل المؤسسات الجديدة صعبة¹، ويكسب سلوك المؤسسات في صناعة معينة أهميته من خلال تأثيره على عدة مؤشرات الأداء ومن أهمها معدل ربحية المؤسسات ومستوى الكفاءة الانتاجية وحجم التطور التقني، ومعدل النمو في الصناعة.

¹ أحمد سعيد باخرمة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

من جهة أخرى فإن مختلف السلوكيات التي تقوم بها المؤسسات في الصناعة مثل سياسة تخفيض أسعار المنتجات للمؤسسات القائمة في الصناعة، ولو مؤقتا عندما تتوقع هذه المؤسسات هجوما من المؤسسات الراغبة في الدخول الى الصناعة هي إحدى أشكال السلوك المؤدية للحفاظ على عوائق الدخول الى صناعة قوية وفعالة وبالتالي استمرارية التركيزي فيها، كما أن مستوى أداء المؤسسات في الصناعة قد يؤثر على هيكل الصناعة ومن ثم سلوك المؤسسات في هذا الهيكل، حيث تؤدي المستويات العليا من الربحية والكفاءة الإنتاجية أو التطور التقني إلى تدعيم الاتجاهات التركيزية في الصناعة.

بشكل عام يمكن تلخيص الافتراضات والمفاهيم المتعلقة بسلوك الأداء وعلاقته مع قوة السوق كما يلي¹:

حيث أن:

- π : ربحية البنك؛

- $Conc$: تركيز السوق؛

- MS : الحصة السوقية.

حيث أن أرباح البنوك المحققة هي نتيجة لتكاتف البنوك معا واحتكارها للسوق المصرفية، بحيث يضعون أسعار عالية للفوائد على القروض وأسعار منخفضة على الفوائد الخاصة بالایداعات، مما يحقق لها وفرات كبيرة في الأرباح، حيث أشار "Bain" الى أن المنافع الكبرى هي نتيجة لتركز السوق فمنظمات الصناعة المركزة تتحالف فيما بينها بشكل يجنبها المنافسة الهدامة للأسعار ويحقق لها عوائد مرتفعة.

وانطلاقا مما سبق فإن التركيز المرتفع للصناعة المصرفية يعطي البنوك العاملة بها سلطة سوقية أكبر مما يؤدي إلى حجم قليل من الودائع والقروض وكذلك نسب فائدة منخفضة على الودائع ونسب فائدة مرتفعة على القروض مما يخفض من فائض المستهلك، في حين ومن جهة أخرى فإن خصائص التكاليف بالبنوك العاملة في الصناعة المصرفية تلعب دورا أساسيا في تحديد حجم الإنتاج، وذلك من خلال إثبات أنه عند تمتع الصناعة المصرفية

¹ علاء محمد موسى حمدان، زين خلف العطيات، هيكل السوق المصرفية الاسلامية وعلاقتها بكفاءة الأداء: دراسة مقارنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2005-2012، مجلة الادارة العامة، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثاني، معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، فبراير 2015، ص332.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

بكفاءة كبيرة في التكاليف والناجحة عن اختيار المستوى الأنسب لحجم ونطاق الإنتاج يسمح للبنوك بالتوسع في منح القروض وجذب الودائع وهذا عبر تقديم نسب فائدة منخفضة نسبياً على القروض ونسب فائدة مرتفعة نسبياً على الودائع مما يمنحها سلطة سوقية أكبر نتيجة الزيادة في حصتها السوقية.

المطلب الثاني: نظرية هيكل الكفاءة

قدمت هذه النظرية من طرف (Demsetz 1973) و (Pletzman 1977) حيث تفترض أن الاختلافات في كفاءة المؤسسات وتشتتها داخل الأسواق توجد نوع من عدم المساواة في الحصة السوقية، يؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركيز حيث استنتج (Demsetz) بأن المؤسسات الأكثر كفاءة تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية من خلال تركيز الحصة السوقية في عدد محدود من المؤسسات، فالتركز نتيجة إلى كفاءة المؤسسات الرائدة في مجالها، فالتركيز العالي هو في الغالب نتيجة للحصص الكبرى للمؤسسات الكفؤة وليس ناتجاً عن الحصص الأقل للمؤسسات غير الكفؤة وإلا لن يكون هناك علاقة موجبة بين التركيز والأداء، وعليه فإن المؤسسات ذات الكفاءة الإنتاجية والإدارية العالية تتمكن من كسب حصص سوقية تقود إلى تركيز السوق، وفي ظل التركيز تحقق هذه المؤسسات أرباحاً فوق عادية ليس نتيجة لتأمرها في تحديد الأسعار، وإنما نتيجة لكفاءتها الإنتاجية والإدارية وإضافة إلى قدراتها التشغيلية العالية التي يترتب عليها خفض في متوسط التكاليف يؤدي بالتالي إلى أرباح فوق عادية¹.

ويمكن توضيح هذه النظرية من خلال العلاقة التالية²:

أي ان أكثر المؤسسات كفاءة تحصل على ربحية أعلى، فالاختلاف في كفاءة المؤسسات وتشتتها داخل الأسواق يخلق عدم مساواة في الحصص السوقية، أي أن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة تنتج عنها حصص أكبر في السوق لعدد محدود من البنوك يؤدي إلى تحقيق علاقة موجبة بين التركيز والربح وهذا على عكس فرضية هيكل-سلوك-أداء.

¹ رامي محمد أبو وادي، نهيل إسماعيل سقف الحيط، محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 20، 2017، ص183.

² علاء محمد موسى حمدان، يزن خلف العطيات، مرجع سبق ذكره، ص ص:332،333.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

وعليه فان المؤسسات المصرفية الأكثر كفاءة تحصل على ربحية أعلى، فالاختلاف في كفاءة المؤسسات المصرفية وتشتمها داخل السوق المصرفية يترتب عليه عدم المساواة في الحصص السوقية، أي أن تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة ينتج منه حصة أكبر في السوق لعدد قليل من المصارف، تؤدي إلى علاقة موجبة بين التركيز والربح¹.

المطلب الثالث: نموذج (Berger)

يعود هذا النموذج إلى Allen N. Berger في دراسة قام بها على مجموعة من البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال دراسة تأثير متغير الكفاءة في تحديد طبيعة العلاقة هيكل - أداء، ويقوم هذا النموذج على تفسير الربحية الخاصة بمجموعة البنوك التي قام بدراستها وفق المعادلة التالية²:

حيث Π يمثل ربحية البنك محل الدراسة، وتقاس بمؤشرات أسعار الفائدة للودائع أو القروض، او بمؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات، بينما تشير المتغيرات المستقلة الى مجموعة المتغيرات التي بإمكانها التأثير على مستوى الأداء المحقق على مستوى البنوك:

- $CONC_m$: تركيز الصناعة

- MS_i : الحصة السوقية

- الكفاءة $XEFF$ و $SEFF$

وقد قام Berger بدراسة أيضا بعض النماذج الفرعية في سبيل دراسة أثر الكفاءة على الحصة السوقية والتركيز داخل الصناعة، وعليه أدرج المعادلتين التاليتين³:

$$Conc_m = f(XEFF_i, SEFF_i, Z_{im}) + \epsilon_i$$

$$MS_i = f(XEFF_i, SEFF_i, Z_i) + \epsilon_i$$

¹ علام محمد حمدان، علي عبدالله شاهين، محمد سلامة عناسوة، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في الصناعة المصرفية الأردنية والفلسطينية، مجلة رؤى إستراتيجية، 2013، ص 120.

² بوسنة محمد رضا، مرجع سبق ذكره، ص 146.

³ نفس المرجع، ص 147.

الفصل الثالث: تحليل العلاقة بين محددات هيكل السوق والكفاءة المصرفية

وعليه حسب نموذج الكفاءة-هيكل فإنه يتوقع أن تساهم كل من الكفاءة X وكفاءة الحجم في زيادة الحصة السوقية للمؤسسة التي تتصف بالكفاءة مما يمكن أن يساهم في زيادة التركيز داخل الصناعة.

كما أضاف Berger معادلتين للانحدار لدراسته تأثير كل من التركيز والحصة السوقية لكل مؤسسة على مؤشر الكفاءة الخاص بها كالتالي¹:

$$XEFF_i = f(CONC_m, MS_i, Z_i) + \epsilon_i$$

$$SEFF = f(CONC_m, MS_m, Z_i) + \epsilon_i$$

وقد توصل Berger عبر تطبيق نموده على عينة البنوك الأمريكية، هو تحقق كل من فرضية الكفاءة X وفرضية الحصة السوقية ولكن بشكل ضعيف².

¹ نفس المرجع والصفحة سابقا.

² نفس المرجع، ص 148.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى الصناعة المصرفية من وجهة التحليل القائم على نودج هيكل-سلوك-أداء، وعلى هذا الأساس تطرقنا الى عنصر الأداء المصرفي، كمفهوم شامل لمصطلح الكفاءة ، وبالتالي تطرقنا الى اهم المتغيرات خاصة الجديدة التي تؤثر على أداء المصارف بصفة عممة ومن ثم ثيرها على الكفاءة، كما قمنا بتحليل بنية الصناعة المصرفية أي مكونات الجهاز المصرفي والبيئة المحيطة به، وطبيعة المنافسة القائمة على مستواه.

وفي الأخير قمنا بطرح نماذج نظرية لتحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية، حيث تعددت مقاربات التحليل بتعدد الأفكار، حيث ركزنا في التحليل وفق منهج الاقتصاد الصناعي، و على فرضية هيكل الكفاءة، ونموذج (Berger) كتعبير رياضي للعلاقة بين الهيكل والكفاءة المصرفية.

الفصل الرابع:

أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

- المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في ظل الاصلاحات المصرفية 1962-2014؛
- المبحث الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري وتطور أداءه؛
- المبحث الثالث: تحليل هيكل السوق المصرفي الجزائري؛
- المبحث الرابع: قياس الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل بنية الجهاز المصرفي الجزائري وأهم المحطات التي مر بها قبل الوصول الى وضعه الحالي، والتحديات التي واجهها، ومن ثم ارتأينا نتطرق الى هيكلية كل من الودائع والقروض على أساس تقسيمهما الى قطاع عام وخاص، ذلك لمعرفة مدى سيطرة القطاع العام على كل من حجم القروض والودائع حيث أن البنوك محل الدراسة كانت كلها عمومية.

و لقياس الكفاءة المصرفية و تحليل هيكل السوق قمنا بأخذ ستة بنوك عمومية هي (BNA،CPA، BAD، BDL،BADR،BEA)، حيث سنقوم بقياس كل من الحصص السوقية للعيونة وقياس مؤشر التركيز على القروض وعلى الودائع، و قياس الكفاءة المصرفية للبنوك خلال الفترة 2005-2014 وذلك باستخدام أسلوب حد التكلفة العشوائية SFA وذلك بحساب مرونة الاحلال ومرونة الطلب السعرية، وكذا تحديد وفرات الحجم ومن ثمة حساب قيم الكفاءة التشغيلية من خلال حساب الكفاءة التخصيصية والكفاءة الفنية وكفاءة التكاليفن وفي الأخير سوف نقوم بتحليل العلاقة بين مؤشرات التركيز كأحد أهم محددات هيكل السوق ومؤشرات الكفاءة التشغيلية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى العناصر التالية:

- المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات المصرفية 1962-2014؛
- المبحث الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري وتطور اداءه؛
- المبحث الثالث: تحليل هيكل السوق المصرفي الجزائري؛
- المبحث الرابع: قياس الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية.

المبحث الأول: تطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات المصرفية 1962-2014

شهد القطاع المصرفي الجزائري تطورا كبيرا وخاصة بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 19 أفريل 1990، إلا أن هناك العديد من التحديات التي أملتتها التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية الدولية والتي تواجه هذا القطاع، حيث يهدف هذا المبحث الى ابراز أهم محطات التطور والاصلاح الذي عرفها الجهاز المصرفي الجزائري وتشخيص الواقع والتحديات التي تواجهه من الاستقلال الى يومنا هذا.

لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث الى مطالب حيث تبين مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري على النحو التالي:

- المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية 1962-1985؛
- المطلب الثاني: مرحلة الاصلاحات الثانية (1986-1990)؛
- المطلب الثالث: قانون النقد والقرض 1990؛
- المطلب الرابع: الاصلاحات المصرفية خلال (1990-2016).

المطلب الأول: مرحلة الإصلاحات الأولى 1962-1985

بعد الاستقلال ورثت الجزائر نظام مصرفيا تام للسلطة الفرنسية وعليه وجب على السلطة الجزائرية في ذلك الوقت التخلص من هذه التبعية تدريجا وكان ذلك ضمن مراحل كما سوف نوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال

بعد أن نالت الجزائر استقلالها قامت بإنشاء ما يعرف بمؤسسات السيادة النقدية والمالية، وقامت بتبني النظام الاشتراكي والتخلي عن النظام الليبرالي التابع للاقتصاد الفرنسي والقيام ببعض الاجراءات اهمها¹:

- 1- الفصل بين الخزينة العمومية الفرنسية والخزينة العمومية الجزائرية في تاريخ 29-08-1962؛
- 2- إنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ 01-01-1963 بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13-12-1962 والمتعلق بإنشاء البنك المركزي وتحديد قانونه الأساسي وقد حول المشرع للبنك المركزي المهام الأساسية التالية²:

¹ عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة -تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص 105.

² فطيمة الزهرة نوي، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 136.

- ✓ ممارسة احتكار الإصدار النقدي؛
 - ✓ توليه ور مصرفي للخرينة؛
 - ✓ تسيير احتياطات العملة الولية؛
 - ✓ متابعة السيولة لى البنوك الأولية.
- 3- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية بتاريخ 07-051963 (CAD) بموجب القانون رقم 63-165، ومع تغيير النظام الأساسي للصندوق تم تغيير إسمه فأصبح البنك الجزائري للتنمية، ووضع تحت وصاية وزارة المالية.
- 4- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964.
- 5- إنشاء البنك الوطني الجزائري في تاريخ 13 جوان 1966 بمرسوم رئاسي رقم 66-178 ليسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية وليكون وسيلة للتخطيط المالي الاشتراكي والزراعي؛
- 6- إنشاء القرض الشعبي الجزائري في 29-12-1966 بموجب المرسوم 66-36 المؤرخ في 29-12-1966 المعدل والمتمم بالأمر رقم 67-75 المؤرخ في 11-05-1967 والمتعلق بغشاء القرض الشعبي الجزائري؛
- 7- إنشاء البنك الخارجي الجزائري بموجب الأمر رقم 67-204 بتاريخ 01-11-1967.

الفرع الثاني: الإصلاح المالي 1971

جاء الاصلاح المالي لسنة 1971 في اطار المخطط الرباعي الأول للفترة (1970-1973) بهدف إعادة النظر في دور الوساطة المالية، نتيجة النقائص المسجلة والتي تمثلت في ما يلي¹:

- ✓ غياب قانون مصرفي موحد ينظم دور الوساطة المالية؛
- ✓ وجود نزاعات بين البنك المركزي ووزارة المالية في اتخاذ القرارات وتداخل الصلاحيات، وما بين البنوك التجارية بسبب عدم احترام مبدأ التخصص لكل بنك؛
- ✓ التدخل المباشر للخرينة في تمويل عمليات الاستثمار، بينما إنحصر دور البنوك التجارية في منح قروض الاستغلال رغم توفرها على موارد مالية كبيرة؛

¹ فريدة معارفي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

✓ كانت البنوك عبارة عن صناديق توفير السيولة اللازمة لتمويل المؤسسات العمومية واستثمارات الدولة، ومنه غابت المدروية المالية لهذه البنوك وغابت معها مصطلح الوساطة المالية، و غياب سلطة القرار على منح القروض للبنوك وغياب محفزاتها في تجميع الموارد¹.

إن اهم المبادئ التي ارتكزت عليها السياسة التمويلية هي²:

1- مبدأ مركزية الموارد المالية: ويعني حصر الموارد المالية في الخزينة العامة والبنوك التجارية وذلك لاستغلالها استغلالا أمثلا؛

2- التوزيع المخطط للإيمان: حيث أسندت عملية الوساطة المالية الى البنوك وقسمت الاستثمارات الى: (استثمارات المشاريع العامة تمويل مباشرة من طرف الخزينة، استثمارات منتجة طويلة الاجل يتم تمويلها على حساب موارد الخزينة استثمارات منتجة متوسطة وقصيرة الأجل تمويل بواسطة البنوك)؛

3- مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية: حيث تقوم البنوك بوظيفة المراقبة كونها هي الوسط الذي تمر عبره الاموال الممنوحة للمؤسسات وتلتزم البنوك بتقديم محاضر ووثائق للبنك المركزي ووزارة المالية تتضمن استعمالات المؤسسات للأموال؛

4- التوطن المصرفي الموحد: حيث تلتزم كل مؤسسة بالتعامل مع بنك واحد وبالتالي تركز حساباتها وعملياتها في بنك واحد وهذا لتدعيم مبدأ مراقبة الموارد المالية؛

5- منع التمويل الذاتي: فالمؤسسات لا يمكنها تمويل استثماراتها من مواردها الخاصة وهي مجبرة على التمويل من البنوك؛

6- تخصص البنوك: فالبنوك متخصصة في تمويل قطاعات معينة أو مؤسسات تعمل في نفس القطاع.

و قد شهدت الفترة(1982-1985) إصلاحات هيكلية كان من نتائجها إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقروض الشعبي الجزائري اللذين نتج عنهما بنكين جديدين هما³:

✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**:

¹ محمد الجموعي قريشي ، مرجع سبق ذكره، ص119.

² الصالح مفتاح، الإصلاحات المصرفية في الجزائر 1970-2003، الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الاقتصادي، جامعة جيجل، الجزائر، من 02 الى 04 ماي 2005، ص03.

³ محمد حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص ص:134-135.

والذي انشأ في 13 مارس 1982 بموجب المرسوم 82-106، وقد اضطلع هذا البنك بوظيفة تمويل كل من الهياكل والأنشطة ذات الصلة بالإنتاج الفلاحي، والهياكل والأنشطة الصناعية و الفلاحية، هياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية، بالإضافة إلى قيامه بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

✓ بنك التنمية المحلية BDL

والذي أنشئ في 30 أبريل 1985 بموجب المرسوم 85-85 وقد اضطلع هذا البنك بالإضافة إلى القيام بجميع العمليات المصرفية التقليدية بمهمتي تمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية وتمويل عمليات الرهن.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الثانية (1986-1990)

في فترة الثمانينات، أصبح الاقتصاد الجزائري عرضة لعدة تقلبات فرضتها عليه من جهة عوامل خارجية لا يتحكم فيها، تعود أساسا إلى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وعوامل داخلية مرتبطة بالاقتصاد الوطني تعود إلى عدم فعالية القطاعات الاقتصادية، هذه الظروف والصعوبات دفعت بالجزائر إلى أن تحوض جملة من الإصلاحات الاقتصادية على جميع المستويات قصد تحرير الاقتصاد وبعث الفعالية فيه، وترك الطرق البيروقراطية في التسيير، هذا من أجل الدخول الى اقتصاد السوق بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة.

الفرع الأول: قانون القرض والبنك 1986

إن محاولة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتصحيح مسار الجهاز المصرفي كانت تهدف في مرحلة أولى إلى ضرورة وضع سياسة لمراقبة عرض النقود ولتحقيق هذا الهدف، صدر قانون البنوك والقرض رق 12/86 في أوت 1986 الذي يعتبر أول قانون بنكي وضع الهياكل الأساسية للنظام المصرفي في الجزائر حيث أن صدور هذا القانون أدى إلى تطور العلاقات بين البنوك والمؤسسات في إطار محدد فالعلاقات ذات الطابع التجاري حلت محل العلاقات ذات الطابع الإداري، وأصبحت القروض أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد، كما أسس قانون 1986 مجلس أعلى للقروض مهمته ضبط التطور في ميدان النقود والقروض وأنجاز خطة وطنية في هذا المجال، وشرع هذا القانون في بلورة النظام المصرفي من خلال¹:

¹ فاطمة الزهراء نوي، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 140.

✓ تم تسوية البنوك بمقتضى المادة(11) من قانون 12/86 ومتابعة القروض الممنوحة لضمان استخدامها وتقليل من خطر استردادها؛

✓ بمقتضى المادة (19) من نفس القانون استعاد البنك المركزي صلاحياته، فيما يخص تطبيق السياسة النقدية وتسيير أدواتها؛

✓ فيما يخص العاقبة بين البنك المركزي والخزينة فقد نصت المادة(26) منه على ضرورة تحديد القروض الممنوحة للخزينة تبعا للمخطط الوطني للقرض.

ويمكن إنجاز أهم المبادئ والقواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي:

✓ تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات ذلك؛

✓ استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك البنوك وأوكل له دور أكثر فعالية واتساعا ضمن النظام النقدي والمالي؛

✓ استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد مدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض وكيفية استرجاعها والحد من مخاطرها؛

✓ إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي وهيئات استشارية أخرى.

الفرع الثاني: قانون 1988 الخاص باستقلالية البنوك والمؤسسات المالية

إن مضمون قانون 1988 هو إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات كما يمكن استنتاج جملة من العناصر الأساسية التي جاء بها هذا القانون والتي تتمثل فيما يلي¹:

✓ اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع للقواعد التجارية، ويجب أن يبنى نشاطه على مبدأ الربحية والمردودية؛

¹ عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص209،

✓ يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه، ويمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب الديون الخارجية؛

✓ تم تدعيم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية أي الدور الذي استعاده من خلال قانون 1986، وذلك بعدم تمويل الخزينة العمومية دون ضوابط، والتحكم أكثر في شؤون النقد والائتمان.

ورغم كل هذه القوانين إلا أن النظام المصرفي الجزائري لم يعرف إصلاحا جذريا إلا عام 1990 بإصدار قانون النقد والقرض، والذي جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريعات المصرفية المعمول بها في البلدان الأخرى، والت يمهّد بإنشاء السوق النقدية في الجزائر في 18 يونيو 189، والتي فتحت المجال للمؤسسات المالية غير المصرفية للتدخل في السوق بصفتها مقرضة، كما سمحت هذه العملية بعد أن كانت حكرا على الخزينة العمومية للبنك المركزي بمراقبة هذا السوق وذلك باستعمال أسعار للخصم تفوق أسعار الفائدة.

المطلب الثالث: قانون النقد والقرض 1990

يعتبر قانون النقد والقرض من الأهمية بمكان حيث قام بتنظيم النظام المصرفي واليوق المصرفية وهذا وما سوف نوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم قانون النقد والقرض وأهدافه

يعد الإصلاح الجديد من أبرز التحولات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية، والذي يعكس التوجه الجذري والفعلي نحو اقتصاد السوق تماشيا والتشريعات المصرفية للدول المتقدمة، وعلى إثره صدور قانون النقد والقرض (90-10) في 14 أبريل 1990 ليكون مكملا للقوانين 1988، 1986، ومنظما للمهام المصرفية، بحيث تضمن أفكارا جديدة فيما يتعلق بالتنظيم البنكي وأداءه¹.

ويمكن ايجاز أهداف هذا القانون في ما يلي²:

✓ تحرير القطاع المصرفي من التدخلات الادارية ومنح البنوك استقلاليتهها، وابعاد الخزينة العمومية عن نظام القرض، فلم تعد بعد الآن ملزمة بمكانيزمات منح القروض التي أصبحت موكلة للجهاز المصرفي فقط؛

¹ قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 14 أبريل 1990، العدد 16، ص

² محمد طرشي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

- ✓ إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق وإعادة تأسيس مائة مؤسسات الدولة والبنوك؛
- ✓ رد الاعتبار للبنك المركزي في ما يتعلق بتسيير النقد، حيث يمنح هذا القانون صلاحيات واسعة لبنك الجزائر، كإصدار النقود، المحافظة على استقرار قيمتها، تنظيم تداولها، ضبط سوق الصرف، الدخول في السوق النقدية والمشاركة عن طريق التفاوض في العقود الخارجية، وتتصدر هذه الصلاحيات وظيفة الرقابة النقدية ، فيضع السياسة الملائمة لها ويشرف على تطبيقها؛
- ✓ تدعيم امتياز اصدار النقد بصفة محضة لفائدة البنك المركزي؛
- ✓ تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ التطهير المالي للمؤسسات القطاع العمومي؛
- ✓ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميدان القرض والنقد؛
- ✓ إقامة نظام مصرفي متطور وقادر على ممارسة المهنة المصرفية بشكل يضمن تحقيق تراكم رأس المال وتوجيه مصادر التمويل؛
- ✓ توسيع شبكة البنوك التجارية؛
- ✓ تدعيم استقرار النظام المالي بسن مجموعة من القواعد الاحترازية التي تساير التوجهات العالمية وتضمن الانفتاح السليم على العالم.

الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد والقرض

إن أهم المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض 90-10 هي¹:

1- الفصل بن الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

حيث قبل هذا القانون كان النظام قائم على التخطيط المركزي للاقتصاد أين يتم اتخاذ القرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعاً لذلك لم تكم هناك أهداف نقدية بحتة بل ان الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، غير ان هذا الوضع ألغي بعد ما تم اسناد اتخاذ القارات النقدية للسلطة النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها ويهدف هذا المبدأ الى:

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص: 196-198.

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

- ✓ استعادة البنك المركزي لدوره في قمة الجهاز المصرفي؛
- ✓ استعادة الدينار الجزائري لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والخاصة؛
- ✓ تحريك السوق النقدية وتنشيطها وأخذ السياسة النقدية لمكانها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي؛
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك؛
- ✓ إيجاد الوضع الملائم لمنح القروض، والذي يقوم على شروط تمييزية على حساب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة؛

2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

لم تعد الخزينة حرة في عملية اللجوء الى الاقتراض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء الى البنك المركزي، بل أضحي تمويل الخزينة قائما على بعض القواعد وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

3- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض

أبعد قانون النقد والقرض الخزينة على منح القروض وبقي دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات المخططة من طرف الدولة، وأصبح القطاع المصرفي هو المسؤول عن منح القروض ويسمح هذا المبدأ ببلوغ الأهداف التالية:

- ✓ تقليص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- ✓ استعادة البنوك لوظائفها التقليدية والمتمثلة في منح القروض؛
- ✓ أصبح توزيع القروض لا يخضع الى قواعد إدارية بل يتركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

4- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

جاء قانون النقد والقرض ليلغي التعدد في مراكز السلطة النقدية وتنصيب مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية تتميز ب:

- ✓ وحيدة لضمان انسجام السياسة النقدية؛
- ✓ مستقلة، لضمان تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

✓ وموجودة في الدائرة النقدية لضمان التحكم في ادارة النقد وتفاذي التناقضات بين الأهداف النقدية.

5- وضع نظام بنكي على مستويين

نتج عن صدور قانون النقد والقرض تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، حيث أصبح البنك المركزي فيه بنك البنوك وله كل الصلاحيات في تسيير النقد والائتمان والرقابة في ظل استقلالية تامة، ويمارس بنك الجزائر هذه المهام من خلال مجلس النقد والقرض وكذا اللجنة المصرفية التي تقوم بالمهمة الرقابية، ثم لجنة مركزية المخاطر وعوارض الدفع، أما فيما يخص البنوك التجارية فقد تجددت مهامها وكفاءتها وتم توسعتها، لتتماشى مع النهج الجديد من الإصلاح مع إحداث نوع من الرقابة عليها لحماية زبائنهم، حيث تم إدخال نسب المخاطرة في التعامل واستخدام ضمانات كضمانات الرهن¹.

6- إصلاح السياسة النقدية

قبل صدور هذا القانون لا يمكن الحديث عن سياسة نقدية في الجزائر كونها اشتملت على تناقضات تميزت ب:

✓ تداول نقدي كبير خارج الجهاز المصرفي؛

✓ ضعف في تعبئة الادخار؛

✓ عجز هيكل في سيولة الجهاز المصرفي؛

✓ عدم قابلية تحويل الدينار الجزائري.

المطلب الرابع: الاصلاحات المصرفية خلال الفترة (1990-2016)

منذ مطلع التسعينات مع موازاة الاصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، يمكن القول أنه تم إنجاز الكثير في مجال تنظيم وتحديث الجهاز المصرفي، لاسيما بالنسبة لاحترام معايير السلامة والحذر، الأمر الذي أدى الى تطوير القطاع المصرفي، بدورها تحملت البنوك الحكومية حصة كبيرة من المسؤولية طول الفترة الانتقالية للاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، وهكذا دخلت المصارف الجزائرية في مرحلة الانفتاح والتنوع المهني و تعدد الخدمات وإثراء الساحة المصرفية الجزائرية ببنوك خاصة محلية وأجنبية².

¹ فايزة لعرف، مرجع سبق ذكره، ص ص159-160.

² محمد سحنون، اصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وأفاق مستقبليةن الملتقى الوطني الالحوال المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وأفاق مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة،، جامعة جيجل،الجزائر، يومي 6-07 جوان2005، ص ص13،14.

وبعد قانون النقد والقرض جاءت مجموعة من الانظمة والإجراءات منها النظام رقم 90-01 المؤرخ في 04 جوان 1990 المتعلق برأسمال البنوك والمؤسسات المالية، والذي حدد قيمة الحد الأدنى لرأس المال 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك، و100 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية، والأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالاعتماد الايجاري، حيث تطرق الى التكييف القانوني لعقد الاعتماد الايجاري، وكذلك حقوق والتزامات المتعاقدين¹، كما تم تطبيق مجموعة من التدابير والإجراءات منها سياسة السوق المفتوحة وثبات معدل الخصم، ونظام الاجراءات الوقائية خاصة على مستوى الأموال الخاصة وتصنيف الحقوق والمؤونات، وكذا توزيع المخاطر، سياسة انتقائية لإعادة التمويل.

تم تعديل قانون النقد والقرض سنة 2001 حيث قامت السلطات المختصة إثر وجود عدد من النقائص في التطبيق العلمي لقانون النقد والقرض 90-10، باجراء عدد من التعديلات عليه تمثلت في إصدار الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، إلا ان مواد الامر 01-01 لم تحتوي على تعديلات جوهرية، غنما على تقليل استقلالية بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية، ويظهر جليا أن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض من خلال الأمر 01-01 هدفت الى تقسيم مجلس النقد والقرض الى جهازين هما²:

✓ مجلس الادارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون بنك الجزائر ضمن الحدود المنصوص عليها قانونا؛

✓ مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء السلطة النقدية، والتخلي عنه كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

مما سبق نستخلص أن مع قانون النقد والقرض ظهرت أفكار لاعادة إصلاح المنظومة المصرفية، فعمل على نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي، كما تدعمت وفقه القوانين المنظمة لعمل الجهاز المصرفي.

الفرع الأول: تعديل قانون النقد والقرض في ظل أزمة البنوك الخاصة 2003

من التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض³:

¹ عادل زقير، مرجع سبق ذكره، ص ص213،212.

² محمد إلفي، مرجع سبق ذكره، ص ص198،197.

³ بشير بن عيشي، عبد الله غانم، المنظومة المصرفية عبر الاصلاحات الاقتصادية-انجازات وتحديات، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6 و07 جوان 2005، ص05.

- ✓ **الامر رقم 11-03**: الصادر في 16 أوت 2003 والذي يؤكد سلطة البنك المركزي النقدية وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية، حيث انه أضاف شخصان تابعان لوزارة المالية معينان من رئاسة الجمهورية من أجل تدعيم الرقابة ولقد دعم هذا الامر شروط إنشاء ومراقبة البنوك والمؤسسات المالية.
- ✓ **القانون 01-04**: الصادر في 04 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، فقانون المالية لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك بـ 500 مليون دج وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية، أما بصدور هذا القانون أصبح على البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر أن تمتلك عند تأسيسها رأس مال محرر كلياً ونقداً يساوي على الأقل 2.5 مليار دج بالنسبة للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية.
- ✓ **القانون رقم 02-04**: الصادر في 04 مارس 2004 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي القانوني لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة تتراوح معدل الاحتياطي الاجباري بين 0% و 15% كحد أقصى.
- ✓ **القانون 03-04**: الصادر في 04 مارس 2004 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية بهدف تعويض المودعين في حالة عدم امكانية الحصول على الودائع من بنوكهم، يودع هذا الضمان لدى بنك الجزائر وتقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى "شركة ضمان الودائع البنكية"، تساهم فيه بحصص متساوية، وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لندوق ضمان الودائع المصرفية تقدر بمعدل سنوي 1% حسب المنظمة العالمية للتجارة من المبلغ الاجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية، يتم اللجوء الى استعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين أي عند التوقف عن الدفع من طرف البنك، بحيث يخطر المودع بذلك ليقوم بالتوجه الى صندوق ضمان الودائع المصرفية بالوثائق اللازمة والتعويض يكون بالعملة الوطنية فقط.
- بالإضافة الى مجموعة من الأوامر والأنظمة التي نظمت العمل المصرفي نذكر أهمها فيما يلي:
- ✓ **الأمر 04-10**: الصادر في 10 أوت 2010، حيث كان يهدف أساساً الى تدعيم نشاط البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية الوطنية، الى جانب تحسين قدرته في الرقابة على نشاط البنوك الخاصة الأجنبية ومن أهم العناصر التي جاء بها¹:

¹ الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق ل 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 11-03 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الجزائر، 2010، ص ص: 11-13.

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

- ✓ ضرورة عمل بنك الجزائر على استقرار الأسعار وتوفير الشروط في ميدان النقد والقروض والصرف والسهر على الاستقرار النقدي والمالي؛
- ✓ التأكد من سلامة وملائمة وسائل الدفع الخاصة بالبنوك، ورفض تلك التي لا تتوفر فيها شروط السلامة؛
- ✓ إن أي مساهمة خارجية في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري لا يمكن ان تكون إلا في اطار شراكة، تمثل المساهمة الوطنية المقيمة ب51% على الأقل من رأس مال الشركة، المساهمة الوطنية المقيمة يمكن أن تكون من قبل عدة شركاء وطنيين مقيمين؛
- ✓ إمتلاك الدولة سهم نوعي في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الخاصة يخول لها الحق في ان تمثل في اجهزة الشركة دون الحق في التصويت؛
- ✓ إن أي تعديل في القانون الأساسي لأي بنك او مؤسسة مالية يجب ان يكون بترخيص من محافظ البنك المركزي؛
- ✓ يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الانخراط في مركزية الاخطار وتزويدها بأسماء المستفيدين من القروض، وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة، مبالغ القروض غي المسددة، والضمانات المعطاة لكل قرض؛
- ✓ تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع، يهدف الى التأكد من مدى التحكم في نشاطاتها والاستعمال الفعال لمواردها، صحة المعلومات المالية، السير الحسن للمسارات، والأخذ بعين الاعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك مخاطر العملة.
- ✓ **النظام رقم 01-13: الصادر في 08 أفريل 2013، والذي يهدف الى¹:**
- ✓ تحديد القواعد العمة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية؛
- ✓ امكانية أن تقترح البنوك والمؤسسات المالية على زبائنها منتجات إيدخار وقروض جديدة؛
- ✓ يتعين إخضاع كل منتج جيد في السوق الى ترخيص مسبق بمنحه بنك الجزائر؛
- ✓ يتعين على البنوك والمؤسسات المالية أن تبلغ زبائنها بالشروط البنكية التي يقصد بها العملات والمكافآت على العمليات المصرفية، كما يتعين عليها أن تطلعهم كذلك بشروط استعمال الحسابات المفتوحة وأسعر الخدمات المختلفة التي تسمح بها وكذلك الالتزامات المتبادلة بين البنك والزبون؛

¹ نظام رقم 01-13 المؤرخ في 26 جمادي الاول عام 1434 الموافق ل 08 أفريل سنة 2013، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية الكبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة 50، العدد29، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2013، ص 41.

✓ أوضح نسب الفائدة الدائنة والمدينة التي يتم تحديدها من قبل البنوك والمؤسسات المالية بكل حرية ولا يمكن في كل الحالات أن تتعدى نسب الفائدة الفعلية الاجمالية على القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية ؛

✓ يتعين على البنوك أن تقدم مجانا الخدمات المصرفية القاعدية: فتح واقفال الحسابات بالدينار، منح دفتر الشيكات، منح دفتر الادخار، عمليات الدفع وعمليات السحب نقدا لدى الشباك، اعداد وارسال كشف الحساب لكل ثلا أشهر الى الزبون، عملية تحويل من حساب الى حساب على مستوى نفس البنك.

✓ **النظام رقم 01-14: المؤرخ في 16 فيفيري 2014**، المتضمن نسب الملائة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي جاء توافقا مع مقررات لجنة بازل فيما يخص تطبيق معايير كفاية رأسمال البنوك فقد ألزم البنك الجزائر جميع البنوك والمؤسسات المالية التي تمارس نشاطها في الجزائر باحترام بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع معدل حد ادنى للملائة قدره 9.5% بين معامل أموالها الخاصة القانونية من جهة ومجموع مخاطر القرض ومخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى، وذلك ابتداء من 01 أكتوبر 2014، ويشترط ان تغطي الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر الائتمان التشغيل والسوق بواقع 7% على الأق، وتشكل البنوك والمؤسسات المالية محفظة أمان تتكون من اموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة، وكذلك تصرح البنوك والمؤسسات المالية كل ثلاث أشهر للجنة المصرفية وبنك الجزائر بالنسب المذكورة أعلاه¹.

¹ عادل زقير، مرجع سبق ذكره، ص 225.

المبحث الثاني: هيكل النظام المصرفي الجزائري وتطور اداءه

يتناول هذا المبحث بنية الجهاز المصرفي الجزائري من خلال توضيح مجموعة من المؤشرات على غرار عدد الوكالات والكثافة المصرفية بالإضافة الى عدد الحسابات المفتوحة، وكذا أصول القطاع المصرفي كما نتطرق الى هيكله كل من الودائع والقروض على أساس تقسيمهما الى قطاع عام وخاص، ذلك لمعرفة مدى سيطرة القطاع العام على كل من حجم القروض والودائع.

ولهذا قسمنا هذا المبحث الى العناصر التالية:

- المطلب الاول: بنية الجهاز المصرفي؛
- المطلب الثاني: هيكل الودائع في النظام المصرفي الجزائري؛
- المطلب الثالث: هيكل القروض في النظام المصرفي الجزائري؛
- المطلب الرابع: صلابة القطاع المصرفي الجزائري.

المطلب الأول: بنية الجهاز المصرفي

الفرع الأول: هيكل الجهاز المصرفي

في نهاية 2016، بقي النظام المصرفي يتشكل من 29 مصرفا ومؤسسة مالية، تقع مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة منها¹:

- ✓ ستة مصارف عمومية من بينها صندوق التوفير؛
- ✓ أربعة عشر مصرفا خاص، برؤوس أموال أجنبية، من بينهم مصرفا واحدا برؤوس أموال مختلطة؛
- ✓ ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين عموميتين؛
- ✓ خمسة (05) شركات تأجير، من بينها ثلاثة (03) عمومية؛
- ✓ تعاقدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 81. على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

الفرع الثاني: تطور الكثافة المصرفية

يمثل الجدول التالي عدد الوكالات المصرفية على التراب الوطني، وكذا الكثافة المصرفية:

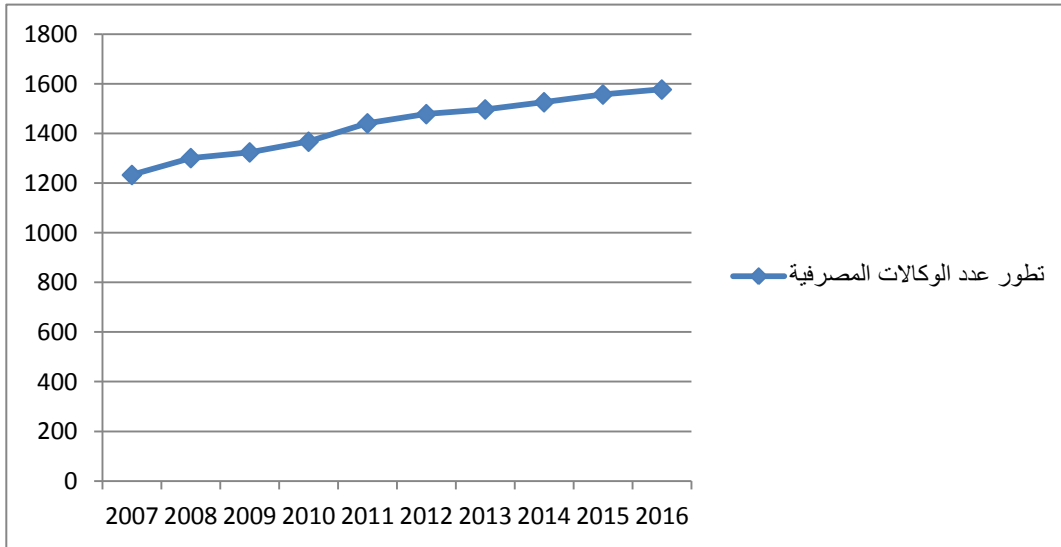
الجدول رقم 01: عدد الوكالات والكثافة المصرفية خلال الفترة 2007-2016

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الوكالات	1233	1301	1324	1367	1441	1478	1497	1526	1557	1577
الكثافة المصرفية	25700	26400	26700	26300	25500	25370	25500	25630	25660	25900

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2015، 2016.

ولتوضيح أكثر نستطيع تمثيل الجدول بالمنحنى التالي:

الشكل رقم 12: منحنى بياني يمثل تطور عدد الوكالات المصرفية خلال الفترة 2007-2016



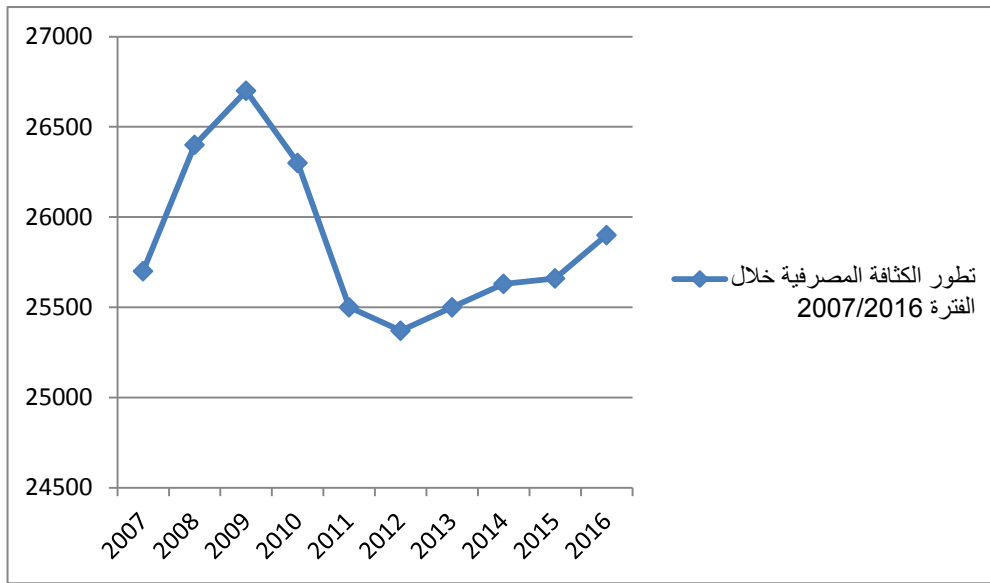
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 01.

يلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أن عدد الوكالات المصرفية في زيادة مستمرة، وتبقى البنوك العمومية تواصل هيمنتها من خلال أهمية وكالاتها المنتشرة عبر التراب الوطني، في حين تبقى شبكات وكالات المصارف الخاصة محدودة على الرغم من زيادتها خلال السنوات الأخيرة.

حيث بلغ عدد وكالات المصارف العمومية 1057 وكالة سنة 2008، مقابل 244 وكالة للمصارف الخاصة، وفي 2010 بلغت 1077 وكالة و288 وكالة للبنوك الخاصة، وفي 2011 بلغت الوكالات العمومية 1083 مقابل 274 للبنوك الخاصة وفي 2012 بلغت وكالات المصارف العمومية 1091 في حين وكالات المصارف الخاصة بلغ 301، وفي 2014 بلغ وكالات التابعة للمصارف العمومية 1113 في مقابل 325 وكالة للمؤسسات المصرفية الخاصة، وفي سنة 2015 بلغ وكالات المؤسسات المصرفية العمومية 1123 وكالة و 346 وكالة للمصارف الخاصة وأخيرا وفي 2016 بلغ عدد الوكالات التابعة للمصارف العامة 1134 وكالة مقابل 355 وكالة للمؤسسات الخاصة¹.

كما يمكن رسم المنحنى الممثل للكثافة المصرفية على النحو التالي:

الشكل رقم 13: منحنى بياني يمثل تطور الكثافة المصرفية خلال الفترة 2007-2016



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 01.

كما نلاحظ من الجدول والمنحنى أن الكثافة المصرفية كانت في ارتفاع مستمر الى غاية 2010 أين انخفضت في سنة 2011 وواصلت الانخفاض في 2012 إلا أنها عاودت الارتفاع في سنة 2013 الى غاية 2016 لكن بوتيرة ضعيفة جدا.

¹ بنك الجزائر، التقارير السنوية 2008،2011،2012،2015،2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

الفرع الثالث: عدد الحسابات المفتوحة

يمثل الجدول التالي تطور عدد الحسابات المفتوحة من قبل البنوك بالإضافة إلى مراكز الصكوك البريدية:

الجدول رقم 02: عدد الحسابات المفتوحة من طرف المصارف لصالح العملاء المودعين خلال الفترة 2016-2008

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الحسابات المفتوحة	1.7	-	2.5	2.6	2.6	-	2.91	2.93	2.95

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنوات 2008،2011،2012،2015،2016

إن مستوى الصيرفة منظورا إليه من وجهة نظر عدد الحسابات المفتوحة من طرف المصارف لصالح الزبائن المودعين (بالدينار والعملة الصعبة)¹ ومن طرف مراكز الصكوك البريدية يقدر بحوالي 1.7 حساب لكل شخص في سن العمل في 2008، وهي في زيادة مستمرة إلى غاية إلى 2016 حيث بلغت 2.95 حساب لكل شخص في سن العمل.

الفرع الرابع: تطور أصول القطاع المصرفي

يمثل الجدول التالي نسبة أصول القطاع المصرفي إلى الناتج الداخلي:

الجدول رقم 03: نسبة إجمالي أصول القطاع المصرفي إلى إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة 2010-2016

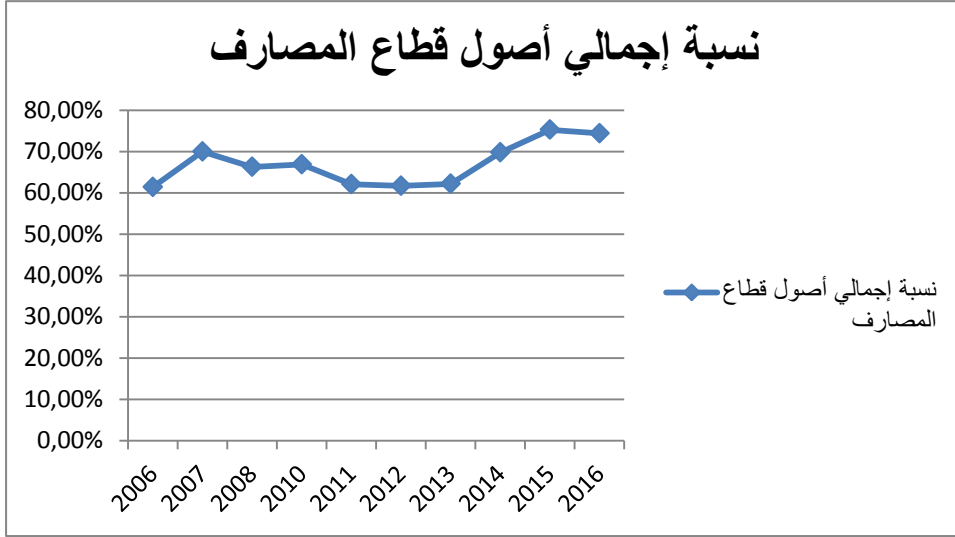
السنة	2006	2007	2008	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة إجمالي أصول قطاع المصارف	61.4%	70%	66.3%	66.9%	62.1%	61.7%	62.2%	69.8%	75.3%	74.4%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2012،2015،2016.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 118. على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

ويوضح المنحنى هذا التطور بشكل أدق على النحو التالي:

الشكل رقم 14: منحنى بياني يمثل تطور نسبة إجمالي أصول القطاع المصرفي خلال الفترة 2006-2016



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 03.

تتمثل نسبة إجمالي أصول قطاع المصارف (المصارف، المؤسسات المالية) في أصول المصارف الى إجمالي الناتج الداخلي، ويلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة ارتفعت من 61.4% سنة 2006 الى 70% سنة 2007 إلا أنها عاودت الهبوط سنة 2008 حيث بلغت 66.3%، غير أنها ارتفعت سنة 2010 وبلغت 66.8% وانخفضت سنة 2011 لتصل الى 62.6% و 61.7 سنة 2012، ويرجع هذا النقص في النسبة الى الزيادة في إجمالي الناتج الداخلي لقطاع المحروقات بالأسعار الجارية أكثر من تلك المتعلقة بأصول القطاع المصرفي¹، إلا أنها عاودت الصعود في السنوات الأخيرة حيث بلغت 74.4% سنة 2016.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 105. على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

الفرع الخامس: أصول المؤسسات المالية

يمثل الجدول التالي اجمالي الأصول للمؤسسات المالية وكذا حجم القروض الموزعة:

الجدول رقم 04: اجمالي أصول المؤسسات المالية والقروض الموزعة خلال الفترة 2010-2016

مليار دينار

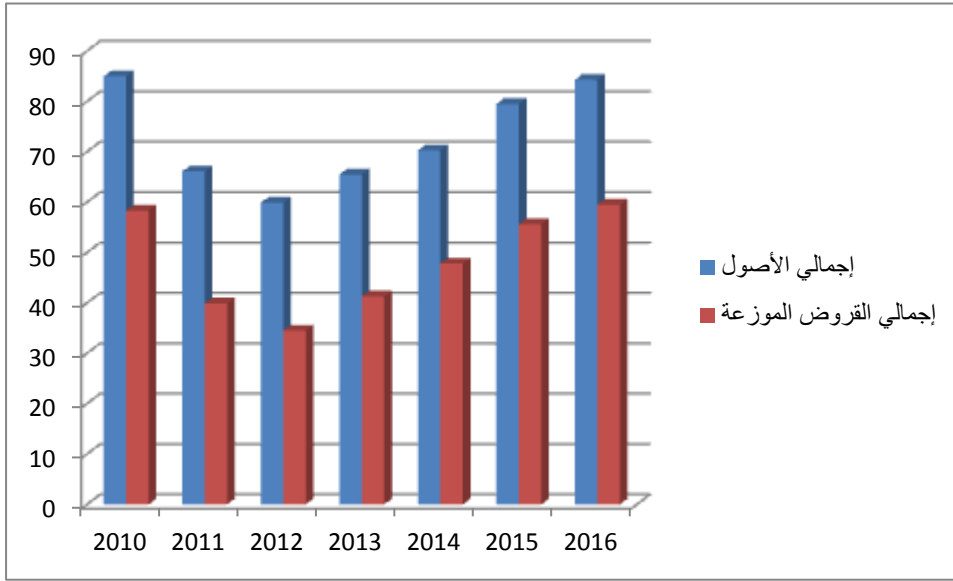
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي أصول المؤسسات المالية	85	66.1	59.9	65.5	70.3	79.5	84.7
القروض الموزعة	58.3	39.9	34.5	41.3	47.8	55.6	59.5

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،

لسنوات 2012،2014،2015،2016.

الشكل رقم 15: أعمدة بيانية تمثل تطور اجمالي الأصول والقروض الموزعة للمؤسسات المالية خلال

الفترة 2010-2016



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 04.

يلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن نشاط المؤسسات المالية ضعيفا ويشهد على ذلك تطور اجمالي أصولها ويعود هذا الانخفاض في نشاط توزيع القروض الى مواردها المحدودة، بالنظر الى صعوبات اقتراض مبالغ عالية في السوق النقدية بين المصارف، أين تستمر وضعية فائض السيولة¹، بالإضافة الى كون نشاطهم لا يتضمن جمع الودائع من طرف الجمهور². كما تفسر الظروف النقدية المواتية والعرض المتزايد للسكنات الارتفاع في القروض الرهنية المقدمة

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 124. على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 108. على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

من طرف المصارف بين 2006 و2016. لكن، بسبب فائض السيولة لم تكن زيادة القروض الرهنية متبوعة بزيادة في اعادة تمويلها لدى المؤسسة المالية المفوضة¹.

المطلب الثاني: هيكل الودائع في النظام المصرفي الجزائري

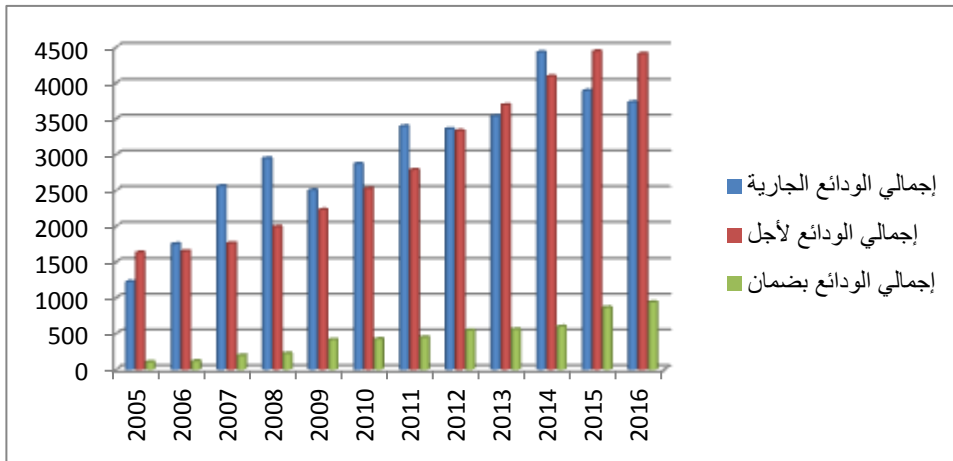
بناء على المادة 11 من قانون النقد والقرض 90-10 تعتبر وديعة" أموالا متلقاة من الجمهور، تلك التي يتم تلقيها من الغير، ولاسيما بشكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتهما إلا أنه لا تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور بمفهوم هذا القانون:

- ✓ الأموال المتلقاة والمتبقية في الحساب والعائدة لمساهمين يملكون على الأقل 5% من رأس المال، ولأعضاء مجلس الإدارة وللمديرين؛
- ✓ الأموال الناتجة عن قروض المساهمة.²

الفرع الأول: توزيع الودائع على البنوك العمومية والخاصة

يبين الشكل التالي هيكل الودائع في البنوك الجزائرية وحصّة كل من البنوك العمومية والخاصة، كما تم تقسيم الودائع الى الودائع الجارية والودائع لأجل:

الشكل رقم 16: تطور إجمالي الودائع الجارية ولأجل وبضمان خلال الفترة 2005-2016



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات الملحق رقم 02.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² عبد الرزاق حبار، مرجع سبق ذكره، ص 97.

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

يلاحظ من خلال الملحق رقم 02 والشكل السابق زيادة مستمرة في حجم الودائع، كما يلاحظ أن حجم الودائع بضمنان تعبر ضعيفة جدا مقارنة بالودائع تحت الطلب والودائع لأجل، كما بين أن الودائع تحت الطلب كانت دوما أكبر من الودائع لأجل خلال الفترة 2006-2014، إلا أنه في 2015 أبحث الودائع لأجل (4443.4 مليار دينار) تفوق الودائع الجارية (3981.7 مليار دينار)، وكما هو الحال لسنة 2016 حيث بلغت الودائع لأجل (4409.3) والودائع الجارية (3732.2) مع تراجع حجم الودائع الاجمالي لهذه السنة.

كما نلاحظ سيطرة المصارف العمومية على حجم الودائع سواء كانت تحت الطلب أو لأجل والودائع لضمنان مقارنة بالمصارف الخاصة وهذا ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم 05: حصة البنوك العمومية والخاصة من مجمل الودائع خلال الفترة 2005-2016

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حصة البنوك العمومية	93.3%	92.9%	93.1%	92.2%	90.0%	89.8%	89.1%	87.1%	86.6%	87.7%	88.3%	87.1%
حصة البنوك الخاصة	6.7%	7.1%	6.9%	7.8%	10.0%	10.2%	10.9%	12.9%	13.4%	12.3%	11.7%	12.9%

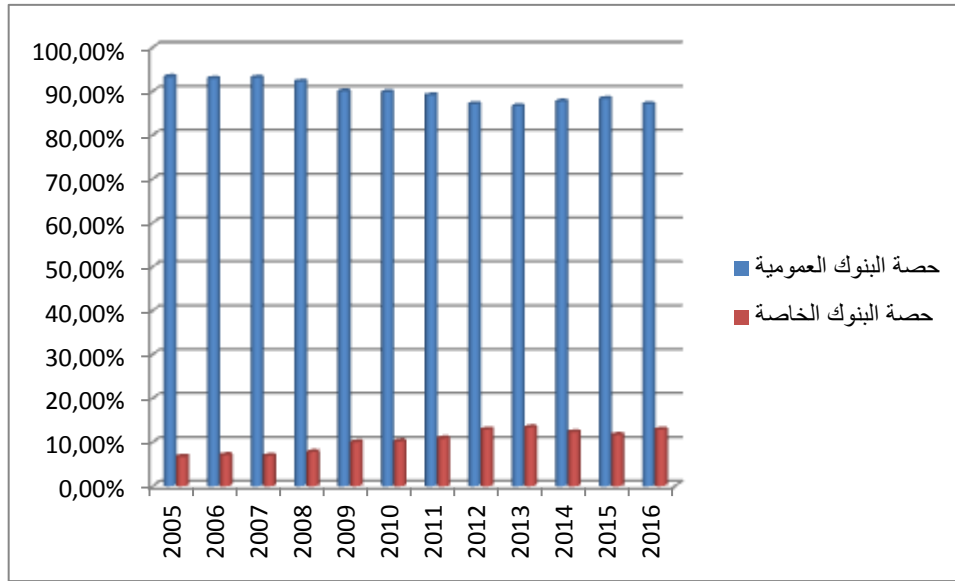
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2008،2012،2016.

يلاحظ تطور حصة البنوك الخاصة من قيمة الودائع مجمعة إلا أنها لا ترقى الى المستوى المطلوب مقارنة بالهيمنة للبنوك العمومية، حيث أن البنوك الخاصة مجتمعة تمثل 12.9% من الودائع في أعلى مستوياتها، ويرجع ذلك الى أن قطاع المحروقات ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية لا يزال يهيمن على الاقتصاد الوطني وبالتالي فان الودائع التي يقوم بتجميعها هذا القطاع ستعود بالدرجة الأولى الى البنوك العمومية، أما السبب الثاني فيتعلق بثقة الجمهور بالبنوك الخاصة، خاصة بعد أزمة البنوك الخاصة¹.

وهذا ما يوضحة الشكل بصورة واضحة:

¹ عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، جامعة الشلف، 2013، ص 55.

الشكل رقم 17: تطور حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع المتلقاة خلال الفترة 2016-2005.



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على البيانات السابقة للجدول رقم 05.

الفرع الثاني: توزيع الودائع حسب القطاعات

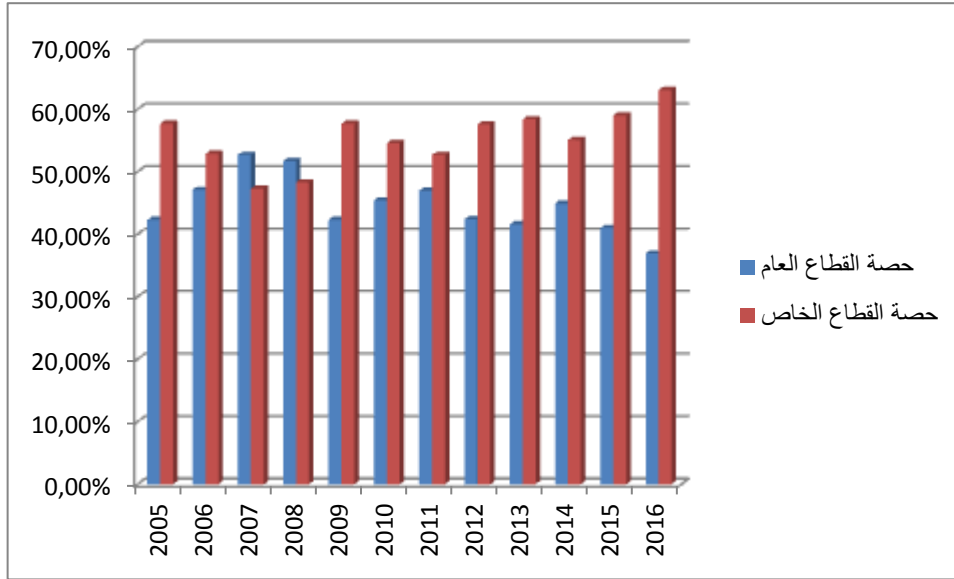
يمثل الجدول والشكل التاليين حصة كل من القطاع الخام والخام من الودائع مجتمعة:

الجدول رقم 06: توزيع الودائع حسب القطاع العمومي والخاص خلال الفترة 2016-2005

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حصة القطاع العام (%)	42.3	47.1	52.7	51.7	42.3	45.4	47.0	42.4	41.6	44.9	41.0	36.9
حصة القطاع الخاص (%)	57.7	52.9	47.3	48.3	57.7	54.6	52.7	57.6	58.4	55.1	59.0	63.1

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2008، 2012، 2016.

الشكل رقم 18: حصة القطاع العام والخاص من إجمالي الودائع خلال الفترة 2005-2016.



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 06.

انتقلت حصة الودائع الملتقطة من طرف المصارف لدى المؤسسات الخاصة و الأسر، التي كانت تمثل 52.9% في نهاية 2006 و 47.3% في نهاية 2007، الى 48.3% في 2008، بينما توجد حصة ودائع القطاع العمومي، التي كانت تمثل 47.1% في نهاية 2006 و 52.7% في نهاية 2007، في حالة انخفاض سنة 2008، حيث يعود هذا الانخفاض الطفيف في الحصة النسبية لودائع القطاع العمومي الى التباطؤ القوي في ودائع قطاع المحروقات.

يلاحظ انخفاض الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي -6.5% مقابل ارتفاع قدره 21.2% سنة 2011، وهذا مقارنة بارتفاع ودائع المؤسسات الخاصة 16.9% مقابل 12% في سنة 2011، مما ادى الى ارتفاع حصة الودائع المجمعة من طرف المصارف لدى القطاع الخاص في اجمالي الودائع، حيث انتقلت من 54.6% سنة 2010 الى 57.6% سنة 2012.

رغم الزيادة بنسبة 25.3% في الودائع المجمعة لدى القطاع العمومي سنة 2014، انخفضت ب 8.9% سنة 2015 و واصلت الانخفاض لتصل 36.9% سنة 2016، عكس ذلك عرفت الودائع المجمعة لدى القطاع الاقتصادي الخاص زيادة طفيفة جدا، قدرها 07% مقابل 1.4% في 2015 و 10.9% في 2014.

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

الفرع الثالث: الميل الحدي، الميل المتوسط والمرونة الدخلية للودائع المصرفية

يمثل الجدول و الشكل التاليين تطور الميل المتوسط والميل الحدي والمرونة الدخلية للودائع المصرفية خلال الفترة 2005-2016 على النحو التالي:

الجدول رقم 07: قياس الميل الحدي، المتوسط والمرونة الدخلية للودائع المصرفية خلال الفترة 2005-2016.

السنة	إجمالي الودائع	الناتج المحلي الخام	الميل المتوسط لإجمالي الودائع	الميل الحدي	المرونة الدخلية للودائع المصرفية
2005	2960,6	7563.6	0,39		
2006	3516,5	8520.6	0,41	0,58	1,41
2007	4517,3	9306.2	0,49	1,27	2,62
2008	5161,8	10993.8	0,47	0,38	0,81
2009	4,5146	9968.0	0,52	0,02	0,03
2010	1,5819	11991.6	0,49	0,33	0,69
2011	0,6733	14519.8	0,46	0,36	0,78
2012	8,7235	15843.0	0,46	0,38	0,83
2013	4,7787	16650.2	0,47	0,68	1,46
2014	5,9117	17242.5	0,53	2,25	4,25
2015	7,9200	16591.9	0,55	0,13-	0,23-
2016	9,9079	17406.8	0,52	-0,15	0,28-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي،

2008،2012،2015،2016.

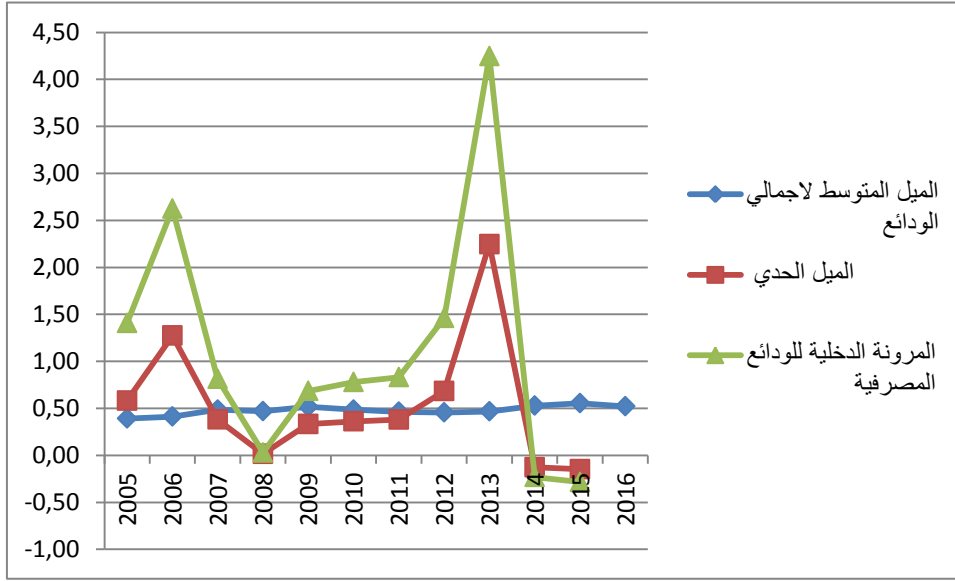
حيث يتم حساب الميل المتوسط والميل الحدي للودائع والمرونة الدخلية للودائع على النحو التالي:

✓ الميل المتوسط = إجمالي الودائع / الناتج المحلي الخام؛

✓ الميل الحدي للودائع = التغير في الودائع / التغير في الناتج المحلي الخام؛

✓ المرونة الدخلية للودائع المصرفية = (التغير في الودائع / الودائع) / (التغير في الناتج المحلي الخام / الناتج المحلي الخام).

الشكل رقم 19: منحني بياني يمثل الميل الحدي، المتوسط والمرونة الدخلية خلال الفترة 2005-2016.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 07.

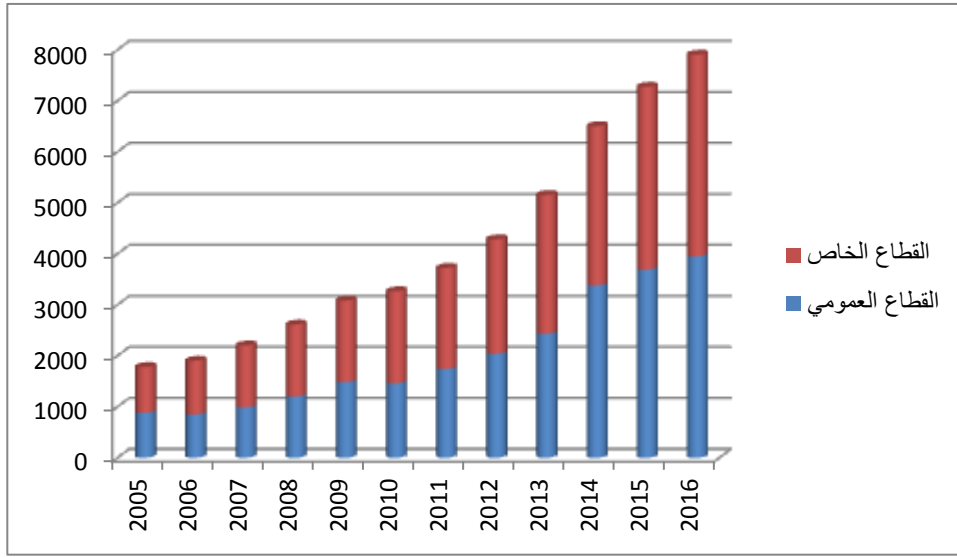
المطلب الثالث: هيكل القروض في النظام المصرفي الجزائري

تعد القروض من بين ادوات التمويل المهمة في أي اقتصاد على مستوى العالم وسوف نعرض في هذا المطلب أهمية وتطور حجم القروض على مستوى النظام المصرفي الجزائري.

الفرع الأول: القروض الممنوحة

يعرض الشكل التالي بيانات نشاط القروض للاقتصاد خلال الفترة 2005-2016 (خارج المستحقات المعاد شرائها من طرف الخزينة):

الشكل رقم 20: أعمدة بيانية تمثل حجم القروض الممنوحة للقطاع العام والخاص خلال الفترة 2016-2005



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الملحق رقم 03.

نلاحظ من خلال الملحق رقم 03 و المنحنى نموا متواصلا في القروض الموزعة من طرف المصارف خلال فترة الدراسة، حيث أن الزيادة في القروض الموجهة للقطاع الخاص أكبر منها في القروض الموجهة للقطاع العام، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

بعد طرح الديون غير الناجعة المعاد شرائها، تصل الزيادة في القروض المصرفية في 2008 الى 18.6% مقابل 15.7% في 2007، وزادت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 16.2% مقابل 15% في 2007، بينما زادت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 21.5% مقابل 16.6% في 2007، وانتقلت حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 55.1% في 2007 الى 54% في 2008¹.

بلغ ارتفاع قروض المصارف بما في ذلك المستحقات المعاد شرائها من طرف الخزينة العمومية 17.1% مقابل 20.0% في سنة 2011 و 15.6% في 2010، وبلغ ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع العمومي (ادماج قيمة إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة من طرف الخزينة العمومية) نسبة 21.2% مقابل 27.8" سنة 2011،

¹ بنك الجزائر التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر 2008، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

كما ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 13.2% والقروض الممنوحة للقطاع العمومي 17.7% صافية من اعادة شراء الاستحقاقات¹

بلغ مجموع قروض المصارف 5154.5 مليار دج في نهاية 2013 وهو ما يوافق ارتفاع للقروض بواقع 20.3% مقابل 16.8% في 2012، و 20% في 2011 بما في ذلك الاستحقاقات المعاد شرائها من طرف الخزينة العمومية في 2011 و 2012، وبلغ نمو القروض الممنوحة للقطاع العمومي 19.3% مقابل 21.2% بموجب القروض الممنوحة للقطاع الخاص²

سجلت سنة 2015 نموا متواصلا في القروض الموزعة من طرف المصارف، وخلال هذه السنة قامت الخزينة العمومية بإعادة شراء مستحقات على الشركات العمومية ببلغ إجمالي قدره 305.3 مليار دج، وبلغ مجموع قروض المصارف، خارج المستحقات غير الناجعة المعاد شرائها من طرف الخزينة، 7275.6 مليار دج في نهاية 2015، ما يعادل زيادة في القروض 11.9% مقابل 26.2% سنة 2014 و 20.3% في 2013 وبلغت الزيادة في القروض لدى القطاع العام 9.0% مقابل 39.0% في 2014، و 15% في القطاع الخاص مقابل 14.7% في 2014.³

استمر التباطؤ في وتيرة نمو القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد في 2016، حيث بلغ إجمالي القروض، بعد طرح المستحقات المعاد شرائها من طرف الخزينة العمومية (7907.8 مليار دينار جزائري)، أي بنمو قدره 8.7%، مقابل 11.9% في 2015 و 26.2% سنة 2014.⁴

الفرع الثاني: حصة البنوك العمومية والخاصة

يعرض الجدول والشكل التاليين حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض الممنوحة:

¹ بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي 2012، مرجع سبق ذكره، ص 119.

² بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر 2013، مرجع سبق ذكره، ص 107.

³ بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر 2015، مرجع سبق ذكره، ص 98.

⁴ بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر 2016، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الجدول رقم 08: حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض من 2005 الى 2016

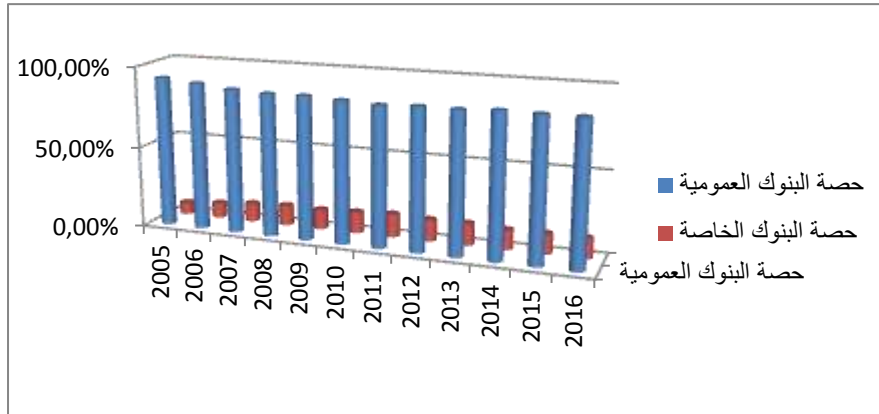
السنة	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
2005	92.6%	7.4%
2006	90.7%	9.3%
2007	88.5%	11.5%
2008	87.5%	12.5%
2009	87.9%	12.1%
2010	86.8%	13.2%
2011	85.7%	14.3%
2012	86.7%	13.3%
2013	86.5%	13.5%
2014	87.8%	12.2%
2015	87.5%	12.5%
2016	87.6%	12.4%

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2008، 2012، 2016.

ولأكثر توضيح يمكن رسم الأعمدة البيانية التالية:

الشكل رقم 21: أعمدة بيانية تمثل حصة البنوك العمومية والخاصة من حجم القروض الممنوحة خلال الفترة

2016-2005



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 08.

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

يلاحظ من الجدول والمنحنى أن حصة البنوك العمومية من القروض الممنوحة في تراجع ابتداء من سنة 2005 حيث بلغت 92.6% لتصل الى 85.7% سنة 2011، في المقابل نلاحظ تطور لحصة البنوك الخاصة حيث كانت 7.4% سنة 2005 لتصل الى 14.3% سنة 2011، إلا أنها عاودت التراجع الى أن وصلت سنة 2016 الى 12.4% فاسحة المجال لارتفاع حصة البنوك العمومية من جديد لتصل 87.6% سنة 2016، وهذا ما يوضح هيمنة القطاع العمومي على المصارف رغم قلة المصارف العمومية مقارنة بالمصارف الخاصة.

الفرع الثالث: الميل المتوسط والحدي والمرونة الدخلية للقروض المصرفية

يمثل الجدول و الشكل التاليين تطور الميل المتوسط والميل الحدي والمرونة الدخلية للقروض المصرفية خلال الفترة 2005-2016 على النحو التالي:

الجدول رقم 09: الميل الحدي، المتوسط، والمرونة الدخلية للقروض المصرفية خلال الفترة 2005-2016.

السنة	مجموع القروض الممنوحة	الناتج المحلي الخام	الميل المتوسط لاجمالي القروض	الميل الحدي	المرونة الدخلية للقروض المصرفية
2005	1778.9	7563.6	0,24		
2006	1904.1	8520.6	0,22	0,13	0,56
2007	2203.7	9306.2	0,24	0,38	1,71
2008	2614.1	10993.8	0,24	0,24	1,03
2009	3085.1	9968.0	0,31	0,46-	1,93-
2010	3266.7	11991.6	0,27	0,09	0,29
2011	3724.7	14519.8	0,26	0,18	0,67
2012	4285.6	15843.0	0,27	0,42	1,65
2013	5154.5	16650.2	0,31	1,08	3,98
2014	6502.9	17242.5	0,38	2,28	7,35
2015	7275.6	16591.9	0,44	1,19-	3,15-
2016	7907.8	17406.8	0,45	0,78	1,77

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي،

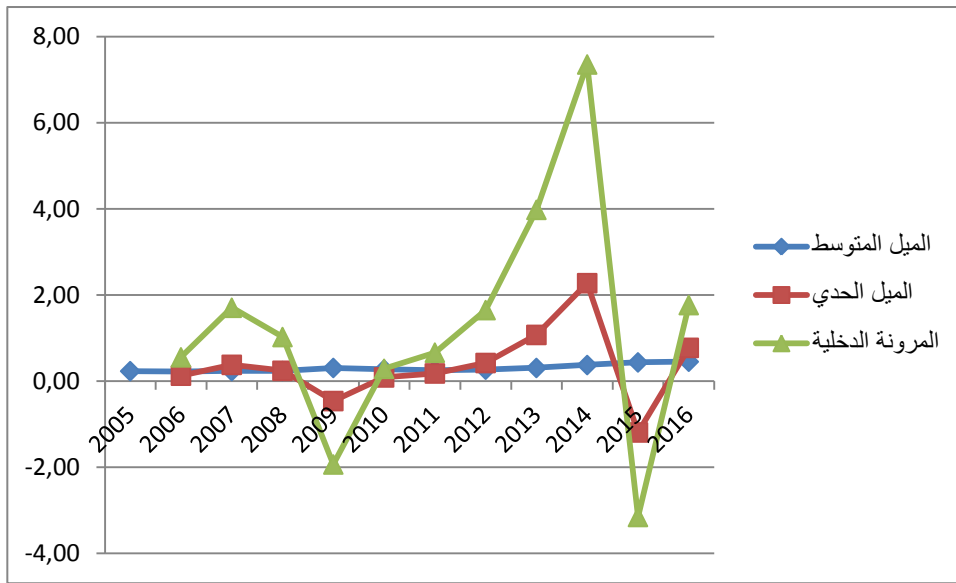
2008،2012،2015،2016

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

حيث يتم حساب الميل المتوسط والميل الحدي للقروض والمرونة الدخلية للقروض على النحو التالي:

- ✓ الميل المتوسط = إجمالي القروض / الناتج المحلي الخام؛
- ✓ الميل الحدي للقروض = التغير في القروض / التغير في الناتج المحلي الخام؛
- ✓ المرونة الدخلية للقروض المصرفية = (التغير في القروض / القروض) / (التغير الناتج المحلي الخام / الناتج المحلي الخام).

الشكل رقم 22: منحى بياني يمثل الميل المتوسط الحدي والمرونة الدخلية للقروض المصرفية خلال الفترة 2005-2016.



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 09.

المطلب الرابع: صلابة القطاع المصرفي الجزائري

إن معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك الخاصة أعلى منه للبنوك العامة، ولكن في نهاية سنة 2009 كان معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية أعلى منه في البنوك الخاصة، كما أن معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العمومية مستمر في التحسن فكانت النسبة تقدر ب 23.64% في 2007، و 25.01% في 2008 لتبلغ 25.93% في 2009، في حين أن معدل حقوق الملكية للبنوك الخاصة انخفض الى 21.8% سنة 2009، حيث كان 25.60% سنة 2008، كما أن معدل العائد على الأصول للبنوك العمومية في الجزائر كان 0.87% خلال سنة 2007، و 0.99% سنة 2008، ومع نهاية 2009 بلغت النسبة 1.16%، بينما بلغت

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

معدلات العائد على الأصول في البنوك الأجنبية والخاصة نسبا أعلى حيث بلغت 3.21%، 3.27%، 3.28% على التوالي خلال 2007، 2008، 2009.¹

في سنة 2013 تعد مردودية المصارف العمومية والخاصة مرضية حيث تقدر مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) بـ 19.0% في سنة 2013 و مردودية الأصول بنسبة 1.7%، كما بلغت نسبة ملاءة المصارف مستوى مرتفعا في نهاية سنة 2013، حيث تقدر النسبة الأولى (التي تخص الأموال الخاصة القاعدية) بأكثر من 21%، أي بمعدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في إطار لجنة بازل 3.²

في سنة 2015 تبقى مردودية المصارف العمومية والخاصة جيدة، على الرغم من الانخفاض الطفيف مقارنة بـ 2014، حيث انخفض معدل مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) بنقطتين ليصل إلى 21.6%، واستقر معدل مردودية الأصول (العائد على الأصول) عند 1.93% مقابل 1.93% في سنة 2014، كما بلغ معدل ملاءة المصارف بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 15.9% وكانت نسبة ملاءة الأموال الخاصة النظامية 18.7%.³

بقيت مردودية المصارف العمومية والخاصة جيدة سنة 2016، على الرغم من الانخفاض الطفيف لمردودية الأموال الخاصة مقارنة بالمعدلات المسجلة في 2014 و 2015، حيث بلغ معدل مردودية الأموال الخاصة 18.04% أما معدل مردودية الأصول فقد بلغ 1.83%، وبلغ معدل الملاءة بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 16.4% وبلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 18.9%.⁴

¹ فطيمة بوسلم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011، ص ص 267، 268.

² بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر 2013، مرجع سبق ذكره، ص 111.

³ بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، مرجع سبق ذكره، ص 104.

⁴ بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي للجزائر 2016، مرجع سبق ذكره، ص 96.

المبحث الثالث: تحليل هيكل السوق المصرفي الجزائري

لتحليل هيكل السوق قمنا بأخذ ستة بنوك عمومية هي (BDL,BADR، BEA,BNA،CPA ، BAD)، وسنحاول قياس كل من الحصة السوقية للعينة وقياس مؤشر التركيز الصناعي مرة على القروض ومرة على الودائع، وتحليل أهم عوائد الدخل في الصناعة المصرفية الجزائرية بالإضافة الى بعض الحالات التي تؤثر على هيكل السوق، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث الى العناصر التالية:

- المطلب الأول: تركيز الودائع في الصناعة المصرفية الجزائرية؛
- المطلب الثاني: تركيز القروض في الصناعة المصرفية الجزائرية؛
- المطلب الثالث: عوائد الدخل الى الصناعة المصرفية.

المطلب الأول: تركيز الودائع في الصناعة المصرفية الجزائرية

لحساب مؤشرات التركيز في الصناعة المصرفية نستخدم على المؤشرين الأكثر استخداما وهما نسبة التركيز CR ومؤشر هيرشمان وهيرفندال HH، وذلك لسهولة حسابهما وسهولة الحصول على المعلومات الخاصة بحسابهما، إذا انهما يتطلبان فقط الحصة السوقية للبنوك.

الفرع الأول: حجم الودائع لدى البنوك محل الدراسة

يمثل الشكل التالي الودائع المحملة للبنوك محل الدراسة (ستة بنوك عمومية)، خلال الفترة 2005-2014.

الشكل رقم 23: أعمدة بيانية تمثل تطور حجم الودائع لدى البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2014-2005



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الملحق رقم 04.

نلاحظ تطور مستمر في حجم الودائع لدى البنوك العمومية، حيث يمثل بنك BEA الحصة الأكبر ثم يليه BNA، ثم CPA و BADR ثم بدرجة ضعيفة جد بنكي BDL و BAD. وهذا ما يوضحه الشكل السابق، حيث يوضح الشكل والملحق رقم 04 هيمنة كبيرة لبنك BEA على حصة الودائع المجمعة حتى أنه يعادل في سنوات 2007 و 2008 حصة البنوك مجمعة تقريبا، كما نلاحظ تلاشي تقريبا حصة كل من بنكي BAD و BDL في سنوات 2011، 2012، 2013، 2014، حيث تعتبر حصتها ضعيفة جدا من حجم الودائع المجمعة لدى القطاع المصرفي.

الفرع الثاني: نسبة وداائع البنوك محل الدراسة من اجمالي الودائع

يبين الجدول التالي تطور حصص البنوك الستة محل الدراسة وكذا باقي البنوك من الودائع مجمعة:

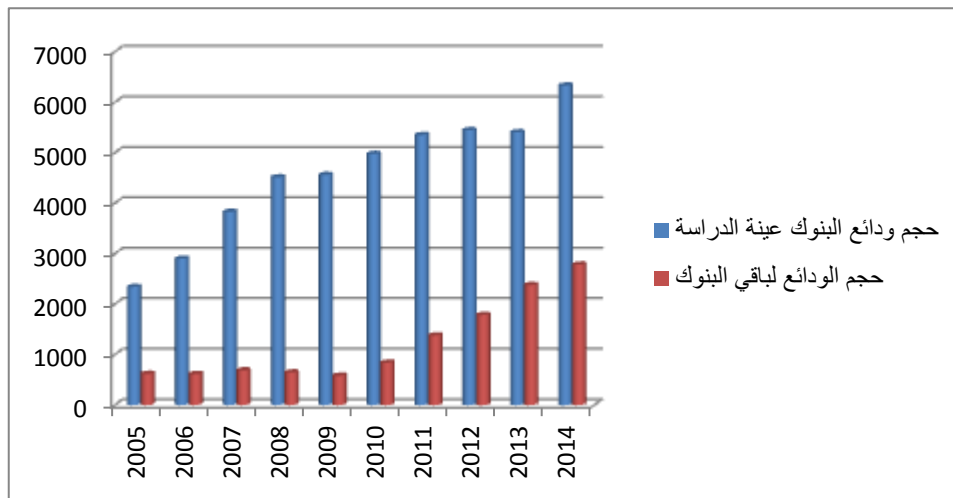
الجدول رقم 10: مقارنة الودائع محل الدراسة مع باقي البنوك خلال الفترة 2005-2014

السنة	حجم ودايع البنوك عينة الدراسة	باقي البنوك	اجمالي الودائع
2005	2341,2	619,4	2960,6
2006	2901,09	615,41	3516,5
2007	3828,91	688,39	4517,3
2008	4513,98	647,82	5161,8
2009	4562,79	583,61	5146,4
2010	4978,93	840,17	5819,1
2011	5352,26	1380,74	6733
2012	5449,17	1786,63	7235,8
2013	5408,17	2379,23	7787,4
2014	6333,3	2784,2	9117,5

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الملحق رقم 04.

يلاحظ سيطرة البنوك الستة على الودائع مجمعة رغم التطور في حجم ودايع البنوك الخاصة في سنوات الأربع الأخيرة، إلا أنها تبقى ضعيفة جدا، مما يوضح تركيز الودائع لى البنوك الستة محل الدراسة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 24: تطور ودايع البنوك الستة محل الدراسة وباقي البنوك خلال الفترة 2005-2014



المصدر: من أعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 10.

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

الفرع الثالث: الحصة السوقية للبنوك ونسبة التركيز

يمثل الجدول التالي الحصة السوقية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2005-2016، حيث يتم حساب حصة كل بنك خلال كل سنة من إجمالي الودائع المجمعة لدى القطاع المصرفي الجزائري، حيث تساوي الحصة السوقية هنا:

الحصة السوقية = قيمة الودائع لدى البنك خلال السنة / الودائع المجمعة لدى القطاع المصرفي

واعتمادا على الملحق 04 وبرنامج الاكسل تحصنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 11: الحصة السوقية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2005-2014

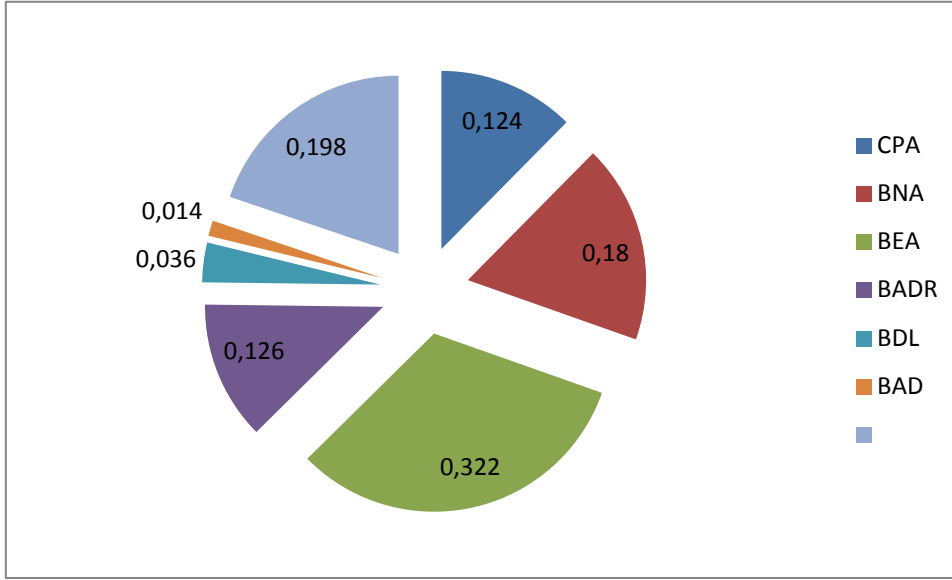
السنة	CPA	BNA	BEA	BADR	BDL	BAD
2005	0,124	0,155	0,298	0,157	0,048	0,009
2006	0,116	0,159	0,369	0,132	0,047	0,001
2007	0,097	0,163	0,428	0,114	0,042	0,002
2008	0,114	0,177	0,414	0,125	0,042	0,002
2009	0,127	0,180	0,337	0,137	0,049	0,055
2010	0,118	0,177	0,347	0,120	0,026	0,068
2011	0,120	0,182	0,326	0,120	0,046	0,000
2012	0,132	0,198	0,257	0,120	0,045	0,000
2013	0,147	0,197	0,216	0,129	0,006	0,000
2014	0,144	0,209	0,230	0,103	0,008	0,000
المتوسط	0,124	0,180	0,322	0,126	0,036	0,014

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا الجدول رقم 10 والملحق رقم 04، وبناءا على مخرجات برنامج إكسل.

يلاحظ من الجدول أن BAD يمثل نسبة ضعيفة جدا ومنعدمة في بعض الحالات، كما يسيطر البنك الخارجي BEA على إجمالي الودائع بنسب كبيرة حيث بلغت أقصاها 41.4% سنة 2008 وادنى قيمة لها كانت سنة 2013 بنسبة 21.6%.

وإذا قمنا بترتيب البنوك عينة الدراسة حسب الحصة السوقية من الودائع المجمعة نجد في المرتبة الأولى BEA ويليهما على الترتيب BNA، BADR، CPA، BDL، BAD وهذا ما تمثله الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم 25: الحصة السوقية في المتوسط للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2005-2014



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 11.

الفرع الرابع: نسبة تركيز الودائع المصرفية

سوف نقوم بالاعتماد على مؤشر نسبة التركيز (CR)، و هيرشمان وهيرفيندال (HH) لحساب تركيز الودائع للبنوك الستة عينة الدراسة.

حيث نسبة التركيز CR_6 تحسب بالعلاقة التالية:

$$CR = \sum_{i=1}^6 xi/x = \sum_{i=1}^6 si$$

ويتم حساب HH بالعلاقة التالية:

$$HH = \sum_{i=1}^6 \left(\frac{xi}{x}\right)^2 = \sum_{i=1}^6 si^2$$

حيث si : الحصة السوقية من الودائع لكل بنك خلال كل سنة.

وبالاعتماد على الجدول السابق نتحصل على:

الجدول رقم 12: نسبة التركيز للمصارف العمومية الستة خلال الفترة 2005-2014

السنة	نسبة التركيز CI ₆	مؤشر هيرشمان وهيرفندال
2005	0,791	0,155239
2006	0,824	0,194532
2007	0,846	0,233926
2008	0,874	0,233114
2009	0,885	0,186293
2010	0,856	0,185362
2011	0,794	0,170316
2012	0,752	0,139102
2013	0,695	0,123751
2014	0,694	0,12799

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (11) ومخرجات برنامج الاكسل

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التركيز عالية في القطاع المصرفي حيث أن البنوك الستة تسيطر على أكثر من 70% من حجم الودائع المجمعة خلال فترة الدراسة. وعليه نقول يسود الصناعة المصرفية احتكار قلة.

أما بالنسبة لمؤشر هيرشمان وهيرفندال HH إذا كانت القيمة أقل من 0.10 يكون السوق المصرفي في حالة منافسة، ويكون معتدل التركيز إذا انحصرت قيمته من 0.10 الى 0.18، أما إذا كانت قيمته أكبر من 0.18 فإن السوق يكون في درجة عالية من التركيز¹.

وعليه يلاحظ أن النسبة كانت أكبر من 0.18 من 2006 الى 2010 وبالتالي فالسوق المصرفي الجزائري يعرف مستويات عالية من التركيز بالنسبة للودائع، في حين تراجعت النسبة مع السنوات الأخيرة غير أنها تبقى مرتفعة.

¹ سهام بوخاللة، محمد الجموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 44

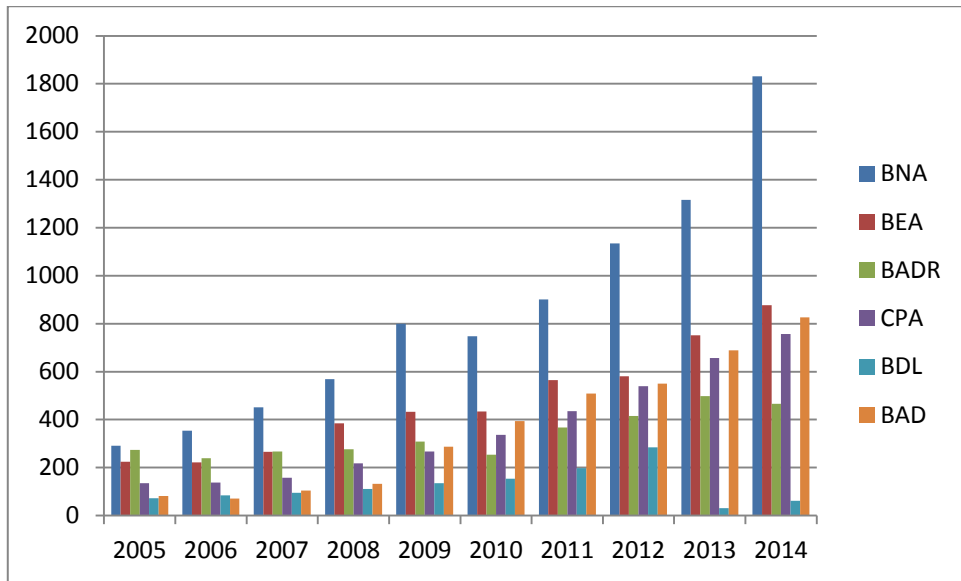
المطلب الثاني: تركيز القروض في الصناعة المصرفية الجزائرية

بطبيعة الحال نعلم هنا كما في لمطلب السابق على مؤشري نسبة التركيز (CR) ومؤشر هيرشمان و هيرفندال (HH) في قياس تركيز السوق بالنسبة للقروض.

الفرع الأول: القروض المقدمة من البنوك محل الدراسة

يمثل الشكل التالي حجم القروض للمصارف العمومية الستة عينة الدراسة كما يلي:

الشكل رقم 26: حجم القروض الممنوحة من البنوك الستة عينة الدراسة خلال الفترة 2005-2014



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الملحق رقم 05.

من الشكل والملحق رقم 05 نلاحظ سيطرة BNA على حجم القروض الممنوحة كما هو الحال بالنسبة للودائع ويبقى بنكا BDL وBAD في مؤخرة الترتيب بنسب ضئيلة جدا، كما يلاحظ تطور او زيادة في حجم القروض الممنوحة بصفة عامة الا أن زيادة حصة بنك BNA تعتبر زيادة بوتيرة متسارعة رغم الانخفاض الطفيف في سنة 2010.

الفرع الثاني: نسبة القروض الممنوحة للبنوك محل الدراسة من جمالي القروض

يمثل الجدول التالي نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك الستة عينة الدراسة الى اجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد خلا الفترة 2004-2014 كما يلي:

الجدول رقم 13: نسبة القروض الممنوحة للبنوك محل الدراسة من إجمالي القروض خلال الفترة 2014-2005

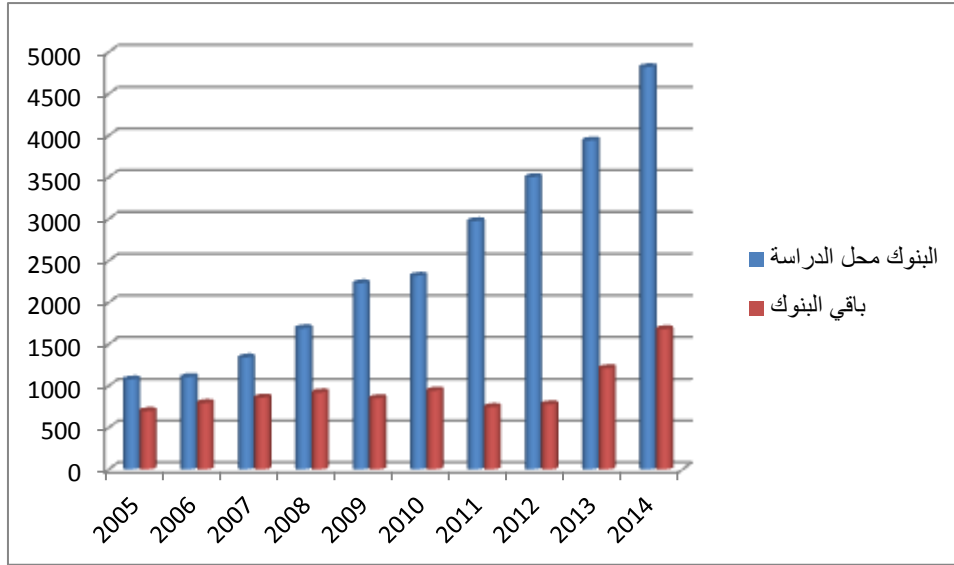
السنة	البنوك عينة الدراسة	باقي البنوك	اجمالي الودائع
2005	1078,68	700,22	1778,9
2006	1107,7	796,4	1904,1
2007	1342,32	861,38	2203,7
2008	1691,61	922,49	2614,1
2009	2231,44	853,66	3085,1
2010	2321,28	945,42	3266,7
2011	2975,73	748,97	3724,7
2012	3503,88	781,72	4285,6
2013	3941,73	1212,77	5154,5
2014	4820,78	1682,12	6502,9

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الملحق رقم 05.

كما هو الحال بالنسبة للودائع نلاحظ سيطرة كبيرة جدا للبنوك العمومية محل الدراسة مقارنة بباقي البنوك على القروض الممنوحة، هذا ورغم الزيادة المعتبرة في القروض الممنوحة من بقية البنوك في السنتين الأخيرتين (زيادة تفوق الضعف).

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 27: اعمدة بيانية تمثل حصة كل من البنوك محل الدراسة والبنوك الأخرى من حجم القروض الممنوحة خلال الفترة 2005-2014



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 13.

الفرع الثالث: الحصة السوقية للبنوك ونسبة التركيز

يمثل الجدول التالي الحصة السوقية للبنوك محل الدراسة من اجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة 2005-2014، حيث يتم حساب حصة كل بنك خلال كل سنة من اجمالي القروض الممنوحة من طرف القطاع المصرفي الجزائري، حيث تساوي الحصة السوقية هنا:

الحصة السوقية = قيمة القروض الممنوحة من طرف كل بنك خلال السنة / القروض الممنوحة من طرف القطاع المصرفي

واعتمادا على الجدول رقم 13 والملحق رقم 05 وبرنامج الاكسل تحصنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 14: الحصة السوقية للبنوك محل الدراسة من إجمالي القروض خلال الفترة 2005-2014

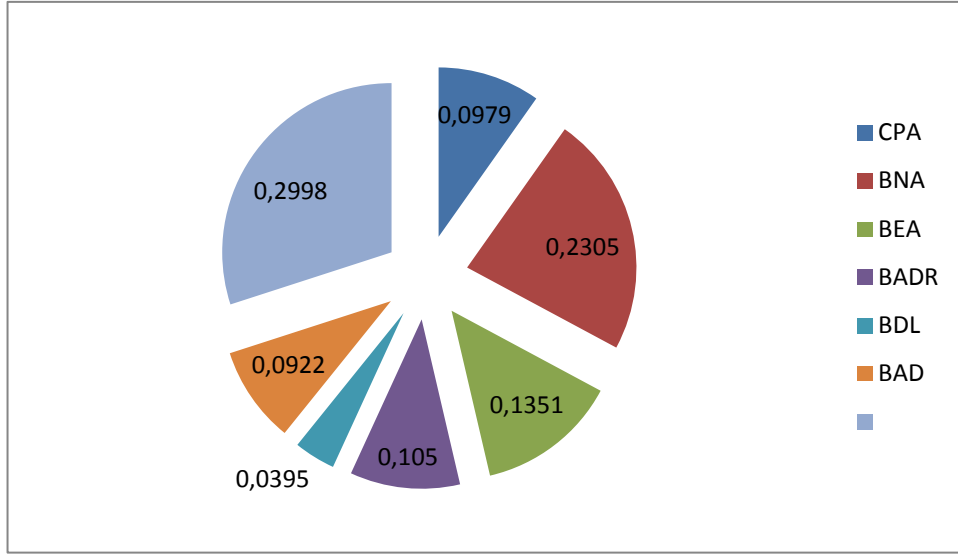
السنة	CPA	BNA	BEA	BADR	BDL	BAD
2005	0,076	0,164	0,126	0,154	0,041	0,046
2006	0,072	0,186	0,116	0,126	0,044	0,038
2007	0,072	0,205	0,121	0,121	0,043	0,047
2008	0,083	0,218	0,147	0,106	0,042	0,051
2009	0,087	0,259	0,140	0,100	0,044	0,093
2010	0,103	0,229	0,133	0,078	0,047	0,121
2011	0,117	0,242	0,152	0,099	0,053	0,137
2012	0,126	0,265	0,135	0,097	0,066	0,128
2013	0,127	0,255	0,146	0,097	0,006	0,134
2014	0,116	0,282	0,135	0,072	0,009	0,127
المتوسط	0,0979	0,2305	0,1351	0,105	0,0395	0,0922

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 13 والملحق رقم 05.

يلاحظ من الجدول أن BDL يمثل نسبة ضعيفة جدا من القروض الممنوحة مقارنة بباقي البنوك ، كما يستحوذ البنك الوطني الجزائري BNA على بنسب كبيرة من القروض حيث بلغت أقصاها 28.2% سنة 2014 وادنى قيمة لها كانت سنة 2005 بنسبة 16.4%.

وإذا قمنا بترتيب البنوك عينة الدراسة حسب الحصة السوقية من القروض الممنوحة نجد في المرتبة الأولى BNA ويليهما على الترتيب BEA ، BADR ، CPA ، BAD ، BDL وهذا ما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم 28: دائرة نسبية تمثل الحصة السوقية في المتوسط للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2014-2005



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 14.

الفرع الرابع: نسبة تركيز القروض المصرفية

بطبيعة الحال سوف نقوم بالاعتماد على مؤشر نسبة التركيز (CR)، و هيرشمان وهيرفيندال (HH) لحساب تركيز القروض المصرفية للبنوك الستة عينة الدراسة كما تم حسابه بالنسبة للودائع .

حيث نسبة التركيز CR_6 تحسب بالعلاقة التالية:

$$CR = \sum_{i=1}^6 xi/x = \sum_{i=1}^6 si$$

ويتم حساب HH بالعلاقة التالية:

$$HH = \sum_{i=1}^6 \left(\frac{xi}{x}\right)^2 = \sum_{i=1}^6 si^2$$

حيث si : الحصة السوقية من القروض لكل بنك خلال كل سنة.

الجدول رقم 15: مؤشرات نسبة التركيز للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2005-2014

السنة	نسبة التركيز CF_6	مؤشر هيرشمان وهيرفندال
2005	0,607	0,076
2006	0,582	0,072
2007	0,609	0,081
2008	0,647	0,092
2009	0,723	0,115
2010	0,711	0,104
2011	0,8	0,127
2012	0,817	0,134
2013	0,765	0,130
2014	0,741	0,133

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول رقم 14.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التركيز عالية في القطاع المصرفي حيث أن البنوك الستة تسيطر على أكثر من 70% في المتوسط من حجم القروض الممنوحة خلال فترة الدراسة. وعليه نقول يسود الصناعة المصرفية احتكار قلة، من حيث تركز القروض.

أما بالنسبة لمؤشر هيرشمان وهيرفندال HH إذا كانت القيمة أقل من 0.10 يكون السوق المصرفي في حالة منافسة، ويكون معتدل التركيز إذا انحصرت قيمته من 0.10 الى 0.18، أما إذا كانت قيمته أكبر من 0.18 فإن السوق يكون في درجة عالية من التركز¹.

وعليه يلاحظ أن النسبة كانت أقل من 0.10 خلال الفترة من 2005-2008، وحسب هذا المؤشر فالسوق في حالة منافسة، إلا أنه وبعد سنة 2009 أصبحت النسبة أكبر من 0.10 وأقل من 0.18، حيث بلغت اقصاها 0.134 سنة 2012، وبالتالي نقول ان الصناعة المصرفية في هذه المرحلة كان تركيزها معتدل، وبالتالي نقول انه كان يسود الصناعة المصرفية الجزائرية سوق احتكار القلة.

¹ سهام بوخلالة، مرجع سبق ذكره، ص44.

المطلب الثالث: عوائق الدخول الى الصناعة المصرفية

يتميز القطاع المصرفي الجزائري كغيره من الأسواق الاقتصادية بعوائق للدخول، لكن يبقى الاختلاف في نوعية هذه العوائق وشدتها ومدى نجاحتها في منع المؤسسات الجديدة من ولوج هذه السوق، و أهم هذه العوائق¹:

الفرع الأول: العوائق القانونية

يوجد العديد من أصناف عوائق الدخول القانونية في القطاع المصرفي منها:

1- **عوائق الحصول على الاعتماد:** في الجزائر وفي فترة ليست ببعيدة لم تكن شروط ممارسة النشاط المصرفي مشددة حيث كان بإمكان المساهمين تحرير ربع رأس المال عند الانشاء النهائي للبنك والبقية في أجل 5 سنوات كما كان الحد الأدنى لرأس مال البنك محدد ب 500 مليون دينار، قبل أن يرفع في 04 مارس 2004 الى مليارين و 500 مليون دينار.

لذا يمكن القول أن رأس المال المحدد ب 500 مليون دينار والذي يمكن سحب ريعه في البداية، فتح الأبواب أمام المستثمرين لدخول القطاع المصرفي الجزائري، وأن الشروط القانونية لم تكن عائق أمام الدخول والدليل على ذلك عدد البنوك التي تم اعتمادها من سنة 1990 الى 2003، ولكن بعد هذا التاريخ وبعد صدور الأمر 11/03 في 26 اوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي عزز الاطار القانوني للنشاط البنكي لدعم استقرار النظام المصرفي الجزائري، عن طريق تشديد شروط الدخول للقطاع، و ذلك بعد قضيتي بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري.

2- **عوائق الدخول المتعلقة بالسياسة النقدية:** يوجد العديد من اجراءات السياسة النقدية، كالاحتياطي الاجباري، والقواعد الاحترازية، التي يمكنها في بعض الحالات أن تشكل عوائق للدخول، كما أن وجود الاجراءات التشريعية الرامية الى ضمان القدرة على الوفاء للبنوك وبصفة خاصة معامل كوك يمكن ان تشكل أيضا عائق للدخول، لكن هذه الاجراءات لم تعد تشكل حقيقة عائق دخول وخاصة أنها تطبق على جميع البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك وجود تنسيق دولي حول هذه الاجراءات والتي تطبق في معظم دول العالم.

¹ علي بن الطاهر، هيكل السوق وربحية القطاع دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010/2011، ص 103

الفرع الثاني: العوائق التكنولوجية

للدماج في القطاع البنكي على الداخلين الجدد أن يكون لديهم القدرة على استثمار أموال ضخمة ولفترة طويلة في المجال التكنولوجي، فالتطور التكنولوجي في المجال المعلوماتي يفرض على البنوك والمؤسسات المالية التحكم الجيد في هذه التكنولوجيا للتمكن من العمل في المجال البنكي.

فعلى سبيل المثال نظام A.R.T.S الذي تم تطبيقه في الجزائر في فيفري 2006 و A.T.C.I في ماي 2006، تستوجب استثمارات لا تجلب أي أفضلية تنافسية للبنك نظرا لكونها متعلقة بالمقاصة بين البنوك.

الفرع الثالث: العوائق الاستراتيجية

لا يوجد أمثلة كثيرة على عوائق الدخول الاستراتيجية في القطاع المصرفي الجزائري، فلا يوجد على سبيل المثال مؤسسات بنكية تقوم بتخصيص ميزانيات كبيرة للأشهر مما يجعل دخول بنوك جديدة أكثر كلفة، وهذا راجع لكون البنوك العمومية هي التي تتمتع بالأقدمية، وبالسيطرة على حصة كبيرة من السوق المصرفي الجزائري، وما يميز هذه البنوك هو الجمود النسبي وعدم سعيها للتصدي للتغيرات التي تحدث منذ دخول البنوك الخاصة للسوق.

الفرع الرابع: وفرات الحجم

لقياس وفرات الحجم نقوم بحساب المؤشر نسبة التغير في التكاليف الى نسبة التغير في الإنتاج، فإذا كانت قيمة المؤشر أقل من الواحد يمكن القول أن البنك يتمتع بوفرات حجمين أما إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد فهذا يدل على عدم وجود وفرات الحجم لدلى هذا البنك.

الفرع الخامس: مخاطر السوق (التغير في الظروف الاقتصادية)

هي المخاطر المنتظمة التي تنشأ نتيجة التغير في الظروف الاقتصادية والسياسية، أي التغير في المناخ الاقتصادي والسياسي العام للدولة وهذه المخاطر ينعكس تأثيرها على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة، حيث هي الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في الأسعار، ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول، أسعار الفائدة، أسعار الصرف)، تكمن خطورة مخاطر السوق أنها لا تنتج بالضرورة عن اداء ضعيف للمصرف، أو بيع ادوات مالية أو أصول وإنما تنتج عن التغيرات الغير مرغوبة أو التي ليست في صالح المصرف، وأهمها مخاطر تقلبات الأسعار، مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

المبحث الرابع: قياس الكفاءة المصرفية في البنوك الجزائرية

سنحاول في هذا المبحث قياس الكفاءة المصرفية للبنوك العمومية الستة محل الدراسة خلال الفترة 2005-2014 وذلك باستخدام أسلوب حد التكلفة العشوائية SFA وذلك بحساب مرونة الاحلال ومرونة الطلب السعرية، وكذا تحديد وفرات الحجم ومن ثمة حساب قيم الكفاءة التشغيلية من خلال حساب الكفاءة التخصيصية والكفاءة الفنية وكفاءة التكاليف.

بالإضافة الى ذلك سوف نقوم بتحليل أثر هيكل السوق على الكفاءة التشغيلية في النظام المصرفي الجزائري وذلك بتحليل أثر كل من تركيز الودائع والقروض على مستويات الكفاءة الثلاث (تخصيصية، تكاليف، فنية).

وعليه قسمنا هذا المبحث الى العناصر التالية:

- المطلب الأول: طريقة وأداة قياس الكفاءة؛
- المطلب الثاني: المعالجة الاحصائية وتحليل التباين لمتغيرات دالة التكلفة؛
- المطلب الثالث: قياس الكفاءة المصرفية للبنوك محل الدراسة؛
- المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي والكفاءة للبنوك الجزائرية.

المطلب الأول: طريقة وأداة قياس الكفاءة

هناك العديد من الطرق والأدوات لحساب الكفاءة المصرفية، فنجد من بين الطرق أدوات التحليل المالي والطرق القياسية والتي تقسم بدورها الى طرق غير معلمية واخرى معلمية، وقمنا في هذه الدراسة باختيار اسلوب حد التكلفة العشوائية كأحد الطرق المعلمية لاستخدامته الكثيرة والمتعددة في هذا المجال.

يعتمد تحليل حد التكلفة العشوائية sfa على مفهوم وظيفة الانتاج (العلاقة بين المدخلات والمخرجات في الانتاج)، أي ان المصرف ينتج أقصى ما يستطيع انتاجه بالاعتماد على كمية وعلاقة المدخلات والمخرجات، والعلاقة المقدره تحدد القدر الأقصى الممكن للإنتاج وكلما كان الفرق بين كميتي الانتاج (المقدره والفعليه) أكبر كانت عدم الكفاءة أكبر وبالتالي كفاءة فنية أقل¹.

¹ وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للفترة 2007-2011، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون، 2015، ص114.

وصنفها كل من (Bauer et al (1998), Roger (1998), Isik and Hassan(2002) بأنها¹:

- ✓ دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية عبارة عن امتداد لسلسلة تايلور؛
- ✓ دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية دالة مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات كما لا تضع قيودا على المرونات؛
- ✓ دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى، مما يسمح بفرض قيود على معلمة النموذج اللوغارتمي؛
- ✓ تعتبر مرونة الدالة اللوغارتمية ميزة للدراسات المتعلقة بالكفاءة في البنوك، لأنه من الصعب تحديد شكل وظيفي يناسب دول الانتاج والتكلفة بالضبط.

والصيغة العامة لدالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية تأخذ الشكل التالي²:

$$\begin{aligned} \ln TC = & A_0 + \sum_i A_i \ln Y_i + \sum_i B_i \ln P_i \\ & + \frac{1}{2} \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_i \ln Y_j \\ & + \frac{1}{2} \sum_i \sum_j B_{ij} \ln P_i \ln P_j \\ & + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_i \ln Y_i \dots \dots \dots (1) \end{aligned}$$

حيث:

✓ TC: التكلفة الكلية؛

✓ Y_j : المخرجات؛

✓ P_i : المدخلات؛

✓ A, B, G: معاملات دالة التكاليف، ولها اهمية في حساب وقياس المرونات السعرية ومرونات الاحلال بين عناصر الانتاج، وتقدير وفرات الحجم ووفرات النطاق.

¹ شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

² شوقي بورقية، مرجع سبق ذكره، ص 171.

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

وتعرف دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية على أنها الدالة التي تجسد نموذج تخفيض التكلفة الكلية الى الحد الأدنى، كما تتميز هذه الدالة بخصائص تتلائم وطبيعة النشاط المصرفي، فهي مرنة تسمح بتعدد المدخلات والمخرجات ولا تضع قيود على مرونة الاحلال ووفرات الحجم ووفرات النطاق¹.

ويجب أن تتوفر هذه الدالة على الخصائص الرياضية التالية²:

- ✓ أن تكون متجانسة من الدرجة الاولى في أسعار المدخلات؛
- ✓ أن تكون متزايدة في المخرجات أسعار المدخلات؛
- ✓ أن تكون دالة شبه مقعرة أي أن تكون المصفوفة الجالوكية شبه مؤكدة السلبية.

ويمكن الاعتماد على قاعدة " *Shephard's Lemma* " في اشتقاق دوال مشاركة عناصر الانتاج في الدالة الكلية، ويتم ذلك باشتقاق دالة التكاليف الكلية بالنسبة لسعر كل عنصر من عناصر الانتاج، حيث أن حصة أو مشاركة المدخلة i في التكاليف الكلية هي S_i وتكتب على النحو التالي:

$$S_i = \partial \ln TC / \partial \ln P_i = B_i + \sum_j B_{ij} \ln P_j + \sum G_{ij} Y_i \dots \dots \dots (2)$$

انطلاقا من دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية ودوال مشاركة عناصر الإنتاج يتم الحصول على مرونة الاحلال بين عناصر الانتاج ومرونة الطلب السعرية لهذه العناصر وفق لما برهن عليه. Allen (1938), Uzawa (1962). وتتمثل في المعادلات التالية³:

✓ مرونة الاحلال بين عناصر الانتاج:

$$h = (B_{ij} + S_i S_j) / S \dots \dots \dots (3)$$

✓ مرونة الطلب السعرية:

$$\varepsilon = B_{ij} / S_i + S_i - 1 \dots \dots \dots (4)$$

كما نستطيع حساب وفيات الحجم ووفرات النطاق من دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية على النحو التالي:

¹ سالم عبد الله ملحس، مرجع سبق ذكره، ص 143.

² محمد الجموعي فريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 132.

³ شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

✓ وفرات الحجم:

يتم تقديرها انطلاقاً من اشتقاق دالة إجمالي التكاليف إلى إجمالي المخرجات، حيث أن وفرات الحجم تساوي مقلوب قيمة مرونة التكاليف للمخرجات، حيث يتم اشتقاق معادلة التكاليف الكلية بالنسبة لمستويات الانتاج¹، كما في المعادلة التالية:

$$ELS = \sum_i \partial \ln TC / \partial \ln Y_i = \sum_i A_i + \sum_i \sum_j A_{ij} \ln Y_j + \sum_i \sum_j G_{ij} \ln P_j \dots\dots(5)$$

ويتم حساب وفرات الحجم على النحو التالي²:

$$ES = (ELS)^{-1} \dots\dots\dots(06)$$

إذا كانت³:

✓ $ES > 1$ فان وفرات الحجم تكون سالبة لأن الزيادة في التكاليف تكون أكبر من الزيادة في الانتاج وبالتالي غلة حجم متناقصة؛

✓ $ES < 1$ فان وفرات الحجم تكون موجبة لأن الزيادة في التكاليف تكون أقل من الزيادة في الانتاج أي غلة حجم متزايدة؛

✓ $ES = 1$ فان وفرات الحجم تكون ثابتة لان الزيادة في التكاليف تكون مساوية للزيادة في الانتاج، أي غلة حجم ثابتة.

✓ وفرات النطاق:

يتم قياس وفرات النطاق لأي منتجين Y_i و Y_j من دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية من خلال حساب تكامل التكاليف للمنتجين، ويتحقق ذلك من خلال العلاقة التالية⁴:

$$\partial^2 TC / \partial Y_i \partial Y_j < 0 \quad i \neq j \dots\dots\dots(07)$$

¹ allen jason & liuying ,Efficiency and economies of scale of large canadian bauks ,working paper , Bank of Canada , may 2005, P:5

² محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص134.

³ محمد رضا بوسنة، مرجع سبق ذكره، ص 222.

⁴ عبد الرحمان الساعاتي، ومحمد العيصيمي، مرجع سبق ذكره، ص11.

أو من خلال العلاقة التالية¹:

$$\frac{\partial^2 TC}{\partial Y_i \partial Y_j} = \frac{TC}{Y_i Y_j} \left[\frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_i} * \frac{\partial \ln TC}{\partial \ln Y_j} + \frac{\partial^2 \ln TC}{\partial \ln y_i \partial \ln y_j} \right] \dots \dots \dots (08)$$

يمكن القول ان اشارة المقدار الذي بين الأقواس هي التي تحدد وفرات النطاق، فإذا كان سالبا دل على وجود وفرات نطاق، وإذا كان موجبا أو مساويا لصفر دل على عدم وجود وفرات النطاق، وتعطى نتيجة المقدار بين الأقواس بالقيمة²:

$$\{ A_i A_j + A_{ij} \}$$

حيث:

✓ A_i معاملات المنتج Y_i ؛

✓ A_j معاملات المنتج Y_j ؛

✓ A_{ij} المعاملات المشتركة بين Y_i و Y_j .

الفرع الثالث: المتغيرات المستعملة في الدراسة

تم الاعتماد على منهج الوساطة في تحديد المتغيرات داخلية في تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية، وذلك بتجميع البيانات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة، وعليه تم الاعتماد على المتغيرات التالية:

✓ المتغير التابع: ويتمثل في جميع التكاليف التي تحملها البنك خلال السنة (TC).

✓ المتغيرات المستقلة: وتمثل في مخرجتين ومدخلتين على النحو التالي:

● المخرجات: وتمثل في:

أ- القروض: وتشمل كل القروض التي يقدمها المصرف لزيائن ويرمز لها بالرمز Y_1

ب- الاستثمارات الأخرى: وتظم جميع الاستثمارات الاخرى التي يقوم بها المصرف بخلاف القروض ورمز

لها Y_2

● المدخلات: وتظم العنصرين التاليين:

¹ شريفة جعدي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

² سالم عبد الله حلس، ناهد ناهض فؤاد الهيلين مرجع سبق ذكره، ص 145.

- أ- الرأس المال العيني: وهنا هو مجموع الأصول الثابتة ويرمز لها بالرمز $X1$
- ب- الرأس مال النقدي: وهي عبارة عن حسابات الادخار والحسابات الجارية وحسابات الاستثمار وودائع العمالة وبصفة مختصرة نقول هنا مجموع الودائع وبمختلف أجال التحصيل ويرمز له بالرمز $X2$
- ت- أسعار المدخلات: $P1$ و $P2$ حيث $P1$ تمثل هي سعر الودائع أو رأس المال النقدي، في حين $P2$ هي سعر الأصول الثابتة أو الرأس مال العيني.

المطلب الثاني: المعالجة الاحصائية وتحليل التباين لمتغيرات دالة التكلفة

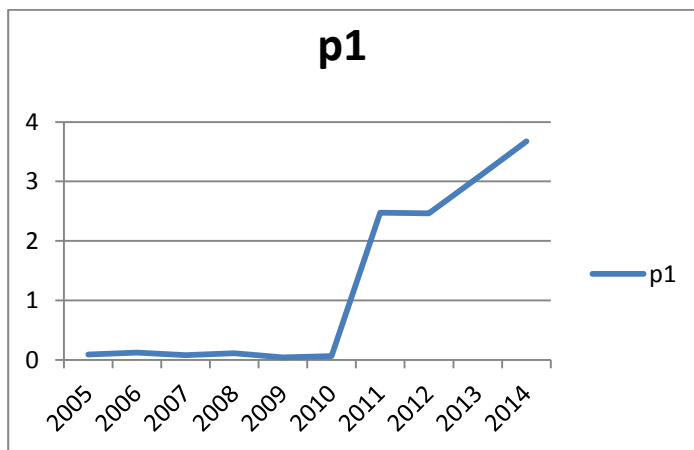
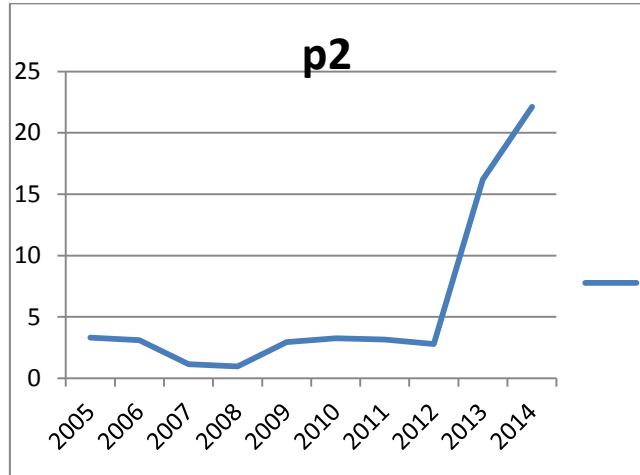
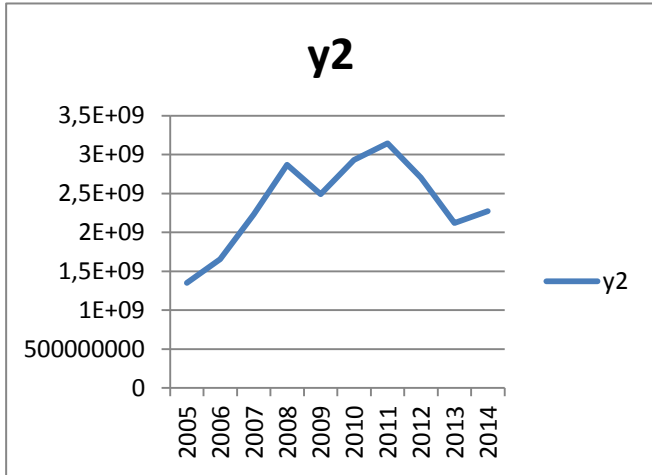
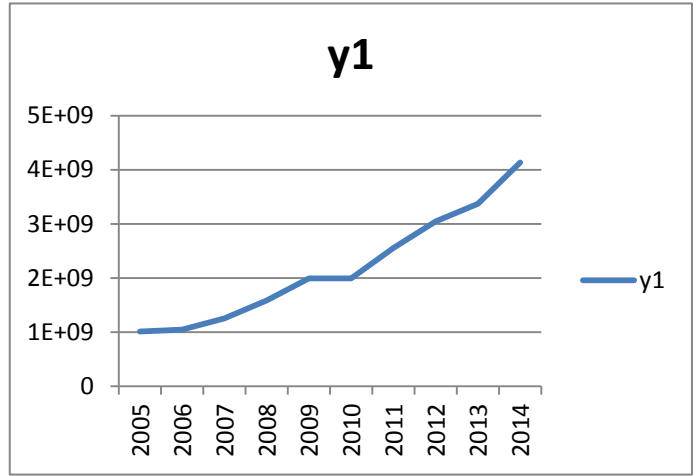
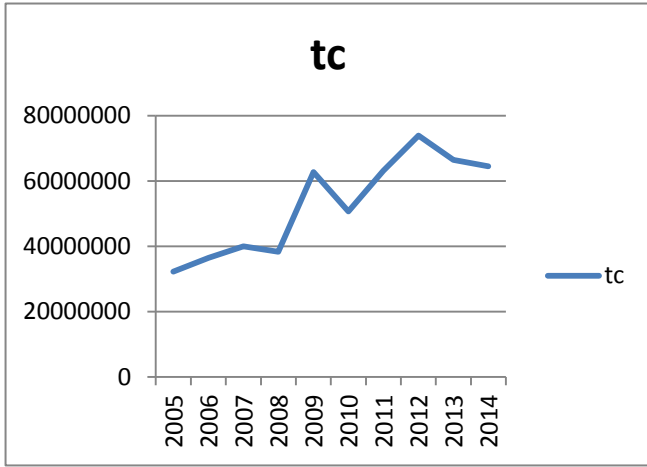
سنقوم في هذا المطلب باستخدام برنامج spss ، للقيام بالتحليل الاحصائي الوصفي لبيانات البنوك الستة عينة الدراسة خلال الفترة 2005-2014.

الفرع الأول: متوسطات متغيرات دالة التكاليف اللوغرتمية حسب السنة

من خلال الملحق رقم 06 الذي يوضح متوسط متغيرات الدراسة الداخلة في تكوين دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية حسب السنة، حيث تم حساب المتوسطات من خلال تجميع معطيات كل متغير للبنوك الستة تقسيم ستة، وعليه نتحصل على كل متوسط لكل متغير خلال سنة معينة.

من خلال الملحق رقم (06) يمكن توضيح تطور متوسطات متغيرات الدراسة بلمنحنيات التالية:

الشكل رقم 29: متوسط متغيرات الدراسة للبنوك الستة خلال الفترة 2005-2014



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الملحق رقم 06 وباستخدام برنامج الاكسال

- يلاحظ من الملحق رقم 06 والمنحنى رقم تطور في التكاليف الكلية لعينة الدراسة في المتوسط رغم التذبذبات خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت حتى سنة 2009 ثم عاودت النزول خلال 2010 لتبلغ 50631935 مليون دج ثم عاودت الارتفاع حتى بلغت اعلى قيمة لها سنة 2012 حيث بلغت 73921718,3 مليون دج ثم عاودت النزول من جديد.
- اما بالنسبة للمتغير y_1 القروض فقد تطورت بوتيرة متسارعة خلال فترة الدراسة .
- بالنسبة للمتغير y_2 الاستثمارات الأخرى لوحظ تطور مستمر الا انه هناك تذبذبات خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت هذه الاخيرة حتى سنة 2008 ثم عاودت النزول سنة 2009 لتبلغ 2490606942 مليون دج ثم عاودت الارتفاع سنتي 2010 و 2011 لتعاود النزول وتبلغ ادنى مستوى لها سنة 2013 حيث بلغت 2119327792 مليون دج.
- بالنسبة للمتغير p_1 سعر الرأس المال النقدي (الودائع)، حيث كان في مستويات جد متدنية خلال الفترة من 2005 الى 2010 الا انه ارتفع وبدرجة كبيرة خلال سنة 2011 حيث بلغ 2.47 مليون دج، وبلغ اقصى قيمة له سنة 2014 حيث كان يساوي 3.67 مليون دج.
- اما بالنسبة للمتغير p_2 سعر الأسهم العيني، لم يتجاوز 0.5 مليون دج خلال الفترة 2005-2012، الا انه ارتفع وبشكل كبير خلال السنتين الأخيرتين حيث بلغ سنة 2013 16.20 مليون دج، وسنة 2014 بلغ 22,10 مليون دج.

الفرع الثاني: معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

- الجدول التالي بين معاملات الارتباط بين المتغيرات الداخلة في تقدير دالة التكاليف اللوغارتمية المتسامية (التكاليف الكلية القروض، الاستثمارات الأخرى، سعر الودائع وسعر الأسهم العيني)

الجدول رقم 16: معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Corrélations

		TC_total	Y1_total	Y2_total	P1_total	P2_total
TC_total	Corrélation de Pearson	1				
	Sig. (bilatérale)					
	N	10				
Y1_total	Corrélation de Pearson	,864**	1			
	Sig. (bilatérale)	,001				
	N	10	10			
Y2_total	Corrélation de Pearson	,489	,341	1		
	Sig. (bilatérale)	,152	,335			
	N	10	10	10		
P1_total	Corrélation de Pearson	,772**	,930**	,195	1	
	Sig. (bilatérale)	,009	,000	,588		
	N	10	10	10	10	
P2_total	Corrélation de Pearson	,462	,801**	-,175	,776**	1
	Sig. (bilatérale)	,179	,005	,629	,008	
	N	10	10	10	10	10

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على الملحق 07 رقم ومخرجات برنامج spss.

يلاحظ من الجدول وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين كل من y_1 (القروض) مع tc و y_2 (الاستثمارات الأخرى) مع tc حيث تساوي على التوالي 0.864 و 0.772 بينما تعبر ضعيفة فيما بين y_1 و y_2 حيث بلغت 0.341، وكذلك بين p_1 مع y_1 و p_2 مع y_1 تعتبر قويتان حيث بلغت على الترتيب 0.930 و 0.810، في حين p_2 مع y_2 بلغت 0.195 وتعتبر ضعيفة جدا و p_2 مع y_2 تعتبر ضعيفة وسالبة حيث بلغت -0.175.

المطلب الثالث: قياس الكفاءة المصرفية للبنوك محل الدراسة

بالرجوع للمعادلة رقم 01 وبعدها تحديد عدد ومكونات المتغيرات المستقلة في النموذج تصبح المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$\begin{aligned} \ln TC = & A_0 + A_1 \ln Y_1 + A_2 \ln Y_2 + B_1 \ln P_1 + B_2 \ln P_2 + \frac{1}{2} A_{11} (\ln y_1)^2 \\ & + A_{12} (\ln y_1) (\ln y_2) + \frac{1}{2} A_{22} (\ln y_2)^2 + \frac{1}{2} B_{11} (\ln P_1)^2 \\ & + B_{12} (\ln P_1) (\ln P_2) + \frac{1}{2} B_{22} (\ln P_2)^2 + G_{11} (\ln P_1) (\ln Y_1) \\ & + G_{12} (\ln P_1) (\ln Y_2) + G_{21} (\ln P_2) (\ln Y_1) + G_{22} (\ln P_2) (\ln Y_2) \end{aligned}$$

يتطلب وضع القيود التالية لتحقيق التجانس من الدرجة الأولى للتكلفة الكلية بالنسبة لأسعار المدخلات:

$$\sum B_i = 1 \quad B_1 + B_2 = 1$$

$$\sum B_{ij} = 0 \quad B_{11} + B_{12} = 0$$

$$B_{21} + B_{22} = 0$$

$$\sum G_{ij} = 0 \quad G_{11} + G_{12} = 0$$

$$G_{21} + G_{22} = 0$$

الفرع الأول: حساب مرونة الاحلال

تقيس مرونة الاحلال درجة الاحلال بين اثنين من مدخلات الانتاج، فاذا كانت مرونة الاحلال موجبة دل ذلك على امكانية الاحلال بين المدخلين، أما إذا كانت سالبة فيدل على أن المدخلين متكاملين.

تم قياس مرونة الاحلال بين عناصر الانتاج عن طريق تطبيق المعادلة رقم 02 و المعادلة رقم 03 وذلك بعد تطبيق جميع المشاهدات أي السنوات لكل بنكن ثم حساب متوسط المرونة لكل بنكن، اي مجموع المرونات مقسوم على 10 سنوات وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 17: مرونة الاحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي للبنوك عينة الدراسة

BAD	CPA	BDL	BADR	BNA	BEA	مرونة الاحلال بين
0.61	0.67	0.75	0.77	0.81	0.78	رأس المال العيني . ورأس المال النقدي

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنوك محل الدراسة وباستخدام المعادلتين 2 و3 في الصفحة 208 ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن مرونة الاحلال موجبة بجميع البنوك وأنها متقاربة، وهذا يعني امكانية الاحلال بين الرأس مال العيني والرأس المال النقدي في جميع البنوك محل الدراسة، وبالتالي يمكن الزيادة في الرأس المال النقدي دون الزيادة في التجهيزات الرأسمالية أو الرأس مال العيني.

الفرع الثاني: حساب مرونة الطلب السعرية:

يتم حساب مرونة الطلب السعرية لعينة البنوك خلال فترة الدراسة بتطبيق القاعدة رقم، ثم حساب المرونة السعرية لكل بنك ثم متوسط مرونة الطلب السعرية لكل بنك.

الجدول رقم 18: مرونة الطلب السعرية لرأس المال النقدي والعيني للبنوك عينة الدراسة

BAD	BDL	CPA	BNA	BEA	BADR	مرونة الطلب السعرية
-0.17	-0.17	-0.18	-0.20	-0.21	-0.21	رأس المال النقدي
-0.49	-0.50	-0.49	-0.49	-0.51	-0.51	رأس المال العيني

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنوك محل الدراسة و المعادلة 2 و4 بالصفحة 208

ومخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ أن جميع البنوك لديها مرونة سالبة، كما أن الطلب غير مرن أي أنه أي استجابة المدخلات الى التغير في السعر ضعيف جدا، أي ان هناك أهمية كبيرة للمدخلات حيث يأتي رأس المال النقدي في المرتبة الاولى، ثم رأس المال العيني في المرتبة الثانية

الفرع الثالث: قياس وفيات الحجم

يتم حساب وفيات الحجم من خلال المعادلتين رقم 05 و 06 من المطلب الأول من المبحث الرابع لهذا الفصل وباستخدام بيانات البنوك محل الدراسة (المخرجات الاجمالية)، و بالاستعانة ببرنامج SPSS.

والجدول التالي يوضح وفيات الحجم بالمتوسط خلال فترة الدراسة للبنوك العمومية الستة:

الجدول رقم 19: وفيات الحجم للمصارف الستة عينة الدراسة

البنك	BADR	BEA	BNA	CPA	BAD	BDL
وفيات الحجم	0.92	0.97	0.85	0.83	0.60	0.70

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنوك محل الدراسة وباستخدام برنامج SPSS

نلاحظ ان جميع البنوك لديها وفيات حجم موجبة تتزايد كلما صغر حجم البنك حيث نلاحظ ان البنك الخارجي الجزائري لديه وفيات حجم عالية نسبيا مقارنة بباقي البنوك الأخرى، في حين أن قيمة نجدها في BAD، ويلاحظ أن البنوك تتمتع بغلة حجم متزايدة، كما أن البنوك الستة تتميز بالكفاءة في التكاليف لأنها تحقق وفيات حجم أقل من الواحد.

الفرع الرابع: تقدير الكفاءة حسب السنة

يمكن توضيح متوسط الكفاءة التشغيلية للمصارف العمومية الستة محل الدراسة حسب السن خلال الفترة 2005-2014 وذلك باستخدام برنامج FRONTIER4.1 وذلك من خلا استخدام أسلوب حد التكلفة العشوائية و تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 20: متوسط الكفاءة التشغيلية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة 2005-2014

السنة	كفاءة التكاليف	الكفاءة الفنية	الكفاءة التخصيصية
2005	0.489	0.978	0.500
2006	0.486	0.943	0.512
2007	0.433	0.921	0.482
2008	0.428	0.911	0.473
2009	0.455	0.893	0.544
2010	0.477	0.913	0.521
2011	0.523	0.923	0.531
2012	0.531	0.943	0.546
2013	0.544	0.963	0.555
2014	0.551	0.981	0.561

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا مخرجات برنامج FRONTIER4.1 وبيانات البنوك محل الدراسة وباستخدام

نموذج حد التكلفة العشوائية

يلاحظ من الجدول ما يلي:

- بالنسبة للكفاءة التخصيصية يلاحظ أنها كانت تعاني من تراجع ، حيث وصلت سنة 2008 الى 0.473، الا انها عاودت الصعود وحافظت على الزيادة الى أن قدرت سنة 2014 ب0.561، وعليه حققت البنوك كفاءة تخصيصية بالمتوسط قدرت ب 0.527.
- بالنسبة الكفاءة الفنية يلاحظ أيضا عليها انها تراجعت من 0.978 سنة 2005 الى 0.893 سنة 2009 الى أنها عاودت الصعود الى أن قدرت سنة 2014 ب 0.981. وبالتالي حققت البنوك كفاءة فنية في المتوسط ب 0.963.
- بالنسبة لكفاءة التكاليف يلاحظ تراجع مستويات الكفاءة من سنة 2005 الى سنة 2008 للنظام المصرفي حيث بلغت أدن قيمة لها سنة 2008 ب 0.428 الا انها عاودت الارتفاع حيث بقدرت سنة 2014 ب0.551، و عليه حققت البنوك تحكم في التكاليف بنسبة 0.493 في المتوسط وبالتالي اللاكفاءة او

الفصل الرابع: أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية

عدم التحكم في التكاليف ب 0.507، أي المصارف تخسر 50.7% من المدخلات للوصول الى نفس الحجم من المخرجات.

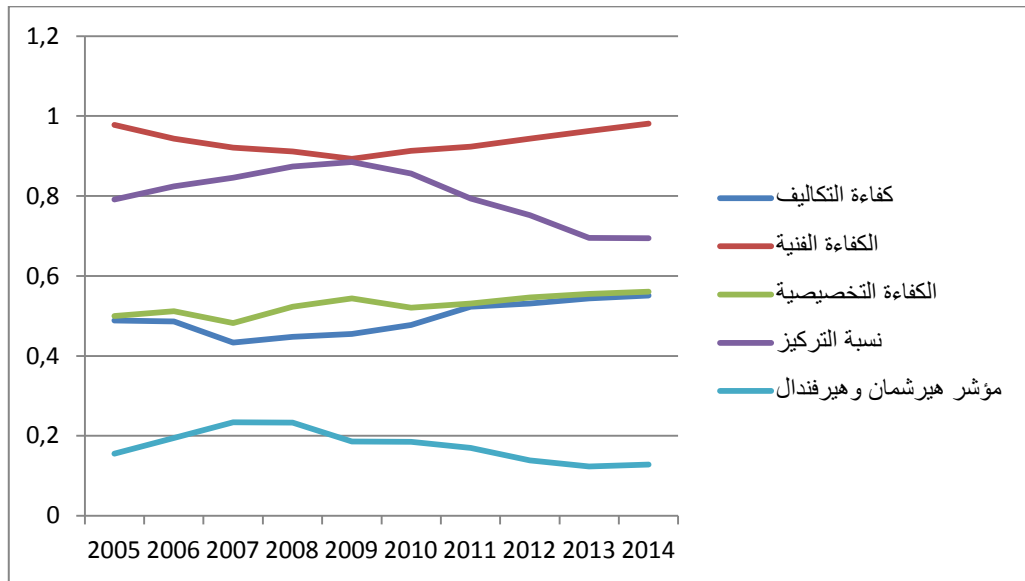
المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين هيكل السوق المصرفي والكفاءة للبنوك الجزائرية

سوف نقوم بتحليل الاتجاه العام للمؤشرات التركز (مؤشر نسبة التركيز، ومؤشر هيرشمان وهيرفندال) لكل من الودائع و القروض، ومقارنتها بالاتجاه العام للكفاءة التشغيلية (الكفاءة التخصيصية، الكفاءة الفنية، كفاءة التكاليف).

يوضح المنحنين التاليين الاتجاه العام للودائع المصرفية والاتجاه العام للكفاءة التشغيلية:

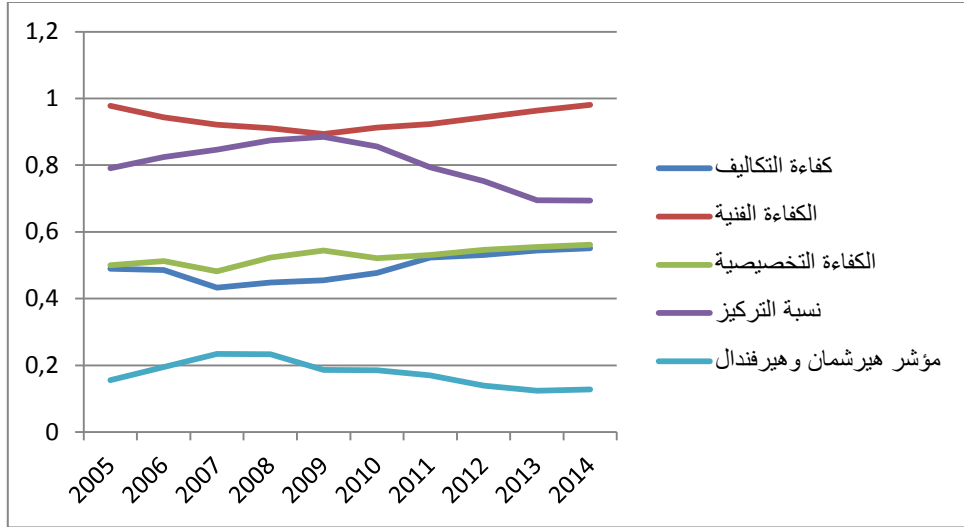
الشكل رقم 30: منحنيات بيانية تمثل تطور مؤشرات تركيز الودائع ومؤشرات الكفاءة التشغيلية خلال الفترة

2014-2005



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدولين رقم 12 و رقم 20 ومخرجات برنامج الايكسال.

الشكل رقم 31: منحنيات بيانية تمثل تطور مؤشرات تركيز القروض ومؤشرات الكفاءة التشغيلية خلال الفترة 2014-2005



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدولين رقم 15 و رقم 20 ومخرجات برنامج الايكسال.

نلاحظ من الجدولين رقم 12 ورقم 15 والمنحنيين السابقين نسبة التركيز لمؤشر هيرشمان وهيرفندال كانت أكبر من 0.18 من 2005 الى 2009 وبالتالي فالسوق المصرفي الجزائري يعرف مستويات عالية من التركيز ، في حين تراجع النسبة مع السنوات الأخيرة غير أنها تبقى مرتفعة، ونلاحظ تذبذب في الكفاءة التخصيصية، وانخفاض في مستويات الكفاءة الفنية وبالتالي علاقة عكسية بين مؤشر هيرشمان وهيرفندال ومستويات الكفاءة الفنية خلال هذه الفترة، في حين أن الكفاءة التكلفة لاحظنا تراجعها أيضا خلال الفترة وبالتالي علاقة طردية بين مؤشر هيرشمان وهيرفندال ومستويات اللاكفاءة، أي كل أرتفع تركيز السوق المصرفي الجزائري كلما زادت مستويات اللاكفاءة، أي المصارف تخسر أكثر من المدخلات للوصول الى نفس المستوى من المخرجات وهذا خلال الفترة 2005-2009.

بينما نلاحظ تراجع مؤشر هيرشمان وهيرفندال خلال الفترة 2010 الى 2014، إلا أنه يبقى مرتفع وتركز عالي في السوق، إلا أنه وخلال هذه الفترة لاحظنا ارتفاع في مستويات الكفاءة الفنية والتخصيصية اي علاقة عكسية بينها وبين مؤشر تركيز الودائع لهيرشمان وهيرفندال، كما لاحظنا وجود علاقة عكسية بين تركيز الودائع ومستويات الكفاءة التكلفة.

وعموما نقول ان هناك علاقة عكسية بين مستويات الكفاءة ومستويات التركيز أي كلما زاد تركيز السوق المصرفي الجزائري كلما انخفضت نسبة الكفاءة وزادت نسب اللاكفاءة.

خلاصة الفصل

قامت الجزائر بالعديد من الاصلاحات المصرفية منذ الاستقلال الى يومنا هذا، نتج عنها التخلص من التبعية للنظام المصرفي الفرنسي، إلا ان هذه الاصلاحات لم تستطع فتح السوق المصرفي على القطاع الخاص، وبالتالي بقي القطاع المصرفي ملك للقطاع العمومي.

أما بالنسبة لهيكل السوق المصرفي فلاحظنا رغم مختلف الاصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية على النظام المصرفي من أجل تحرير السوق المصرفي ودخول الخواص إلا أن الحصص السوقية للبنوك العمومية بقيت مرتفعة جدا حيث عدد قليل من البنوك (6 بنوك عمومية) تسيطر على أكثر من 90% من النظام المصرفي، كما أن مستويات التركيز بقيت عالية وعوائق الدخول مرتفعة مما يمنع دخول الخواص،

كما نلاحظ ان مستويات اللاكفاءة لا تزال مرتفعة في البنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2005-2014، أي أن البنوك تتحمل في كثير من الأحيان نسبة أكبر من المدخلات للحصول على نفس المخرجات، وفي الأخير نلاحظ من هذا الفصل أن هناك علاقة طردية بين مستويات التركيز و اللاكفاءة في النظام المصرفي خلال فترة الدراسة.

الخاتمة

من خلال ما تطرقنا اليه في الجانب النظري نستنتج أنه يستوجب على كل مصرف التعرف على الظروف الهيكلية المحيطة بالصناعة المصرفية ومكوناتها المختلفة وتحديدتها تحديدا دقيقا، وذلك اعتمادا على منهج التحليل وفق الاقتصاد الصناعي ونموذجه (هيكل-سلوك-أداء)، وكذلك عناصر الكفاءة مثل (كفاءة التكاليف، وفرات النطاق والحجم، وكفاءة الأرباح)، وذلك لوضع وتحديد استراتيجيات تتناسب ووضعها التنافسي أو تضمن لها موقعا تنافسيا جيدا، مع الأخذ بعين الاعتبار كل من الفرص المتاحة والتهديدات التي تفرزها المنافسة، وتختلف المنافسة باختلاف هيكل السوق وأبعاده (تركز السوق، عوائق الدخول، تميز المنتجات، التكامل العمودي....).

تسعى المصارف الى تحقيق أحسن مستويات الأداء الخاص بها، وهو ما ينتج عنه في الأخير وصول الأداء الكلي للصناعة الى أحسن صوره و مستوياته، ولعل أهم مؤشرات الأداء في الصناعة المصرفية نجد الكفاءة بمختلف أنواعها، بالإضافة الى المؤشرات الأخرى من ربحية وتقدم تقني.... الخ، حيث أن كفاءة النظام المصرفي تعد مطلبا هاما في ظل الوضع الحالي، بعد المرور بالإصلاحات والانتقال الى اقتصاد السوق، والتحديات والأزمات التي يواجهها الاقتصاد ككل.

ومن هذا المنطلق لقد حاولنا في الجانب النظري الامام بمختلف جوانب موضوع هيكل السوق فتناولنا مفهومه ومحدداته، كما تطرقنا الى مفهوم الكفاءة المصرفية مفهومها أنواعها وعلاقتها بالمصطلحات الاقتصادية ذات الصلة بها، وتطرقنا الى اهم العوامل المؤثرة عليها، كما تطرقنا الى مختلف النظريات التي تربط العلاقة بين هيكل السوق المصرفي والكفاءة المصرفية وخاصة نظرية هيكل السوق، ونظرية الكفاءة التقليدية ونظرية هيكل كفاءة.

أما في الجانب التطبيق فقمنا بدراسة تحليلية لهيكل السوق المصرفي في الجزائر وكذلك من خلال تحليل الاداء الكلي لصناعة المصرفية، ومن ثم تطرقنا الى استخدام أسلوب حد التكلفة العشوائية في تحديد مستويات الكفاءة التشغيلية (الكفاءة الفنية، كفاءة التكاليف، الكفاءة التخصيصية)، وبعدها قمنا بتحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية من خلال احد محددات هيكل السوق وهي التركيز الصناعي.

أولا: إختبار الفرضيات

✓ **الفرضية الأولى:** يتميز هيكل السوق المصرفي الجزائري باحتكار القلة، هذه الفرضية تعتبر صحيحة حيث تعتبر نسبة التركيز عالية في القطاع المصرفي الجزائري حيث أن البنوك الستة العمومية تسيطر على أكثر من 70% من الودائع مجمعة وكذلك القروض خلال فترة الدراسة، وهذا ما يثبتته أيضا مؤشر هيرشمان

وهيرفندال حيث كان خلال فترة الدراسة أكثر من 0.18 (السوق المصري يعرف مستويات عالية من تركيز الودائع والقروض) ؛

✓ **الفرضية الثانية:** توجد عوائق دخول عالية في الصناعة المصرفية، تعتبر هذه الفرضية خاطئة لأنه وحسب دراسة لعوائق الدخول تعتبر ضعيفة في الجزائر ، والشيء الذي لا يسمح بدخول بنوك اجنبية أو خاصة هو عدم وجود مناخ استثماري تحفيزي؛

✓ **الفرضية الثالثة:** تتمتع البنوك بكفاءة عالية، سواء كانت كفاءة فنية أو تخصيصية أو كفاءة التكاليف: فبالنسبة للكفاءة التخصيصية تعتبر النسبة متوسطة وليست عالية حيث بلغت في المتوسط خلال فترة الدراسة 0.527ن أما بالنسبة للكفاءة الفنية تعتبر المسبة عالية وهذا ما أثبتته الدراسة حيث بلغت في المتوسط 0.963، أما بالنسبة لكفاءة التكاليف فتعتبر أيضا متوسطة حيث أن مستويات اللاكفاءة تعتبر عالية حيث بلغت في المتوسط 50.7%.

✓ **الفرضية الرابعة:** يؤثر تركيز السوق على مستويات الكفاءة بالمصارف العاملة بالجزائر بدرجة كبيرة، تعتبر هذه الفرضية غير صحيحة ، حيث لاحظنا وجود علاقة عكسية بين مؤشرات تركيز السوق المصري الجزائري خلال فترة الدراسة مع مستويات الكفاءة الثلاث، أي كلما زاد تركيز السوق المصري الجزائري، كلما انخفضت نسبة الكفاءة وزادت نسبة اللاكفاءة.

ثانيا: النتائج

تم التوصل من خلال هذه الدراسة لمجموعة من النتائج سواءا من خلال الجانب النظري أو من الجانب التطبيق:

1- نتائج الجانب النظري:

من خلال الفصول النظرية الثلاث والتي حاولنا من خلالها وباستخدام المنهج الوصفي في البحث عن متغيرات الدراسة الممثلة في هيكل السوق والكفاءة المصرفية توصلنا الى النتائج التالية:

✓ يتحدد هيكل الصناعة بالاعتماد على أربع مؤشرات أو محددات أساسية: (تركز الصناعة، عوائق الدخول، تمييز المنتجات، ودرجة التكامل العمودي)؛

- ✓ توضع مؤشرات تركز السوق بإعطاء نظرة أولية عن الهيكل السائد داخل الصناعة هل هو منافسة تامة أو منافسة احتكارية أو احتكار قلة، أو احتكار تام؛
- ✓ تساهم عوائق الدخول باعتبارها محدد من محددات هيكل السوق في تحديد طبيعة وشكل المنافسة داخل القطاع ولكن بدرجة أقل من مؤشرات التركيز ، حيث تعمل عوائق الدخول الى الصناعة كحاجز أمام دخول متعاملين جدد داخل الصناعة، سواءا كانت تلك العوائق ناتجة عن خصائص تلك الصناعة، أو أنها كانت نتيجة بعض الاستراتيجيات التي قامت بتبنيها المؤسسات الموجودة؛
- ✓ هناك مجموعة من العوامل الهيكلية مثل (حجم السوق، هيكل الطلب داخل السوق الخاص بتلك الصناعة، بنمط نمو المؤسسات العاملة في الصناعة، طول دورة حياة المؤسسات داخل الصناعة وتنظيم التجارة الخارجية) تؤثر على هيكل السوق بصفة عامة؛
- ✓ يعتبر البنك كفاء من الناحية النظرية إذا قام باستعمال عقلائي ورشيد للوسائل المتاحة؛
- ✓ تساهم الكفاءة المصرفية بصفة عامة في تحقيق أفضل المستويات خاصة في تحصيل العوائد واختيار القروض المناسبة وتوجيه استعمال المصاريف، وفي عملية تسيير المورد البشري؛
- ✓ تتأثر الكفاءة بالعديد من العوامل الداخلية و الخارجية، حيث تشمل العوامل الداخلية في العوامل التقنية والموارد المستخدمة من قبلها والسياسات الادارية والمالية المتبعة من قبل البنك، بينما تشمل العوامل الخارجية على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التكنولوجية القانونية.
- ✓ هناك العديد من الطرق لحساب الكفاءة المصرفية، منها طرق كمية كطريقة تحليل مغلف البياناتن وحد التكلفة العشوائية والحد السميك.... الخ، وأخرى غير معلمية ، بالإضافة الى استخدام ادوات التحليل المالي؛
- ✓ صعوبة تحديد مدخلات ومخرجات البنك، هذا ما يقودنا الى معرفة المنهج المستخدم في قياس الكفاءة وبالتالي لا بد من معرفة هل هو منهج وساطة ،أو منهج الانتاج؛
- ✓ يقوم تحليل العلاقة بين هيكل السوق والكفاءة المصرفية على مجموعة من النماذج، نذكر منها (نموذج هيكل-سلوك-أداء، وفرضية هيكل الكفاءة ونموذج berger)؛
- ✓ تتفق أغلب الدراسات على أن العلاقة بين بين التركيز والأداء هي علاقة غير خطية وموجبة، أي ان التركيز بإمكانه المساهمة في تحسين الأداء ولكن بشكل غير خطي؛

نتائج الجانب التطبيقي:

من خلال الدراسة التطبيقية والمتمثلة في الفصل الرابع توصلنا الى النتائج التالية:

- ✓ تعتبر الاصلاحات التي قامت بها الجزائر على النظام المصرفي غير كافية وبعيدة عن المستوى المطلوب ، حيث لم تستطع فتح السوق المصرفي على القطاع الخاص (بقيت مساهمته ضعيفة جدا)؛
- ✓ بالنسبة لهيكل السوق المصرفي الجزائري ورغم الاصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية من اجل تحرير السوق المصرفي الا ان الحصة السوقية للبنوك العمومية بقيت مرتفعة حيث أن ستة بنوك عمومية تسيطر على أكثر من 86% من النظام المصرفي؛
- ✓ نسبة تركيز القروض والودائع كانت مرتفعة خلال فترة الدراسة، حيث كان ومؤشر نسبة التركيز CI كان فوق 70% ، ومؤشر هيرشمان وهيرفندال أعلى من 0.18 وهذا مما يدل على سيطرة المصارف العمومية في السوق المصرفية الجزائرية أي وجود نسبة تركيز عالية؛
- ✓ تراجع الثقة في البنوك الخاصة الجزائرية وذلك على خلفية لأزمي بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري خلال سنة 2003 ؛
- ✓ الشيء الذي لا يسمح بدخول بنوك اجنبية أو خاصة هو عدم وجود مناخ استثماري تحفيزي في الجزائر، وليست عوائق الدخول العالية؛
- ✓ تعتبر مرونة الاحلال بين رأس المال العيني ورأس المال النقدي موجبة، وبالتالي يمكن الزيادة في الرأسمال النقدي دون الزيادة في التجهيزات الرأسمالية؛
- ✓ نلاحظ أن البنوك العمومية الستة لديها وفرات حجم موجبة، أي أنها تتمتع بغلة حجم متزايدة، وتزايد كلما صغر حجم البنك حيث نلاحظ أن البنك الخارجي الجزائري لديه وفرات حجم عالية نسبيا مقارنة بالبنوك الأخرى؛
- ✓ يلاحظ تراجع مستويات في مستويات الكفاءة الثلاث (تخصيصية، تكاليف، فنية) خلال الفترة 2005-2008، إلا أنها عاودت الارتفاع من 2009 الى 2014 إلا أنها تبقى ضعيفة؛
- ✓ تتميز البنوك الستة العمومية بالاكفاءة في التكاليف لأنها تحقق وفرات حجم أقل من الواحد؛

✓ تعتبر مستويات الالكفاءة في البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة مرتفعة حيث بلغت في المتوسط 50.7% أي أن البنوك تتحمل تكاليف أكثر من المدخلات للحصول على نفس المستوى من المخرجات.

✓ نلاحظ وجود علاقة طردية بين مستويات التركيز و الالكفاءة في المصارف الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث أنه كلما زاد التركيز في النظام المصرفي الجزائري زادت مستويات الالكفاءة، وهذا ما يعكسه دور الدولة الحامي للقطاع العمومي حيث أنه دوما تقوم بتمويل البنوك رغم خسائرها.

ثالثا: التوصيات

- فتح السوق المصرفية الجزائرية وتحريرها على القطاع الخاص ولكن بأكثر جدية؛
- في ضوء تعاضد دور التكنولوجيا المصرفية الحديثة التي توفر الأساليب والوسائل التي من شأنها رفع مستوى الانتاجية وادخار التكاليف وبالتالي التحكم أسعار المدخلات، والرفع من كفاءة الخدمات والمنتجات، لا بد للمصارف الجزائرية من تطوير التعامل بالوسائل والتقنيات الحديثة لزيادة تنافسيتها؛
- يجب الارتقاء بالعنصر البشري من خلال التكوين والتدريب اللازمين للرفع من كفاءة موظفي المصرف وتحسين مهاراتهم، ذلك ان العنصر البشري يعد من الركائز الأساسية للارتقاء بالأداء المصرفي؛
- يجب على المصارف الجزائرية تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية تجمع بين التقليدي والمستحدث من المنتجات لزيادة نطاق عملياتها، كما يجب التخلي عن التخصص الوظيفي والقطاعي؛
- يمكن للاندماج المصرفي ان يعمل على تقوية المركز المالي للمصارف لتحقيق وفورات الحجم، والوصول بالوحدة المصرفية الى حجم اقتصادي معين يتيح لها زيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، وذلك بزيادة القدرة الائتمانية لهذه المصارف لمواجهة احتياجات الشركات والمشاريع الانتاجية.

رابعا: آفاق الدراسة

و في الأخير تطرح هذه الدراسة آفاق لدراسات أخرى تجريبه خاصة في السوق المصرفية الجزائرية:

- تحليل الصناعة المصرفية باستخدام نموذج scp؛
- أثر تركيز السوق على الكفاءة المصرفية في الجزائر؛
- أثر عوائق الدخول على المنافسة والكفاءة المصرفية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا قائمة المراجع باللغة العربية

I: الكتب

- 1- أحمد سعيد باخرمة، اقتصاديات الصناعة، دار زاهر للنشر والتوزيع، جدة السعودية، 1994.
- 2- أحمد عبد الله الصباب وآخرون، أساسيات الإدارة الحديثة، مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 2002.
- 3- أحمد محمد المصري، الكفاية الانتاجية للمنشآت الصناعية: التكلفة-الوقت-الأداء، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2004.
- 4- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك -تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2007.
- 5- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2008.
- 6- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة الادارية وتقييم الأداء، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011.
- 7- بلال خلف السكرنه، الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 8- بهجت محمد أحمد إتييم، وآخرون، الاقتصاد الجزئي، الجزء الثاني، مركز المناهج، الطبعة الأولى، 2006.
- 9- ثابت عبد الرحمان إدريس، كفاءة وجودة الخدمات اللوجيستية" مفاهيم أساسية وطرق القياس والتقييم"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 10- جولي مايرلي، تحديد التكلفة على أساس النشاط في المؤسسات المالية، ترجمة أحمد محمد زامل، مركز البحوث، السعودية، 2004.
- 11- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 12- حسين عمر، إقتصاد السوق، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 1999.

- 13- حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، مصر، 1996.
- 14- خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2007.
- 15- دريد كمال آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2012.
- 16- الربيعي حاكم محسن، راضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها على الأداء المالي والمخاطرة، اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ، 2011.
- 17- رحيم حسين، إستراتيجية المؤسسة، الطبعة الاولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.
- 18- رضا صاحب أبو أحمد، مؤيد عبد الحسن الفضل، أساسيات اقتصاديات الأعمال، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 19- روجر كلارك، اقتصاديات الصناعة، ترجمة فريد بشير الطاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1994
- 20- زغدار أحمد، المنافسة-التنافسية والبدائل الاستراتيجية، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ، الاردن، 2011.
- 21- زيان محمد الشرمان، عبد الغفور عبد السلام، مبادئ التسويق، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 22- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقد والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 23- سمير أسعد مرشد، مفهوم الكفاءة والفعالية في نظرية الادارة العامة، مجلة الاقتصاد والاقتصاد والادارة، العدد 48، جامعة الملك فيصل، 1988.
- 24- سمير الخطيب، قياس وادارة المخاطر بالبنوك-منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2005.

- 25- سمير العبدلي وقحطان العبدلي، الترويج والاعلام التجاري، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، 2010.
- 26- شارلز وجارث جونس، الإدارة الإستراتيجية-مدخل متكامل- ترجمة رفاعي محمد رفاعي، محمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.
- 27- شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- 28- صالح عبد الرضى رشيد، إحسان دهش جلاب، الإدارة الإستراتيجية مدخل تكاملي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- 29- صبحي العتيبي، تطور الفكر والأنشطة الإدارية، دار ومكتبة الحامد، عمان، الأردن، 2002.
- 30- ضياء مجيد الموسوي، نظرية السعر واستخداماتها، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001.
- 31- طارق الحاج، حسن فليح، الاقتصاد الاداري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، 2009.
- 32- طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 33- طارق عبد العال حمادة، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 2001.
- 34- طارق عبد الفتاح الشريعي، مبادئ علم الاقتصاد، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، مصر، 2206.
- 35- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 36- طاهر محسن منصور الغالي، وآخرون، الإدارة الإستراتيجية المفهوم والعمليات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- 37- عبد الحميد بن الشيخ الحسين، نظريات المنظمة، دار بهاء الدين لنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008.
- 38- عبد الستار أبو رغدة، بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية، مجمع البكة المصرفية، البحرين، 2010.

- 39- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة وتنظيم المصارف التجارية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1995.
- 40- عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 41- عبد القادر عطية عبد القادر، الاقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة النشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 1998.
- 42- عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- 43- عقيل جاسم عبدالله، التحليل الاقتصادي الجزئي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 1999.
- 44- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- 45- علي السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الانتاجية، مكتب غريب، القاهرة، مصر، 1995.
- 46- عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السابع، 2006.
- 47- عوض محمد أحمد، الإدارة الإستراتيجية، الأصول والأسس العلمية الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 48- العيد قريشي، واقع أداء قطاع المحروقات الجزائرية في ظل الشراكة الأجنبية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر، 2017.
- 49- فاضل حمد القيسي، علي حسون الطائي، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2014.
- 50- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2006.

- 51- فيليب كوتلر وجاري أرمسترونغ، تعريب: "محمد علي ابراهيم سرور"، أساسيات التسويق، دار المريخ للنشر، الطبعة السادسة، الرياض-السعودية.
- 52- كاضم جاسم العيساوي، الاقتصاد الإداري، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2008.
- 53- مايكل بورتر، الإستراتيجية التنافسية-أساليب تحليل الصناعات والمنافسين، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 2010.
- 54- مجيد الكرفي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج الأردن، 2007.
- 55- محسن أحمد الخضيرى، الإندماج المصرفي، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 56- محمد احمد عوض، الإدارة الإستراتيجية، الأصول والأسس العلمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 57- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 58- محمد حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005.
- 59- محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 60- محمد صالح الحناوي، جلال إبلبراهيم العبد، الادارة المالية: مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 61- محمود أحمد الفياض، عيسى يوسف قداة، إدارة الإنتاج والعمليات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
- 62- مصطفى النشري، السياسات النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003.
- 63- منير إبراهيم الهندي، إدارة المخاطر المصرفية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، 1999.
- 64- نبيل إبراهيم محمد، تحليل المتغيرات الاقتصادية: الانتاجية والكفاءات والتغير التقني للعمل ورأس المال، دار البداية، الأردن، 2008.

- 65- نبيل حشاد: دليلك الى ادارة المخاطر المصرفية: موسوعة بازل 2، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2005.
- 66- هشام جبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2010.
- 67- وصفي الكساسبة، تحسين فعالية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

II: الرسائل والأطروحات

- 1- إبراهيم تومي، تكييف معايير السلامة في المصارف الاسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية- دراسة حالة مجموعة بنك البرك الاسلامي- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2017.
- 2- إبتسام ساعد، دور أليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي- التجربة الماليزية نموذجاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017.
- 3- أحمد نور الدين الفرا، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMLES كأداة للرقابة على القطاع المصرفي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين، بدون سنة.
- 4- إيمان نعمون، دور استراتيجيات التميز في تنمية الحصة السوقية للمؤسسة الصناعية-دراسة حالة مؤسسة قديلة للمياه المعدنية بسكرة- مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة- 2010/2011.
- 5- حسن مفتاح، مساهمة التحليل التنافسي في تحديد الاستراتيجيات التنافسية لمؤسسة الصناعة الدوائية: دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013.

- 6- خالد عبد المصلح عمايرة، أثر اداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية-دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن،1994-2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،2005.
- 7- دلال حمودي، تقييم أداء نظام المعلومات المالية والمحاسبية المعتمدة على الحاسوب-دراسة حالة قطاع المصارف الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر،2014/2015.
- 8- سعاد قوئي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017.
- 9- سليمان بن بوزيد، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي-دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة-2001-2015، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016/2017.
- 10- سماح ميهوب، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء التجاري والمالي للمصارف الفرنسية-حالة نشاط البنك عن بعد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة02، الجزائر،2013/2014.
- 11- شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية-دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2014.
- 12- شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية-دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر، 2010/2011.
- 13- طارق عبد الله المحسن، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز المصرفي الأردني-دراسة قياسية 1979-2004، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن،2006.

- 14- عادل بوعافية، هيكل الصناعة وأثره على أداء المؤسسة الصناعية الجزائرية-حالة مؤسسة موبيليس للهاتف النقال خلال الفترة 2001-2009-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
- 15- عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2014/2015.
- 16- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة -تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، 2011/2012.
- 17- عبد القادر حران، التكامل العمودي والمزايا التنافسية للمؤسسة الصناعية، حالة مؤسسة سونطراك، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2012.
- 18- عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات "DEA"-دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009/2010
- 19- عصام بوزيد، محاولة اختيار كفاءة نظام التمويل الاسلامي في مواجهة الأزمات المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2016.
- 20- علي بن الطاهر، هيكل السوق وربحية القطاع دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010/2011.
- 21- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2008.
- 22- العيد قريشي ، علاقة التكامل العمودي كخيار استراتيجي للنمو بأداء المؤسسة: دراسة حالة مجمع سونطراك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016.

- 23- فتيحة بلحيلالي ، استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات DEA لمحاولة قياس الكفاءة النسبية للبنوك المغربية -دراسة قياسية 2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تيارت، الجزائر، 2015/2014.
- 24- فريد بن ختو، قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية، دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة 2005-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2013.
- 25- فريدة معارفي، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية الى بنوك اسلامية -دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
- 26- فريك يحي، إستراتيجيات التكامل العمودي في قطاع الصناعة دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خير بسكرة، 2012/2011.
- 27- فطيمة الزهرة نوي، أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017/2016.
- 28- فطيمة الزهرة نوي، تقييم كفاءة اداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
- 29- فطيمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية-حالة الجزائر- ،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.
- 30- محمد الجموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية: دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2003)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.
- 31- محمد رضا بوسنة، تحليل العاقبة بين هيكل الصناعة والأداء: دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2004-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

- 32- محمد طرشي، متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2013/2012.
- 33- مراد خطاب، أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة: دراسة حلة صناعة الأدوية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.
- 34- مونيير مهدي، الكفاءة الانتاجية ودورها في اختيار الاستراتيجية التنافسية للمؤسسة الصناعية-دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2011.
- 35- ناهد ناهض فؤاد الهبيل، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA "دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2013.
- 36- نجوى حبة، تأثير المنافسة في القطاع على تحقيق الأفضلية التنافسية للمؤسسة الاقتصادية جالة مؤسسة موبيليس 2006-2003، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

III: المجالات والملتقيات

- 1- أحلام بوعبدلي، أحمد عمان، قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات "DEA" دراسة حالة لبنك الخليج الجزائر للفترة 2010-2015، مجلة روى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 11، 2016.
- 2- إلهام التجاني، فوزي محمد شعوبي، تقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 17، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2015.
- 3- باسم مكحول، نصر عيطاني، التكامل العمودي والأداء الاقتصادي في الصناعة التحويلية الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، 2004.

- 4- رامي محمد أبو وادي، نهيل إسماعيل سقف الحيط، محددات أداء الصناعة المصرفية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 02، 2017.
- 5- سرمد حمزة الشمري، محمد عيدان الخزرجي، استراتيجيات التكامل العمودي وتأثيرها في الخيار التسويقي للمشركة-دراسة حالة في شركة بغداد للمشروبات الغازية،مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 110، العراق، 2017.
- 6- سهام بوخلالة، محمد الجموعي قريشي، تطور مؤشرات التركيز السوقي و أثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 16، 2016.
- 7- عابد شريط، فتيحة بلجيلالي، أثر الكفاءة على تنافسية الجهاز البنكي الجزائري -دراسة قياسية 2005-2008، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد الرابع، جامعة البليدة، 30 جوان 2013.
- 8- عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لارساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال افريقيا"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.
- 9- عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء ومسار الاصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، جامعة الشلف، 2013.
- 10- علاء محمد موسى حمدان، يزن خلف العطييات، هيكل السوق المصرفية الاسلامية وعلاقتها بكفاءة الأداء: دراسة مقارنة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2005-2012، مجلة الادارة العامة، المجلد الخامس والخمسون، العدد الثاني، معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، فبراير 2015.
- 11- علام محمد حمدان، علي عبدالله شاهين، محمد سلامة عناسوة، العلاقة بين هيكل السوق والربحية في الصناعة المصرفية الأردنية والفلسطينية ، مجلة رؤى إستراتيجية، 2013.
- 12- علي بن ساحة، قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرير المالي، مجلة الواحلات للبحوث والدراسات، العدد 18، جامعة غرداية، الجزائر، 2013.
- 13- علي خليل، زينب عمرابي، قياس الكفاءة النسبية للبنوك العربية باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات DEA- دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، جامعة الخلفة، الجزائر.

- 14- علي عبد الحفيظ الزواوي، إيمان عمر السريتي، أثر كفاءة التكلفة المصرفية على أداء المصارف التجارية اللببية، *مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال*، المجلد 06، العدد 01، جوان 2017.
- 15- غسان قاسم داود اللامي، لمعان عباس محمد جواد، تطبيق أسلوب تحليل تطويق البيانات DEA – دراسة حالة في مكاتب المفتشين العموميين، *مجلة الادارة والاقتصاد*، السنة 38، العدد 103، جمعة بغداد، العراق، 2015.
- 16- فريد بن ختو ومحمد الجموعي قريشي، قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات DEA، *مجلة الباحث*، العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.
- 17- فيصل شياد، قياس تغيرات الانتاجية باستعمال مؤشر مالمكويست، دراسة حالة البنوك الاسلامية خلال الفترة 2003-2009، *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية*، المجلد 18، العدد 2، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2012.
- 18- مجدي غيث، تميز الأمثلية في الاقتصاد الاسلامي عن امثلية باريتو، دراسة تقييمية نقدية، *مجلة مركز صالح للاقتصاد الاسلامي*، جامعة الأزهرن القاهرة، مصر، 2011.
- 19- محمد الجموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، *مجلة الباحث*، العدد 03، جامعة ورقلة، 2005.
- 20- محمد شامل بهاء الدين مصطفى فهمي، قياس الكفاءة النسبية لجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، *مجلة جامعة أمي القرى للعلوم التربوية والنفسية*، المجلد الأول، العدد الأول، المملكة العربية السعودية، جانفي 2009.
- 21- محمد عبد الرحمن إسماعيل، تقييم أداء نماذج تحليل مغلف البيانات في ظل وجود مشاهدات متطرفة، *مجلة الادارة العامة*، المجلد 49، العدد 04، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 22- وسام حسين علي العنيزي، قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي 2007-2011، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*، المجلد 11، العدد 35، جامعة الأنبار، العراق، 2015.

VI:الملتقيات والمؤتمرات

- 1- بن بريكة عبد الوهاب، صيفي وليد، دور مقاييس التركيز واللامساواة في قياس التركيز الصناعي والسلطة على الأسواق، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الصناعي والسياسات الصناعية، 2 و3 ديسمبر 2008.
- 2- بشير بن عيشي، عبد الله غانم، المنظومة المصرفية عبر الاصلاحات الاقتصادية-انجازات وتحديات، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6 و07 جوان 2005.
- 3- زبيدة محسن، سهام بوخلالة، المنافسة بين البنوك الخاصة والعمومية في ترقية النشاط البنكي الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أبريل 2006.
- 4- سميرة عطوي، محمد رضا بوسنة، تحليل أداء الصناعة المصرفية و في الجزائر باستخدام نموذج SCP ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22 و23 نوفمبر 2011.
- 5- الصالح مفتاح، الاصلاحات المصرفية في الجزائر 1970-2003، الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الاصلاح الاقتصادي، جامعة جيجل، الجزائر، من 02 الى 04 ماي 2005.
- 6- عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة،التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.
- 7- محمد بن لباد وآخرون، الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة في المؤسسات الخدمية باستخدام أسلوب تحليل التطويقي البيانات (DEA)-دراسة تطبيقية على جامعة تلمسان 2014، المؤتمر الدولي العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي، The Sixth International Arab Conference on Quality Assurance in Higher Education (IACQA) 2016.

- 8- محمد سحنون، اصلاحات المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وأفاق مستقبلية، الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية في الجزائر واقع وأفاق مستقبلية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة،، جامعة جيجل،الجزائر، يومي 6-07 جوان 2005.
- 9- نور الدين مزباني وآخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الاقراض في البنوك، الملتقى الوطني السادس حول دور التقنيات الكمية في اتخاذ القرارات الادارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، يومي 27 و28 جانفي 2009.

IV: القوانين والمراسيم

- 1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 14 أفريل 1990.
- 2- لأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان 1431 الموافق ل 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، الجزائر، 2010.
- 3- نظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادي الاول عام 1434 الموافق ل 08 أفريل سنة 2013، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية الكبقة على العمليات المصرفية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة 50، العدد 29، الصادر بتاريخ 02 يونيو 2013.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

I: Ouvrages

- 1- Carlton D.W. et Perloff J.M., « **Economie Industrielle** », 1998, De Boeck Université.
- 2- Dennis W. Carltonk, Jeffrey M.Perloff,tra: Fabrice Mazeroll, **Economie industrielle**,2éme édit,Group De Boeck, 2008.
- 3- Fiona Röder. **Strategic Benefits and Risks of Vertical Integration in International Media Conglomerates and Their Effect on Firm Performance**, Dissertation to obtain the title of Doctor economic, St. Gallen University, Germany, 2007.

- 4- Gaël Vettori, **Economie d'échelle dans le secteur bancaire Suisse**, thèse de doctorat en Sciences Economiques non publiée, Université de Genève, Suisse, 2002.
- 5- Gerry Johnson et autre, **Stratégique**, 2ème ed, Ed Pearson, France, 1983.
- 6- Godefroy Dang Nguyen, **Economie industrielle appliquée**, édition Vuibert, Paris, 1995.
- 7- Jean louis Levet, **L'économie industrielle en évolution**, Edition Economica, Paris, 2004.
- 8- Jean-Marie Chevalier, **L'échiquier industriel**, Calwau –Levy, Paris, 1984.
- 9- John lipczynski john wilson, john Goddard, industrial organization, competition, strategy, policy, 2nd edition, Pearson Education, 2005.
- 10- Juels Goleman, **Efficiency, Utility and wealth maximization**, Faculty Scholarship Series, Paper 4202, Yale University USA, 1980.
- 11- Kalika. Michel, « **Structures d'entreprises : Réalités, déterminants, performances** », Editions economica, Paris, 1995.
- 12- MARTIN K. PERRY, **Vertical Integration: Determinants and Effects**, chapter in: Richard Schmalensee and Robert Willig, **The Handbook of Industrial Organization**, Vol 1, Elsevier, UK, 1989.
- 13- *Peter F. Drucker, Management: Tasks, responsibilities, practices, Harper and Row, New York, 1974*
- 14- Philip Kotler, et bernard dubois, **marketing management**, Pearson édition, 11eme édition, paris, 2003.
- 15- Philippe Lorino, **Méthodes et pratiques de la performance**, edition d'organisation, paris, 1998.
- 16- Pierre Médan et Thirry Warin , **Economie industrielle** , une perspective européenne, dunod, Paris, 2000.
- 17- Porter Michael, **Les choix stratégiques et concurrence**, édition economica, France, 1982.
- 18- Porter Michael: **Competitive Strategy** : Techniques for Analyzing Industries and Competitors, the free presse 1980.
- 19- Shorouq Tomar and Adel Bino: **Corporate governance and bank performance**, evidence from Jordanian banking industry, Jordan journal of business administration, university of Jordan, volume 8, no 2, 2012.
- 20- Stigler George, **the organization of industry** , Chicago ,University of Chicago, University Press.

21- Yves Morvan, **Fondement d'économie industrielle**, 2ème édition, édition economica, paris, 1991.

ثالثا: المواقع الانترنت

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع [/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع [/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع [/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع [/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع [/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع [/http://www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>
9. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي، على الموقع <http://www.bank-of-algeria.dz>

10. ممدوح الخطيب الكسواني محددات التركيز الصناعي في المملكة العربية السعودية، ص10، أنضر

الموقع الالكتروني [www/ cba.ksued . server261.com](http://www/cba.ksued.server261.com)

11. <http://esraa-2009.ahlamountada.com/t4758-topic>, consultée le

15/12/ 2015.